



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الخامسة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٤

القاهرة مكتب السكرتير
مطبعة دار القضاء العالي
مكتبة الاسكندرية
CALEXANDRINA
١٩٦٤

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر رئيس المحكمة ، وبحضور السيد ، محمود القاضي ، نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف صرمي ، وأميل جبران ، ولطفى علي أحمد ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس علي عبد الجواد .

(٤)

الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "تتازع" (طلب تعيين المحكمة المختصة):
اختصاص " اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة
النقض " .

التنازع بين محكمة استئنافية قضت في موضوع دعوى مطالبة بأجرة وبين محكمة جزئية رفع إليها ذات النزاع وأصرت على نظره مرة أخرى ليس من صور التنازع الذي تختص بنظره الهيئة العامة للواد المدنية طبقاً للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية .

متى كان مؤدى التنازع المدعى به ، ان المحكمة قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعوى بطلب أجرة متأخرة ثم قضت للدعى بطلباته في حين أن المحكمة الجزئية حين رفع إليها ذات النزاع مرة أخرى قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وباختصاصها بنظرها ، فان التنازع — في هذه الصورة — لا يدخل في نطاق الحالات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ — أقام السيد عبد العزيز الشريف — الدعوى

رقم ۷۵۲ سنة ۱۹۶۰ مدنى تلا الجزئية — بطلب إلزام السيد عبد الحكيم الشريف بأن يدفع له مبلغ ٦٦ ج متأخر ايجار الأطنان استجباره منه عن سنة ۱۹۶۰ الزراعية وانهاء عقد الإيجار المؤرخ ۱۹۵۷/۹/۳۰ وتسليم العين المؤجرة مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاد . وبتاريخ ۱۹۶۰/۱۱/۲۹ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ۸۵۱ مرافعات . واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ۳ سنة ۱۹۶۱ — وبتاريخ ۱۹۶۱/۱۱/۱۹ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المستأنف عليه بأن يؤدى للمستأنف مبلغ ۲۵ ج و ۴۷۴ م وبانتهاء عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة مع المصاريف والأتعاب وأنه على أثر صدور الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى كان قد تقدم إلى محكمة تلا الجزئية بطلب أمر المدعى عليه بأداء المبلغ ۲۵ ج مع باقى الطلبات ، ورفض القاضى اصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقيدت برقم ۱۷۰ سنة ۱۹۶۱ مدنى جزئى تلا وفيها دفع المدعى عليه بعدم قبولها لقيام ذات النزاع أمام محكمة شبين الكوم ، وبتاريخ ۱۹۶۲/۱/۲۳ حكمت المحكمة برفض الدفع وإذا قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى — بينما كانت محكمة شبين الكوم قد قضت فى الاستئناف رقم ۳ سنة ۱۹۶۱ شبين الكوم للدعى بطلباته فقد تقدم المدعى عليه إلى هذه المحكمة بتاريخ ۱۹ مارس سنة ۱۹۶۲ بطلب تعيين الجهة المختصة بنظر موضوع النزاع المقضى فيه من محكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية فى الاستئناف رقم ۳ سنة ۱۹۶۱ س شبين الكوم وهو ذات النزاع المطروح على محكمة تلا الجزئية فى الدعوى رقم ۱۷۰ سنة ۱۹۶۱ مدنى جزئى التى لم يفصل فيها مع وقف تنفيذ الحكم الاستئنافى مستندا فى ذلك إلى أنه قد دفع الدعوى رقم ۱۷۰ سنة ۱۹۶۱ مدنى جزئى تلا بعدم قبولها لقيام ذات النزاع المطروح فيها أمام المحكمة الاستئنافية ، إلا أن المحكمة الجزئية قضت برفض هذا الدفع وبقبول الدعوى وباختصاصها بالنظر فيها — بناء على أن الاستئناف قاصر على حكم فرعى لم يتناول الموضوع الذى لم يفصل فيه . كما أنه كان قد دفع كذلك فى الاستئناف بعدم قبوله ، فرفضت المحكمة الاستئنافية هذا الدفع وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وتصدت للموضوع وحكت للدعى عليه

بطلباته الموضوعية — فكان من مقتضى ذلك أن النزاع — وهو عن موضوع واحد — قد تناولته محكمتان ، قررت كل منهما اختصاصها بنظره — وهو ما يقتضى عرض الأمر على الهيئة العامة بحكمة النقض لتعيين الجهة المختصة بموضوع النزاع ، ولوقف تنفيذ الحكم الاستثنائي لإصداره من جهة لا ولاية لها في إصداره ، وذلك عملاً بالمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن النيابة العامة والمدعى عليه دفعا بعدم قبول الطلب لعدم توافر شروط المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ، ذلك أن النزاع المدعى به في الصورة المعروضة لا يدخل في نطاق حالات النزاع المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — مما يترتب عليه عدم قبول الطلب .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد القاضي
نائب رئيس المحكمة ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ،
وأميل جبران ، واطفي على أحمد ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، والسيد عبد المتعم
الصراف ، ومباس حلى عبد الجواد .

(٥)

الطلب رقم ٢ لسنة ٣٣ ق "تنازع على حكمين متناقضين" :

(١) اختصاص "اختصاص المجالس المالية (الملقاة) "أحوال شخصية" .
"زواج" .

تحرير عقد الزواج لدى جهة مالية معينة لا يمنع هذه الجهة اختصاصا قضائيا بالفصل
في منازعات الأحوال الشخصية الناشئة عن هذا الزواج . مناط الاختصاص كون
طرف الخصومة من أبناء الملة الواحدة التابعة للجلس المال .

(ب) اختصاص "اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية" . "التنازع بين
محاكم الأحوال الشخصية" .

تعارض حكم المجلس المال الإنجيل باعتبار عقد زواج قبطيين أرثوذكسيين قائما ،
مع حكم المجلس المال للأقباط الأرثوذكس القاضي بالفصل بين الزوجين والصرح لكل
منهما بالزواج . اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالفصل في هذا التنازع . عدم
الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس المال الإنجيل لعدم دوره من جهة لا ولاية لها
في إصداره .

١ - تحرير عقد الزواج لدى جهة مالية معينة لا يمنع هذه الجهة - وعلى
ما جرى به قضاء محكمة النقض - اختصاصا قضائيا بالفصل في المنازعات
الناشئة عن هذا الزواج ، إذ العبرة بكون طرفي الخصومة من أبناء ملة واحدة
تابعة لهذا المجلس . ومتى كان الثابت أن الطرفين قبطيان أرثوذكسيان وقد تم

عقد الخطبة بينهما أمام الكنيسة التي يتبعانها ثم عقدا زواجهما أمام ذات الكنيسة وظلا يتنازعا أمام المجالس المالية للأقباط الأرثوذكس دون أن يثير أحدهما أو كلاهما نزاعا ما حول ملتصقا إلى أن قضى استئنافا من المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس بالفصل بينهما والتصريح لكل منهما بالزواج ، فإن هذا الواقع يدل على أنهما قبطيان أرثوذكسيان من أبناء ملة واحدة ، ولا يغير من ذلك كونهما عقدا زواجا ثانيا أمام الكنيسة الانجيلية في الفترة بين الخطبة والزواج الأول .

٢ — وفقا للسادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يتحقق اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالنظر في التعارض القائم بين الحكم الصادر من المجلس الملي الانجيلي باعتبار عقد الزواج بين قبطيين أرثوذكسيين ما زال قائما والحكم الصادر من المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس القاضي بالفصل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج .

المحاكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الطلب ومن مائر الأوراق — تتحصل في أنه بموجب عقد محرر بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٢ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، تمت الخطبة بين الطالب والمدعى عليها ، وذكر فيه أنهما قبطيان أرثوذكسيان ، وبتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٤ تزوجا أمام الكنيسة الانجيلية ، وفي ١٩٤٧/١٠/٢ انعقد بينهما زواج آخر أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية — ثم حدث أن أقامت المدعى عليها على الطالب أمام مجلس ملي فرعي مصر للأقباط الأرثوذكس الدعوى رقم ٤٨١ سنة ١٩٥٠ تطلب الحكم عليه بنفقة ، وبتاريخ ١٩٥١/١/٢٦ حكم لها المجلس بنفقة قدرها أربعة جنيهات شهريا ، فاستأنفت المدعى عليها هذا الحكم طالبة زيادة النفقة المحكوم بها وبتاريخ ١٩٥١/٦/٦ حكم المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس في القضية رقم ٨٨ سنة ١٩٥١ بزيادة النفقة إلى عشرة جنيهات شهريا ابتداء من ١٩٦١/٦/١ — كذلك رفع الطالب

على المدعى عليها أمام نفس المجلس ، دعوى تطبيق قضى برفضها تأسيسا على أنهما قد يتصالحان ، ثم رفع دعوى ثانية أمام المجلس نفسه قضى برفضها لنفس السبب ، وأخيرا رفع دعوى ثالثة قيدت برقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٣ طالبا الحكم له : بالفصل بينه وبين زوجته المدعى عليها ، وقد قضى في هذه الدعوى بتاريخ ١٩٥٥/٤/٣٠ بالفصل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج بعد تصديق المجلس الملى العام — استأنفت المدعى عليها هذا الحكم أمام المجلس الملى العام وقيد الاستئناف برقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٤ — وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٣ قضى المجلس المذكور برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف — أقامت المدعى عليها ، بعد ذلك ، على الطالب أمام المجلس الملى الانجيلي العام الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٥٥ طالبة الحكم بصحة زواجهما المعقود أمام الكنيسة الانجيلية ، واعتبار هذا الزواج لا يزال قائما وقد دفع الطالب هذه الدعوى بعدم اختصاص المجلس الملى الانجيلي بنظرها مستندا في ذلك إلى أن الخطبة تمت أمام بطريركية الأقباط الأرثوذكس وإلى أنهما تزوجا بعد ذلك أمام البطريركية المذكورة ، وقال إن عقد الزواج المقدم من المدعى عليها والمقول بأنه حاصل أمام الكنيسة الانجيلية ، هو عقد مزور — لم يأخذ المجلس بدفاع الطالب ، وقضى بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ برفض الدفع بعدم الاختصاص ، وفي الموضوع باعتبار عقد الزواج الحاصل بين الطرفين في ١٩٤٣/٦/٢٤ مازال قائما ، وهو عقد صحيح ، وأسس قضاء برفض الدفع على أن النزاع متعلق بزواج تم أمام الكنيسة الانجيلية — طعن الطالب في هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر ، ونظرا لإلغاء المحاكم المالية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أحيل هذا التماس إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ١٠٩ سنة ٧٣ ق ، وبتاريخ ١٩٥٦/٤/١٨ حكمت دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة المذكورة بعدم جواز التماس لأن الأسباب التي بنى عليها ليست من أسباب التماس إعادة النظر المحددة قانونا — وإذ كانت المدعى عليها قد أقامت ضد الطالب الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٥ أمام اللجنة الانجيلية للأموال المستعجلة قضى فيها غيابيا بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤ بالزامه أن يدفع لها نفقة قدرها عشرون جنيها شهريا ابتداء من ١٩٥٥/١١/١ ، فقد عارض الطالب في هذا الحكم ، وبمناسبة إلغاء المجالس المالية ، أحيلت المعارضة إلى محكمة شبرا الخيرية وقيدت برقم ١٠١٩ سنة ١٩٥٦ . كما أقام الطالب الدعوى رقم ٤٨٨ سنة ١٩٥٦ أمام نفس المحكمة

طالباً بالحكم بإسقاط النفقة المحكوم بها عليه من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس ، وذلك من تاريخ صدور حكم هذا المجلس القاضى بالفصل ، وقد دفعها المدعى عليها بأنها ما زالت زوجة شرعية للطالب ، استناداً إلى الحكم الذى استصدرته من المجلس الملى الانجيلى العام فى هذا الخصوص — قررت المحكمة ضم الدعويين ، وتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ قضت فى المعارضة بإلغاء حكم النفقة الغيابى الصادر من اللجنة الانجيلية للأموال المستعجلة ، وقضت بوقف دعوى إسقاط النفقة حتى يحصل الطالب على حكم محكمة النقض بترجيح أحد الحكيم المتناقضين الاتهاميين الصادر أحدهما من المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس والقاضى بالفصل بين الزوجين ، والصادر ثانيهما من المجلس الانجيلى العام والقاضى باعتبار الزواج قائماً بينهما — استأنف الطالب هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية فيما قضى به من وقف الفصل فى دعوى إسقاط النفقة وقيد الاستئناف برقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٨ ، كما استأنفته المدعى عليها أمام نفس المحكمة فيما قضى به من إلغاء حكم النفقة الصادر من اللجنة الانجيلية وقيد استئنافها برقم ١١٣٢ سنة ١٩٥٨ ، وضمت المحكمة الاستئنافين ، وتاريخ ١٩٦١/٣/٢٧ حكمت برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف ، وأسست قضاءها فى الاستئناف الأول ، على أنه ثبت لها أن الطرفين من طائفة واحدة ، هى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، وبذلك يكون المجلس الملى الأرثوذكسى هو المختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بهما ، ويكون المجلس الانجيلى قد جاوز حدود ولايته حيث قضى فى دعوى النفقة التى أقامتها المدعى عليها أمامه — وفى الاستئناف الثانى على نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى كان معمولاً به وقت صدور الحكم الابتدائى ، بعد تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ — ويقول الطالب إنه إزاء ذلك يطلب القضاء له بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس الملى الانجيلى العام بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ فى القضية رقم ٧ سنة ١٩٥٥ مؤسساً هذا الطلب على أن ذلك الحكم صادر فى غير حدود ولاية المجلس الملى الانجيلى الذى لا ينعقد له الولاية إلا إذا كان الطرفان انجيليين ، والحال أنه والمدعى عليها ، قبطيان أرثوذكسيان .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها في الطلب ، خلصت فيها إلى أن حكم المجلس الملى العام الانجيلى القاضى باعتبار زواج الطالب بالمدعى عليها صحيحا وقائما ، ليست له حجية تناهض حجية حكم التتطبيق الصادر من المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس ، لصدور الحكم الأول من جهة لا ولاية لها فى إصداره ، ولذلك يكون طلب القضاء بعدم الاعتداد بهذا الحكم فى محله .

وحيث إن هذا الطلب فى محله ، ذلك أن تحرير عقد الزواج لدى جهة مالية معينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع هذه الجهة اختصاصا قضائيا بالفصل فى منازعات الأحوال الشخصية الناشئة من هذا الزواج بل العبرة فى اختصاص المجلس الملى بذلك هى يكون طرفى الخصومة من أبناء الملة الواحدة التابعة لهذا المجلس وإذا كان يبين من الأوراق أن عقد الخطبة بين الطرفين قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى ٢٢/٥/١٩٤٣ وثبت فيه أنهما قبطيان أرثوذكسيان ، كما أنهما عقدا بعد ذلك زواجهما أمام الكنيسة الأرثوذكسية فى ٢/١٠/١٩٤٧ وأنهما ظلا يتنازعا أمام المجالس المالية للأقباط الأرثوذكس دون أن يثير أحدهما أو كلاهما نزاعا ما حول كونهما قبطيين أرثوذكسيين ، وإلى أن حكم استئنافيا من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس فى ٣/٣/١٩٥٥ بالفصل بينهما وبالتصريح لكل منهما بالزواج ، فإن واقع الحال يدل على أنهما قبطيان أرثوذكسيان ومن أبناء ملة واحدة ولا يغير من هذا النظر كونهما عقدا فى الفترة بين الخطبة والزواج أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية زواجا آنرا أمام الكنيسة الإنجيلية ، إذ مثل هذا الزواج لا يخول المجلس الملى الانجيلى اختصاصا فيما يقوم بين الطرفين من نزاع طالما أنهما قبطيان أرثوذكسيان — ولما كان الحكم الصادر من المجلس الملى الانجيلى العام بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٥ والقاضى باعتبار عقد الزواج بين الطالب والمدعى

عليها ما زال قائما ، يتعارض مع الحكم الصادر من المجلس المالى العام للاقباط الأرثوذكس بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣ والقاضى بالفعل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج وهو ما يتحقق معه اختصاص هذه المحكمة وفقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - ولما تقدم - فانه يتعين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس المالى الانجيلى بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٠ واعتباره كأن لم يكن .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

أولا - طلبات رجال القضاء

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين لطفي علي أحمد ،
وحافظ محمد بدوي : والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حليمي عبد الجواد .

(١٤٦)

الطلب رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" :

قضاء "تعيين" القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ . أقدمية .
اختصاص "اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض" .

اختصاص محكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء
القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية بأي شأن من شؤونهم . يستثنى من ذلك ما يتعلق بالتعيين
أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . م ٩٠ من قانون السلطة القضائية .

حظر الطعن في قرارات التعيين الصادرة بالقرار الجمهوري الخاص بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩
وفقا للمادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون السلطة القضائية . امتداد هذا الحظر
إلى مشتملات قرار التعيين التي ينشأ المادة المذكورة وهي : تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية
ومحل الإقامة .

لئن كانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٦٣ قد خصت الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل
في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية
والقرارات الوزارية بأي شأن من شؤونهم إلا أنها استثنت من هذه القرارات
ما يتعلق منها بالتعيين أو النقل أو الندب ومنعت الطعن فيها بأي طريق من طرق
الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى . وإذا كان مقتضى حظر الطعن في قرار
التعيين أن ينصرف هذا الحظر - في خصوص التعيينات التي أصدرها رئيس
الجمهورية في حدود السلطة المخولة له في المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية

بإصدار قانون السلطة القضائية — إلى قرار التعيين بجميع مشتملاته التي بينها تلك المادة أى إلى ما يتضمنه من تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية فيها ومحل الإقامة ، فإنه ما دام المشرع قد صرح بأن قرار التعيين يشمل العناصر الثلاثة المذكورة فإن قصر حظر الطعن فيه على عنصر الوظيفة دون تحديد الأقدمية فيها يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر و بعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٢ صدر قرار جمهوري بتعيينات وتنقلات قضائية اشتمل على تعيين الطالب قاضيا على أن تكون أقدميته بعد القاضي محمد المرسى فتح الله ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٢/٢٣ ، فظعن فيه الطالب بتقرير في فلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٥٩/٣/١٩ وطلب إلغاء فيما تضمنته في خصوص تحديد أقدميته واعتبار أقدميته — أصليا — بعد القاضي حامد معبطين البسيوني وقبل القاضي حسين صالح عبد المجيد — واحتياطيا — بعد القاضي محمد عبد السلام عباس وقبل القاضي رمسيس مرقص منصور — وأسس الطالب طلبه على أنه تخرج في كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٣٩ — وعمل في المحاماة حتى عين في أكتوبر سنة ١٩٤٠ مندوبا قضائيا بقسم قضايا الأوقاف وتدرج في وظائف هذا القسم إلى أن عين في وظيفة محام من الدرجة الأولى في ١٩٥١/٤/٤ وهي التي تعادل من الناحية المالية وظيفة قاض من الدرجة الأولى وبقي بها حتى صدور القرار المطعون فيه ، وأن تحديد أقدميته على النحو الذي تضمنه القرار مخالف للقانون ذلك أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ نصت على أنه "يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للأجاءين فتحدد أقدميتهم بين

أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي — وقد أهدر القرار المطعون فيه القاعدتين في خصوصه فلم يحدد أقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة محام من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة الأوقاف ولا على أساس أنه من المحامين كما أن القرار المطعون فيه قد انطوى على تعسف في استعمال السلطة ذلك أن القرار حدد أقدمية الطالب وهو من المتخرجين في كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ بعد القاضي محمد المرمي فتح الله الذي تخرج في سنة ١٩٥١ دون ما إقصاج عن السند الذي استند إليه — هذا إلى أن الطالب لم يسع إلى منصب القضاء بل إنه سبق ترشيحه له في أغسطس سنة ١٩٥٧ — ولكنه اعتذر بعد ما تبين له أن أقدميته ستكون متأخرة عن زملائه.

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن في القرار المطعون فيه إعمالاً لحكم المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢٣ من مواد إصداره — وقد ظاهرتها وزارة العدل في هذا الدفع .

وحيث إن المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية نصت على أنه استثناء من الأحكام الواردة في هذا القانون وفي خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به (أى من ١٩٥٩/٢/٢١) يكون التعيين في وظائف القضاء والنيابة والترقية والنقل والندب مما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل ، ويشمل قرار التعيين الوظيفة والأقدمية فيها وعمل الإقامة — أما ما عدا ذلك فيكون بقرار من وزير العدل ، ولما كان القرار الجمهوري بالحركة القضائية التي عين فيها الطالب في وظيفة قاض قد صدر في ١٩٥٩/٢/٢٢ في حدود السلطة المخولة لرئيس الجمهورية في المادة السابقة — وكانت المادة ٩٠ من القانون ذاته قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ وإن خصت الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم إلا أنها استثنت من هذه القرارات ما يتعلق منها بالتعيين أو النقل أو الندب ومنعت الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى — ولما كان مقتضى حظر الطعن في قرار التعيين أن ينصرف هذا الحظر —

في خصوص التعيينات التي أصدرها رئيس الجمهورية في حدود السلطة المخولة له في المادة ٢٣ آنفة الذكر — إلى قرار التعيين بجميع مشتملاته التي بيئتها تلك المادة أى إلى ما يتضمنه من تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية فيها ومحل الإقامة إذ ما دام المشرع قد صرح بأن قرار التعيين الذي يصدره رئيس الجمهورية بالاستناد إلى المادة السابقة — والذي حظرت المادة ٩٠ الطعن فيه — يشمل العناصر الثلاثة المذكورة فإن قصر حظر الطعن فيه على عنصر الوظيفة دون تحديد الأقدمية فيها — وهو ما يراه الطالب — يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص — ومن ثم فلا حيل للطالب إلى الطعن في قرار تعيينه فيما انطوى عليه في شأن تحديد أقدميته ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

ثانيا - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : لطفي علي ،
وحافظ محمد بدرى ، ومحمد صادق الرشيدى ، ومهاجر على عبد الجواد .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) إثبات . محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن " . " أسباب واقعية " .

لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتضيه به . خروج ذلك من رقابة محكمة
النقض متى كان استخلاصها مائنا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .

(ب) تزوير . " دعوى التزوير " . تقرير الادعاء بالتزوير .
" بياناته " .

تقرير مدعى التزوير أن التوقيع الموقع به على المحرر المنسوب إليه ليس بخطه . كفاية
ذلك للإبانة عن موضع التزوير المدعى به .

(ج) تزوير . " دعوى التزوير " . " مذكرة شواهد التزوير " .
" بياناتها " .

بيان إجراءات التحقيق في مذكرة شواهد التزوير . إفعال ذلك ، لا يرتب البطالان
بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازى للمحكمة .

(د) فوائد . " الفوائد التأخيرية " . " تخفيضها " . نقض . " أسباب الطعن " .

إبانة الحكم بالإجراءات التي قام بها الدائن بقصد إطالة أمد النزاع وتدليله على سوء نيته بأسباب سائغة تكفي لحله . انتهى على الحكم بالخطأ في تطبيق المادة ۲۲۹ مدني من قبيل الجدل الموضوعي ولا تصح إثارة أمام محكمة النقض .

(هـ) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجدير " .

لا يقبل نفي لم يرد في تقرير الطعن .

١ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وهي في مقام الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى لها أن تأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر غير خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض .

٢ - إذا كان مدعي التزوير حين طعن بالتزوير على المحرر قرر بقلم الكتاب أن الإمضاء الموقع به على هذا المحرر والمنسوب إليه ليس بخطه فإن في ذلك ما يكفي للإبانة عن موضع التزوير المدعى به من المحرر ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محمدا به موضع التزوير المدعى .

٣ - عدم بيان إجراءات التحقيق التي يطلب إثبات التزوير بها في مذكرة شواهد التزوير لا يترتب عليه البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازي للمحكمة حسبما نقض به المادة ۲۸۱ من قانون المرافعات فلا تثريب عليها إن لم تحكم به .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين الإجراءات التي قام بها الطاعن (الدائن) بقصد إطالة أمد النزاع ودلل على سوء نيته بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وقضى بتخفيض الفائدة المتفق عليها وفقا للمادة ۲۲۹ من القانون المدني ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ في تطبيق هذه المادة يكون على غير أساس .

هـ - لا يقبل النعمى على الحكم المطعون فيه لسبب لم يرد ذكره فى تقرير الطعن^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن رفع على المطعون ضده الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٥٣ أمام محكمة بنى سويف الابتدائية طالبا الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٧٥٠ ج والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ حتى السداد وذلك بموجب سند اذنى مؤرخ فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومستحق السداد فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ . دفع المطعون ضده الدعوى بأن الإلتزام الثابت بالسند الإذنى ليس إلتزاما مستقلا بذاته بل متفرع من علاقة أصلية بينه وبين الطاعن تتمثل فى سحب المطعون ضده المبلغ المبين بالسند لقاء توريده للطاعن أقطانا من موسم سنة ١٩٥١/١٩٥٢ وأن تلك العلاقة ثابتة بحجر مكون من صيفتين ثابت بالصحيفة الأولى ما سحبه من نقود على دفعتين الأولى قيمتها ٧٥٠ جنيه والثانية - ١ ج و ٩٨٠ م وقد نوه قرين المبلغ الأول بتحرير سند اذنى بقيمته وثابت بالصحيفة الثانية أن المطعون ضده ورد ٢٧ قنطارا و ٤٣ رطلا من القطن مع تحديد يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ كيعاد لقطع السعر وتحديد ثمن القطن على أساس سعر القطع فى ذلك اليوم يكون ثمنه هو مبلغ ٥٩٣ ج و ٢٤٠ م وبخصم هذا المبلغ الأخير من المبلغ المطالب به يكون ما تبقى فى ذمته هو مبلغ ١٥٦ ج و ٧٦٠ م وانتهى إلى طلب رفض الدعوى فيما زاد على هذا المبلغ - وإذ قدم المطعون ضده صورة ذلك الحجر طعن الطاعن بالتزوير على تاريخ سعر القطع المدون به مقرر أن المطعون ضده كان قد رغب

(١) راجع نقض ١٨/٢/١٩٦٣ الطعن رقم ٥٢ من ٢٨ فى نسخة ١٤ ص ٥٥٠

في عدم تحديد ميعاد التقطع ولذلك وضع الطاعن شرطتين في المكان المعد من المحرر لإثبات ذلك الميعاد إلا أنه أزاء انخفاض سعر القطن فقد عمد المطعون ضده إلى كشط الشرطتين وكتابة " ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ " محامها وقد قضت محكمة بنى سويف الابتدائية في ١٩٥٣/٩/٣٠ بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كان التاريخ " ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ " مكتوبا من الأصل وقت تحرير العقد وبخط كاتبه أم أنه كان يوجد مكانه شرطة (—) وعينت وكتب التاريخ المذكور محامها وقدم القسم تقريره الذي انتهى فيه إلى أنه كان يوجد بالمكان المحرر فيه تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالمحرر المطعون عليه بالتزوير خطان = كسطا وكتب مكانهما " ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ " وأن هذا التاريخ كتب بخط وحبر وريشة تتفق مع الخط والحبر والريشة المحرر بها باقي عبارات صلب المحرر — إزاء ذلك تقدم الطاعن بصورة من المحرر موقع عليها بتوقيعين منسويين إلى المطعون ضده على الصحيفتين الأولى والثانية من المحرر وقد خلت تلك الصحيفتين من تاريخ " ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ " فطعن المطعون ضده على التوقيعين المنسويين إليه بالتزوير ومحكمة بنى سويف الكلية قضت في ١٩٥٤/١١/٣ بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة التوقيعين المنسويين إلى المطعون ضده والموقع بهما على المحرر المقدم من الطاعن على توقيعاته المستكنة أمام المحكمة لبيان ما إذا كان توقيعه على المحرر صحيحين أم مزور — رد قسم أبحاث التزييف والتزوير على المحكمة بمذكرة بين فيها ضرورة موافاته بتوقيعات أخرى على أوراق رسمية أو عرقية ومعاصرة لتاريخ المحرر المطعون عليه بالتزوير إذ أن الاستكتاب المرسل وحده غير كاف لبدء رأى قاطع وإجراء المضاهاة على الوجه الأكمل وبعد أن قدم المطعون ضده عقدي إيجار عرفيين للمضاهاة قام قسم أبحاث التزييف والتزوير بتقديم تقريره الذي انتهى فيه إلى أن التوقيعين المنسويين إلى المطعون ضده مزوران وغير صادقين من يد صاحبهما وذلك بعد إجراء المضاهاة على ورقة استكتاب المطعون ضده وعلى توقيعه على تقرير الطعن بالتزوير وعلى عقدي الإيجار المنوه عنهما والمؤرخ أحدهما في ١٩٤٧/٩/٤ وثانيهما في ١٩٥٠/١٠/٦ وإذ رأت المحكمة الابتدائية أن عقدي الإيجار المستعملين في المضاهاة لم يعترف بهما الطاعن فقد أعادت المأمورية إلى الخبير طالبة منه إجراء المضاهاة على استكتاب المطعون ضده أمام المحكمة وعلى

الأوراق العرفية والرسمية التي يعترف بها الطرفان مع استبعاد عقدي الايجار المنوه عنهما . وقسم البحوث التزييف والتزوير رد على المحكمة بمذكرة جاء فيها أنه بعد استبعاد عقدي الايجار يقتضى الأمر تكليف طرفي الخصومة بتقديم أوراق رسمية أو عرفية معترف بها ومؤشر عليها من المحكمة حتى يتسنى له الفحص على الوجه الأكمل لأن الاحتكاك المرسل وحده غير كاف - وإذ قدم المطعون ضده عقد بيع مسجل فقد قام مكتب البحوث التزييف والتزوير بأموريته التي انتهى فيها إلى أنه مازال عند رأيه السابق من " أن التوقيعين المنسوين إلى المطعون ضده مزوران وغير صادقين من يد صاحبهما " - وبتاريخ ١٩٥٨/٢/١٩ قضت محكمة بنى سويف الابتدائية برفض الادعاء بالتزوير في شروط المعاملة التجارية المقدمة من المطعون ضده حسن محمد عبد الجواد ورد وبطلان شروط المعاملة التجارية المقدمة من الطاعن " نجيب اسعد عبد الشهيد " ثم قضت بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٤ في موضوع الدعوى بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٥٨,٧٤٠ جنيها والفوائد على أساس ٢,٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٢/١٢/٣٠ حتى السداد والمصروفات المناسبة . رفع الطاعن استئنافا من هذا الحكم قيد برقم ٤٠٣ سنة ٥٧ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٥٩/٤/٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه حين طعن على المحرر المقدم من المطعون ضده وأعلن شواهد التزوير على حصول نحو الخطين وإثبات عبارة " ١٩٥١/١١/٣٠ " محلهما لم يقتصر في بيان شواهد التزوير على هذا النحو والاثبات بل أنه تمسك في مذكرته ودفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن وضع تاريخ " ١٩٥١/١١/٣٠ " يقتضى عدم الإبقاء على العبارة التالية له والمطبوعة في المحرر وهي " حفظ حق المشتري في تامين الاقطان في أي يوم بدون اعتراض " إذ أن هاتين العبارتين لا يجتمعان لوجود التعارض

بينهما كما تمسك أيضا بأنه بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٨ أرسل خطابا للمطعون ضده يخبره فيه بانتهاء موسم الخليج في ١٩٥٢/٤/٣٠ ويدعوه إلى تحديد سعر الاقطان الموردة منه في ميعاد أقصاه ١٩٥٢/٦/١٠ وإلا اضطر إلى تحديد سعر الاقطان حسب الاسعار البخارية ولم يرد المطعون ضده على هذا الخطاب ولو كان حقا ما يدعيه المطعون ضده من أنه متفق بينهما على تحديد يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لقطع سعر القطن لبادر بالرد على هذا الخطاب بأن قطنه لم يكن تحت تحديد السعر مع ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذين الدليلين وإذا كان ذلك اغفالا لأمر جوهري متج في الدعوى بما يحتمل عند مناقشته تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب — هذا إلى أن المطعون ضده حين طعن بالتزوير على المحرر المقدم من الطاعن قد خالف أحكام المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلم يبين في تقرير الطعن مواضع التزوير المدعى به بل اقتصر على القول بأن الامضاء ليست بخطه دون أن يبين مكان هذا الامضاء من المحرر وهل هو بالصحيفة الأولى أم الثانية أم بهما معا كما أنه لم يبين في مذكرة شواهد التزوير اجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها وإذا كان البطلان يترتب على مخالفة أحكام هذه المادة فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على ذلك مكتفيا بالقول في أسبابه بأن الطاعن لم يأت بمجديد يكون أيضا مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وهي في مقام الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى لها أن تأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر غير خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما استخلصه من تقرير الخبير المقدم في الدعوى وكان هذا الذي استخلصه سائغا وغير مخالف للثابت بالأوراق فإن اتخاذ المحكمة تقرير الخبير أساسا لقضائه يكون فيه الرد الضمني الكافي والمبرر لإطراح القرينتين اللتين ساقهما الطاعن تدليلا على صحة الادعاء بالتزوير . ومردود في شقه الثاني بأنه يبين من الاطلاع على صورة تقرير الطعن بالتزوير المقدمة بملف الطعن أن المطعون ضده حين طعن بالتزوير على شروط المعاملة

التجارية المقدمة من الطاعن قرر بقلم الكتاب أن الإمضاء الموقع به على هذه الشروط والمنسوب إليه ليس بخطه وفي ذلك ما يكفي للإبانة عن موضع التزوير المدعى به من المحرر ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محمداً به موضع التزوير المدعى به — أما عن عدم بيان إجراءات التحقيق في مذكرة شواهد التزوير فلا يترتب عليه البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازي للحكمة حسبما تقضى به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا تثريب عليها إن لم تحكم به ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه إغفاله القيام بإجراء جوهري لازم للفصل في الدعوى ومخالفته نص المادتين ٢٦٨ ، ٢٨٦ من قانون المرافعات وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برد وبطلان التوقيعات الصادرة من المطعون ضده على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ولم يكن هذا التقرير مبنياً على المضاهاة على توقيعات المطعون ضده أمام المحكمة على توقيعه على تقرير الطعن بالتزوير وهي توقيعات أقر الخبير في مذكرته المنوه عنهما بالوقائع بأنها لا تصلح للمضاهاة ولا تؤدي إلى إبداء الرأي على الوجه الأكمل فاذا ما عاد الخبير وأقام تقريره على سند من هذه التوقيعات فإن تقريره يكون ولا سند له من الأوراق — وإن قيل بأنه قدم إليه عقد بيع مسجل في ١٠/٢١/١٩٤٠ وأنه أجرى المضاهاة عليه فإن مثل هذا القول يتعارض وما سبق أن أخذ الخبير به نفسه من ضرورة معاصرة أوراق المضاهاة للمحرر المطعون عليه بالتزوير والحكم الذي يؤسس قضاءه على هذا التقرير يكون مشوباً بتخاذل أسبابه قاصراً على اتخاذ الإجراء الواجب اتخاذه للوصول إلى الحقيقة — كما أن مثل هذا الحكم يكون مخالفاً لنص المادتين ٢٦٨ و ٢٨٦ من قانون المرافعات ذلك أن الخبير قد ألح في طلب توقيعات للطاعن بالتزوير فكان معاصرة في التاريخ للتوقيع المطعون عليه كما أن الطاعن قد طلب من المحكمة أن تكلف الخبير بإجراء المضاهاة على سند الدين موضوع الدعوى وقائمة الحساب الموقع عليها من المطعون ضده وهما سندان معاصران لتاريخ التوقيع المطعون عليه بالتزوير ومع ذلك فإن المحكمة لم تجيبهما إلى طلبهما مما يعتبر معه الحكم باطلاً لما في ذلك من مخالفة للإجراءات التي يتعين اتخاذها للوصول إلى الحقيقة وليس

فما تضمنه الحكم المطعون فيه من أن المحكمة الابتدائية اقتنعت بكفاية عمل الخبير ما يجعل الحكم بمفازة من البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن خبير قسم أبحاث الترييف والتزوير لم يتم تقريره على أساس إجراء مضاهاة التوقيع المطعون عليه على توقيعات المطعون ضده أمام المحكمة وعلى تقرير الطعن بالتزوير والتي قرر بعدم كفايتها لإجراء المضاهاة على الوجه الأكمل بل أنه حين قام المضاهاة أجزاها على تلك التوقيعات مضافا إليها توقيع المطعون ضده على عقد بيع مسجل وهو من الأوراق التي تقبل للمضاهاة وحكم المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات فعلى مجموع هذه التوقيعات أجرى المضاهاة وعليها مجتمعة أقام تقريره ومن ثم فإن النعى على الحكم بالتخاذل لأخذه بتقرير الخبير يكون على غير أساس وإذا كانت المحكمة قد اعتمدت نتيجة هذا التقرير لسلامة الأسس التي بنى عليها والأسايد التي أقيم عليها مقرر أن الأمر المتنازع عليه قد ثبت لديها من المضاهاة إلى أبراما الخبير على التوقيعات المذكورة والتي اطمأنت إلى نقيجتها فإنه لا تريب عليها إن هي لم تستجب بعد ذلك إلى ما طلبه الطاعن من إعادة المأمورية إلى الخبير لإجراء المضاهاة على أوراق عرقية مقدمة في الدعوى بحجة أن توقيع المطعون ضده على عقد البيع المسجل الذي قدمه المطعون ضده غير معاصر لتوقيع المطعون عليه بالتزوير إذ أن هذا منها تقدير موضوعي تستقل به

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق المادة ٢٢٩ من القانون المدني ذلك أنه رغم اتفاق الطرفين في السند موضوع الدعوى على سر يان الفوائد على أساس ٨٪ التي خفضها القانون إلى ٧٪ من تاريخ الاستحقاق فإن الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الفائدة إلى ٥٪ استنادا إلى حكم المادة ٢٢٩ من القانون المدني بحجة أن الطاعن تسبب بسوء نية في إطالة أمد النزاع وذلك دون سند من الأوراق ودون أن يبين الحكم الإجراء الذي اتخذته الطاعن وهذه الحكم نروجها عن حق الدفاع المشروع وبذلك اخطأ الحكم في تطبيق القانون على وقائع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذكر في معرض التدليل على سوء نية الطاعن وعلى

تسببه في إطالة أمد النزاع ما يأتي "إلا أن المحكمة وقد وضّح لها أن المدعى (الطاعن) قد تعنت في دعواه وسلك سبيلا يحدوها سوء النية بإطالة أمد النزاع إذ أنه قام بداءة برفع دعواه مطالبا بمبلغ ٧٥٠ جنيتها الثابت بالكميالة المؤرخة ١٤/١٢/١٩٥٠ دون أن يشير إلى أن هذا المبلغ قد دفع لادعى عليه (المطعون ضده) على ذمة توريد أقطان له - كما أنه طعن بالتزوير على السركى الذى قدمه هذا الأخير بحافظة مستنداته رقم ٥ ملف مقرر أن تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ الثابت بالسركى أنه اليوم المحدد للقطع هو تاريخ مزور فقد ظهر من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير السابق الإشارة إليه أن هذا التاريخ مكتوب بخط وحبر وريشة تتفق مع الخط والحبر والريشة المحرر بها باقى عبارات صلب السركى إلا أن المدعى لم يكتف بذلك فتقدم بسركى موقع عليه من المدعى عليه خاليا من تاريخ صهر القطع والمودع بحافظة مستنداته رقم ١٤ ملف وذلك بعد أن سارت الدعوى شوطا بعيدا وقد طعن المدعى عليه في هذا السركى بالتزوير مقرر أن التوقيعين المنسوبين إليها على هذا السركى ليسا بتوقيعه وإنما هما مزوران عليه وقد جاء قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى سبق أن أشرنا إليه مؤيدا لقول المدعى عليه من أن التوقيعين المنسوبين إليه على السركى الذى قسده المدعى إنما هما توقيعان مزوران عليه وبناء على ذلك كله قضت هذه المحكمة بجلسته ٢٩/٢/١٩٥٨ برفض الادعاء بالتزوير في السركى المقدم من المدعى عليه وتخريم المدعى بمبلغ ٢٥ جنيتها ورد وبطلان السركى المقدم من هذا الأخير ولما كان يبين من هذا كله مقدار التعنت وسوء النية الذى اتسم به المدعى وهو يطالب بحقه مما ترى معه المحكمة إعمال نص المادة ٢٢٩ من القانون المدنى "ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بين الإجراءات التى قام بها الطاعن بقصد إطالة أمد النزاع ودلل على سوء نيته بأسباب سائفة من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى انتهى إليها - لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا مبرر له إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تصح إثارته أمام محكمة النقض - وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه اعتبر الفوائد غير متفق عليها مخالفاً ذلك الثابت بالأوراق فإنه نعى غير مقبول لعدم ذكره في تقرير الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برياعة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفي علي ،
ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١٤٨)

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” الإثبات بالقرائن ” . ” القرائن القانونية ” .
قوة الأمر المقضى .

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه ، وحدة المسألة في
الدعوى . لتوفر هذه الوحدة يلزم أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية
تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون
هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق
متفرعة منها . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر
المقضى .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما يعد كذلك ” .

كون ما ساقه الحكم في أسبابه لا يواجه دفاعا جوهريا للطامن عما قد يتغير به وجه
الرأى في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور . مثاله .

١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون
المسألة واحدة في الدعوى ، ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى
فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها
في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا ما نفا
فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل
الآخر من حقوق متفرعة منها . وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل
لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١١/٢٨ الطعن رقم ٩٣ من ٢٩ ق لسنة ١٤ ص ١١١٩ .

٢ - إذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه في أسبابه لا يواجه الدفاع الذي أثاره الطاعن وبناء على قيام علاقة إيجارية جديدة بينه وبين المطعون عليه تحكمها قواعد القانون المدني القائم وذلك بعد انقضاء عقد الإيجار المبرم بينهما في ظل أحكام القانون المدني القديم بسبب هلاك العين المؤجرة ، وكان هذا الدفاع جوهريا مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بقصور أسبابه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن الطاعن بصفته وكيلًا لدائني تقيسة المطعون عليه الثالث أقام الدعوى رقم ٣٠٣٥ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ضد المطعون عليه الأول طالبا إلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ١٢٦١٦ ج و ٣٥ م وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ١٢/١/١٩٤٧ استعكر السيد زربانيللى من وقف المرحوم حنا باخوم قطعة أرض بشارع سليمان باشا بالقاهرة لمدة ٢٢ سنة تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وتنتهى في آخر يوليو سنة ١٩٦٨ ليقم عليها دار للسينما عرفت فيما بعد بدار سينما راديو وقد تنازل زربانيللى عن حقه في الحكر إلى شركة المسارح المصرية ، ثم أجرت هذه الشركة إلى المطعون عليه الثالث الأرض المحركة ودار السينما التى أقيمت عليها بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٨/٤/٨ نص فيه على أن مدة الإيجار أربع سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات أخرى وهكذا إلى نهاية شهر يوليو سنة ١٩٦٨ وذلك ما دام المستأجر لم يخطر المؤجر برغبته في عدم تجديد العقد قبل نهاية مدة السنوات الأربع الأولى أو أى من السنوات الثلاث التالية بستة أشهر على الأقل ، وحددت الأجرة السنوية بمبلغ ١٢٠٠٠ ج في المدة الأولى المقدرة بأربع سنوات وفى المدة

التالية التي تمتد إليها بمقدار ثلاث سنوات ثم تعدل الأجرة بمسء ذلك فى المدة التالية طبقا لما هو مبين بالعقد وبتاريخ ١٥/٤/١٩٤٨ استأجرت شركة اخوان جعفر المطعون عليها الثانية من باطن المطعون عليه الثالث دار السينما المذكورة بأجرة قدرها ١٦٠٠٠ ج سنويا وللمدة المحددة بعقد الإيجار الأصلى وعلى أن يكون للاستأجر من الباطن أيضا الحق فى إنهاء الإجارة فى نهاية الأربع سنوات الأولى أو نهاية أى مدة من مدد الثلاث سنوات التالية . وحدث بعد ذلك أن الشركة المؤجرة الأصلية تنازلت عن عقد الإيجار إلى شركة الأملاك ذات الإيرادات التى تنازلت عنه بدورها إلى البنك التجارى المصرى — المطعون عليه الأول . وقد استمر تنفيذ مفسدى الإيجار الأصلى والإيجار من الباطن إلى أن وقعت بمدينة القاهرة حوادث حريق ٢٦/١/١٩٥٢ فأصبحت دار السينما المؤجرة بتخريب أدى إلى توقف الانتفاع بها واستحالة استعمالها فى الغرض المؤجرة من أجله واستطرد الطاعن إلى القول بأن المطعون عليها الثانية — المستأجرة من الباطن تتحمل تكاليف إصلاح وترميم العين المؤجرة والتى بلغ مقدارها بعد خصم التعويض الذى دفعته لجنة التعويضات ١٢٦١٦ ج و ٣٠ م وذلك مقابل تنازل المطعون عليه الثالث — المستأجر الأصلى لها — عن مبلغ ٢٠٠٠ ج من الأجرة السنوية حتى نهاية مدة العقد فى سنة ١٩٦٨ وإنه لما كانت المستأجرة من الباطن قد قامت بعمل الترميمات الضرورية فى دار السينما بعد حوادث ٢٦/١/١٩٥٢ أى فى ظل القانون المدنى الجديء الذى يلزم المؤجر بأن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة وأن يقوم فى اثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية لذلك فقد كان حقا للمستأجرة المذكورة اقتضاء المبلغ الذى أنفقته على تلك الترميمات من المستأجر الأصلى — المطعون عليه الثالث — ويكون لهذا الأخير أن يرجع بدوره على المطعون عليه الأول المؤجر له استنادا إلى الأساس ذاته وإلى ما تنفذه شروط عقد الإيجار من التزام المؤجر المذكور بالترميمات الضرورية . لهذا أقام الطاعن بصفته دعواه مطالبا المطعون عليه الأول بما تكبده المطعون عليه الثالث فى سبيل ترميم العين المؤجرة وبجلسة ١١/٥/١٩٥٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٧٢ لسنة ٧٥ ق — وقد تدخل المطعون عليه الثالث فى الاستئناف منضما إلى السنديك المستأنف . وبجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المشتأف ، طعن الطاعن في ذلك الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/٢/١٢ وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى انتهت إليه في مذكرتها والمتضمن رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيا الساق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسييب ويقول في بيان ذلك إنه تمسك لأول مرة لدى محكمة الاستئناف بأن عقد الايجار المؤرخ ١٩٤٨/٤/٨ المبرم بين المطعون عليه الأول والمطعون عليه الثالث الذى يمثله الطاعن قد انفسخ حتما في ١٩٥٢/١/٢٦ بانعدام محله بسبب هلاك العين المؤجرة في حوادث الحريق والتخريب التى وقعت في ذلك اليوم وأن العلاقة الايجارية وقد استمرت قائمة بين الطرفين بعد ذلك التاريخ فان مؤدى ذلك حصول تجديد لعقد الإيجار وإذ تم هذا التجديد في ظل القانون المدنى القائم فانه يكون محكوما بقواعده ويسرى على العقد الجديد في خصوص الالتزام بعمل الترميمات حكم المادة ٥٦٧ من ذلك القانون الذى يلزم المؤجر بالترميمات الضرورية ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٤٣٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة التى كان قد رفعها الطاعن بصفته ضد المطعون عليه الأول أمام دائرة الايجارات بطلب تخفيض الأجرة المتفق عليها فى عقد الايجار المبرم بينهما لإعمال الأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ لاذ قضى هذا الحكم برفض الدعوى وأورد بأسبابه المرتبطة بالمنطوق أن الايجار قد انعقد لمدة تزيد على عشر سنوات مما لا يجوز معه تخفيض الأجرة طبقا لأحكام المرسوم بقانون المشار إليه كما أضاف الحكم المطعون فيه إنه بفرض جواز إعادة النظر فى تلك المسألة التى أثارها الطاعن فانه يأخذ بما انتهى إليه قضاء الحكم المستأنف وقضاء دائرة الايجارات من أن عقد الايجار قد انعقد لمدة عشرين عاما من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٦٨ وذلك للأسباب الواردة بهذين الحكمين ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون فيما ذهب إليه من أن دفاع الطاعن المبني على انفساخ عقد الايجار بهلاك العين المؤجرة قد سبق الفصل فيه بالحكم الصادر

في الدعوى رقم ٣٤٣٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة سألقة الذكر ذلك أن الطاعن كان يطلب بتلك الدعوى تخفيض الأجرة على أساس أن العقد قد انعقد لمدة لا تزيد على عشر سنوات وقضى الحكم برفضها استنادا إلى أن المدة المتفق عليها في عقد الإيجار هي عشرون سنة ولم يتعرض الخصوم في تلك الدعوى ولا الحكم الصادر فيها لواقعة تخريب العين المؤجرة في حوادث ١٩٥٢/١/٢٦ ولا للآثار القانونية المترتب عليها وهو انفساح عقد الإيجار ومن ثم لا يكون لذلك الحكم قوة الشيء المفضى في خصوص تلك المسألة ولا يكون بالتالى مانعا من نظرها والفصل فيها في الدعوى الراهنة كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذعاد وتعرض لذلك الدفاع الذى أثاره الطاعن وقضى برفضه لم يورد أسبابا لقضائه في هذا الخصوص وأحال بصدده إلى أسباب الحكم المستأنف وأسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤٣٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة مع أن الحكيم المذكورين لم يتعرضوا من قريب أو من بعيد لذلك الدفاع الذى أبداه الطاعن لأول مرة أمام محكمة الاستئناف مما يجعل الحكم المطعون فيه معيبا بقصور التسبيب أيضا .

وحيث إن هذا النعى بشقيه صحيح ذلك أنه يبين من مطالعة الدعوى رقم ٢٤٣٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة المضمومة إلى ملف الطعن أن الطاعن أقامها ضد المطعون عليه الأول بطلب تخفيض الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار المؤرخ ٨ إبريل سنة ١٩٤٨ وذلك على أساس أن مدة هذا العقد حددت بأربع سنوات ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتتجدد لمدة أخرى كل منها ثلاث سنوات حتى تنتهى في سنة ١٩٦٨ بانقضاء مدة عقد الحكر الصادر من جهة الوقف إلى المستحكر وأن عقد الإيجار على هذه الصورة يخضع لأحكام المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ التى تقضى بتخفيض أجرة الأماكن التى يسرى عليها بمقدار ١٥ ٪ من الأجرة المتفق عليها مادامت مدته لا تزيد على عشر سنوات . ودفع المطعون عليه الأول تلك الدعوى بأن عقد الإيجار مثار النزاع انعقد لمدة عشرين سنة ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٨ وبذلك لا تسرى عليه أحكام المرسوم بقانون المشار إليه ، وقد حصرت المحكمة في أسباب حكمها المسألة التى تنازعها الخصوم في تلك الدعوى وهى مدة عقد الإيجار وفصلت فيها بأن العقد

انعقد بين الطرفين لمدة عشرين سنة وعلق على شرط فاسخ لم يتحقق هو عدم سرعان الاتفاق مع جهة الوقف المحركة أو قيام المستاجر الذي يمثل الطاعن باعلان عدم رغبته في تجديد العقد قبل انتهاء أية مدة من مدته بستة أشهر وانتهت المحكمة من ذلك إلى قضائها برفض الدعوى لعدم دخول عقد الإيجار فيما تناوله أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، كما يبين — أن الدعوى الراهنة — على ما تقدم بالوقائع — قد أقامها الطاعن بصفته بطلب إلزام المطعون عليه الأول بوصفه مؤجرا بتكاليف الترميمات الضرورية التي أجراها هو — الطاعن — في العين المؤجرة وذلك بالاستناد إلى حكم المادة ٥٦٧ من القانون المدني القائم وتمسك الطاعن في دفاعه لدى محكمة الاستئناف بأن عقد الإيجار المبرم في ١٩٤٨/٤/٨ أي كانت مدته قد انفسخ بقوة القانون في ١٩٥٢/١/٢٦ لهلاك العين المؤجرة بسبب تدميرها في حوادث الحريق التي وقعت بالقاهرة في ذلك التاريخ وأن الطرفين وقد استمرا في تنفيذ العلاقة الإيجارية بعد انفساخ العقد الأول فإن الإيجار يكون قد تجدد ويكون عقد الإيجار الجديد محكما بقواعد القانون المدني الجديد الذي نشأ في ظله ولما كان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراوا بجامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق منفردة عنها ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه أمام محكمة الاستئناف على انفساخ عقد الإيجار بقوة القانون وبصرف النظر عن المدة التي انعقد عليها العقد وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة فلم يناقشها خصوم تلك الدعوى ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ومن ثم فلا يكون لهذا الحكم قوة الشيء المقضى بالنسبة لتلك المسألة وبالتالي لا يكون مانعا من نظرها والفصل فيها في الدعوى الراهنة ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فانه يكون معيبا بخالفة القانون في هذا الخصوص ، كذلك فانه يبين من الحكم المطعون فيه إنه إذ عاد واقرض جواز نظر ذلك

الدفاع الذى أبداه الطاعن فقد انتهى إلى رفضه وبني قضاءه بذلك على ما أورده فى أسبابه من " أن المحكمة تأخذ بنفس الرأى الذى قضت به محكمة الإيجارات وقضى به الحكم المستأنف من أن عقد الإيجار كان محدد المدة من وقت ابتدائه وينتهى بانقضاء مدة الاثنين وعشرين عاما المتفق عليها مع جهة الوقف ولكنه معلق على شرط فاسخ هو عدم سرعان الاتفاقات مع جهة الوقف أو قيام المستأجر بالتنبيه بعدم رغبته فى تجديد العقد قبل انتهاء أى مدة من المدد المشار إليها فيه وتأخذ هذه المحكمة بنفس الأسباب الواردة فى حكم محكمة الإيجارات والحكم المستأنف " ولما كان ما ساقه الحكم فى أسبابه المتقدمة لا يواجه الدفاع الذى أثاره الطاعن وبناء على قيام علاقة إيجارية جديدة بينه وبين المطعون عليه الأول تحكمها قواعد القانون المدنى القائم وذلك بعد انقضاء عقد الإيجار المبرم بينهما فى ظل أحكام القانون المدنى القديم بسبب هلاك العين المؤجرة فى ٢٦/١/١٩٥٢ وكان يبين من أسباب الحكم المستأنف وأسباب الحكم الصادر من دائرة الإيجارات فى الدعوى رقم ٣٤٣٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة التى أحال إليها الحكم المطعون فيه انها لم تتناول دفاع الطاعن فى ذلك الشأن أو تعرض لبحث الأساس الذى بنى عليه ، وكان هذا الدفاع جوهرى مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا أيضا بقصور أسبابه فى هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى علي ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهب من عبد الجواد .

(١٤٩)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٩ القضائية :

استئناف . "نطاق الاستئناف" . أمر أداء . بطلان .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . انتهاء محكمة الاستئناف إلى بطلان الحكم . عدم امتداد هذا للبطلان لصحيفة افتتاح الدعوى . يتعين ألا تقف عند حد تقرير البطلان بل يجب عليها المضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . انحصار منازعة الطاهن في أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء . مضى محكمة الاستئناف في نظر الدعوى بعد تقريرها ببطلان الأمر . لا مخالفة فيه للقانون .

إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شابه لا يمتد لصحيفة افتتاح الدعوى التي انعقدت بها الخصومة صحيحة ، فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد تقرير هذا البطلان والقضاء به بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجب الاتباع . فإذا اقتضت منازعة المدين الصادر ضده أمر بالأداء على أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء ولم تتناول ذات إجراءات طلب الأمر ، فإن محكمة الاستئناف إذا مضت في نظر موضوع الدعوى بعد التقرير ببطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف الصادر في المعارضة التي رفعها المدين بتأييد أمر الأداء لا تكون قد خالفت القانون^(١) .

(١) راجع نقض ١٥/١١/١٩٦٢ للطعن رقم ٥٢٧ من ٢٦ في السنة ١٣ من ١٠١٢ ،

١٩٦٤/٧/٧ الطعن رقم ٥٢٧ من ٢٩ في السنة ١٥ من ٩٦٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليه استصدر بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢١ أمر أداء بالزام الطاعن أن يؤدي إليه مبلغ ٧٨٥ ج قيمة الحصة التى ساهم بها عقد الشركة المبرم بين الطرفين فى ١٩٥٦/٢/١٣ بعد أن انتهت مدته - وقد عارض الطاعن فى أمر الأداء طالبا إلغاءه واستند إلى أن عقد الشركة أساس المطالبة لا يعتبر فى ذاته سنداً بالمديونية بالمعنى المقصود فى المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات . لأنه إذ لم تتم تصفية الشركة فإن الدين المطالب به لا يكون حال الأداء ولا خاليا من النزاع وبتاريخ ١٩٥٩/٢/١٤ أصدرت محكمة أول درجة حكما برفض المعارضة وتأييد أمر الأداء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٧ سنة ٢٦ ق استئناف القاهرة . وفى ١٩٥٩/٤/٣٠ قضت محكمة الاستئناف بنسب خبير لتصفية حساب الشركة . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ أولا : بإعلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف . ثانيا : بالزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠٧ ج و ١٢٤ م والمصروفات طعن الطاعن فى هذين الحكمين بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٦ وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنة رفض الطعن - وعرض الطعن بجلاسة ١٩٦٣/٣/١٧ على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وتحدد لنظره أمام هذه الدائرة جلاسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن قصر نعيه على مخالفة الحكمين المطعون فيهما للقانون وقال في بيان ذلك إنه أقام استئنائه ابتغاء إلغاء الحكم الابتدائي وإلغاء أمر الأداء فحسب تأسيسا على أن عقد الشركة لا تكتمل فيه شرائط الدين الذي يسوغ القانون إصدار أمر أداء به . فإذا ما قضت محكمة الاستئناف في حكمها الأول بنسب خبير لتصفية حقوق الشركة والتزاماتها ثم قضت بعد ذلك في موضوع الدعوى على أساس ما أظهره الخبير فإنها تكون قد خالفت القانون بمجاوزتها نطاق الاستئناف المطروح عليها . وقد كان يتعين عليها أن تقف عن حد الحكم ببطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف وألا تمضي في السير في الدعوى والفصل في موضوعها حتى لا يفوت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي وحتى لا يضار من استئنائه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من قوله " إنه إذ كان من أثر الاستئناف إعمالا لما نص عليه بالمادة ٤٠٩ من قانون المرافعات أن تقل لهذه المحكمة الاستئنافية الدعوى بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . وكانت محكمة أول درجة إذ فصلت في موضوع الدعوى بالحكم المستأنف قد استنفذت ولايتها . فقد تعين ألا يقف قضاء هذه المحكمة الاستئنافية عند حد الحكم ببطلان أمر الأداء المعارض فيه وبطلان الحكم المستأنف ولتعين المضي في نظر الدعوى والفصل فيها " — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه . صحيح في القانون . ذلك أنه إذا استنفذت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شابه لا يمتد لصحيفة افتتاح الدعوى التي انعقدت بها الخصومة صحيحة ، فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد تقرير هذا البطلان والقضاء به بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب الاتباع — لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن .

سواء أمام المحكمة الابتدائية أم الاستئنافية منصبة على أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء دون مانع على ذات إجراءات طلب الأمر . فان محكمة الاستئناف إذ مضت في نظر الدعوى بعد التقرير ببطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف لا تكون قد خالفت القانون لأن المحكمة الابتدائية قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى بما يمتنع عليها نظره من جديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ،
وحافظ عبد بدوي ، وعبد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٥٠)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) مسئولية . " مسئولية تفهيمية " . " دعوى المسئولية " . تعويض .
تقادم . " التقادم المسقط " . دعوى .

أحكام العمل غير المشروع . انطباقها على أنواع المسئولية الثلاث . النص
في المادة ١٧٢ مدنى على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بثلاث
سنوات . مفاده ، تقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصى وعمل الغير وعن الأشياء
بانتفاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول
عنه قانونا .

(ب) مسئولية . " مسئولية تفهيمية " . " عناصر المسئولية " . محكمة
الموضوع . حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما بعد ذلك " .

استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . احتلال قاضى
الموضوع به . لمحكمة النقض بسط رقابتها متى كانت أسباب الاستخلاص ليس من شأنها
أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم . إقران الحكم المطعون فيه علم الطاعنات
بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر . انتفاء التلازم الحتمى
بينهما . تعييه بالقصور .

١ - عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولا خمسة حيث خصص الفصل الثالث
منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاء لاعتوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا
الفصل إلى ثلاثة فروع وحدد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع
الثانى للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسئولية عن الأشياء ، مما مفاده أن
أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسئولية الثلاث . وإذا تحدث المشرع

عن تقادم دعوى المسؤولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني عاما منبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة، واللفظ متى ورد عاما ولم يرقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومته وإثبات حكمه قطعا لجميع أفرادها، ومن ثم تتقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي ودعوى المسؤولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانونا عنه. ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقادم دعواها بطريقة إثبات الخطأ فيها. ولا وجه للتعدي بورود نص المادة ١٧٢ في موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسؤولية إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسؤولية عن الأعمال الشخصية مضمنا إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها التقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ولا مرأى في أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسؤولية (١).

٢ - إنه وإن كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضى الموضوع، إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط وقايتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرن علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر مع انتفاء التلازم الختمى بينهما ولم يعن ببيان العناصر التي استخلص منها اقتران العلم بتاريخ وقوع الضرر فإنه يكون مشوبا بالقصور (٢).

(١) راجع قضا ١١/٤/١٩٦٣ الطعون أرقام ٢٩٩ س ٢٧ ق ٣١٩ س ٢٧ ق ٥
٣٢١ س ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٥٢٠.

(٢) راجع قضا ٢٧/٤/١٩٦١ الطعن ٥٥١ س ٢٥ ق السنة ١٢ ص ٤٠٤.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعنات رفعن على المطعون ضده بصفته الدعوى رقم ٢٢٨ سنة ١٩٥٦ كلى أمام محكمة سوهاج الابتدائية وطلبن فيها الحكم بإلزامه بدفع مبلغ ٨٠٠ جنيهه قائلات فى تبيان دعواهن إنهن يملكن منزلا كائنا يندرس أنحيم وقد حدث فى فبراير سنة ١٩٥٣ أن انفجرت أنابيب المياه الممتدة بالشارع للمار بالجهة القبيلة للنزل نتيجة إهمال عمال المجلس البلدى فى صيانتها وعدم الكشف عليها فى أوقات منتظمة مما أدى إلى انهيار المنزل وتهدمه بأكمله ، وقد بادرن عقب الانهيار برفع دعوى إثبات الحالة رقم ٤٠٨ سنة ١٩٥٤ مدنى أنحيم طلبن فيها تعيين خبير لمعاينة المنزل وبيان سبب تدمره وتقدير ما لحقهن من ضرر من جراء ذلك وقد أجابتهم المحكمة إلى طلبهن وأودع الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن السبب المباشر لانهيار المنزل هو انفجار أنابيب مياه المجلس البلدى وأن التكاليف اللازمة لإعادة بنائه إلى الحالة التى كان عليها قبل الانهيار تقدر بمبلغ ثمانمائة جنيه وقد قضت محكمة سوهاج الابتدائية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإلزام المدعى عليه بصفته (المطعون ضده) بأن يدفع للمدعيات (الطاعنات) مبلغ ثمانمائة جنيه ورفع المطعون ضده استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٧ سنة ٣٤ ق ومحكمة استئناف أسيوط قضت فى ١٢/٧/١٩٥٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق المستأنف عليهن (الطاعنات) فى الدعوى تأسيسا على مرور ثلاث سنوات من تاريخ طعنهن بالضرر وبالشخص المسئول عنه . طعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحالسة المحددة لنظره صمدت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنات ينعين بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين كيف واقعة الدعوى بغير تكييفها الصحيح فوصف مسؤولية المطعون ضده خطأ بأنها مسؤولية عن عمل شخصي تحكمها المادة ١٦٣ من القانون المدني بينما هي مسؤولية ناشئة عن شيء تحكمها المادة ١٧٨ من ذلك القانون وقد جره هذا الخطأ إلى خطأ آخر هو تطبيق التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني مع أن التقادم الوارد بهذا النص لا ينطبق إلا على دعوى التعويض عن المسؤولية عن العمل الشخصي دون دعوى التعويض عن المسؤولية عن عمل الغير وعن المسؤولية الناشئة عن الأشياء يدل على ذلك اختلاف مصدر الالتزام في كل من المسؤوليات الثلاث فبينما مصدره في الأولى الخطأ الشخصي الثابت إذا مصدره في الثانية الخطأ المفترض الذي يقبل إثبات العكس وفي الثالثة الخطأ المفترض الذي لا يقبل إثبات العكس — كما يدل عليه أيضا أن المشرع حين أورد نص المادة ١٧٢ أوردتها في نهاية المواد الخاصة بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية وقبل المواد الأخرى الخاصة بالمسؤوليتين الأخرين مما مفاده عدم انطباقه عليهما وخضوعهما للقواعد العامة في التقادم . وإذا كان هذا النص نصا استثنائيا فإنه لا يجوز التوسع في تفسيره .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه أيا كان الرأي في تكييف مسؤولية المطعون ضده وهل هي مسؤولية عن عمل شخصي أو مسؤولية ناشئة عن شيء فإن كلا المسؤوليتين ينطبق عليهما حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني ذلك أن المشرع عقد لمصادر الالتزام فصولا خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلا عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسؤولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسؤولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسؤولية الناشئة عن الأشياء مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسؤولية الثلاث وإذا تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسؤولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ عاما متبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة واللفظ متى ورد عاما ولم يرق دليل على تخصيصه وجب حمله على عمومته

وإثبات حكمه قطعا لجميع أفرادهم ومن ثم تتقدم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي ودعوى المسؤولية الناشئة عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول قانونا عنه ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات للعكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي ترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقدم دعوها بطريقة إثبات الخطأ فيها ولا وجه للتحدى بورود نص المادة ١٧٢ في موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقدم دعوى تلك المسؤولية إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمسؤولية عن الأعمال الشخصية مضمنا إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها التقدم وأفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ولا مرأى في أن القواعد العامة تنطبق على جميع أنواع المسؤولية ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنات ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه على زعم أن المادة ١٧٢ من القانون المدني تنص على أن التقدم الثلاثي يبدأ من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه فإن الحكم المطعون فيه اعتبر بدء التقدم ساريا من تاريخ وقوع الضرر دون أن يبين العناصر التي استخلص منها تاريخ بدء سريان التقدم مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه حين عرض لسقوط الدعوى بالتقدم قرر ما يأتي " وحيث إن هذه المحكمة تدين من مطالعة صحيفة الدعوى الابتدائية أن المستأنف عليهن (الطاعنات) اختصمن المستأنف (الطامن) وأعلنه بتاريخ ١٩٥٦/٤/٨ وانطوت الصحيفة على أن الحادث الذي أدى إلى انهيار منزلهم قد وقع في فبراير سنة ١٩٥٣ بسبب إهمال العمال التابعين للمستأنف ومن ذلك يتضح في جلاء أن المستأنف عليهن علمن بالضرر الواقع بهن ومسببه ولم يباشرن الدعوى ضد المستأنف إلا بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات على ذلك الأمر الذي يسقط حقهن في الدعوى المذكورة إعمالا لنص المادة ١٧٢

فقرة أولى من القانون المدني "وحيث إنه وإن كان استخلاص علم الطاعنات بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ قرن علم الطاعنات بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر مع انتفاء التلازم الحتمي بينهما ولم يعن ببيان العناصر التي استخلص منها اقتران العلم بتاريخ وقوع الضرر فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه ولا حاجة فيما تضمنه الحكم من أن صحيفة الدعوى انطوت على أن الحادث وقع في فبراير سنة ١٩٥٣ بسبب إهمال العمال التابعين للمطعمون ضده إذ أن ذلك لم يتضمن إقرارا من الطاعنات بعلمهن بالشخص المسئول عن الضرر في ذلك التاريخ بل كان ذلك منهن على سبيل الرواية بعد ما تبين لهن من دعوى إثبات الحالة .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم محمد عمر هندی ، وصبري فرحات ، ودكتور محمد حافظ مريدي .

(١٥١)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . " بياناته " . أحوال شخصية . " تدخل النيابة العامة " .
نيابة عامة .

أحوال شخصية . عدم صحة النيابة العامة على دفاع أحد الخصوم . حمله على أنها
لم تجد فيه ما يدعوها إلى ابداء رأي جديد . لا بطلان إلا إذا طلبت النيابة الكلمة
الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .

(ب) نقض . " حالات الطعن " . " وقوع بطلان في الحكم " . " الخطأ
في أسماء الخصوم " .

الخطأ في أسماء الخصوم لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .

(ج) وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

انشاء الوقف . دلالة على أن الواقف جعل نصيب من يموت عقبه لآخرته وأخواته
المشاركين له في المصلحة والاستحقاق . يستوى في ذلك من كان موجودا منهم عند الوفاة
أو حدث بعدها مثال .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم لعدم ابداء رأى النيابة
لا يكون إلا إذا طلبت الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت . فإذا
لم تعقب النيابة العامة على دفاع الخصوم المتدخلين في الاستئناف كان ذلك محولا
على أنها لم تجد فيه ما يدعوها إلى ابداء رأى جديد (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١/١٩ الطعن رقم ٤٠ س ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٤

٢ - الخطأ في أسماء الموصوم لا يصلح سببا للطعن على الحكم بطريق النقض .

٣ - متى كان الواقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم وعقبهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نعمها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف وترك ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لولده أو ولد ولده وأن سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك ، فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ، فان ظاهر هذا الانشاء يدل على أن الواقف جعل نصيب من يموت حقيقا لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق لافرق بين ما إذا كانوا موجودين عند الوفاة أو حدثوا بعدها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيدات حياة عبد الرحمن التماساني ودولت أحمد محمد اسماعيل وفاطمة أحمد الصغير أقمن الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدتين أمينة مصطفى زكريا ورحمة عبد القادر التماساني بصفتهم حارستين على وقف المرحوم عبد القادر مصطفى التماساني

وضد كل من سعيد ومحسن وشويكار ومحاسن وزينب عبد الله محسن (المطعون عليهم) بطلب استحقاق كل منهن حصّة من نصيب عواطف عبد الله محسن في هذا الوقف وقلن شرحا لدعواهن إنه بموجب الإشهاد الشرعى المؤرخ ٣ من يونيو سنة ١٩١٥ وقف المرحوم عبد القادر مصطفى التماسانى الأعيان المميّنة به وأنه أنشأ وقفه هذا على نفسه ثم من بعده يكون منه ٢١ ط من ٢٤ ط وقفا على أولاده عبد الرحمن وعائشة ورحمه وأمينه وزكية ولييه ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وأنثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تتجيب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لولده أو ولده ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لإخوته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له إخوة ولا أخوات كذلك فلا قرب الطبقات لتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وقد توفى الواقف في سنة ١٩١٨ والوقف باق على حاله وبوفاته انتقل الاستحقاق إلى أولاده نخص ابنه عبد الرحمن ٦ ط ونخص كل بنت من بناته ٣ ط ثم توفيت ابنته أمينة في سنة ١٩١٩ وبوفاتها انتقل استحقاقها وقدره ٣ ط إلى ابنتها عواطف عبد الله محسن التي توفيت رضيعا في سنة ١٩٢٠ ثم توفيت ابنته عائشة في سنة ١٩٣٩ عن أولادها عبد الفتاح زكى ومحمود فؤاد وحسنت وتفيد الشهيرة بعائدة من زوجها محمود شمس الاسكندراني وعن فاطمة من زوجها أحمد محمد الصغير ثم توفى ابنه عبد الرحمن في سنة ١٩٤٤ عن أولاده محمد كامل وحسن عبد القادر وأسماء وحياة ثم توفيت ابنته زكية في سنة ١٩٤٧ عن أولادها اسماعيل وأفت وعبد اللطيف فتحى ومحمد صفوت وعليه ودولت أولاد أحمد محمد اسماعيل وإذا توفيت عواطف عقيميا ولم يكن لها وقت وفاتها إخوة ولا أخوات ولم يوجد أحد في طبقتها ولا من أقرب الطبقات إليها من أهل حصتها وليس للواقف شرط فيمن يؤرل إليه نصيبها فإنه يرجع إلى غلة الوقف جميعه ويقسم على مستحقيه

وينحصر المدعية الأولى فيه ١٤ سهما من قيراط والمدعية الثانية ٧ أسهم من قيراط والمدعية الثالثة ٨ أسهم من قيراط ، فقد اتهمين إلى طلب الحكم لكل منهن بنصيبها وأمر الخارستين على الوقف بأدائه وتسليمه لها ومنع تعرض باقي المدعى عليهم لها في ذلك - وأثناء نظر الدعوى تدخل كل من محمد كامل وحسن عبدالقادر واسماء أولاد المرحوم عبدالرحمن التماساني واسماعيل رأفت ومحمد صفت وعبد اللطيف فتحى وعليه أولاد أحمد محمد اسماعيل من المرحومة زكية بنت الواقف وعبد الفتاح زكى شمس ومحمود فؤاد شمس وتفيده شمس أولاد عائشة بنت الواقف خصوما فيها منضمين للدعيات في طلباتهن . ورد المدعى عليهم بأن نصيب عواطف المتنازع عليه انتقل إليهم عملا بشرط الواقف باعتبارهم أخوة لها من أبيها ولأنهم من أهل الوقف عن طريق أعمهم ليبة بنت الواقف ومبق أن قضت المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ - ١٩٢٨ وفي دعوى التفسير رقم ١٤ لسنة ٢٨ - ١٩٢٩ باستحقاقهم هذا النصيب كما قضت في الاستئناف رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ - ١٩٢٩ برفض دعوى الولي على اسماعيل رأفت الاستحقاق في نصيب عواطف ومن ثم انتهوا إلى طلب الحكم بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها أو رفضها لمخالفتها لشرط الواقف وتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا : أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها . ثانيا - باستحقاق المدعية الأولى حياة عبد الرحمن لثلاثة أسهم من قيراط وباستحقاق المدعية الثانية دولت أحمد محمد اسماعيل سهما ونصف السهم من قيراط وباستحقاق المدعية الثالثة المرحومة فاطمة أحمد محمد الصغير سهما وخمسة أسباع السهم من قيراط كل ذلك من ٢٤ ط ينقسم إليها فاضل ربع الوقف بعد الخيرات وألزم المدعى عليهم المصروفات وعشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليهم الآخرون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٦/١٥١ ق وأثناء نظره تدخل كل من عبد الفتاح زكى شمس ومحمود فؤاد شمس وتفيده شمس وأنور يوسف المشري خصوما فيه منضمين للاستئناف عليهم في طلباتهم . وتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها وعدم سماعها بالنسبة لاسماعيل

رأفت أحمد أحمد محمد سليمان الذى كان مدعيا ورفض الدعوى بالنسبة لمن هداه مع
الزوام المستأنف عليهم والمتدخلين فى الاستئناف المصروفات ونحسة جنينيات
مقابل أنعاب المحاماة — وقد طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض
للاسباب الواودة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت
إحالة إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب
المطعون عليهم رفض الطعن — وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى
مذكرتيها السابقتين وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه باطل من وجهين
(أولهما) أن النيابة العامة كانت قد أبدت رأيها فى الاستئناف بمذكرتها
المؤرخة ١٩٦٠/١/١٨ وبعدها وبجلسة ١٩٦٠/٣/٢٠ تدخل بعض الخصوم
منضمين للاستئناف عليهم فى طلباتهم وقدموا مذكرة بدفاعهم لجلسة ٨ مايو سنة ١٩٦٠
وإذ لم تعقب النيابة على دفاعهم فإنها لا تكون آخر من تكلم فى الاستئناف
وفى ذلك مخالفة لأحكام المادة ١٠٧ من قانون المرافعات توجب بطلان
الحكم (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه أورد ضمن بياناته اسم وسيلة محمود
شمس التى لم تكن خصما فى الاستئناف وأغفل اسم تقيده محمود شمس التى كانت
خصما فيه ، كما أورد فى منطوقه اسما غير حقيقى لإسماعيل رأفت وهو نقص
جوهرى وخطا جسيم فى أسماء الخصوم يترتب عليه بطلان الحكم طبقا للفقرة
الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه بأن عدم تعقيب النيابة العامة
على دفاع الخصوم المتدخلين فى الاستئناف محمول على أنها لم تجد فيه ما يدعوها
إلى إبداء رأى جديد وجرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان لا يكون إلا إذا
طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت ولم يقدم الطاعنون
ما يدل على ذلك ، ومردود فى الوجه الثانى بأن الحكم المطعون فيه أورد ضمن
بياناته اسم تقيده محمود شمس أما الخطا فى اسم إسماعيل رأفت فلا يصلح سببا
للعن عليه بطريق النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعنين الاستحقاق في نصيب عواطف بنت أمينة بنت الواقف التي توفيت حقاً استناداً إلى أن نصيبها ينتقل من بعدها لإخوتها وأخواتها الذين وجدوا بعد موتها وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الواقف لم يقف نصيب من يموت بعد الاستحقاق على أولاده وذريته ثم من بعده على أخوته وأخواته ثم من بعده على أقرب الطبقات للمتوفى حتى يكون وقفه مرتب الطبقات وإنما وقفه على طائفة واحدة منها على سبيل الترديد وهذه الطائفة تتعين بما يكون عليه الحال عند موت صاحب النصيب بحيث إذا مات وكان له ذرية عند موته كان نصيبه موقوفاً عليهم لا على أخوته وأخواته ولا على أقرب الطبقات إليه وإن كانوا موجودين حين الموت، وإذا مات ولم يكن له ذرية وكان له أخوة وأخوات عند موته كان نصيبه موقوفاً عليهم لا على أقرب الطبقات وإن كانت موجودة عند الموت، وإن لم يكن له ذرية ولا أخوة ولا أخوات عند موته وكان له أقرب الطبقات كان نصيبه موقوفاً عليهم لا على الأخوة والأخوات حتى إذا وجدوا بعد ذلك لم يكن لهم أي حق فيه إذ العبرة بوجودهم عند موته ومن لم يكن كذلك لم يتحقق شرط الواقف فيه، وإذا توفيت عواطف حقاً ولم يكن لها عند موتها أخوة ولا أخوات لم يكن نصيبها موقوفاً عليهم بل كان موقوفاً على أقرب الطبقات إليها وحدهم دون غيرهم وصار حقاً لم لا ينتقل منهم إلى من يوجد بعد ذلك من الأخوة والأخوات، وهذا إذا حملنا الطبقة على الطبقة العامة أما إذا حملناها على الطبقة الخاصة وهي طبقة فرع العقيم فإن هذه الطبقة لم تكن موجودة عند موتها وبالتالي لا يكون لشرط الواقف عمل في نصيبها ويكون مسكوتاً عنه فيرجع إلى أصل الغلة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى إظهار الوقف المؤرخ ٣ يوثيه سنة ١٩١٥ يبين أن المرحوم عبد القادر مصطفى التلمساني وقف الأعيان المبينة به وأنه أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون منه ٢١ ط من ٢٤ ط وقفاً على أولاده وهم عبد الرحمن وعائشة ورحمة وأمينة وزكية وليبية ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكراً وإنا لله للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك

ثم على ذريتهم وعقبهم ونسلهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك أنتقل ما كان يستحقه من ذلك لولده أو ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات كذلك فلا أقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وظاهر هذا الانشاء يدل على أن الواقف جعل نصيب من يموت عقيما لإخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق لافرق بين ما إذا كانوا موجودين عند الوفاة أو حدثوا بعدها، وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن عواطف توفيت عن أخوة وأخوات حدثوا بعد وفاتها وجرى الحكم المطعون فيه على أن "كلمة الاخوة والأخوات المشاركون للعقيم في الدرجة والاستحقاق تشمل عموم الاخوة الموجودين قبل وفاة العقيم وبعدها" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

وحبث إن حاصل السببين الرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه خالف أحكام المواد ٣٢ و٣٣ و٥٨ و٦٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأخطأ في تطبيقها وتأويلها : أما مخالفة المادة ٣٢ فلا تفتت ترتيب الطبقات في الوقف محل النزاع يحتمل أن يكون ترتيبا فراديا أو جمليا وبصدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وطبقا للمادة ٣٢ منه أصبح مرتب الطبقات ترتيبا فراديا وبمثابة أوقاف متعددة بقدر عدد الأصول فيه وهذا الترتيب يقتضى أن نصيب كل ولد من أولاد الواقف يكون موقوفا على أولاده هو دون غيرهم من ذرية الآخرين وأنه إذا انقرض أهل وقف من هذه الأوقاف لا يعمل بالانشاء الخاص به في نصيب آخر من يموت منهم لانقراض أهل الحصص الذين أعتبر الانشاء خاصا بهم ، وبالتزام هذا النظر وما سبق بيانه من أن نصيب عواطف موقوف على أقرب الطبقات إليها وحدهم دون غيرهم ولا ينتقل منهم إلى من يوجد بعد موتها من الاخوة والأخوات فإن هذا النصيب يكون

بحكم الفقه من قبيل المسكوت عنه ويعود إلى أصل غلة الوقف وأما مخالفة المواد ٣٣، ٥٨، ٦٠ فلأن المادة ٣٣ تنص على أنه إذا مات مستحق و ليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها، وهي مما تنطبق على الاوقاف السابقة وعلى الحوادث السابقة ما لم يوجد في كتاب الوقف نص يخالفها (المادة ٥٨) أو تصدر أحكام تخالفها (المادة ٦٠) وإذا لم تصدر أحكام تخالفها بالنسبة لمن رفضت دعواهم ولا يوجد في كتاب الوقف نص يخالفها، فإن نصيب عواطف طبقاً لأحكام هذه الفقرة يجب أن يرجع إلى أصل غلة الوقف ولا يمنع من ذلك قول الواقف في نصيب العقيم "انتقل ما كان يستحقه لأخوته وأخواته لأن ذلك لا يعتبر نصاً في استحقاق أخوة عواطف وأخواتها المطعون عليهم إذ النص هو ما كان صريحاً وقاطعاً في دلالة في نظر الفقه وفي نظر الشارع .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به من أن الواقف جعل نصيب من يموت عقيمًا لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق لا فرق بين ما إذا كانوا موجودين حين الوفاة أو حدثوا بعدها ومتى كان ذلك فإن القول من الطاعنين بأن نصيب عواطف يعتبر من قبيل المسكوت عنه ويعود إلى أصل غلة الوقف يكون غير متنج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن المطعون عليهم دفعوا بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل في موضوعها بأحكام صادرة من المحكمة العليا الشرعية ضد ناظر الوقف ومع أن الحكم المطعون فيه انتهى في أسبابه إلى أن ناظر الوقف لا يمثل المستحقين في دعوى الاستحقاق ولا ينتصب خصماً عن أحد منهم كما انتهى إلى أنه لم تكن خصومة بين المستحقين فيما سبق من الخصومات إلا بين محاسن التي كانت ممثلة بوالدها عبد الله محيسن وبين اسماعيل رأفت الذي كان ممثلاً بوالده أحمد محمد اسماعيل ، إلا أنه عاد ففضى بعدم سماع الدعوى من هذا الأخير بالنسبة لجميع المطعون عليهم حتى من لم تكن بينه وبين اسماعيل رأفت خصومة ، وهو قضاء باطل لمخالفته أحكام الفقه وأحكام القانون وما انتهى إليه في أسبابه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رفض دعوى المدعين الاستحقاق في نصيب عواطف وانتقاله من بعدها إلى اخوتها وأخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق فإن ما ينعاه اسماعيل رأفت أحمد محمد اسماعيل — وهو خصم متدخل في الدعوى — من عدم سماع دعواه لمن هذا محاسن عبد الله محيسن من المطعون عليهم يكون غير متبع ولا جدوى فيه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفي علي ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٥٢)

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عقد . " آثار العقد " . خلف . غير .

لا ينصرف أثر العقد إلى غير ما قديده وخلفائهم ، ولا يمكن أن يرتب التزاماً في ذمة الغير ولو كان تابعاً لأحد المتعاقدين .

(ب) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة " .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . قوامها تحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب اثباته أو بناء على خطأ مفترض .

(ج) التزام . " أوصاف الالتزام " . تضامن . تعويض . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة " .

تضامن المسئولين في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه أن تكون مسؤوليتهم عن عمل غير مشروع . مثال .

١ - لا ينصرف أثر العقد إلى غير ما قديده وخلفائهم ولا يمكن أن يرتب التزاماً في ذمة الغير ولو كان تابعاً لأحد المتعاقدين .

٢ - لا يعرف القانون مسؤولية التابع عن المتبوع وإنما هو قد قرر في المادة ١٧٤ من القانون المدني مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة وهذه المسؤولية مصدرها العمل غير المشروع وهي لا تقوم في حق المتبوع إلا حيث تتحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب اثباته أو بناء على خطأ مفترض (١) .

(١) راجع نقض ١٦/٥/١٩٦٣ طعن ١٧٨ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٦٨٩ .

٣ - لم يقرر القانون التضامن في الالتزام بتعويض الضرر إذا تعدد المسؤولون عنه إلا عندما تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . وإذن فتقضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين "التابعين" عن الضرر الذى لحق المضرور على أن الوزارة التى يتبعها الطاعنان مسئولة عن الضرر مسئولية تعاقدية كما أنها مسئولة عن أعمالها بوصفها تابعين لها مسئولية وصفها الحكم بأنها مسئولية التابع للتبوع وأن من شأن هذه المسئولية أن تلتزم الوزارة والطاعنان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر، فالتحكم المطعون فيه إذ رتب مسئولية الطاعنين على مجرد وجود تعاقد بين متبوعيهما - وزارة التربية والتعليم - وبين المضرور وولى أمره يجعل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذى أصاب المضرور ، ولم يكن الطاعنان طرفا في هذا التعاقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل عليهما وقوع أى خطأ شخصى من جانبيهما ويبين ماهيته ونوعه ، فإن هذا الحكم يكون قد بنى قضاؤه بمسئولية الطاعنين على أساس فاسد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام بصفته وليا شرعيا على ولده القاصر كمال الدعوى رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى بشين الكوم ضد الطاعنين ووزارة التربية والتعليم المطعون ضدها الثانية وطلب فيها إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض وقال في بيان هذه الدعوى إن مدرسة المساعى الاعدادية بشين الكوم التى يدرس فيها ولده المذكور نظمت في يوم ١٩٥٦/٤/٥ رحلة لتلاميذها لزيارة المحلة الكبرى وأشركت فيها ابنه هذا بغير علمه وقد مهدت إدارة المدرسة إلى الطاعنين المدرسين فيها بمهمة مصاحبة الطلبة والاشراف

عليهم أثناء الرحلة غير أنهما قصرنا في هذا الواجب ولم يلقيا بالآلة المفترضة التعليمات ولوائح الوزارة على المشرفين على الرحلات من واجب المحافظة على الطلبة محافظة تامة فتركوا ابنه الصغير السن يعبر من حربة إلى أخرى في القطار الذي كان يقل أفراد الرحلة في طريق هودتهم من المحلة إلى شبين الكوم مما نتج عنه سقوطه تحت عجلات القطار وإصابته بإصابات جسيمة أدت إلى بتر ساقيه وساقه اليسرى - ولهذا فقد أقام المطعون ضده بصفته الدعوى يطلب تعويضه عن الضرر الذي أصاب ولده وأسس مسؤولية المدعى عليهم على وقوع خطأ شخصي من الطاعنين تسأل عنه الوزارة معهما بطريق التضامن مسؤولية المتبوع من أعمال تابعه - دفع الطاعنان الدعوى بانتفاء الخطأ من جانبهما كما دفعت الوزارة بأن مسؤوليتها لا تقوم إلا حيث يثبت وقوع الخطأ من جانب تابعيها وأن هذا الخطأ منتف في الدعوى الحالية - وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنين ووزارة التربية والتعليم (المطعون ضدها الثانية) متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض. فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق الاستئناف أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئناف الوزارة برقم ١٩٦ سنة ٨ ق واستئناف الطاعنين برقم ٩٠ سنة ٩ ق وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ حكمت المحكمة المذكورة برفض هذين الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦٣/٣/٢٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث أنه مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه بمساءلتهما عن الضرر الذي أصاب ابن المطعون ضده الأول على أساس المسؤولية العقدية التي بناها على اقتراض قيام مقدم بين ولي أمر الطالب وبين المدرسة التي يدرس فيها يفرض على المدرسة التزاما بأن ترد إليه ولده سالما في نهاية الرحلة مع أن تطبيق أحكام المسؤولية العقدية كان يقتضي بأنه إذا وقع إخلال بهذا الالتزام التعاقدى فلا يسأل عنه إلا الوزارة التي تتبعها المدرسة وذلك بوصفها المتعاقد مع ولي أمر الطالب . ولهذا الوزارة إذا شاءت

أن ترجع بعد ذلك على الطاعنين بما يحكم به عليها من تعويض إذا ثبت إخلالهما بواجباتهما أثناء الرحلة وتقصيرهما في الإشراف على الطلبة المشتركين فيها . أما رجوع المضرور على الطاعنين اللذين لم تربطه بهما أية علاقة تعاقدية ولم يكونا طرفا في العقد الذى افترض الحكم قيامه بينه وبين الوزارة . هذا الرجوع لا يكون إلا على أساس المسؤولية التقصيرية والتي يلزم لتحقيقها أن يثبت المضرور وقوع الخطأ من جانب الطاعنين فإن فعل جازم مسالة الوزارة عن خطأ الطاعنين مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه — لكن الحكم المطعون فيه بعد أن غير الأساس الذى أقام عليه المطعون ضده بصفته دعواه من المسؤولية التقصيرية إلى المسؤولية التعاقدية لم يتمشى مع أحكام هذه المسؤولية إلى النهاية بل خاط بين أحكامها وأحكام المسؤولية التقصيرية ولم يقصر قضاءه بالتعويض على الوزارة بوصفها المتعاقد مع ولى أمر المضرور بل جاوز ذلك إلى إلزام الطاعنين معها بالتضامن مع أن تضامن المسئولين عن الضرر لا يقوم إلا حيث تكون المسؤولية عن عمل غير مشروع . ومن ثم فلم يكن للحكم أن يعتبر الطاعنين متضامنين مع الوزارة فى التعويض ما دام قد انتهى إلى اعتبار المسؤولية تعاقدية .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسالة الوزارة والطاعنين عن الضرر الذى لحق ابن المطعون ضده الأول على قوله "وبما أنه كان يمكن القول بعدم مسؤولية الوزارة عن الحادث موضوع الدعوى لو أنه لم يحصل أثناء الرحلة . أما وقد حصل أثناء الرحلة فإن المسؤولية فى هذه الحالة تعتبر مسؤولية تعاقدية ذلك لأن المدرسة بموجب ترتيبها أمر الرحلة لتلاميذها تكون قد التزمت قبائهم وقبل أهليتهم برعايتهم . وعلى ذلك فهى ضامنة سلامتهم وودهم إلى أهلهم سالمين ومن ثم فهى مسؤولة عن كل ما يصيبهم فى هذه الرحلة مسؤولية تعاقدية ترتب عليها بمجرد إصابتهم وعليها هى يقع عبء إثبات عذرها من أن الحادث الذى حصل للتلميذ كان نتيجة لسبب أجنبي أى بقوة القاهرة أو بفعل التلميذ نفسه " وبعد أن نفى الحكم قيام القوة القاهرة ووقوع خطأ من المضرور مضى قائلا "وبما أنه ترتيبا على ما تقدم تكون الوزارة مسؤولة عن تعويض الضرر الحاصل للتلميذ بسبب إصابته . . . " ثم ختم الحكم أسبابه بقوله "إن طالب التضامن فى محله لأن الوزارة مسؤولة مسؤولية

تعاقدية قبل المدعى بصفتة (المطعون ضده الأول) ومسئولة عن أعمال المدعى عليهما الأولين (الطاعنين) مسؤولية المتبوع عن التابع " ولما استأنف الطاعنان هذا الحكم وتمسكا بانتفاء الخطأ من جانبهما وبأنه لا محل للقضاء عليهما بالتضامن ما دام الحكم قد اعتبر مسؤولية الوزارة مسؤولية عقدية وليست تقصيرية . رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله " إنه يبين من أوراق الدعوى أن المسؤولية التي أسست عليها محكمة أول درجة قضاءها هي المسؤولية التعاقدية . كما أن الوزارة مسئولة عن أعمال المشرفين مسؤولية التابع للمتبوع (كذا) ومن شأن هذه المسؤولية أن يحكم على الوزارة وتابعها بالتعويض إذ أنه من المقرر في المسؤولية عن الغير افتراض خطأ المسئول ابتداءً لأن هذا الافتراض ملحوظ فيه فائدة المصائب وتهوين الأمر عليه في رجوعه على المسئول بالتعويض وهذا الافتراض بمثابة قرينة تكفي طالب التعويض مؤونة التعرض لنوع المراقبة التي أجراها المسئول عن سبب الضرر وبيان ما شابها من عيب أو نقص وتقوم رابطة التبعية ولولم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة مطلقة في رقابته وتوجيهه " ثم أحال الحكم المطعون فيه بعد ذلك إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص الاستئناف المرفوع من الطاعنين . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمساءلة الطاعنين عن الضرر الذي لحق ابن المطعون ضده الأول على أن الوزارة التي يتبعها الطاعنان مسئولة عن هذا الضرر مسؤولية تعاقدية كما أنها مسئولة عن أعمال الطاعنين بوصفهما تابعين لها مسؤولية وصفها الحكم بأنها مسؤولية التابع للمتبوع وأن من شأن هذه المسؤولية أن تلتزم الوزارة والطاعنان بالتضامن بتعويض ذلك الضرر — ولما كان العقد الذي قرر الحكم قيامه بين الوزارة من جهة وبين المضرور وولي أمره لا ينصرف أثره إلى غير عاقديه وخلفائهم ولا يمكن أن يرتب التزاماً في ذمة الغير ولو كان تابعاً لأحد المتعاقدين . وكان القانون لا يعرف مسؤولية التابع عن المتبوع وإنما هو قد قرر في المادة ١٧٤ من القانون المدني مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة وهذه المسؤولية مصدرها العمل غير المشروع وهي لا تقوم في حق المتبوع إلا حيث تتحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفترض . وكان القانون أيضاً لم يقرر التضامن في الالتزام بتعويض الضرر

إذا ما تعدد المسئولون عنه إلا عندما تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع —
لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مسئولية الطاعنين على مجرد وجود
تعاقد بين متبوعيهما — وزارة التربية والتعليم — وبين المضرور وولي أمره يجعل
الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذي أصاب المضرور، ولم يكن الطاعنان طرفاً
في هذا التعاقد، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون أن يسجل
عليهما وقوع أى خطأ شخصي من جانبهما وبين ماهيته ونوعه، فإن هذا الحكم
يكون قد بنى قضاءه بمسئولية الطاعنين على أساس فاسد. ويتعين لذلك نقضه
بالنسبة لهما دون حاجة لمبحث باقى ما تضمنته أسباب الطعن.

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى مل ، محمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٥٣)

الظعنان رقما ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) التزم . " آثار الالتزام " . " التنفيذ بطريق التعويض " . الاضرار . عقد . تعويض .

الأصل في الاضرار أن يكون بإضرار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه . يقوم مقام الاضرار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . لا يلزم فوق ذلك تهديده بالفسخ — الفسخ والتعويض كلاهما جزءا يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بلام أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما . البروتستو يعتبر اضرارا .

(ب) بيع . " آثار عقد البيع " . " التزام المشتري بدفع الثمن " . التزم . " انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء " . " التجديد " .

عقد اتفاق بين المشتري والبائع بشأن تجديد التزامه بالوفاء بباقي الثمن واستبدال التزام جديد به يكون مصدره عقد قرض . تعليق هذا الاتفاق على شرط واقف هو قيام الأول برهن بعض أطيانه لصالح البائع ضمانا لوفائه بدين القرض . تخلف هذا للشرط بقيام المشتري برهن هذه الأطيان إلى أحد البنوك . زوال الالتزام الجديد وبقاء الالتزام القديم وهو التزام المشتري بدفع الثمن على أصله دون أن ينقضى . اعتبار التجديد كأن لم يكن .

(ج) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما لا يعد كذلك " .

نصوص الحكم في أسبابه القانونية غير بطلاله ولمحكمة للنقض أن تستوفى ما قصير الحكم فيه من هذه الأسباب .

(د) تأمينات هيدية . الرهن الرسمي . " إنشاء الرهن " . محكمة الموضوع .
حكم . " تسبيب الأحكام " . " كفاية التسبيب " .

بقاء الرهن الصادر من المالك في حالة إبطال أو فسخ سند ملكيته قائماً لمصلحة الدائن المرتهن . شرطه ، حسن نية الدائن . انتفاء حسن النية متى كان الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب — استخلاص سوء النية مسألة موضوعية ، لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقة ذلك للتعريف القانوني لسوء النية . تضمنين عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن وجود متأخر من الثمن . استخلاص الحكم من ذلك أن المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ واعتباره المرتهن متى النية . سلامته .

(هـ) التزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " الوفاء " . " أوراق تجارية " .
شيك .

مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرراً لدمه لدمه انقضاء التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للتنفيذ .

١ — الإعذار هو وضع المدين وضع المتأخر في تنفيذ التزامه ، وقد بينت المادة ٢١٩ من القانون المدني الإجراءات التي يتم بها الإعذار فنصت على أن " يكون إعذار المدين بإذاره أو بما يقوم مقام الإنذار ، ويجوز أن يتم الإعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات " . فالأصل في الإعذار أن يكون بإذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . ولا يتطلب القانون أن تتضمن الورقة فوق ذلك تهديد المدين بطلب فسخ العقد في حالة عدم وفائه بالتزامه ، ذلك لأن الفسخ والتعويض كليهما جزاء يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بلازم أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما وإذا كان بروتستو عدم الدفع ورقة رسمية يقوم بإعلانها المحضر إلى المدين في السند لإثبات امتناعه عن الدفع وقد نصت المادة ١٧٤ من قانون التجارة على أن يعمل هذا البروتستو على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين

كما تتطلب المادة ١٧٥ من هذا القانون أن تشمل ورقة البروتستو على التنبيه الرسمي على المدين بدفع قيمة السند، فإن البروتستو يعتبر إذارا للمدين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الإذار (١).

٢ - إذا كان الاتفاق الذي عقد بين المشتري والبائع - بشأن تجديد التزامه بالوفاء بالباقي من الثمن واستبدال التزام جديد به يكون مصدره عقد قرض - معاقا على شرط واقف هو قيام المشتري برهن قدر من أطيانه رهنا تأمينيا في المرتبة الأولى لصالح هذا البائع ضمانا لوفائه بدين القرض، وكان هذا الشرط قد تخلف بقيام هذا المشتري برهن هذه الأطيان ذاتها إلى أحد البنوك مما أصبح معه مؤكدا أن الأمر الذي علق الالتزام الجديد على وقوعه لن يقع فإنه يترتب على تخلف هذا الشرط الواقف زوال هذا الالتزام وبقاء الالتزام القديم - وهو التزام المشتري بدفع باقي الثمن - على أصله دون أن يتقضى واعتبار التجديد كأن لم يكن.

٣ - قصور الحكم في أسبابه القانونية غير مبطل له والمحكمة النقض أن تستوفي ما قصر الحكم فيه من هذه الأسباب.

٤ - حسن النية الذي تقتضيه الحماية التي أضفاها المشرع في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني على الدائن المرتهن في حالة ابطال أو فسخ سند ملكية الراهن ينتفى متى كان هذا الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب من الأسباب. واستخلاص قاضي الموضوع لسوء النية لا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقة التعريف القانوني لسوء النية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تضمين عقد البيع المسجل - سند ملكية الراهن - وجود باقي من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع - أن البنك المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن هذا العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ إذا ما تخلف المشتري (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ وأنه لذلك يعتبر البنك سيء النية خير جدير بالحماية المقررة في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني، فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لسوء

(١) راجع نقض ١٩٥٢/٥/١ الطعن ١٣٨ ص ٢٠ في مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٥٩

نية البنك المرتين على أسباب من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص .

• — مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا لذمة صاحبه إذ أن الالتزام المترتب في ذمته لا ينقضي إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للاستفيد (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرون اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تفصيل في أنه بملقضى عقد بيع رسمي محور بمكتب توثيق القاهرة في ١٧/٥/١٩٥٣ باع المطعون ضدهم الأربعة الأولون وآخر إلى محمد صبحي التاجي (رافع الطعن رقم ٥٢٤) ومحمد أحمد عبد الله الغير مختصم في الطعنين مناصفة بين المشتريين ٣٤٩ فدانا و ٢١ قيراطا و ٨ أسهم كائنة بناحية الجعفرية مركز أبي حماد منها ٢٨١ فدانا و ٩ قيراط و ٨ أسهم مباحة من المطعون ضدهم بثمن قدره ٨٤٤١ جنيها و ٩٧٠ مليا وذكر في العقد أن البائعين تساموا الثمن نقدا هذا مبلغ أربعة آلاف جنيه من نصيب محمد صبحي التاجي حرره الأخير في تاريخ العقد شيكا على بنك القاهرة لأمر المطعون ضده الرابع وفي ذات تاريخ تحرير هذا العقد عقد اتفاق بين المطعون ضدهم الأربعة المذكورين وبين محمد صبحي التاجي تضمن قبول هؤلاء المطعون ضدهم أن يقرضوه مبلغ ٤٥٨٣ جنيها و ٢٠٠ مليم منه ٤٠٠٠ ج قيمة الباقي عليه من ثمن الأطنان التي اشتراها منهم بموجب عقد بيع آنف الذكر والمحور به الشيك ونص في البند الثاني من ورقة

(١) راجع تقض ١٩٥٧/٦/١٣ الطعنين ٢٤٦ و ٢٤٧ من ٢٣ ق السنة الثامنة

هذا الاتفاق على أن الطرف الثاني محمد صبحى التاجى تعهد بالتوقيع على عقد القرض فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير عقد البيع سالف الذكر - أى من ١٧ مايو سنة ١٩٥٣ - وأنه ضمنا لسداد قيمة القرض وفوائده يرهن الطاعن المذكور لصالح المطعون ضدهم رهنا تأمينا فى المرتبة الأولى ١٧٤ فدانا و ٢٢ قيراطا و ١٦ مسهما التى اشتراها بموجب عقد البيع المتقدم الذكر وفى حالة امتناعه عن التوقيع على عقد الرهن فى الأجل السالف بيانه يكون للمطعون ضدهم الحق فى قبض قيمة الشيك المسحوب منه على بنك القاهرة بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٣ وأنه بمجرد توقيعه على عقد الرهن يتعهد المطعون ضده الرابع المسحوب لأمره الشيك برده إليه واتبع ذلك بعبارة نصها "ومن المتفق عليه بين الطرفين أن يبقى الشيك المذكور تحت يد الخواجه جان فرحيان (المطعون ضده الرابع) حتى اتمام عقد الرهن بالشروط المبينة بهذا العقد". وحدث بعد ذلك أن تقدم المطعون ضدهم البائعون إلى مأمورية الشهر العقارى ببليس بطلب اعطائهم كشف تحديد عن العقارات المراد رهنها تمهيدا لإتمام عقد الرهن وشهره وقيد طلبهم هذا برقم ١٠٣٠ سنة ١٩٥٣ وقبل أن يحصلوا على هذا الكشف علموا بأن الطاعن محمد صبحى التاجى رهن ذات الأطنان التى تعهد برهنها لهم إلى البنك المصرى العربى (رافع الطعن رقم ٥٢٣) وذلك بموجب عقد رهن تأمينا حرر بمكتب توثيق القاهرة فى ٢٢/١٢/١٩٥٣ وأشهرت قائمته فى ٢٨ من الشهر المذكور برقم ٧٥٢٣ شرقية وأبرم هذا الرهن ضمنا لمبلغ ١٣٢٦٠ جنيهها اقترضه الراهن من البنك المرتهن وعلى أثر علم المطعون ضدهم بحصول هذا الرهن بادر رابعهم بتقديم الشيك إلى بنك القاهرة لصرف قيمته ولكن البنك اعاده إليه فى ١٨/٢/١٩٥٤ طالبا الرجوع على الساحب فوجه حامل الشيك بتاريخ ٢٤ من الشهر المذكور بروتست وهدم الدفع إلى ساحب الشيك والبنك المسحوب عاياه ولم أجاب البنك بعدم وجود رصيد لديه للساحب أبلغ المطعون ضده الرابع النيابة ضد الطاعن لإعطائه شيكا بدون رصيد ، ثم رفع المطعون ضدهم الأربعة الأول الدعوى رقم ٤٧٩٠ سنة ١٩٥٤ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية واختصموا فيها السيد ابراهيم هاشم بصفته السنديك المعين فى تفليسة محمد صبحى التاجى ومدير البنك المصرى العربى والأمين العام للشهر العقارى وانتهوا فى هذه الدعوى إلى طلب الحكم لهم - أولا : بفسخ عقد البيع الرسمى المحرر بمكتب توثيق القاهرة فى ١٧/٥/١٩٥٣ والمشر

في ١٩٥٣/١١/٢ والمتضمن بيعهم إلى الطاعن محمد صبحي التاجي ١٤٠ ف و ١٦ ط و ١٦ من شيوعا في ٣٤٩ ف و ٢١ ط و ٨ من المينة بهذا العقد والزام هذا الطاعن بتسليم تلك الأطنان لهم . ثانيا - بطلان عقد الرهن التأميني المحرر بمكتب توثيق القاهرة في ١٩٥٣/١٢/٢٢ والمشفرة قائمته في ١٩٥٣/١٢/٢٨ برقم ٧٥٢٣ وذلك بالنسبة إلى ١٤٠ ف و ١٦ ط و ١٦ س من الأطنان المرهونة بمقتضى هذا العقد والتأشير بشطب قيد الرهن على هذا القدر . وأسس المدعون طلب فسخ عقد البيع على تخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن كما أسسوا طلب إبطال الرهن على أن البنك المرتهن كان سىء النية عند إبرام الرهن وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بفسخ عقد البيع ورفض طلب إبطال الرهن فاستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأولون هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥٥ لسنة ٧٦ ق طالين إلغاء الحكم المستأنف قيا قضى به من رفض طلبهم إلخا ص بإبطال الرهن والحكم لهم بهذا الطلب وأثناء سير هذا الاستئناف رفع محمد صبحي التاجي استئنافا فرحيا قيد برقم ٥٦٥ سنة ٧٦ ق طالبا القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفها على غير ذى صفة تأسيسا على أن السنديك الذى صدر الحكم الابتدائى ضده بوصفه ممثلا له قد زالت صفته فى تمثيله قبل صدور ذلك الحكم حيث قضى استئنافيا بتاريخ ١٩٥٦/١١/٦ بإلغاء الحكم الصادر بشهر إفلاسه كما طلب احتياطيا رفض الدعوى استنادا إلى القول بعدم إذاره قبل طلب الفسخ وإلى أنه قد حصل استبدال لمبلغ الـ ٤٠٠٠ ج الباقى عليه من الثمن بتغير مصدر هذا الدين - وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف : أولا - بقبول الاستئنافين شكلا . ثانيا - ببطلان الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن . ثالثا - بفسخ عقد البيع الصادر من المستأنفين (المطعون عليهم) لصالح محمد صبحي التاجي والمحرر بمكتب توثيق القاهرة في ١٩٥٣/٥/١٧ برقم ٥٧٧٣ . رابعا - ببطلان عقد الرهن الصادر من محمد صبحي التاجي لصالح البنك المصرى العربى بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٢ والمشفرة قائمته في ١٩٥٣/١٢/٢٨ والتأشير بذلك و بفسخ البيع على هامش العقد المقضى بفسخه وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٧ طعن البنك المصرى العربى فى هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه والحكم برفض الدعوى واحتياطيا بأحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للحكم فيها من جديد وقيد هذا

الطعن بمجدول هذه المحكمة برقم ٥٢٣ سنة ٢٩ ق كما طعن محمد صبيح التاجي بدوره وفي ذات التاريخ في الحكم طالبا نفس الطلبات وقيد طعنه برقم ٥٢٤ سنة ٢٩ ق، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل طعن اتهمت فيها إلى أنها ترى رفضه وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٧ قررت دائرة الفحص إحالة الطعنين إلى هذه الدائرة وبجلسة ١٩٦٤/١٠/٢٩ المحددة لنظرهما قررت هذه المحكمة ضم الطعنين إلى بعضهما وتمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مبنى السبب الأول من سببي الطعن رقم ٥٢٤ المرفوع من صبيح التاجي أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المادة ١٥٧ من القانون المدني تتطلب إعدار المدين قبل طلب فسخ العقد بسبب عدم وفائه بالتزامه وأنه إذ كان المطعون ضدهم طالبو الفسخ لم يقوموا بهذا الإجراء فإن عليهم فسخ عقد البيع يكون غير مقبول ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ورد عليه بأن طالبي الفسخ قد قاموا بتوجيه بروتستو عدم الدفع إلى الطاعن وأن هذا البروتستو يعد إعدارا بطلب سداد الباقي من الثمن ، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم خطأ في القانون ذلك أن الإعدار الذي تتطلبه المادة ١٥٧ سائلة الذي يجب أن يشمل على طلب الدين من المدين وإعداره باستعمال حق الفسخ إذا ما تخلف عن السداد وهو الأمر الذي لا يتضمنه بروتستو عدم الدفع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الإعدار هو وضع المدين وضع المتأخر في تنفيذ التزامه ، وقد بينت المادة ٢١٩ من القانون المدني الإجراءات التي يتم بها الإعدار فنصت على أن "يكون إعدار المدين بإذاره أو بما يقوم مقام الإنذار ، ويجوز أن يتم الإعدار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات" فالأصل في الإعدار أن يكون بإذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدهو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه ، ولا يتطلب القانون — خلافا كما يقول الطاعن أن تتضمن الورقة فوق ذلك تهديد المدين بطلب فسخ العقد في حالة عدم وفائه بالتزامه ، ذلك لأن الفسخ والتعويض كليهما جزاء يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة

للجانبيين وليس بلازم أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما — لما كان ذلك، وكان بروتستو عدم الدفع ورقة رسمية يقوم بإعلانها المحضر إلى المدين في السند لإثبات امتناعه عن الدفع وقد نصت المادة ١٧٤ من قانون التجارة على أن يعمل هذا البروتستو على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين كما تتطلب المادة ١٧٥ من هذا القانون أن تشمل ورقة البروتستو على التنبيه الرسمي على المدين بدفع قيمة السند، فإن البروتستو يعتبر إذارا للمدين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الإذار، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن المطعون عليه الرابع وهو أحد البائعين قد وجه إلى الطاعن (المشتري) قبل رفع الدعوى بروتستو عدم الدفع لإثبات امتناعه عن الوفاء بباقي الثمن الذي كان محمرا به الشيك فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا البروتستو إذارا للمدين بالوفاء بهذا المبلغ لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن مبنى السبب الثاني في الطعن رقم ٥٢٤ والسبب الثالث في الطعن رقم ٥٢٣ أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب، ذلك أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن الاتفاق الذي أبرم في يوم تحرير عقد البيع بين الطاعن صبيح التاجي والمطعون ضدهم البائعين له يتضمن تجديدا للدين الثمن الذي كان متيقيا في ذمة هذا الطاعن إذ يقضى هذا الاتفاق بأن يبقى هذا الدين في ذمته على سبيل الفرض، وبذلك تغير مصدر التزامه بالباقي من الثمن وأصبح مصدره عقد قرض بعد أن كان عقد بيع وإذا تم التجديد على هذا النحو فإنه قد ترتب عليه طبقا للمادة ٣٥٦ من القانون المدني انقضاء الدين القديم بتوابعه ونشوء دين القرض مكانه، وبالتالي فلا يكون للمطعون ضدهم أن يطالبوا بفسخ عقد البيع استنادا إلى تخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه بالثمن لأن هذا الالتزام قد انقضى بالتجديد، ويقول الطاعنان إنه على الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد سلم في أسبابه بأنه كان ملحوظا عند التعاقد أن الشيك لم يكن له رصيد مقابل وأن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى عدم قبض قيمته وأن اتفاقا جديدا تم على أن يقوم المطعون عليهم البائعون بإقراض المشتري الطاعن بمبلغ الشيك إلا أن الحكم هاد ورفض دفاع الطاعنين بتجديد دين الثمن استنادا إلى ما قاله من أن تحرير الشيك لا يعد تجديدا للدين الأصلي وهو دين

التمن أو وفاء به وأن ما يطراً من تعديلات على الالتزام من حيث قيمته أو أجله أو طريقة الدفع أو التأمينات لا يكفي لإحداث التجديد ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم لا يواجه الدفاع الذي أثاراه ولا يصالح رداً عليه ذلك أن الحكم قد توهم أن التجديد المدعى به منهما هو استبدال شيك بالتمن الأصغر الذي لم يقل به أحد منهما إذ حقيقة ما تمسكا به إنما هو استبدال قرض مضمون برهن تأميني بدين التمن المضمون بحق امتياز البائع — ويضيف الطاعنان أنه وإن كان استخلاص نسبة التجديد مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفاً أما إذا كان غير متفق مع دلالات التعاقد والأوراق وكانت المحكمة لم تواجه دفاع الطاعنين ولم تتعرض لأثر عقد القرض العرفي المؤرخ ١٩٥٣/٥/١٧ على التزام ثانيهما (المشتري) بأداء التمن فإن حكمها يكون قاصراً بما يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا لدى محكمة الموضوع بأن التزام ثانيهما (صبيحي التاجي) بأداء الباقي من التمن والناشيء عن عقد البيع قد تجدد بالاتفاق بين هذا الطاعن والمطعون ضدهم البائعين له على بقاء هذا الدين في ذمته على صهيل القرض وأن هذا يقتضي انقضاء الالتزام الأصلي وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله ”وحيث إنه من استقواء كل من عقدي البيع والاتفاق يبين في وضوح أن جزءاً كبيراً من التمن لم يدفع إذ أن إصدار الشيك لا يفيد أن التمن قد تسدد فعلاً وأن ذمة المشتري قد برئت منه، كما أن تحرير عقد الاتفاق لا يعتبر تجديدًا للدين ذلك أنه وإن كان مقرراً في القانون أن الشيك أداة وفاء وأنه يجري مجرى النقود إلا أن هذا الرأي هو في خصوص تداول الشيك وأنه يستحق الدفع بمجرد الاطلاع تطبيقاً لأحكام القانون التجاري — أما في المعنى الصحيح للعرض والوفاء طبقاً لأحكام القانون المدني وقانون المرافعات فإنه لا يجوز اعتبار الشيك أداة وفاء إذ أن الوفاء لا يتم إلا بأداء الشيء المستحق أصلاً فإذا كان المستحق مبلغاً من المال فلا يجوز التمسك بالسداد بإعطاء شيك إلا إذا تم الصرف فعلاً وتسلم الدائن النقود المحرر بها الشيك وبهذا فقط يتم الوفاء المبرئ للذمة . ففهو الدائن التعامل بالشيك واستلامه من المدين لا يعد تجديدًا للدين الأصلي أو وفاء به ولا يؤثر في طبيعة الدين الذي يبقى قائماً إلى

حين الوفاء الفعل ، كما أن التعديلات التي تطرأ على الالتزام من حيث قيمته أو أجله أو طريقة الدفع أو التأمينات لا تكفي لإحداث الاستبدال . وهذا الرد من الحكم وإن كان لا يواجه صميم دفاع الطاعنين آنف الذكر إلا أنه لما كان يفرض أن نية الطاعن والمطعون ضدهم البائعين له قد اتجهت الى تجديد التزامه بالوفاء بالباقي من الثمن واستبدال التزام جديد به يكون مصدره عقد قرض فإنه يبين من الوقائع التي سجلها الحكم المطعون فيه أن هذا الالتزام الجديد لم ينشأ إذ أن اتفاق ١٧/٥/١٩٥٣ الذي عقد بين الطاعن المشتري وبين المطعون ضدهم البائعين له بشأن إنشاء هذا الالتزام كان معلقا على شرط واقف هو قيام الأول برهن ١٧٤ فدانا و ٢٢ قيراطا و ١٦ مهما من أطيانه رهنا تأمينيا في المرتبة الأولى لصالح هؤلاء البائعين ضمانا لوفائه بدين القرض ، وإذا كان هذا الشرط قد تخلف بقيام هذا المشتري برهن هذه الأطيان ذاتها إلى البنك المصري العربي (رافع الطعن رقم ٥٢٣) مما أصبح معه مؤكدا أن الأمر الذي علق الالتزام الجديد على وقوعه لن يقع فإنه يترتب على تخلف هذا الشرط الواقف زوال هذا الالتزام وبقاء الالتزام القديم — وهو التزام المشتري بدفع باقى الثمن — على أصله دون أن ينقضى واعتبار التجديد كأن لم يكن لما كان ذلك ، وكان قصور الحكم في أسبابه القانونية غير مبطل له وللمحكمة النقض أن تستوفى ما قصر الحكم فيه من هذه الأسباب فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص يكون غير متج .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثانى في الطعن رقم ٥٢٣ المرفوع من البنك المصري العربي أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله كما شابه قصور في التسيب ذلك أن المادة ١٠٣٤ من القانون المدنى تقضى بأن يبقى قائما لمصلحة الدائن المرتهن الرهن الصادر من المالك الذى تقرر بإبطال سند ملكيته أو فسخه متى كان حسن النية — وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإبطال الرهن على أن البنك الطاعن كان سىء النية وقت إبرام الرهن ودل على ذلك بقوله إن المطلع على عقد البيع يستطيع فى سهولة أن يتبين أن جزءا كبيرا من الثمن وهو أربعة آلاف جنيه لم يسدد بعد وأنه لذلك فقد كان فى مكنة البنك الطاعن أن يعلم بعدم سداد كامل الثمن وبأن عقد الرهن مهدد بالفسخ ومن ثم يكون

البنك مقصرا تقصيرا جسيما وبالتالي متى انقضى في حكم المادة ١٠٣٤ سالف الذكر ويرى الطاعن أن استخلاص الحكم لسوء نيته على هذا النحو لا يمكن أن تؤدي إليه عقلا الأوراق التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع ذلك أنه قد نص صراحة في عقد البيع المسجل على أن المشتريين قد دفعا ثمن الأطنان المباعة وعلى أن يعتبر توقيع البائعين على هذا العقد مخالفة نهائية بالثمن جميعه ولم يحتفظ البائعون في العقد بامتياز البائع ، وإذا كان قد نص في هذا العقد على أن هناك مبلغ أربعة آلاف جنيه حرو به صبيحي الناجي شيكا على بنك القاهرة لأمر أحد البائعين فإن صياغة هذا النص تدل على أن البائعين قبلوا الدفع بهذه الطريقة وانهم وثقوا في ذمة صاحب الشيك واعتبروا هذا الشيك بمثابة النقد تماما ولذلك ذكروا في العقد ما يفيد أن هذا الشيك مبرىء لذمة صبيحي الناجي من باقي الثمن ثم إن البنك قبل أن يبرم عقد القرض المؤمن بالرهن تقدم إلى الشهر العقاري بطلب كشف تحديد عن الأطنان المراد رهنها بفناء له الكشف خاليا من ثبوت أي حق عيني لأحد عليها ولو كان البائعون المطعون ضدهم قد احتفظوا لأنفسهم بامتياز البائع المقرر لهم قانونا وشهروه أو رفعوا دعوى الفسخ في الوقت المناسب ومجلوا صحيفتها لظهر ذلك في الكشف المذكور ، أما الاتفاق الذي عقده صبيحي الناجي والمطعون ضدهم فيما بينهم في ذات تاريخ عقد البيع والذي تضمن أن مبلغ الأربعة آلاف جنيه الباقي من الثمن يبقى في ذمة المشتري على سبيل القرض فإن البنك الطاعن لم يكن طرفا في هذا الاتفاق ولم يعلم به ولم يكن في مقدوره أن يعلم به وقت إبرام الرهن لأن هذا الاتفاق لم يشهر ولم يعلن عنه بأية طريقة من طرق الاعلان ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن البنك الطاعن كان يستطيع أن يعلم بالعيب الذي يشوب سند ملكية الراهن ورتب على ذلك أن الطاعن كان سيء النية وقت إبرام الرهن فإن استخلاصه هذا يكون غير سائغ وغير مقبول عقلا ويضيف الطاعن أنه من المقرر فقها أن الدائن المرتهن يستحق الحماية التي أمينها عليه القانون ولو كان اعتقاده الخاطئ باستقرار الملكية للراهن مبنيا على خطأ منه متى كان هذا الخطأ معتقدا وأن مجرد علم الدائن المرتهن بعدم سداد الراهن كامل ثمن العين المرهونة لا يكفي بذاته لإعتبار هذا الدائن سيء النية في حكم المادة ١٠٣٤ مدني لأن وجود باق من الثمن على العين المباعة لا يعتبر عيبا يشوب عقد ملكية الراهن لأن القانون قد نظم حق البائع في اقتضاء الثمن

وجعل له امتيازاً على العين المبيعة فإن فرط البائع في هذا الحق ولم يحتفظ به من العقد فيكون هو المقصر ولا يلوم إلا نفسه ولا يمكن نسبة أى تقصير في هذه الحالة إلى الدائن المرتهن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه التى أقام عليها قضاءه بابطال الرهن ما يأتى : " أن الثابت من الاطلاع على البند الثانى من عقد البيع الصادر من المستأنفين (المطعون ضدهم) المستأنف عليه الأول (رافع الطعن رقم ٥٢٤) أنه الثمن الإجمالى هو ٨٤٤١ ج و ٦٧٠ م دفع منه ١٥٠٠ ج عند التوقيع على العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٥١/٧/٤ ودفع منه فى مجلس العقد ٢٩٤١ ج و ٦٧٠ م نقداً ومبلغ ٤٠٠٠ ج بموجب شيك رقم ١٣٩٥١ من حساب المستأنف عليه الأول فى تاريخ التوقيع على العقد (١٩٥٣/٥/١٧) وفى نهاية هذا البند نص على أن اليائمين يقرون بأنهم استلموا الثمن بأكمله نقداً هذا مبلغ ٤٠٠٠ ج بموجب شيك وهى من نصيب محمد صبحى للتاجى أى أن المشتري الثانى محمد أحمد عبد الله قد دفع جميع نصيبه من الثمن نقداً بالكامل . وحيث إن هذا النص صريح فى الدلالة على أن المستأنف عليه الأول صبحى للتاجى قد بقى فى ذمته مبلغ أربعة آلاف من الجنيهات حرر بها شيكا فى نفس يوم العقد وحيث إن المطلع على هذا العقد يستخلص فور الاطلاع أن الثمن لم يسدد جميعه وأنه تبقى منه مبلغ أربعة آلاف من الجنيهات فى ذمة المستأنف عليه الأول لم يسدد بعد وإن كان حرر به شيكا يستحق فى نفس يوم تحرير العقد ، وأن المتعاقدين عندما فصلوا طريقة دفع الثمن إنما كان تفصيلهم هو بيان لطريقة الوفاء فقط ولا يدل هذا التفصيل على أن الوفاء تم على النحو الذى يتطلبه القانون ويستتبع براءة ذمة المشتري طبقاً لما سلف بيانه " ثم أورد الحكم نص المادة ١٠٣٤ من القانون المدنى وقال " وحيث إن النزاع بين المستأنفين (الطاعنين) وبين المستأنف ضده الثانى (اليك) بشأن الرهن المقود لمصلحة هذا الأخير يدور حول تفسير حسن نية الدائن المرتهن وقت إبرام عقد الرهن . وحيث إن فقهاء القانون قد أجمعوا على القول بأن المرتهن يعد

مىء النية إذا كان في مقدوره أن يعلم بالعيب الذي يشوب سند الراهن ولو لم يعلم به بالفعل كما إذا كان الراهن مشتريا وذكر في عقد شرائه المسجل أنه لم يدفع كل الثمن إذ يقظة الرجل المعتاد تحتم على المرتهن الاطلاع على سند ملكية الراهن لمعرفة العيوب التي تشوبه فإن لم يفعل كان مقهرا تقصيرا جسيما هو صنو لسوء النية . وحيث إنه متى تقرر هذا وتقرر أيضا أن المطلع على عقد البيع محل هذه الدعوى يستطيع في سهولة أن يتبين أن جزءا كبيرا من الثمن هو أربعة آلاف جنيه لم يسدد بعد ، متى تقرر كل هذا فإنه كان في مكنة المستأنف عليه الثاني (البنك) أن يعلم بعدم سداد كامل الثمن ومن ثم وجب اعتباره مقهرا تقصيرا جسيما ويكون بالتالي مىء النية في حكم المادة ١٠٣٤ مدني ولا يتمتع بالحماية التي فرضها القانون في ظل هذه المادة . ولما كان حسن النية الذي تقتضيه الحماية التي أضفاها المشرع في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني على الدائن المرتهن في حالة إبطال أو فسخ سند ملكية الراهن ينتفى متى كان هذا الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب من الأسباب فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في تعريفه لسوء النية في حكم تلك المادة وإذا كان استخلاص قاضي الموضوع لسوء النية لا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقتها للتعريف القانوني لسوء النية وكان الحكم المطعون فيه إذ استخلص من تضمنين عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن — وجود باق من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع أن البنك المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن هذا العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ إذا ما تخلف المشتري (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ وأنه لذلك يعتبر البنك مىء النية غير جدير بالحماية المقررة في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني ، فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لسوء نية البنك المرتهن على أسباب من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص . ولا يقدح في ذلك أن يكون قد نص في عقد البيع على أن المشتري الراهن قد سحبت شيكا

لأمر البائعين له بالمبلغ الباقي من الثمن ذلك أن مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئاً لذمة صاحبه إذ أن الالتزام المقرب في ذمته لا ينقضى إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للاستفيد - لما كان ما تقدم، وكان لا أثر لتقصير المطعون ضدهم البائعين للراهن في شهر امتياز البائع المقرر لهم قانوناً ولا لتراخيهم في رفع دعوى الفسخ، لا أثر لهذا أو ذاك على توافر سوء نية الدائن المرتهن فإن ما يثيره البنك الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلمى عبد الجواد .

(١٥٤)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ القضائية :

إعلان . " إعلان الشركة " . استئناف . شركة .

جواز تسليم صورة الاعلان فى الحالات المبينة فى المادة ١٤ مرافعات الى من يتوب عن أحد
الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف إلى ممثل الشركة وتسليم صورة الاعلان فى مركز
الشركة إلى أحد موظفيها بوصفه نائباً عنه . صحة الاعلان .

إن المشرع وإن كان قد نص فى البند ٤ من المادة ١٤ من قانون المرافعات
على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان فى مركز إدارة الشركة
لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فإن لم يكن للشركة
مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه . إلا أنه اردف ذلك بما نص
عليه فى الفقرة الأخيرة من أنه " إذا امتنع من اعلنت له الورقة عن تسلم صورتها
هو أو من يتوب عنه أو امتنع من التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك
فى الأصل وسلم الصورة للنياية " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الاعلان فى
الحالات المبينة بهذه المادة إلى من يتوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها .
فإذا كان الثابت من ورقة إعلان الاستئناف أنه وجه إلى المستأنف عليه بصفته
عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة وسلمت صورة الإعلان فى مركز الشركة إلى
الموظف المختص الذى لم ينكر أحد نيابته عن المستأنف عليه فى استلام صورة
الأوراق المعلنة إلى الشركة فإن إعلان الاستئناف إذ تم على هذا النحو يكون قد
وقع صحيحاً (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/١/٢ الطعن رقم ٣١٠ من ٢٨ ق السنة ١٥ ص ١٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن مائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى الابتدائية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ كلى الجيزة ضد المطعون عليه بصفته عضواً يجلس إدارة شركة البيسى كولا المنتدب طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٩٣٢٥ جنيهاً و ٥٣٩ ملياً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وبتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى والتزمت الطاعن بالمصروفات . استأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة قدمت لقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢٠٠ سنة ٧٥ ق مصر وفى ١٩٥٨/١٢/٦ أعلنت صحيفة الاستئناف وأثبت المحضر فى ورقة الاعلان أنه أطن المستأنف ضده بصفته عضواً يجلس الإدارة المنتدب لشركة البيسى كولا مع الموظف المختص "عبدالتواب حصين" . دفعت الشركة المطعون ضدها ببطلان إعلانها بالاستئناف تأسيساً على أن المادة ١٤/٤ مرافعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان فى مركز الشركة لأحد الشركاء المنضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير، ولما كان الذى تسلم صورة الإعلان ليس واحداً ممن نصت عليهم المادة ١٤/٤ مرافعات فإن إعلان الاستئناف يكون باطلاً . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول هذا الدفع وببطلان إعلان صحيفة الاستئناف الحاصل فى ١٩٥٨/١٢/٦ . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٣/٥/٢٨ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان إعلان صحيفة

الاستئناف على أن إعلان الشركة المطعون ضدها يجب أن تسلم صورته طبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون المرافعات إلى أحد ممثليها ممن ورد ذكرهم في تلك الفقرة وإذا كان الثابت من إعلان صحيفة الاستئناف أنه سلم لشخص غير من ورد ذكرهم في المادة المشار إليها فإن إعلان الاستئناف يكون باطلاً هذا في حين أن تلك المادة تجيز تسليم صورة الإعلان إلى من ورد ذكرهم بها أو من ينوب عنهم وإذا كان الموظف الذي استلم صورة الإعلان ينوب عن ممثلها في استلام صورته فإن الإعلان يكون صحيحاً . وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الإعلان باطلاً فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المشرع وإن كان قد نص في البند (٤) من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أوفى موطنه إلا أنه اردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه " إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ولما كان الثابت من ورقة إعلان الاستئناف أنه وجه إلى المستأنف عليه (المطعون ضده) بصفته عضواً بمجلس الإدارة المتدب لشركة البيهسي كولاوسامت صورة الإعلان في مركز الشركة إلى الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن المطعون ضده في استلام صورة الأوراق المعلنة إلى الشركة فإن إعلان الاستئناف إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلانه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ،
وحافظ محمد بدوى ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٥٥)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . "تقدير الدليل" . محكمة الموضوع . نقض . "أسباب الطعن"
"أسباب واقعية" .

إقامة محكمة الموضوع قضاءها على ما استنبطته من أدلة اطمأنت إليها . كون هذه
الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى استخلصتها منها المحكمة . تقدير كفايتها
أو عدم كفايتها فى الإقناع مسألة موضوعية لا تدخل لمحكمة النقض فيها .

(ب) حكم . "تسبيب الأحكام" . "كفاية التسبيب" .

إقامة المحكمة الحقيقة الواقعية التى استخلصتها على ما يقبها . لا يلزمها تتبع كل
حجة للخصم والرد عليها استقلالاً .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما استنبطته من أدلة
اطمأنت إليها ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى النتيجة التى استخلصتها
المحكمة ، فإن تقدير كفاية تلك الأدلة أو عدم كفايتها فى الإقناع من شأن محكمة
الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه^(١) .

٢ — متى كانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعية التى استخلصتها على ما يقبها
فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً لأن قيام
هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها^(٢) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١/٢ الطعن ٢٣ من ٣٠ ق ٤/١٠ ١٩٦٣ الطعن ٤ من ٢٢ ق
للسنة ١٤ ص ٢١ ، ٥١٥ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/١/٢ الطعن رقم ٢٣ من ٣٠ ق السنة ١٤ ص ٢١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن — فى أن الطامنين رفعوا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١١٨ سنة ١٩٥٩ كل أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم لثلاثة وخمسين جوالا من الأرز المحجوز عليها لصالح بنك التسليف المطعون ضده الأول وتسليمها إليهم ورفع الجهاز الموقع عليها واعتباره كأن لم يكن قائلين فى تبيان دعواهم إنه بموجب عقد مؤرخ فى ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ وثابت التاريخ فى ١٣ منه أجز الطامنين الأول والمرحوم الأستاذ يوسف عبد اللطيف مورثه ومورث باقى الطامنين إلى المطعون ضده الأخير وآخرين متضامنين أربعة وأربعين فدانا وعشرة قراريط وأثنى عشر سهما مقابل التزامهم بإيجار عيني قدره ست وعشرون ضريبة من الأرز الياباني وأثنان وعشرون قنطارا وخمسة وعشرون رطلا من القطن الكرنك على أن يكون تسليم هذا الإيجار فى شهر سبتمبر من كل سنة . وأنه بموجب عقد آخر مبرم بين مورثهم المرحوم الأستاذ يوسف عبد اللطيف وبين المطعون ضده الأخير ومؤرخ فى ١٢/٣/١٩٥٧ استأجر الأخير اثنين وستين فدانا وأحد عشر قيراطا وثمانية عشر سهما من أطيانهما مقابل إيجار عيني قدره خمس وثلاثون ضريبة وأثنا عشر قنطارا وإثنان وستون رطلا من الأرز وثلاثون قنطارا وسبعة وستون رطلا من القطن الكرنك ومبلغ من النقود قدره أربعة وأربعون جنينا على أن يكون التسليم فى سبتمبر من كل سنة — كما أنه بموجب عقد ثالث مؤرخ فى ١٢/٣/١٩٥٧ ونحضر بين الطامنين الأول وبين المطعون ضده الأخير استأجر الأخير اثنين وستين فدانا وأحد عشر قيراطا وثمانية عشر سهما مقابل إيجار عيني قدره خمس وثلاثون ضريبة وأثنا عشر قنطارا وأربعة وستون رطلا من الأرز وخمسة وثلاثون قنطارا وسبعة وستون رطلا من القطن الكرنك ومبلغ أربعة

وأربعون جنيهاً على أن يكون التسليم في سبتمبر من كل عام وتنفيذاً لهذه العقود الثلاثة وفي أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ قام المطعون ضده الأخير بتسليم الطاعنين ثمان وستين ضريبة من الأرز معبأة في سبع مائة وخمسين جوالاً خضياً من مطلوبهم وعمل عنها علم وزن ووضع جميعها في جرن المؤجرين وحرر بناء على ذلك ورقناً محاسبية الأولى بين المطعون ضده الأخير والأستاذ مصطفى عبد اللطيف والثانية بين المطعون ضده الأخير وبين ورثة المرحوم يوسف عبد اللطيف أقر فيها الملاك باستلام الأرز المنوه عنه مع احتفاظهم بحقهم قبل المستأجر فيما هو متأخر لديه من الإيجار إلا أنه بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ أوقع بنك التسليف الزراعي التعاوني حجزاً إدارياً على مائة وخمسين جوالاً من الأرز على زعم أنها مملوكة للطعون عليه الأخير مع أنها ملك لهم مما حدا بهم إلى رفع هذه الدعوى طالبين الحكم لهم بالطلبات المذكورة وبتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بنبوت ملكية الطاعنين للأرز المحجوز عليه ورفع الحجز الموقع عليه واعتباره كأن لم يكن. استأنف بنك التسليف هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢١٨ سنة ١١ ق مدني - ومهكمة استئناف المنصورة قضت في ١٢/٧/١٩٥٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفساد الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام مهكمة الموضوع بأن ملكيتهم للأرز المحجوز عليه ثابتة من العقود الثلاثة المنوه عنها فيما تضمنته من إيجار هينى وبما نص عليه في هذه العقود من أنه محظور على المستأجر أخذ أو نقل أى شيء من المحصول الناتج من الأطنان قبل حصول المالك على جميع حقوقه وقد تأيد ذلك بتسليم المستأجر الطاعنين كمية من الأرز حمل عنها علم وزن وفاء لما التزم به بموجب هذه العقود وقد وضعت تلك الكمية في جرن الطاعنين وتحت حراسة خفرائهم وتمت المحاسبة بعد ذلك بينهم وبين المستأجر مشروطة باحتفاظهم قبله بما بقى من الإيجار ورغم تمسكهم بهذا

الدفاع الجوهرى المؤيد بالمستندات الحاسمة فان الحكم المطعون فيه لم يمن بالرد عليه مما يعيبه بالقصور - كما أنه حين قضى برفض الدعوى قد أقام قضاءه على قرائن تمثل فيما حصله من أن الأرز المحجوز عليه كان معبأ في جوانات قدمها المستأجروهمى جوانات تخالف باقى الجوانات وأن ابن المدين هو الذى أرشد عن الحجز وأن أحدا لم ينقض قول المرشد ويرى الطاعنون أن هذه القرائن غير متجة في خصوص النزاع إذ ليست العبرة بتعبئة الأرز الموجود في حوزة الطاعنين والناجى من الأطلان المؤجرة في أجولة خاصة أو غير ذلك من القرائن التى انساق إليها الحكم بل العبرة بثبوت استيفاء الملاك حقهم المقرر بمقتضى عقود الإيجار المنوه عنها فاذا كانوا قد استوفوا المقدار المتفق عليه كانت الزيادة بعد ذلك للمستأجر وجاز الحجز عليها وفاء لدين مستحق عليه وإلا فلا - وبذلك يكون الحكم قد شابه فساد الاستدلال - كما أنه إذ استند فى نفي ملكية الطاعنين للأرز المحجوز عليه إلى أن أحدا لم ينقض قول المرشد وأن حق الطاعنين ينصب على الستمائة جوال التى لم يحجز عليها وأن علم الوزن قد فصل بين الستمائة جوال هذه وبين المائة والخمسين جوالا المحجوز عليها يكون قد خالف الثابت فى الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دلل على ملكية المطعون ضده الأخير للأرز المحجوز عليه قرر ما يأتى " وبما أن الذى يثبت للحكمة أن الأرز المحجوز عليه مملوك للمستأنف عليه الأخير (المطعون ضده الأخير) دون المستأنف عليهم الأربعة الأول (الطاعنين) للأسباب الآتية : أولا - أنه لا جدال بين طرفي الخصومة فى أن ذلك الأرز كان وقت الحجز معبأ فى مائة وخمسين جوالا ليست مملوكة للتأجرين بينما الستمائة جوال الأخرى هى التى كانت معبأة فى جوانات لهم . ثانيا - أن الصراف وشيخ الفاحية عبد الفتاح شرف قد أجمعوا على أن ابن المدين هو الذى دل على الأرز المحجوز عليه وافصح عن ملكية أبيه إياه دون الأرز المعبأ فى ستمائة جوال الأخرى وقد أبان الأول أن أحدا من رجال الحفظ لم ينقض قول المرشد المذكور . ثالثا - أن قول مسعد أحمد سيد أحمد بتسليمه المستأنف عليه الأخير " المطعون ضده الأخير " مائة وخمسين جوالا لتعبئة الأرز توطئة لإبرام عقد البيع بينهما يظاهر ما قال به ابن المدين للصراف وشيخ البلد -

كما يظهر هذا وذاك ورقة الوزن المقدمة من المستأنف ضدهم الأربعة الأول أنفسهم (الطاعنين) فقد قسمت الأرض إلى قسمين أحدهما ستمائة بالة والأخرى مائة وخمسين ولو كان الأرض جميعا لهم لما كان ثمة مبرر لهذا التقسيم الذى يطابق قول ابن المدين ويطابق ما شهد به لدى محكمة أول درجة شيخ البلد عبد الفتاح محمد طه من أن الأرض كان مقسما إلى قسمين ووقع التجزء على أصغرهما " ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما استنبطته من أدلة اطمانت إليها فى ثبوت ملكية المطعون ضده الأخير للأرض المحجوز عليه وإذا كان من شأن هذه الأدلة أن تؤدى إلى النتيجة التى استخلصتها منها المحكمة فإن تقدير كفايتها أو عدم كفايتها فى الإقناع من شأن محكمة الموضوع ولا دخل للمحكمة النقض فيه - ومتى كانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعية التى استخلصتها على ما يقيمها فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للتخصم وترد عليها استقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعنون على الحكم من قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال لأساس له - وأما ما نعه الطاعنون على الحكم من مخالفة الثابت فى الأوراق حين نقل من المحضر الإدارى أن أحدا من رجال الحفظ لم ينقض قول المرشد فإن الطاعنين لم يقدموا هذا المحضر للتدليل على أن ما نقله منه الحكم يخالف الثابت فى الأوراق ومن ثم يكون نعيمهم فى هذا الخصوص ماربيا عن الدليل - أما ما يقول به الطاعنون من أنه يبين من الحكم أن حق الملاك يتمثل فقط فى الستائة جوال مخالفا بذلك الثابت فى علم الوزن حيث جاء به أن السبعائة وخمسين جوالا تعادل ثمان وستين ضريبة وهى أقل مما هو مستحق له فردود بأنه يبين من علم الوزن أن السبعائة وخمسين جوالا وردت به مقسمة إلى قسمين أحدهما ستمائة جوال والآر مائة وخمسون جوالا وإذا اتخذ الحكم من هذا التقسيم قرينة على أن الأجولة كلها ليست ملكا للطاعنين ومضيفا هذه القرينة إلى الفرائض الأخرى التى استند إليها فى إثبات ملكية الأرض المحجوز عليه للمطعون ضده الأخير فإنه لا يكون مخالفا للثابت فى الأوراق ولم يكن الحكم بعد أن دال على ملكية المطعون ضده الأخير للأرض المحجوز عليه بحاجة إلى بحث ما إذا كان الطاعنون قد استوفوا كامل حقهم من الإيجار المبنى أم لا إذ أن ذلك بحث لا يقتضيه المقام .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المشاورين : محمود
توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " تقرير التلخيص " .

جواز الاستدلال من الحكم وحده على تلاوة تقرير التلخيص .

(ب) إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون
الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " .
اثبات . " تقدير الدليل " . محكمة الموضوع .

دلالة الورقة الصادرة من المدعى في اعترافه بالدين واثار ذلك في قطع التقادم .
مسألة موضوعية .

(ج) إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون
الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " .

الاقرار القاطع للتقادم . شرطه ، أن يكون كاشفا عن نية المدعى في الاعتراف
بالدين . مثال .

(د) إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام
دون الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع
التقادم " .

قطع التقادم بتدخل المدين في الدعوى . شرطه ، تمسكه فيها بحقه في مواجهة
المدين .

(هـ) إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " .

المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذي . لا أثر لها في انقطاع سير التقادم .

(و) وارث . " تمثيل الوارث لباقي الورثة " . تجزئة . " أحوال عدم التجزئة " . إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . تركة .

انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للماتنين عليها حق مبنى بمعنى أنهم يتناضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يمكن أن يديه بعض الورثة لاستفيد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقادم . الاستفادة للورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق .

(ز) اثبات . " طرق الإثبات " . " الأقرار " . إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " قطع التقادم " . وارث .

أقرار للوارث حجة قاصرة على المقر . لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين .

(ح) إلزام . " أسباب انقضاء الالتزام " . " انقضاء الالتزام دون الوفاء به " . تقادم . " التقادم المسقط " . " وقف التقادم " .

وقف التقادم . عدم احتساب المدة التي وقف سير التقادم خلالها ضمن مدة التقادم . إضافة المدة السابقة إلى المدة اللاحقة .

١ — متى كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان يجوز الاستدلال من الحكم وحده على حصول هذه التلاوة ، فإن النعى على الحكم بإبطالان لعدم تحرير تقرير بالتلخيص وتلاوته يكون على غير أساس من الواقع^(١) .

٢ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع التقادم هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ — يشترط في الإقرار الفاعل للتقادم أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه طلب التسوية من خلط بين الديون ومن القول في أكثر من موضع أن الديون مسددة وميتة — اعتبرت هذا ابسا وغموضا في الإقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو ما يلزم توافره في الإقرار الفاعل للتقادم ، فإن هذا التعليل السائغ يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

٤ — يشترط لا تقطاع التقادم بتدخل الدائن في دهوى أن يتمسك فيها بحقه في مواجهة المدين .

٥ — المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذي وإن كانت تمهد للتنفيذ إلا أنه لا يستنتج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالسقوط ولا تنصب على أصل الحق ، إذ هي تعالج صعوبة تقوم في سبيل صاحب الحق الذي فقد سنده التنفيذي فلا أثر لها في انقطاع سير التقادم .

٦ — ورثة المدين — باعتبارهم شركاء في تركته كل منهم بحسب نصيبه — إذا أبدى واحد منهم دفعا مؤثرا في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائبا عن الباقين فيستفيدون منه ، وذلك لأن التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٥/٢ طعن ٨٧ س ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٦٣١ .

أن يؤول شيء منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم منها . وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة . ويكفى أن يبيد البعض ليستفيد منه البعض الآخر . فإذا تمسك بعض الورثة في دعوى مرفوعة منهم بطلب براءة ذمة مورثهم من دين عليه يسقط هذا الدين بالتقادم فإنهم يكونون في إبداء هذا الدفع نائبين عن باقي الورثة الذين لم يشتركوا في الدعوى . وفيبسط من الحكم يسقط الدين بالتقادم الورثة الآخرون الذين لم يشتركوا في الدعوى (٢) .

٧ — إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، ومن ثم فلا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين (٣) .

٨ — القاعدة الصحيحة في احتساب مدة التقادم لا تحسب المدة التي وقف سيره في خلالها ضمن مدة التقادم وإنما تعتبر المدة السابقة على الوقف معلقة حتى يزول سبب الوقف فإذا زال يعود سريان المدة وتضاف المدة السابقة إلى المدة اللاحقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المرحوم عبد الرحمن قرقوره مورث المطعون عليهم التسعة الأول كان مدينا لمحل تجارة عبد المنعم الديب ومركله بمبلغ ١٠٠٠٠ ج بعهده رسمي صادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بتأمين عقارى ٣٤٧ ف بزماء شرنوب بحيرة — وقد قامت شركة محمد حفي وأنجاله لتجارة الأقطان بسداد هذا الدين للدائن السابق وحلات

(٢) راجع نقض ١٩٦٤/٢/٦ طعن ٩١ من ٢٩ ق السنة ١٥ من ١٩٩ ١٩٦٢/٦/٧٤ طعن ٤٩٥ من ٢٦ ق السنة ١٣ من ٧٧٤ .

(٣) راجع نقض ١٩٦٢/٦/٧ طعن ٤٩٥ من ٢٦ ق السنة ١٣ من ٧٧٤ .

محله في الدين وملحقاته وتأميناته بعقد حلول رسمي في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ كما
 حرر المدين للشركة في ذات التاريخ سنداً بهذا المبلغ — واستمر التعامل بين
 المورث وشركة حفنى في تجارة الأقطان والبذرة — وتحرر بينهما في ٢٢ سبتمبر
 سنة ١٩٢٨ عقد رسمي بفتح اعتماد للمورث بمبلغ ١٠٠٠٠ ج أخرى مؤمنة برهن على
 ٣٤١ ف أخرى نص فيه على أن يدفع هذا المبلغ على دفعات نظير توريد أقطان
 وبذرة ، وأن أقصى ميعاد للاستحقاق هو ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ ، وذكر
 في العقد المبالغ المضمونة بهذا الرهن الثانى وأنها العشرة آلاف جنيه التى فتح بها
 الاعتماد بالإضافة إلى عشرة الآلاف الأولى موضوع عقد الحلول والسند المحررين
 في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ ، وأن دين شركة حفنى المضمون بهذا الرهن خير قابل
 للتجزئة ويمكن طلبه بالكامل من كل ورثته أو بمن يحل محل الشيخ عبد الرحمن
 قرقوره ، وقد أسفر رصيد حساب هذا للعقد الثانى عن مديونية مورث الماطعون
 طهم لشركة حفنى بمبلغ ٦١١٥ ج و ٢٥٦ م حرر به المورث سنداً تاريخه
 ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، ولما حل موسم أقطان سنة ١٩٢٩ فتحت شركة حفنى
 للمورث اعتماداً آخر بحساب جارٍ فى حدود مبلغ ٤٠٠٠ ج نظير توريد أقطان
 وذلك بعقد رسمي في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ وبتأمين عقارى ٦٨٩ ف هو مجموع
 ما رهن من أطياف في العقدين السابقين ، وبموجب هذا العقد الأخير وجهت
 شركة حفنى في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ تنبيهاً إلى المورث بنزع ملكية ٦٨٩ ف
 وقاء لمبلغ ٩١٤٧ ج وهو أصل الدين المترتب على العقد الرسمي الأخير بفتح الاعتماد
 مع فوائده وملحقاته ، وعارض المدين في التنبيه في الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٣٩
 مدنى الاسكندرية ، وأثناء نظر المعارضة حلت بشركة حفنى ضائقة مالية
 أجهزتها عن الوفاء بديونها لئيك مصرفاً تصدر هذا حكماً في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩
 في القضية رقم ٤٥٧ سنة ١٩٣٩ تجارى الاسكندرية بأشهار إفلاسها وعين
 الطاعن السيد / محسن الغريانى وكيل الدائنين وقد حل محله في الطعن الحالى
 بعد وفاته السيد / توفيق حلى ، وبسبب إفلاس الدائنين أوقف نظر المعارضة
 في التنبيه ، وعجلها ورثة قرقوره بعد ذلك فقضى فيها بتدب خبير لفحص دفاتر
 شركة حفنى الموجودة لدى السنديك ، وقدم هذا الخبير تقريره موضحاً به الديون
 الثلاثة على الوجه الآتى : ١ — دين بمبلغ ١٠٠٠٠ ج حرر به سند وعقد رسمي
 بالحلول في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ يضمنه ٣٤٧ ف ولم يسده منه شيء ٢ — دين

بمبلغ ٦١١٥ ج الرصيد المدين للعقد الرسمي بفتح الاعتماد المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وحرره به سند ويضمه ٣٣٩ ف أخرى بشرفوب بيعت في ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ وفاء لدين الشركة العقارية المصرية التي كان لها تسجيل سابق .

٣ - وبالنسبة للدين الثالث موضوع عقد فتح الاعتماد الرسمي بمبلغ ٤٠٠٠ ج والمؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ والمؤمن برهن ٦٨٦ ف هو مجموع ما رهن في العقدين السابقين - تبين من فحص دفاتر الدائن (شركة حفنى) أن هذا الدين وملحقاته قد سدد بالكامل وزيادة ٥٣٩ ج و٦٧٨ م خصم من المطلوبات الأخرى المستحقة على ورثة قرقورة ومقدارها ١٦١١٥ ج وبناء على هذا التقرير قضى في المعارضة في ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ بإلغاء التنبية ، وبعد أن قام السنديك على تفليسة أنجال حفنى هو الآخر بفحص ديون التفليسة المترتبة في ذمة ورثة قرقورة - وهى لا تخرج عما أظهره الخبير السالف ذكره - تقدم له عبد الحميد قرقورة المطعون عليه الأول بطلب مؤرخ في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ طلب فيه تسوية ديون والده نظير قيامه بوصفه وارثا بدفع مبلغ ٣٥٠ ج للتفليسة مقابل تحويله بجميع هذه الديون التي لا يربحى تحصيلها - واستطلع السنديك رأى بنك مصر دائن التفليسة فوافق على إجرائها بعد أن تبين له من تقرير الخبير الذى نديه أن الباقي من الأطيان المؤمنة هو ٣٤٧ ف تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠٨٢٠ ج بواقع الفدان ٦٠ ج ولا يغطى ثمنها المديون السابقة في التسجيل على ديون التفليسة - وقدم السنديك تقريره إلى مأمور التفليسة بالموافقة على إجراء التسوية ، وأوضح في تقريره أن ديون التفليسة بلغت ١٥٥٧٥ ج من ذلك العشرة آلاف الأولى موضوع عقد الحلول والباقي هو الرصيد المدين لعقد فتح الاعتماد الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، وقد صدر قرار مأمور التفليسة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بالموافقة على التسوية وتكليف وكيل الدائنين بإجرائها وإيداع المبلغ على ذمة التفليسة ، وسرعان ما أبرم السنديك التسوية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مع المطعون عليه الأول بعقد أسماء عقد بيع دين مضمون برهن به وما كادت تعقد هذه التسوية حتى قام عبد الحميد قرقورة بتوقيع الجزر التنفيذي في ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ضد باقى الورثة على المواشى والمحاصيل والآلات الزراعية وفاء لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أصل المطلوب ، إلا أن بعض ورثة قرقورة عملوا على إحباط هذه التسوية بعرض تسويات أخرى عن هذه الديون على زكى حفنى أحد

المفلسين ، وعابوا على التسوية التي تقدم بها عبد الحميد قرقوره ما لا يسها من الغش والصورية ، كما أن المفلسين أنجال حفى لم يرتضوا هذه التسوية ، وتقدموا بالشكوى إلى مأمور التفليسة وكشفوا عن عيوبها ، فأحال مأمور التفليسة الأمر بقراءته إلى المحكمة التجارية التي أصدرت حكما في ٢٤ مايو سنة ١٩٤١ ببطلان التسوية وتكليف السنديك بالسير في إجراءات التفليسة . وتأيد هذا الحكم استئنافا في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٥ — وأثناء هذه المراحل اتخذ بنك التسليف الزراعى العقارى إجراءات تزع الملكية على الـ ٣٤٧ ف المؤمنة له برهن مسجل في الدرجة الأولى والباقية في تركة قرقوره — في الدعوى رقم ٣٨٤ سنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية — وحضر في هذه الدعوى المفلسون أنجال حفى بجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وطالبوا قبولهم خصوما في الدعوى لأنهم من أرباب الديون المسجلة — وأصدرت المحكمة حكما في تلك الجلسة بقبول ورثة مجد حفى خصوما في الدعوى وبتزع ملكية المدعى عليهم (ورثة قرقوره) من الـ ٣٤٧ ف وفاء لمبلغ ٢٧١٢١ ج والمصاريف والمستجد من الفوائد وبشمن أساسى قدره ٦٠٠٠٠ ج وإحالة القضية على قاضى البيوع — وقد تحدد للبيع بعد ذلك جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ وفيها طلب أنجال حفى لإجراء البيع باعتبارهم من أرباب الديون المسجلة وعارض الحاضر من ورثة قرقوره في إجراء البيع لأن الديون متنازع في قيامها وطالب أنجال حفى بتقديم مستندات هذه الديون وقد شطبت دعوى البيع بتلك الجلسة بناء على طلب بنك التسليف العقارى — ولما كان السنديك يعوزه الأوراق والسندات التنفيذية التي تؤيد ديون التفليسة — والتي كان قد سلمها من قبل إلى عبد الحميد قرقوره عند إبرام التسوية معه وأبى عليه هذا الأخير أن يردّها — فقد أدم الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٦ مستعجل الاسكندرية طالبا الحكم له بصفة مستعجلة بتسليمه صورة تنفيذية من العقدين الثانى والثالث مع وضع الـ ٣٤٧ ف تحت الحراسة القضائية — وقضى فيها بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بتسليم صورة تنفيذية من العقدين الرسميين المشار إليهما ورفض دعوى الحراسة — ولما استخرج السنديك الصور التنفيذية . وتبين له أنها لا تشمل الدين الأول موضوع عقد الحلول رفع دعوى أخرى رقم ٨٣١ سنة ١٩٤٧ مستعجل الاسكندرية ضد ورثة قرقوره بتسليمه صورة تنفيذية من ذلك العقد وقضى له بذلك في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ — وخشى الورثة المذكورون من هذه الإجراءات وما تمهد به لتنفيذ

عقد الحاول — فأقاموا الدعوى الابتدائية رقم ١٢٠٤ سنة ١٩٤٨ كلى الاسكندرية بصحيفة معادة في ٢٦ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧ ضد الطاعن طلبوا فيها الحكم بسقوط الحق في مطالبتهم بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وملحقاته المحولة للفلسين أنجال حفى بموجب عقد الحاول وبراءة ذمتهم من هذا الدين وشطب التسجيلات المتوقعة بموجبه على ٣٤٧ ف الملوكة لموثرهم — وتدخل بنك مصر الطاعن الثانى فى هذه الدعوى بوصفه دائن التفليسة كما تدخل فيها زكى ومجد وزكريا حفى من المفلسين — وركن وريثة قرقوره فى دعواهم الى أنه قد مضى أكثر من خمس عشرة سنة هجرية على استحقاق هذا الدين فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ حتى تاريخ إعلانهم من السنديك بترع ملكيتهم فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ برفض الدعوى — واستأنف وريثة قرقوره هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٨ سنة ٨ ق الاسكندرية — وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها فى ٦ يونيه سنة ١٩٥٩ بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق محل أنجال حفى فى استيفاء الدين المقرر فى عقد ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ وما يتبعه من فوائد مع إلزامهم بالمصروفات عن الدرجتين وقد طعن السنديك وبنك مصر فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٥ يولييه سنة ١٩٥٩ وأبدت النيابة رأيها بمذكرة طلبت فيها نقض الحكم — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على وجهة نظرها وقررت دائرة الفحص بجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٦٣ إحالة الطعن الى الدائرة المدنية والتجارية — وقد تحدد أخيرا لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على تسعة أسباب ينمى الطاعنان فى السبب التاسع منها على الحكم المطعون فيه بطلانه لأنه لم يحور تقرير بالتلخيص فى الاستئناف وبالتالي لم يحصل تلاوته . .

وحيث إنه لما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى — وكان يجوز الاستدلال من الحكم وحده على حصول هذه التلاوة فإن النعى يكون على غير أساس من الواقع .

وحيث إن الطاعنين ينعينان في الأسباب الثاني والثالث والرابع والسادس والسابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور — وذلك فيما انتهى إليه من عدم اعتبار الأمور الخمسة الآتية قاطعة للتقادم: الأول — تمسك الطاعن الأول بأن عبد الحميد قرقوره المطعون عليه الأول قد اعترف صراحة بقيام الدين موضوع النزاع بالطلب المقدم منه في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ للطاعن الأول حارضا فيه التنازل عن جميع ديون التفليسة قبل والده بما فيها الدين محل النزاع في مقابل ٣٥٠ ج وأن الحكم الابتدائي قد رتب على هذا الطلب انقطاع ميراث التقادم ولكن الحكم المطعون فيه ألغى هذا القضاء بمقولة إن الطلب المذكور وعقد بيع الديون الذي أبرمه السنديك لم يشيرا إلى عقد الحلول الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ وهذا يخالف الثابت بالأوراق — ذلك أن الطاعن قد تناول الديون الثلاث بما في ذلك الدين الأول محل النزاع بل خصصه بأحاطته على تقرير السنديك وتلخيص ما فيه ، وهذا التقرير شامل لديون التفليسة البالغ رصيدها ١٥٥٧٥ ج هذا فضلا عن أن قرار مأمور التفليسة قد أمر بإجراء التسوية عن جميع الديون ولم يخص الدينين الثاني والثالث . كما أقر المطعون عليه الأول في المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف في قضية النزاع على بطلان التسوية بأنه عرض على انجبال حفي شراؤه لديون التفليسة ومقدارها ١٥٥٧٥ ج وأن تحول إلى اسمه خاصة — وأشار إلى ذلك قرار مأمور التفليسة الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وحكم المحكمة التجارية القاضي بإلغاء التسوية . وقد جاء بعقد البيع المبرم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن البيع شامل لجميع الديون وملحقاتها وأن قرار مأمور التفليسة متمم للعقد — وقد تضمن هذا البيع أن المشتري حق مطالبة الورثة بالديون الثابتة بعقدى الرهن والسندات الاذنية — والدين محل النزاع يدخل في ذلك بداهة لأنه ثابت بسند اذني بمبلغ خمسة آلاف جنيه . ثانيا — كذلك تمسك الطاعن الأول باعتراف عبد الفتاح قرقورة بالدين في العرض الذي عرضه على زكي حفي أحد المفلسين في سنة ١٩٤٠ بأن تحول إليه ديون التفليسة مقابل ٧٠٠ ج وقد اعتبر الحكم الابتدائي هذا الاجراء قاطعا للتقادم . ولكن الحكم المطعون فيه ألغى هذا القضاء دون أن يرد على أسباب الحكم الابتدائي أن يبين وجهة نظره مما يجعله باطلا لخلوه من التسبيب . ثالثا — تمسك الطاعن الأول بالاعتراف الصادر من محمد عبد الرحمن قرقوره وعبد الفتاح قرقوره في خطابهما المؤرخ

١٠ يناير سنة ١٩٤١ إلى زكى حفى وقد حصلت المحكمة الابتدائية أن هذا الخطاب قاطع للتقادم لأن محوريه قد أعلنوا رغبتهما في وجوب سداد دين والدهما على أسس صحيحة في التقدير. وأنهما يقصدان بذلك الدين الأول لأن الدينين الآخرين كانا قد تمسكنا قبل ذلك ولكن الحكم المطعون فيه قد أغنى هذا القضاء تأسيساً على أنه لم يرد بهذا الخطاب ذكر للدين المدعى بتقادمه ولا يستفاد منه الاعتراف بهذا الدين موضوع عقد الحلول الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ وما ذكره الحكم في هذا الخصوص لا يصلح رداً على ما جاء بالحكم الابتدائي فضلاً عن مخالفته للثابت بالأوراق. رابعاً — تدخل الدائنون أنجال حفى في دعوى نزع الملكية رقم ٢٨٤ سنة ١٩٤٢ كلى الإسكندرية منضمين إلى البنك العقاري في طلباته بجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وطلبوا تعديل الثمن الأساسى لأنهم من أرباب الديون المسجلة التى على دين البنك كما تدخل السنديك أمام قاضى البيوع بجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ولما شطبت الدعوى في تلك الجلسة قرر في قلم الكتاب بحلولة في إجراءات البيع محل البنك العقاري ، ومن المقرر أن تدخل الدائن في دعوى مطروحة على القضاء وتمسكه فيها بحقه يقوم مقام المطالبة القضائية وينقطع به التقادم متى ظهر بوضوح نية صاحب الحق في التمسك بحقه المهدد بالسقوط — وقد رتب الطاعنان على هذا التدخل انقطاع التقادم قبل ورثة قرقوره — ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فهو مخالف للقانون . خامساً — تمسك الطاعنان لدى محكمة الموضوع بأن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٨٣١ سنة ١٩٤٧ مستعجل الاسكندرية — في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ ضد ورثة قرقوره بطلب تسليمه صورة تنفيذية من عقد الحلول المؤرخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ للتنفيذ بها عليهم وتمسك فيها بدينه وأن هذه مطالبة قضائية قاطعة للتقادم . وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى وأهدر حكم القانون — ذلك أن الدعاوى التى ترفع إلى القضاء المستعجل ولا تقطع التقادم هى التى ترمى إلى اتخاذ إجراءات تحفظية أو تدابير وقائية . أما غيرها من الدعاوى المستعجلة فشأنها شأن الدعاوى التى ترفع إلى قاضى الموضوع . وتعتبر الطلبات الموضوعية في دعوى مستعجلة مرفوعة أمام محكمة غير مختصة مما يترتب عليه قطع التقادم .

وحيث إن هذا الفهم مردود في شقه الأول — ذلك أن الطلب الذي قدمه المطعون عليه الأول إلى السنديك في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ جاء فيه "أن محل تجارة حفي يدان والدي ببعض مبالغ عمل عن أحدها وقدره ١٠٠٠٠ ج عقد رهن عن ٣٣٨ ف في سبتمبر سنة ١٩٢٨ وتحرر بعد ذلك سند على المدين بمبلغ ٦٠٠٠ ج وكسور وأخيرا فتح حساب جار بمبلغ ٤٠٠٠ ج مضمون برهن في أغسطس سنة ١٩٢٩ عن الأطيان السابق رهنها وأطيان أخرى مساحتها ٣٤٧ ف وقد شرع أنجال حفي في اتخاذ إجراءات نزع ملكية الـ ٣٤٧ ف ومارض والدي في هذا التنبيه في القضية ٤٥٧ سنة ١٩٣٩ كلى الاسكندرية وأوقفت المعارضة لإشهار إفلاس أنجال حفي — وبما أنه بعد أن استأنتم تركة المفلسين ودفاترهم ولخصتم حساباتهم قدمتم عدة تقارير ورد في أحدها أن شركة حفي كانت قد دفعت عن والدي ١٠٠٠٠ ج بموجب كيبالة إلى خلفاء الديب وعمل بالمبلغ رهنية بحساب جار — وقد اشتغل والدي مع محل أنجال حفي وتصفي حساب به فكانت النتيجة أن والدي يداينه بمبلغ ٥٠٠ ج بعد سداد مبلغ الـ ٤٠٠٠ ج التي فتح له بها حساب جار برهنية جديدة — وخصمت الخمسمائة جنيه من أصل حساب المدين في محل حفي — وأوقف السير في دعوى المعارضة — نتيجة الرفض — وبما أنه قد ورد في تقارير أخرى مقدمة في قضية الإفلاس أنه ثابت من فحص دفاتر المحل أن الحساب الجارى مسدد كذلك ، وأن أولاد حفي تنازلوا فيما بينهم عن الفوائد المستحقة لهم واستزلوه من أصل ما كانوا يستحقونه — وبما أن الأطيان التي كانت مرهونة من أجل الـ ١٠٠٠٠ ج قد تزعت ملكيتها ورسا عزادها على الشركة العقارية في ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ أى أن المبلغ الذي كانت مرهونة من أجله تلك الأطيان أصبح بدون تأمين — وبما أنه ثابت من التقارير المودعة في قضية الإفلاس والدفاتر التي تحت يديكم أن مبلغ الـ ٤٠٠٠ ج قد تسددت هي الأخرى وأن مبلغ ٥٠٠ ج قد فاض من ذلك الحساب — وخصم من أصل الديون المستحقة لأنجال حفي — وبما أن الـ ٣٤٧ ف الضامنة لمبلغ الـ ٤٠٠٠ ج كان قد سبق رهنها لصالح الشركة العقارية التي حل محلها بنك التسليف العقارى مقابل ٢٨٠٠٠ ج وفوائدها — أى أن ثمن الأطيان لا يفي بسداد دين صاحب حق الامتياز الأول لأن الفوائد لا تساوى من الثمن أكثر من ٦٠ ج — وبما أنه يتضح من ذلك أن الديون قد

تسددت وأنه على فرض وجود البعض منها فإنها ديون ميتة — وبما أنه إبراء
لذمة المدين بعد وفاته فمن المهم أن يثبت ذلك فعلا وبصفة قاطعة — وبصفتي
أحد الورثة فاني على استعداد لدفع مبلغ ٣٥٠ ج للتفليسة مقابل تحويل جميع الديون
التي تحررت عنها سندات أو عقود وعن بعد موافقة مأمور التفليسة — وقد تناولت
محكمة الاستئناف أثر هذا الطلب على انقطاع التقادم فقالت ” إنه يبين أن طلب
التسوية لم يشمل عقد ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ وإنما انصب على عقد ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩٢٨ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وهو ما فهمه وكيل الدائنين وما تقدم به
إلى مأمور التفليسة وما صدر به قراره وما نفذه وكيل الدائنين وما قصده عبد الحميد
أما القول بأنه ورد في عقد البيع أن من حق المشتري المطالبة بالدين بموجب عقدي
الرهن والسندات الإذنية . وأن الإشارة إلى السندات الإذنية يتضمن عقد ١١
يونيو سنة ١٩٢٨ لأنه محرر به سند اذني فهو قول غير مقبول لأن المقصود بالسند
الاذني هو السند الذي تحرر به المبلغ الذي تصفى به عقد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨
بمبلغ ٦١١٥ ج و ٥٢٦ م وأمر هذه التصفية وتحرير سند بهذا المبلغ معلّم بهما من الخصوم
وليس أدل على ذلك من أن وكيل الدائنين لم يسلم إلى المشتري سوى هذين العقدين
ولذلك عندما حكم ابتدائيا ببطلان التسوية أقام دعوى مستعجلة بطلب تسليمه
صورة تنفيذية من كل من العقدين على أساس أنه سلمهما إلى المشتري الذي رفض
إعادتهما إليه . ولم يرفع الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٤٧ مستعجل اسكندرية بطلب
صورة تنفيذية من عقد ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ إلا بعد أن تبين له أنه غير موجود
في أوراق التفليسة وحيث إنه لكل هذا لا يكون للاعتراف المنسوب إلى عبد الحميد
قرقره وجود في الأوراق لأن الاقرار القاطع للتقادم يجب أن يكون خاليا من
اللبس وبصورة لا غموض فيها وتكشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو
أمر منعدم في هذه الدعوى “ — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وإن كان
فيه مخالفة للثابت في الأوراق لأن عبارة الطلب تشير إلى عقد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨
الذي اشتملت نصوصه على اعتراف بالدين السابق عليه موضوع عقد الحلول
ومقداره ١٠٠٠٠ ج ولأن هذا الطلب أحال على تقرير السنديك الذي حدد الديون
الباقية للتفليسة في ذمة ورثة قرقره بمبلغ ١٥٥٧٥ ج إلا أن هذه المخالفة غير مؤثرة
في صحة النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص — ذلك أن دلالة هذا
الطلب في اعتراف المطعون عليه الأول بالدين محل النزاع وفيما يترتب عليه من الأثر

في قطع التقادم هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض — ولما كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه هذا الطلب من خا ط ب ين الديون الثلاثة وبين القول في أكثر من موضع منه بأن الديون مسددة وميتة — اعتبرت هذا لها وضوحا في الاقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو ما يلزم توافره في الاقرار القاطع للتقادم — فان هذا التعليل السائغ يكفي لحل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعي عليه بالتصوري في هذا الخصوص على غير أساس — والنعي مردود في شقه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد تناول هذا الطلب ورد عليه بأن الاقرار المدعى به لا وجود له بالأوراق وبالتالي لا يمكن الاستدلال منه على ما يريده الطاعنان — وهذا الذي قرره الحكم يعتبر ردا كافيا — وفي خصوص الشق الثالث من النعي فهو مردود بأن الخطاب المشار اليه في سبب النعي قد وجهه محمد وعبد الفتاح قرقوره إلى زكي حنفي أحمد المفلسين يقولان فيه إنهما هما أن بنك مصر يريد بيع دين التفليسة قبل موتهما وأن الخبير الذي لديه لتقدير ثمن الـ ٣٤٧ ف قدرها بأقل من قيمتها ولم يتم بمعاينتها وأن عقد الإيجار المبرور عنها هو عقد حوري وأنهما يقرران هذه الحقيقة إبراء لذمة والدهما وقد تناولت محكمة الاستئناف دلالة هذا الخطاب فقالت "أما القول بأنهما أرادا بخطابهما عقد ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ لأنه في تاريخ كتابته كان قد ثبت أن دين عقد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وعقد ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ كانا قد تصفيا على أساس أن الدين الأول رهيدة ٦٠٠٠ ج وكسور وأن الدين الثاني تسدد بزيادة ٥٠٠ ج كما هو ظاهر من دعوى المعارضة في التنبيه . فان هذا القول لا يصحح أساسا لتقرير أن محمد وعبد الفتاح اعترفا بين ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ لأنه لا شأن لهما بملف التفليسة والاطلاع على تقرير السنديك . كما أن المعارضة في تنبيه نزع الملكية الخاص بمقتضى فتح الاعتماد المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ كانت لا تزال منظورة وقضى فيها بتدب خير ليبحث ما إذا كانت قيمته قد تسددت أم لا . ثم قضى فيها في سنة ١٩٤٦ بإلغاء التنبيه على أساس أن ذمة المورث بريئة من ذلك العقد — وقد اشتمل هذا التنبيه على نزع ملكية ٣٤٧ ف وهي الأطنان التي كانت محلا لتقدير ثمنها — وأعرض محمد وعبد الفتاح قرقوره على تقدير الثمن في خطا بينهما " — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه في ثنى دلالة خطاب ١٠ يناير سنة ١٩٤١ على قطع

التقادم هو استخلاص موضوعي سائق تستقل به محكمة الموضوع على ما سلف بيانه في معالجة الشق الأول — أما الشق الرابع من هذا النعي فمردود بأنه يشترط لا تقطاع التقادم بتدخل الدائن في دعوى أن يتمسك فيها بحقه في مواجهة المدين — وإذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ في قضية نزاع الملكية رقم ٣٨٤ سنة ١٩٤٢ الاسكندرية التي تدخل فيها أنجال حفي وصدر فيها الحكم بقبول تدخلهم وبتزاع الملكية أن ورثة قرقوره لم يحضروا هذه الجلسة ، فلا يكون من شأن هذا التدخل قطع التقادم ، وبالتالي يكون النعي على الحكم بالقصور لإغفاله بحث أثر هذا التدخل في قطع التقادم غير منتج — والنعي مردود في شقه الأخير بأن المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من عقد الحلول وإن كانت تمهد للتنفيذ إلا أنه لا يستتج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالسقوط ولا تنصب على أصل الحق ، إذ هي كما قال الحكم المستعجل الذي صدر بتسليم الصورة التنفيذية من ذلك العقد تعالج صعوبة تقوم في سبيل صاحب الحق الذي فقد منده التنفيذ فلا أثر لها في انقطاع سير التقادم . ومن ثم فلا تريب على محكمة الاستئناف إذا هي لم تتناول أثر هذه الدعوى المستعجلة على سير التقادم .

وحيث أن الطاعنين ينعين في السببين الأول والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور ذلك أن الطاعن الأول تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الدين الأول موضوع عقد الحلول المؤرخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ والدين الثاني كل لا يقبل التجزئة طبقا لما ينص عليه البند ١٦ من العقد الثاني المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ولما كان الدين الثاني لا نزاع عليه من الطرفين فإن قيامه يمنع من سقوط الدين الأول تحقيقا لأثر عدم قابلية الدينين للتجزئة وقد اطرح الحكم هذا الدفاع وقضى بسقوط الدين الأول جميعه مع قيام الدين الثاني ورغم أن الدفع بسقوط الدين الأول لم يبد إلا من بعض ورثة قرقوره فلا يجوز أن يفيد منه إلا من دفع به ، وقد تمسك الطاعنان بأن إقرارات الأخوة الثلاثة أولاد قرقوره بالدين يتعدى أثرها في قطع التقادم إلى باقي الورثة إعمالا لأثار الالتزام غير القابل للانقسام — فيقطع التقادم بالنسبة للورثة جميعا —

وقد ذهب الحكم الابتدائي إلى أن الإقرارات الصادرة من بعض الورثة لا تعدى أثرها المقرين بها بخالف بذلك قاعدة عدم قابلية الدين للانقسام التي نص عليها عقد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدين الثاني قد تصفى باتفاق الطرفين وتحور به سند مستقل برصيد الحساب الجاري في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ ومفاد ذلك أن الحكم قد اعتبر أن العقد الثاني المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ لم يفقد الدينين استقلالهما ونفى أن الدينين كل لا يقبل التجزئة — ومردود في شقه الثاني بأن ورثة المدين — باعتبارهم شركاء في تركته كل منهم بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفعا مؤثرا في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائبا عن الباقيين فيستفيدون منه ، وذلك لأن التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وللدائنين عليهم حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة ، وبصرف النظر عن نصيب كل منهم منها . وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفي أن يبدية البعض ليستفيد منه البعض الآخر من الورثة فإذا ماتمسك المطعون عليهم التسعة الأول بسقوط دين مورثهم بالتقادم فإنهم يكونون في إبداء هذا الدفع نائبين عن باقي الورثة الذين لم يشتركوا في الدعوى ويفيد من الحكم الصادر بسقوط الدين بالتقادم الورثة الآخرون الذين لم يشتركوا في الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أما ما يشير الطاعنان من أن إقرارات الإخوة الثلاثة أولاد فرقوره تعدى أثرها في قطع التقادم إلى باقي الورثة إعمالا لآثار الالتزام غير القابل للانقسام فردود بأنه فضلا عن أن إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر — لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة فإن الحكم المطعون فيه قد نفى دلالة الإقرارات المنسوبة إلى الإخوة الثلاثة على انقطاع سير التقادم كما سلف البيان فلم تكن به حاجة لمعالجة أثر هذه الإقرارات في قطع التقادم بالنسبة لباقي الورثة . ويكون النعي على الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه مخالفا لهذا المنظر غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثامن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنه فضلاً عن أن التقادم قد انقطع فإنه قد وقف ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وهو تاريخ طلب التسوية من المطعون عليه الأول أو على الأقل من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ تاريخ صدور قرار مأمور التفليسة بالموافقة عليها — حتى ١٩٤٥/٤/٢٦ تاريخ صدور الحكم الاستثنائي بإبطالان التسوية — وذلك لاستحالة المطالبة بالدين موضوع النزاع في هذه الفترة — وقد أخذ الحكم الابتدائي بهذا النظر ولكن الحكم المطعون فيه ألغى هذا القضاء بقوله إن ذلك أصبح غير ذي موضوع بعد أن رأى أن طلب التسوية والعقد الذي تحرره لا يتناولان عقد الحلول الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ ولا شأن للنزاع الذي أثير حول التسوية بهذا الدين. يخالف بذلك الثابت في طلب التسوية من اعتراف بالدين محل النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن التقادم في ظل القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع هو خمس عشرة سنة هجرية تبدأ من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ وتنتهي في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وهو ما لم ينزع فيه أحد من الطرفين — وقد أخطأ الحكم الابتدائي في احتساب مدة الوقف التي استحال فيها على الطاعن الأول المطالبة بالدين . وقال إنها أوبع سنوات وشهر وأربعة أيام بدأت في ٢٢ مارس سنة ١٩٤١ تاريخ إحالة مأمور التفليسة موضوع التسوية على المحكمة التجارية وانتهت في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٥ تاريخ الحكم النهائي الصادر بعدم الموافقة على التسوية — فإذا أضيفت مدة الوقف بعد استئناف سير التقادم فإن الدين لا يتقادم لأن ميعاد سقوطه في أول يونيو سنة ١٩٤٩ يجرى تالياً لانقطاع التقادم الحاصل بإعلان تنبيه نزع الملكية إلى ورثة فرقوره في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ — ولما كانت القاعدة الصحيحة ألا تحسب المدة التي وقف سير التقادم في خلالها ضمن مدة التقادم وإنما تعتبر المدة السابقة على الوقف معقولة حتى يزول سبب الوقف ، فإذا زال يعود صريان المسدة ومضاف المدة السابقة إلى المدة اللاحقة . وبتطبيق هذه القاعدة يستأنف التقادم سيره من ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٥ حتى يكتمل بإضافة المدة التي كانت باقية

في التقادم قبل وقفه وهي ٩٨٠ يوما . وبذلك يكتمل التقادم في نهاية سنة ١٩٤٧ - ويكتمل كذلك قبل إعلان تنبيه نزع الملكية على أساس ما جاء في سبب النهي من أن التقادم قد وقف ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ تاريخ طلب التسوية أو من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠ تاريخ صدور قرار مأمور التفليسة بالموافقة عليها - لما كان ذلك ، فإن النهي على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت في الأوراق يكون غير منتج لأنه سواء تعلقت التسوية بعقد الحلول الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ أو لم تتعلق به فإن وقف التقادم لم يؤثر في الحالين على اكتمال التقادم ولا يمتنع معه سقوط الدين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم محمد عمر هندی ، ومحمود عباس العمرأوى ، وأمين محمد فتح الله .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء
الضريبة" . "التقدير الحكيم" .

المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ . وحدة الممول في حصة القياس وفي السنوات
المقوسة . تحويل شركة التضامن إلى شركة توصية . أثره . تغيير المركز القانوني للشركاء
الموصين دون الشركاء المتضامنين من الناحية الضريبية . إعمال أحكام المرسوم بقانون
المذكور على الشركاء الموصين . مخالفة للقانون .

(ب) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء
الضريبة" . "التقدير الحكيم" .

المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ . تقرير الحكم أن دفاتر المنشأة غير شاملة
بجميع أوجه نشاطها ، وأن القيود الواردة فيها إجمالية أو بعضها غير مؤيد بالمستندات
ولا تخرج من كونها مودعات لتسوية الحساب بين الشركاء . إجراء إمامورية الضرائب
تعد بيلات جوهرية تمس أمانتها . اعتبار دفاتر المنشأة وحساباتها غير منتظمة .
اعتبار المطعون عليهما من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . لا مخالفة
فيه لأحكام المرسوم سالف الذكر .

١ - يفترض المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ وحدة الممول في سنة
القياس وفي السنوات المقيسة . وإذا كان تحويل الشركة من شركة تضامن إلى
شركة توصية يبنى عليه - من الناحية الضريبية - تغيير المركز القانوني للشركاء
الموصين دون الشركاء المتضامنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل أحكام
المرسوم بقانون سالف الذكر على الشركاء الموصين - "أو الذين اعتبروا كذلك -
يكون قد خالف القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد حول في قضائه على أن دفاتر المنشأة لم تكن شاملة لجميع أوجه نشاطها وأن القيود الواردة فيها اجمالية وبعضها غير مؤيد بالمستندات ولا تخرج عن كونها مسودات لتسوية الحساب بين الشريكين ، وقد أجرت فيها المأمورية تعديلات جوهرية تمس أمانتها ، وهي تقارير موضوعية سائغة يجوز معها اعتبار دفاتر المنشأة وحساباتها غير منتظمة ، فإن النعى عليه بخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بأن اعتبر المطعون عليهما من المحالين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت أرباح المطعون عليهما من استغلال المطحن ومضرب الأرز ومصنع الثلج الكائنة بالمنصورة من سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٣٧٧٠ ج ورأسمالهما الحقيقي المستثمر بمبلغ ١٣٠٨٦ ج باعتبارهما شريكين الأول بحق ١٠ ط والثاني بحق ١٤ ط كما قدرت أرباحهما من ما كينة طحين كفر الأمير بمبلغ ٥٥ جنيتها و ٤٦٩ مليا ورأسمالهما الحقيقي المستثمر بمبلغ ١٣٤ ج و ٥٦ م بحصة قدرها ٨ ط للأول ، ١٦ ط للثاني واعتبرت ما كيتي الطحين الكائنتين بطانها وتمي الامديد مملوكتين للطعون عليه الثاني وحده وقدرت أرباحه منهما بمبلغ ١٣٤ جنيتها و ٦٣١ مليا ورأسماله الحقيقي المستثمر بمبلغ ٦٣٩ جنيتها و ٤٩٣ مليا ، ولم يقبل المطعون عليهما هذه التقديرات وأحيل الخلاف على لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٦/٣/٢٨ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع : أولا - باعتماد الشركة الفعلية بين عثمان عطية بدر بحق ١٠ ط وبين ورثة المرحوم ابراهيم الدهياطي بحق ١٤ ط كل بحسب نصيبه الشرعي

وهم نبيل ونيله وفريال و عبد الحميد والسعيد والسيد وحسن وعزت باعتبارهم متضامنين وباقي الورثة باعتبارهم موصين وذلك بالنسبة لإنشاء المنصورة في المطحن والمضرب ومصنع الثلج وكذلك الشأن بالنسبة لما كينة طحين كفر الأمير بحق ٨ ط عثمان عطية بدر ١٦٤ ط للورثة المذكورين . ثانيا - باعتماد شركة التوصية الفعلية بين الورثة المشار إليهم كل بحسب نصيبه الشرعي بالنسبة لما كينتي طلخا وتمي الامديد . ثالثا - باتخاذ الأرباح المقدرة لإنشاء في سنة ١٩٤٧ عن نشاطها في المطحن والمضرب والثلج بالمنصورة وذلك بمبلغ ٣١٢٠ ج ورأس المال الحقيقي المستثمر بمبلغ ٨٠٤٠ ج أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٩ تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واتخاذ الأرباح المقدرة لإنشاء في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٥ ج من ما كينة الطحين بناحية كفر الأمير أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٩ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واتخاذ الأرباح المقدرة لورثة المرحوم ابراهيم الدمياطي عن ما كينتي طلخا وتمي الامديد في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٦٠ ج ورأس المال الحقيقي المستثمر بمبلغ ٦٦٥ ج أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٩ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . واقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ تجارى المنصورة الابتدائية بطلب الغاء هذا القرار واعتماد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه مع إلزام مصلحة الضرائب المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة الغاء والحكم لها بإبطالها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠ تجارى سنة ١٠ ق . وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بصرفته المصاريف الاستئنافية وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالقرار وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدأ دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم للسبب الأول .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اتخذ أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٩ استنادا إلى ما ذهب إليه من أن تغيير صفة بعض الشركاء من شركاء متضامنين إلى شركاء موصين في السنة الأخيرة لا يعتبر تغييرا للشكل القانوني للمنشأة في نطاق تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الشكل القانوني لشركة التضامن يختلف من الشكل القانوني لشركة التوصية فضلا عن أن أرباح الشريك المتضامن تخضع برمتها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وترتبط بالضريبة باسمه شخصيا بينما يخضع المبلغ الموزع من أرباح الشريك الموصى للضريبة على القيم المنقولة وترتبط بالضريبة على حصته باسم الشركة ، ومن ثم فإن تغيير صفة الشريك من شريك متضامن إلى شريك موصى يجعل مسنه ممولا آخر بحيث لا يجوز اتخاذ الأرباح المقدرة عليه أساسا لربط الضريبة على غيره .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يفترض وحدة الممول في سنة القياس وفي السنوات المقيسة ، وإذا كان تحويل الشركة من شركة تضامن إلى شركة توصية على الوجه الذي استظهره قرار اللجنة يبنى عليه — من الناحية الضريبية — تغيير المركز القانوني للشركاء الموصين — دون الشركاء المتضامنين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أحكام المرسوم بقانون مالف الذكر على الشركاء الموصين — أو الذين اعتبروا كذلك — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبر المطعون عليه من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ في حين أن مصلحة الضرائب اعتمدت دفاتر المنشأة في تلك السنة وأخذت بنتيجتها ، والتعديلات التي أجرتها عليها لا تمس أمانتها إذ هي لا تخرج عن تعديل نسبة الاستهلاك ورد الإكramيات للربح ، ومن ثم فإن حسابات المنشأة في سنة ١٩٤٧ تعتبر منتظمة وفي اتخاذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٩ خطأ ومخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "بالرجوع إلى مذكرة

تقدير المأمورية لأرباح المطعون ضدهما في سنة ١٩٤٩ والمؤرخة ١٩٥٥/١/٢٩
 يبين أن كل ما كان يمسكه المطعون ضدهما من دفاتر في سنة ١٩٤٧ خاص بالمنشآت
 الكائنة بالمنصورة فقط دون المنشآت الكائنة بكفر الأمير وطلخا وتمي الأمديد
 والتي تمت بشأنها المحاسبة في سنة الأساس بطريقي التقدير وأن "الثابت من تلك
 المذكرة ومحضر فحص الدفاتر المودع بالملف الفردي أن كل ما كان يمسكته من
 دفاتر مجرد دفترين أحدهما دفتر يومية زفرة لقيد حركة نشاط ما كينة الطحين
 وما كينة ضرب الأرز ثابت بهما كمية الأرز المضروبة يوميا وأجرة المضرب
 وإيراد المطحن شهرا بشهر وكذلك المصروفات الشهرية بصيغة إجمالية من المطحن
 والمضرب ووابور الثلج معا وأن هذا الدفتر غير مسجل ويبدأ من ١٩٤٧/١١/١
 وينتهي في ١٩٥١/٧/٣١ أما الدفتر الثاني فهو يومية زفرة لقيد إيرادات بيع الثلج
 ويبدأ في يولييه سنة ١٩٣٧ وينتهي في آخر سنة ١٩٥٣ ويخصص لكل شهر
 صحيفة مثبت بها الثلج والعدد المباع قرينه دون بيان أو توضيح وفي نهاية الشهر
 يجمع عدد المباع ويخصم منه الإكراميات ويضرب الباقي في ثمن الوحدة لاستخراج
 ثمن البيع الإجمالي أما بالنسبة للمستندات فقد ورد بتلك المذكرة أن المنشأة
 تحتفظ بأغلبية مستندات المصروفات الأساسية لعملية الطحن ولا توجد مستندات
 إطلاقا لعملية ضرب الأرز وصناعة الثلج وانتهت المذكرة إلى أن الدفاتر بهذه
 الحال لا تخرج عن كونها مسودات لتسوية الحساب بين الشريكين المطعون
 ضدهما على ما هو موضح في نهاية كل سنة الأمر الذي رأت معه المأمورية
 أنه لا مناص من اطراحها والوقوف عند حد الاسترشاد بها بالنسبة للبيانات
 المؤيدة بالمستندات وأنه "إذا كانت المأمورية قد ذهبت في دفاعها إلى القول
 بأنها اعتمدت الدفاتر الخاصة بالمنشأة الكائنة بالمنصورة بعد إجراء بعض
 تعديلات في رد مرتبات الشركاء إلى الأرباح وتعديل حساب القيمة التجارية
 والاستهلاك طبقا للقانون ورد إكراميات الثلج لحساب إيراد الثلج مقررة مع
 ذلك أن هذه التعديلات قانونية بحجة لا تهدر هذه الدفاتر فإن هذا القول يرد
 عليه أمران أولا : — أن اعتماد المأمورية لإجمالي بعض الأرقام من واقع
 الدفاتر بالرغم من عدم تأييدها بكامل المستندات لا يتضمن اقرارا من جانب
 المأمورية بقانونية تلك الدفاتر وكل ما يمكن القول به أن المأمورية قد استرشدت
 بهذه الدفاتر وصادفت هذه الأرقام الإجمالية قبولا لديها عند إجراء التقدير

بالطريق الجزافي مثل الدفاتر في ذلك مثل الإقرار الذي يقدمه الممول غير مؤيد
 بمسند ما فتتهى المأمورية بعد الفحص بطرقها إلى اعتماده من الناحية الإجمالية —
 وثانيا — إن المأمورية أجرت بشأن هذه الدفاتر تعديلات موضوعية جوهرية
 وهي رد إكramيات الشايج لحساب إيراد الثلج وتعديل فئات الاستهلاك والتي
 تعتبر عنصرا من عناصر المصروفات المكون لصافي الربح وهذه التعديلات تمس
 أمانة الدفاتر من الناحية الموضوعية ولا يمكن معها القول — كما قالت
 المأمورية — إنها مجرد تعديلات قانونية “ ومن هذا الذي أورده الحكم يبين
 أن دفاتر المنشأة في سنة ١٩٤٧ لم تكن شاملة لجميع أوجه نشاطها وأن القيود
 الواردة فيها إجمالية وبعضها غير مؤيد بالمستندات ولا تخرج عن كونها مسودات
 لتسوية الحساب بين الشريكين وقد أجرت فيها المأمورية تعديلات جوهرية
 تمس أمانتها وهي تقارير موضوعية سائغة يجوز معها اعتبار دفاتر المنشأة
 وحساباتها غير منتظمة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهباس حلى عبد الجواد .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . "عيوب التدليل" . "التناقض" . "ما لا يعد كذلك" .

التناقض الذى يفرضه الأحكام هو الذى تنحى به الأسباب بحوث لا يبق بعدها
ما يمكن حل الحكم عليه ، أو ما يقع فى أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على
أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه . القضاء فى الدعوى على أساس أن
العقد موضوع النزاع تم بطريق التعاقد بالتسخير . كون الصورية التى هناها الحكم إنما
هى الصورية فى شخص المشتري لا صورية التعاقد ذاته . لا تناقض .

(ب) وكالة . "انعقادها" . "التعاقد بطريق التسخير" . بيع . عقد .

من يبرأ منه ليس إلا وكلاء عن أماره . حكمه حكم كل وكيل . لا فارق بينه وبين
غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة . مقتضى ذلك أن الصفقة تم لمصلحة
الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ من التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه
الحقوق شيئاً . مثال فى بيع عقار .

(ج) وكالة . عقد . "التعاقد بطريق التسخير" . بيع . تسجيل .

بيع عقار بطريق التسخير . اعتباره عقداً جدياً . لزوم تسجيله لتنتقل الملكية
من البائع إلى المسخر وبالتالى إلى الموكل . القضاء بحج التسجيل من شأنه بقاء الملكية
على ذمة البائع واستعالة انتقالها إلى الموكل . تفويته فرض القانون من أن تكون
الملكية للأخيراً بينه وبين الوكيل وليس للبائع .

١ - متى كان قصد المحكمة ظاهراً ورأيها واضحاً فى الحكم من أنها قضت
فى الدعوى على أساس أن العقد موضوع النزاع قد تم بطريق التعاقد بطريق
التسخير وأن الصورية التى مفتها إنما هى الصورية فى شخص المشتري لا صورية

التعاقد ذاته فإنه لا سبيل للنهي على الحكم بالتناقض حتى على فرض ما يقول به الطاعنون من أن في بعض عباراته ما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه مع بعض ذلك لأن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه .

٢ — من يعبر اسمه ليس إلا ويكلا عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا يفارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة — وهذا يقتضى أن تعتبر الصفقة فيما بين الموكل والوكيل قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئا ولا يكون له أن يتجمل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دونه ، ومن ثم فإذا كان التعاقد يتعلق ببيع عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل معبر الاسم فيما بينه وبين البائع والغير . ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المستخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة إلى الأصيل يمنع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما — وينتج من هذا أن الأصيل لا يحتاج — لكي يحتاج على وكيله المستخر بملكية ما اشتراه — إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه ، إذ يعتبر الأصيل في علاقته بالوكيل هو المسالك بغير حاجة إلى أى إجراء وإنما يلزم ذلك الإجراء في علاقة الأصيل بالغير^(١) .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف عقد البيع إلى أنه تعاقد بطريق التسخير فإنه يكون مقدا جديا ويستتبع ذلك صحة التسجيل الحاصل بشأنه ولزومه لا مكان نقل الملكية من البائع إلى المستخر وبالتالي إلى الموكل —

(١) راجع تقض ١٩٤٧/٥/٢٢ الطعنين ٥٥ و ٧٤ ش ١٦ ق مجموعة ٢٥ — سنة

والقضاء بنحو هذا التسجيل يترتب عليه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل ومن ثم يكون الحكم بقضائه هذا قد حال دون تنفيذ مقتضى القانون وما أراد من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الوكيل وليس للبائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم "ورثة المرحوم محمد الحفنى الطرزى" أقاموا الدعوى رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى أسبوط ضد الطاعنين وآخرين وهم ورثة أحمد مصطفى عمرو طلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم إلى الأتيان الموضحة بالصحيفة ونحو التسجيلات الموقعة عليها وقال المطعون عليهم شرحا لدعواهم — إن المطعون عليه الأول "عبدالله الطرزى" كان يمتلك ٥٢ ف و ١١ ط و ٤ من — أطيانا زراعية — وأنه لمديونية لشركة بوا كيمو فلو التجارية فقد اتخذت هذه الشركة قبله الإجراءات القانونية للطالبة بحقوقها غير أن مورثهم "المرحوم محمد الحفنى الطرزى" وهو والد المدين قام بسداد الشركة بدينها من ماله الخاص رغبة منه فى استخلاص أموال ولده من الإجراءات التى كانت تهددها وفى الوقت ذاته أراد الاحتفاظ بها لنفسه حتى لا يطمع ابنه — نظرا لسوء ظروفه المالية فى مال والده وتنفيذا لذلك اتفق الأب مع صهره المرحوم أحمد مصطفى عمرو "مورث الطاعنين" هل أن يظهر عنه فى شراء أطيان ولده المدين السابق ذكرها فيشتريها باسمه ولكن فى الواقع لحساب والد المدين "المرحوم محمد الحفنى الطرزى" وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن حرر عقد بيع ابتدائى مؤرخ فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ بين المطعون عليه الأول وبين مورث الطاعنين "أحمد مصطفى عمرو" تضمن بيع الأول للثانى الأتيان المشار إليها آنفا مقابل ثمن قدره ٤١٩٧ ج و ٢١٥ م — ونص فى البعد الثانى من العقد على أن البائع

”المطعون عليه الأول“ يصرح للمشتري ”مورث الطاعنين“ بأن يؤدي الثمن إلى والده البائع خصما مما دفعه هذا الأخير عنه للشركة الدائنة وسجل العقد في ذات يوم تحريره واستطرد المطعون عليهم — رافعو الدعوى — قائلين إنه لما كان شراء مورث الطاعنين ”أحمد مصطفى عمرو“ لتلك الأطنان هو في حقيقته لصالح مورثهم ”المرحوم محمد الحفنى الطرزي“ الذى اتخذ اسم المشتري ستارا وأنه وإن كان لم يحصل من مورث الطاعنين على ورقة ضد نظرا لصلة القرى التى بينهما إلا أن إبرام البيع لصالحه دون مورث الطاعنين ثابت من قيام الأول بدفع كامل ديون ولده ”البائع“ إلى الشركة الدائنة له ووضع يده على الأطنان المبيعة باعتبارها المشتري الحقيقى لها منذ تاريخ تحرير العقد حتى وفاته في سنة ١٩٤٦ — وقد حصرت بعد وفاته ضمن تركته وبقيت من بعده في وضع يد ورثته وهم المطعون عليهم — ولم تحصر تلك الأطنان في تركه مورث الطاعنين بعد وفاته كما لم يضع هو ولا ورثته من بعده يدهم على شيء منها هذا فضلا عن إقرار مورث الطاعنين كتابة لمورث المطعون ضدهم في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤١ بملكيتهم ١٥ فدانا من الأطنان الواردة بالعقد المسجل في سنة ١٩٢٩ وبأحقية في أن يستولى على أجزائها من الحكومة المؤجرة لها باعتبارها المالك الحقيقى بل لقد انعقدت نية الطرفين على نقل الصفة إلى مشتريها الحقيقى حيث قدم مشروع عقد بيع بذلك مؤرخ في ١٥ من يولييه سنة ١٩٣٩ إلى مصلحة المساحة التى أشرت عليه في ٢٣ من الشهر المذكور ولكن حالت ظروف دون إتمام ذلك المشروع — لما كان ذلك، فقد أقام المطعون ضدهم دعواهم بطلبانهم السابقة وقد أجاب الطاعنون على تلك الدعوى أمام محكمة أول درجة بأن البيع المطعون فيه هو بيع حقيقى فقد اشترى مورثهم الأطنان لنفسه ودفع الثمن من ماله ولم يكن مشتريا صوريا وقد انتقلت الملكية إليه بالتسجيل وأن الصورية المدعاة لا سبيل إلى إثباتها إلا بالكتابة وهو ما تفتقر إليه الدعوى كما لا اعتداد بوضع يد مورث المطعون ضدهم وورثته من بعده على الأطنان لعدم توافر شروط وضع اليد المؤدى إلى اكتساب الملكية بالتقادم الطويل — وبتاريخ ١٩/١١/١٩٥٦ قضت محكمة أسبوط الابتدائية بثبوت ملكية المطعون عليهم بوصفهم ورثة المرحوم محمد الحفنى الطرزي إلى ٥٢ ف ١١ ط و ٤ من الموصحة بالصحيفة ونحو كافة التسجيلات الموقعة عليها لمصلحة الطاعنين أو مورثهم المرحوم

أحمد مصطفى عمرو . مؤسسة قضاءها على أن مورث الطاعنين في تعاقده مع المطعون عليه الأول لم يكن إلا ستارا لمورث المطعون عليهم الذي أراد أن يستخلص أموال ولده من إجراءات كانت مهددة بها وأنه على أية حال فإن المطعون عليهم ومورثهم من قبل قد اكتسبوا ملكية الأطنان بالتقادم الطويل المملك . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أمسيوط بالاستئناف رقم ١٩١ سنة ٣٢ قضائية — وأقاموا استئنافهم على أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة الأمر غير المتحقق في الدعوى . وأن شروط وضع اليد المكسب لللكية غير متوافرة — وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩ قضت محكمة استئناف أمسيوط بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخ ١/٩/١٩٦٠ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤/٥/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على ما ورد في مذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن بمقولة إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واعتمد أسبابه — قد أقام قضاءه بثبوت ملكية المطعون عليهم لأطنان النزاع على دعامين مستقلتين الأولى هي اعتبار مورثهم هو المشتري الحقيقي بناء على أن عقد البيع المؤرخ في سنة ١٩٢٩ هو من قبيل التعاقد بطريق التسخير والثانية هي اكتساب هذا المورث وخلفائه ملكية الأطنان المباعة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة لها — وأن الدعامة الأخيرة تعد كافية وحدها لحل الحكم، وإذا كان النعي الوارد بتقرير الطعن لم يتناولها فإن النعي بخطأ الحكم في الدعامة الأخرى يكون بفرض صحته غير مجد — وقد قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره أمامها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه غير صحيح ما تقوله النيابة من أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بالدعامين اللذين أقام عليهما الحكم الابتدائي قضاءه ذلك أنه يؤخذ من سياق الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وإن قضت في منطوق حكمها بتأييد الحكم المستأنف إلا أنها اقتصررت في أسبابها على التحدث عن أحكام التعاقد بطريق التسخير ومدى انطباقها على واقعة الدعوى ولم تتعرض لاكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة ولا إلى أسباب الاستئناف المتضمنة تعيب الحكم

الابتدائي فيما يتعلق بهذه الدعامة الأخيرة كما لم تحمل إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص تلك الدعامة وبذلك جاء حكمها محمولا على دعامة واحدة هي التعاقد بطريق التسخير ما دامت هي لم تأخذ في تأييد الحكم المستأنف بالأسباب التي أوردها فيما يتعلق بالدعامة الأخرى التي أقام الحكم الابتدائي قضائه عليها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بخطئه في تطبيق القانون وفي تأويله من وجهين : الأول — أنه خلط في صدد تكييفه لعقد البيع محل النزاع بين أحكام التعاقد بطريق التسخير التي اعتمدها وبين أحكام الصورية بطريق التسخير التي اطرحها مما جعله مناقضا بعضه بعضا كما أخطأ في تطبيق أحكام الوكالة بإمارة الاسم " التعاقد بطريق التسخير " على واقعة الدعوى حيث ذهب إلى أن التعاقد ينتج آثاره وينصرف لمصلحة مورث المطعون عليهم دون غيره ويؤدي فيما بينه وبين مورث الطاعنين إلى تملكه الأطنان وانتقالها إلى ورثته من بعده باعتبارها تركة عنه . هذا في حين أن الوكيل الذي يعبر اسمه وهو يتعاقد مع الغير إنما يتعاقد بشخصه مستقلا عن موكله ومن ثم فإن آثار العقد جميعا تنصرف إليه لا إلى موكله — وبالتالي حيث يكون العقد ناقلا للملك فإن معبر الاسم هو الذي يملك وتبقى ملكية المال له إلى أن تخرج إلى ذمة موكله بتصرف جديد يكون من شأنه نقل الملك وفقا لقواعد انتقال الملكية مما يستلزم تسجيلا جديدا إذا كان المراد نقل ملكيته عقارا ومن ثم فلم يكن أمام المطعون عليهم من سبيل للوصول إلى الغاية التي ينشدونها سوى رفع دعوى بصحة ونفاذ عقد الاتفاق المبرم بين مورثهم ومورث الطاعنين حتى يتسنى لهم بعد صدور الحكم وتسجيله اكتساب الملكية — وإذا لم يسلكوا هذا السبيل وأقاموا الدعوى بطلب ثبوت ملكيتهم قبل أن تنتقل إليهم بعقد مسجل من مورث الطاعنين فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بهذا الطلب يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول محدود ذلك أن الحكم بعد تحصيله الوقائع قال في تكييف عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعنين — بعد أن أورد القرائن التي اعتمد عليها في هذا الشأن " ومن ثم يكون

التعاقد الصوري قد تم في شأن هذا العقد بطريق التسخير إذ عمسد مورث المستأنف عليهم إلى استعارة اسم مورث المستأنفين لا إبرام هذه الصفقة بوصفه مشتريا صوريا لها في حين أنه هو المشتري الحقيقي للأرض موضوع الدعوى ويكون متعينا لقيام الصورية على هذا النحو أن يقوم المسخر وهو المشتري الصوري بإبرام ثلاثة تصرفات جدية الأول عقد وكالة يكون المسخر فيه وكيلًا عن آخر في تصرف يعيناه في عقد الوكالة والثاني يعقده المسخر مع الغير يبرم فيه هذا التصرف المعين لحساب الموكل ولكن باسمه هو فينصرف إليه أثر التصرف والثالث يعقده مع الموكل مرة أخرى فينقل له أثر التصرف الذي سبق أن عقده لحسابه مع الغير — ولما كانت الأدلة والفرائض السابق الإشارة إليها تقطع في قيام الاتفاق بين مورثي الطرفين على إبرام عقد البيع الصوري موضوع هذه الدعوى فإن مشروع عقد البيع المؤرخ في عام ١٩٣٩ كان آخر حلقة في سلسلة هذه التصرفات لإضافة آثار التصرف الصوري إلى مورث المستأنف عليهم بوصفه المشتري الحقيقي للأرض المتنازع عليها — وفي هذا ما يرد به على الاعتراض الذي أسس عليه المستأنفون بعض أوجه دفاعهم من أنه كان يتعين أن تكون النتيجة الحتمية لبطلان عقد مورث المستأنفين هي عودة الأطيان المتنازع عليها إلى ملكية صاحبها الأصلي "السيد عبد الله الطرزي" دون سائر الورثة — ذلك أن طبيعة الصورية في هذه الدعوى بوصفها صورية في شخص المشتري مما استبان من أن المشتري الحقيقي للأطيان موضوع هذه الدعوى هو مورث المستأنف عليهم يستتبع حتما أن تؤول هذه الأطيان إلى ورثته من بعده ما دامت قد اعتبرت تركة عنه ولا يمكن أن تعود بعد الحكم ببطلان عقديها إلى ملكية البائع لها إذ التصرف بالبيع بالنسبة له وقع صحيحا لا غبار عليه "وبين من ذلك أن قصد المحكمة كان ظاهرا ورأيها واضحا في الحكم من أنها قضت في الدعوى على أساس أن العقد موضوع النزاع قد تم بطريق التعاقد بطريق التسخير وأن الصورية التي عنها إنما هي الصورية في شخص المشتري لا صورية التعاقد ذاته ومن ثم فلا سبيل للنفي على الحكم بالتناقض حتى على فرض ما يقول به للطاعنون من أن في بعض عباراته ما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض أسبابه مع بعض ذلك لأن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تناسى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه — أو ما يكون واقعا في أسباب

الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أحاس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . والنعى في شقه الثانى مردود بأن من يعير اسمه ليس إلا وكلاء عن أماره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة . وهذا يقتضى أن تعتبر الصفقة — فيما بين مورث الطاعنين ومورث المطعون عليهم — وقد تمت لمصلحة الموكل "مورث المطعون عليهم" ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب مورث الطاعنين من هذه الحقوق شيئا ولا يكون له أن يتحيل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دونه وأن تسجيل البيع الصادر للوكيل المعير اسمه والذي ترتب عليه نقل الملكية من البائع يعتبر لحساب الأصيل وتؤول الأطنان المبيعة إلى ورثته من بعده بطريق الميراث — إذ الحقوق فيما بين الموكل ووكيله الذى أماره اسمه تكون كلها للموكل دون الوكيل فاذا كان التعاقد يتعاقب ببيع عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل معير الاسم فيما بينه وبين البائع والغير — ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فانها ملكية صورية بالنسبة إلى الأصيل يتمتع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما — وينتج من هذا أن الأصيل لا يحتاج — لكي يحتاج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه — إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه — إذ يعتبر الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء وإنما يازم ذلك الإجراء في علاقة الأصيل بالغير — ولما كان الحكم المطعون عليه قد انتهى إلى أن مورث الطاعنين لم يكن في تعاقد مع المطعون عليه الأول بعقد البيع المؤرخ في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلا اسما مستعارا لمورث المطعون عليهم ورتب على ذلك أن البيع قد تم لمصلحة الأخير ولحسابه وأن مورث الطاعنين وخلفاءه ملازمون بإضافة آثار هذا البيع إلى مورث المطعون ضدهم باعتبار أن الأخير هو المشتري الحقيقي فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ولا يمدح في سلامته أن يكون قد قضى للمطعون عليهم بثبوت ملكيتهم للأطنان المبيعة دون أن يكون بيدهم عقد مسجل . وذلك أن المقصود بثبوت الملكية في خصوصية هذه الدعوى التي اقتصر الخصوم فيها على خلفاء الأصيل وخلفاء الوكيل الذى أمار اسمه —

المقصود هو تقرير ملكية الأصيل للأطيان المبينة بالنسبة لمعير الأمم دون غيره .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني مخالفته للقانون من ناحية أخرى ذلك أنه قضى بشطب التسجيلات الموقعة على أطيان النزاع لصالح مورث الطاعنين في حين أن هذه التسجيلات أمر لازم لصحة انتقال الملكية إلى مورث المطعون عليهم ويستحيل مع القضاء بشطبها انتقالها إليه — هذا إلى أن الحكم ذاته قد شابه تناقض إذ أنه اعتبر العقد الصادر من المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعنين جدياً بناء على أنه قد تم بطريق التسخير ومقتضى هذا النظر أن تعود الأطيان إلى مورث المطعون عليهم وخالفته من بعده بينما أن القضاء بحو التسجيلات يؤدي إلى أن تعود الأطيان إلى مالكها الأصلي أي البائع لها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف عقد البيع المؤرخ في ١٥/١٠/١٩٢٩ إلى أنه تعاقد بطريق التسخير فإنه يكون عقداً جدياً ويستتبع ذلك صحة التسجيل الحاصل بشأنه ولزومه لا مكان نقل الملكية من البائع إلى المسخر وهو مورث الطاعنين وبالتالي إلى مورث المطعون ضدهم — والقضاء بحو هذا التسجيل يترتب عليه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى مورث المطعون ضدهم ومن ثم يكون الحكم بقضائه هذا قد حال دون تنفيذ مقتضى القانون وما اراده هو من أن تكون الملكية للاخير فيما بينه وبين مورث الطاعنين وليس للبائع — ويتعين لذلك نقض الحكم نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — فيمارات هذه المحكمة نقضه من الحكم المطعون فيه — ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من حوكافة تسجيلات الموقعة على أطيان النزاع لمصلحة مورث الطاعنين المرحوم "أحمد مصطفى عمرو" .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وجاس حلى عبد الجواد .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ القضائية

(أ) تقادم . ” التقادم المسقط ” . ” التقادم المصرفى ” . محكمة الموضوع .

التقادم المصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ تجارى . يثاره على قرينة الوفاء ، شروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . مسألة موضوعية .

(ب) تقادم . ” التقادم المسقط ” . ” التقادم المصرفى ” . ” حلف المدين اليمين ” .

إبداء المدين استعداده لحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ تجارى . عدم طلب الدائن توجيه اليمين . قضاء المحكمة بسقوط الدين بالتقادم . لاوجه لتعيب الحكم .

١ — بناء التقادم المصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة ، وتقدير ما إذا كان المدين قد صدر منه ما ينقض قرينة الوفاء هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٢ — متى كانت المطعون ضدها — وارثة المدين — قد تنازلت عن الدفع بالجمالة واقتصرت على التمسك بالدفع بتقادم الدين وانتهت إلى استعدادها لحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة فإن — الدائنة — إذا لم تطلب توجيه اليمين فى هذه الحالة وقضت المحكمة بسقوط الديون بالتقادم فلاوجه لتعيب حكمها فى هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ أول ديسمبر سنة ۱۹۵۶ تقدمت الطاعنة إلى السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب قالت فيه إن مورث المطعون عليها مدين لها بمبلغ ألفين من الجنيهات بموجب سند اذنى محرر فى ۱۳ من يونيو سنة ۱۹۴۸ ومستحق السداد فى ۱۳ من ديسمبر سنة ۱۹۴۸ ، وانها استصدرت بتاريخ ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۵۶ أمرا بتوقيع الججز التحفظى تحت يد المعطون ضده الثانى وتم توقيع الججز فى ۳ من نوفمبر سنة ۱۹۵۶ وطلبت إصدار أمر أداء بالزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع لها مبلغ الألفى جنيه موضوع السند السالف الذكر من تركة مورثها وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وبمصلحة إجراءات الججز التحفظى — رفض السيد رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد لنظر الدعوى جلسة أمام الدائرة المدنية — ودفعت المطعون ضدها الأولى بأن السند تجارى وطلبت إحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية . واستطردت إلى الدفع بسقوط حق الطاعنة فى المطالبة بقيمة الدين بالتقادم الجمعى استنادا إلى المادة ۱۹۴ من قانون التجارة ، كما دفعت بالجهالة ، وأضافت بأنه لو أن السند صحيح وظل دون وفاء لما سكنت الطاعنة عن المطالبة به مدة ثماني سنوات أو ما يزيد . وبتاريخ ۱۹۵۷/۱۲/۲۲ قضت الدائرة المدنية بالمحكمة الابتدائية بتوجيه اليمين إلى المطعون عليها الأولى بأنها لا تعلم أن الامضاء الموقع بها على السند موضوع الدعوى المؤرخ ۱۳ من يونيو سنة ۱۹۴۸ هو لمورثها ... وبجلسة ۱۹ من يناير سنة ۱۹۵۸ تنازلت المطعون عليها الأولى عن التمسك بالجهالة وقصرت دفاعها على التمسك بالتقادم مرددة بأن مورثها قد صدد الدين للطاعنة ولكن حال مانع أدبى دون الحصول على اقرار كتابى بالسداد وانتهت

إلى إظهار استعدادها لحلف اليمين المنصوص عليها بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة — وفي ١٩٥٨/٥/٢٥ قضت الدائرة المدنية بأحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية وقيدت برقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى مهر . وبجلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ قضت الدائرة التجارية بمحكمة القاهرة الابتدائية بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاق السند . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٦ لسنة ٧٦ ق طالبة إلغاء وتمسكت بطلباتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيدت الحكم المستأنف . وفي ١٩٦٠/١/٢٠ قررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن — ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٣/٥/١٤ تمسكت النيابة برأيها الذي أبدته في مذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة انظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقادم طبقا لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة مع أن هذا التقادم يقوم على قرينة الوفاء ، وإذ ترددت المطعون ضدها الأولى في دفاعها بين التمسك بالتقادم والدفع بجهالة توقيع مورثها على السند موضوع الدعوى ، وكان الدفع بالجهالة يتضمن دحض قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا النوع من التقادم فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بسقوط الحق بالتقادم — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . كما أخطأ الحكم أيضا إذ قضى بذلك دون توجيه اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة تأسيسا على أن الطاعنة لم تطلب توجيهها مع أن ذلك لم يكن في استطاعتها إزاء تمسك المطعون ضدها الأولى بجهالة توقيع مورثها .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بالدين طبقا للمادة ١٩٤ من قانون التجارة على ما يأتي :
”فليس من جدل في أن التقادم الصرفي يقوم على قرينة الوفاء إذ افترض الشارع

أن حامل الورقة التجارية لا يسكت من المطالبة بحقه طوال خمس سنوات إلا إذا كان قد استوفاه نقداً ومن ثم كان طرح هذه الحجية على قرينة الوفاء مشروطاً بانتفاء ما يناقضها . وحيث إن المحكمة لم تستظهر من استقراء دفاع المدعى عليها الأولى إقرارها صراحة أو ضمناً بأن ذمة مورثها حتى وفاته لا تزال محملة بالدين المطالب به ذلك أنها لم تبدأ دفاعها بإنكار الدين ولما ثبت وجوده تمسكت بالتقادم كما أنها لم تلتزم بصورية الدين بل على التقيض فقد دفعت أولاً بالتقادم الخمسى ثم استوردت إلى القول بأن السند قد يكون صحيحاً ودفعت قيمته عند الاستحقاق دون أن يعنى المدين باسترداده لقيام المانع الأدبي ، وفي موضع آخر قالت إن الدين المطالب به يمثل حصة المدعية في التجارة مع أخيها — مورثها — وأن هذا الأخير قد أوفى به وانتهت إلى استعادتها لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة الأمر الذي يؤكد — مما يصل إلى مرتبة اليقين — بأنه لم يصدر منها ما يتناقض أو يتنافى مع قرينة الوفاء المبني عليها التقادم الخمسى خاصة إذا كان المقياس بالنسبة لها وهي وارثة هو الاعتقاد بالوفاء وليس إلزام ببراءة الذمة . ذلك أن الشارع لا يتطلب منها إلا أن تحلف على أنها معتقدة حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق في الذمة . ولا ينال من هذا النظر ما أثارته المدعية بصدد الدفع بالجهالة ذلك أن هذا الدفع فضلاً عن أن المدعى عليها الأولى لم تبدأ دفاعها به ولم تلجأ إلى الدفع بالتقادم بعد إخفاقها فيه وبعد ثبوت الدين فإنه لا يعنى إنكار إمضاء مورثها على السند ذلك أن إنكار الإمضاء أو التوقيع هو وفقاً للمادة ٢٦١ مرافعات هو — الزعم بأن الإمضاء المنسوبة للذكر على الورقة ليست إمضاءه أو أن الكتابة المنسوبة إليه فيها ليست بخطه بينما الطعن بالجهالة مؤداه عدم العلم بأن الخط أو التوقيع هو لمن تلقى للطاعن الحق منه . ولما كان بناء التقادم العرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة على قرينة الوفاء مشروطاً بعدم وجود ما ينفي هذه القرينة ، وكان تقدير ما إذا كان المدين

قد صدر منه ما يتقضى قرينة الوقاء هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام هذه القرينة بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فلان النعى في هذا الشق يكون غير سديد — والنعى مردود في شقه الثانى بأن المطعون ضدها الأولى وقد تنازلت بجلسته ١٩٥٨/١/١٩ عن الدفع بالجهالة واقتصرت على التمسك بالدفع بتقادم الدين وانتهت إلى استعدادها لحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة (١٩٤) من قانون التجارة فقد آن للطاعنة والحال كذلك أن تطالب توجيه اليمين ، أما وأنها لم تفعل وقضت المحكمة بسقوط الدين بالتقادم فلا وجه لتعيب الحكم فى هذا المنصوص ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

بإحاطة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر ممدى ، وصبرى أحمد فرحات ، والدكتور محمد حافظ مريدى .

(١٦٠)

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . إحالة . ” إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة “ .

إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . نرجعه عن نطاق المادة
١٣٩ مرافعات . لا محل لإخطار الخصوم الغائبين .

(ب) ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات
ربط الضريبة “ . ” الطعن في الربط “ .

الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب . عدم جوازه .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” أسباب واقعية “ .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعلان النموذج رقم ١٩ ضرائب .
دفاع موضوعي . احتناع إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — القرار الصادر بإحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى
لا يدخل في نطاق المادة ١٣٩ من قانون المرافعات ولا يجرى عليه حكمها وهو مما
لا يوجب القانون على قلم الكتاب إخطار الغائبين من الخصوم به .

٢ — مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ ضرائب — وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض — هي مرحلة قسدر المشرع أمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر
[مصلحة الضرائب والممول لما رأى في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما للعمل

على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح المشرع باب الطعن في هذه المرحلة بل فتحة في مرحلة الاخطار بالربط على النموذج رقم ١٩ (١) .

٣ - عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع ببطلان النموذج رقم ١٩ لخلوه من بعض بياناته هو دفاع موضوعي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - هل ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتصل في أن المرحوم الكسندرو كامبوليو أقام الدعوى رقم ١٠٨٢ سنة ١٩٥٣ تجاري كلى اسكندرية ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥ واعتباره باطلا ولا أثر له وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في أوجه الخلاف القائمة بينه وبين المصلحة مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .
وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٧ أخطرته مأمورية ضرائب العطاوين أول بعناصر ربط الضريبة وتقديراتها لأرباحه عن السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ بمقتضى النموذج رقم ١٨ ضرائب ، وأنه بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٨ اعترض على هذه التقديرات وطلب اعتماد أرباحه وفقا لإقراراته وفي حالة عدم موافقة المأمورية إحالة الخلاف القائم بينه وبين المصلحة إلى لجنة الطعن وإذا أصرت المأمورية على تقديراتها فقد أخطرته بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ولم يعترض على هذا الإخطار مكتفيا بسابقة اعتراضه على النموذج رقم ١٨ وأحالت المأمورية الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥ قرارها بعدم قبول

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٢/١٤ الطعن ٢٣٢ من ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٢٢٠ ، ١٩٦٢/١١/١٣ الطعن رقم ١٥٠ من ٢٩ ق لم ينشر .

الطعن فقد انتهى لذلك إلى طلب الحكم له بطلباته ، وجرى النزاع في الدعوى حول ما إذا كان طعن الممول على النموذج رقم ١٨ ضرائب يعني عن الطعن على النموذج رقم ١٩ ضرائب ويقوم مقامه أم لا ، وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبإمادة الأوراق إلى لجنة الطعن للفصل في النزاع وألزمت المطعون ضدها المصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم في مواجهة ورثة الممول طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٠ سنة ١٤٤١ استئناف الاسكندرية وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥ واعتبار الربط الذي أجرته مصلحة الضرائب عن السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٠ نهائيا غير قابل للطعن فيه وألزمت المستأنف ضدها المصروفات عن الدرجتين وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه ، وطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها السابقة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أنه كان محمدا لنظر الاستئناف جلسة ١٩٥٩/٤/٥ أمام الدائرة الخامسة بمحكمة استئناف الاسكندرية وفيها قررت المحكمة إحالته إلى الدائرة السادسة وحددت لنظره أمامها جلسة ١٩٥٩/٥/٢٨ وإذا صدر هذا القرار في غيبة المستأنف عليهما ولم تعلنهما مصلحة الضرائب أو قلم الكتاب بالجلسة التي حددت أخيرا لنظره وأصدرت المحكمة حكمها دون أن تكلفهما بالحضور أمامها فإن الحكم يكون باطلا لصدوره في غير خصومة قائمة وبناء على إجراءات باطلة وبالمخالفة لأحكام المادة ١٣٩ من قانون المرافعات ومقتضاها أنه كلما حكمت المحكمة بالإحالة في الأحوال المشار إليها فيها كان عليها أن تحدد الخصوم بالجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة التي أحالت إليها الدعوى وعلى قلم الكتاب إخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن القرار الصادر بحالة الاستئناف من إحدى درائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يدخل في نطاق المادة ١٣٩ من قانون المرافعات ولا يجري عليه حكمها وهو مما لا يوجب القانون على قلم الكتاب إخطار الغائبين من الخصوم به .

وحيث إن حاصل للسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه قضى بتأييد قرار لجنة الطعن استنادا إلى أن طلب الممول إحالة الخلاف القائم بينه وبين مصلحة الضرائب إلى اللجنة عند إخطاره بالنموذج رقم ١٨ ضرائب لا يستد به ولا يعتبر طعنا منتجاً لآثاره وإلى أن الطعن إنما يرد على النموذج رقم ١٩ ضرائب باعتباره العمل المنشئ للآثار القانونية في حين أن الطعن الذي يوجهه الممول إلى النموذج ١٨ ضرائب ينصرف أثره ، إلى النموذج رقم ١٩ إذا ما أخطر به بعد ذلك دون تعديل في أسس الربط بحيث يصبح الإخطاران في هذه الحالة بمثابة إخطار واحد (وثانيهما) أنه اعتبر الربط الذي أجرتة مصلحة الضرائب وفقا للنموذج رقم ١٩ نهائيا في حين أن هذا النموذج لم يتضمن التلبيه على الممول بحقه في قبول الربط أو الطعن فيه خلال شهر من تاريخ الإخطار فيكون قد وقع باطلا ولا يفتتح به ميعاد الطعن .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بأن مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ ضرائب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول لما رأى في ذلك من تحقق المصلحة لكليهما للعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح الشارع باب الطعن في هذه المرحلة بل فتحه في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج ١٩ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقيم عليه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومردود في الشق الثاني بأن الطاعنين لم يتمسكا في دفاعهما لدى محكمة الموضوع ببطلان النموذج رقم ١٩ خلوه من بعض بياناته وهو دفاع موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق انعاميل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على أحمد ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" . إعلان . بطلان .

القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن وإلحاقه
على هاتق قلم الكتاب . المقصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح
ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورته ميعادا تنظيميا لا يرتب على تجاوزه البطلان .

(ب) بيع "بيع الوفاء" .

لا يشترط لامتناع عقد البيع وقائما أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع .
جواز وروده في ورقة مستقلة .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطانها في تكييف الأوراق" .

استظهار محكمة الموضوع قصد المتعاملين من تحرير الورقة المختلف على تكييفها ورده .
إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلا . تكييفها هذه الورقة تكييفها صحيحا يتطابق على المعنى
الظاهر لعبارتها ويتفق مع قصد المتعاقدين . النعمى على الحكم بخطئه في هذا التكييف يكون
على غير أساس .

(د) بيع . "بيع وفاء" . إثبات . "قرائن قانونية" . بطلان . حكم .
"تسبيب الأحكام" . "تسبيب كاف" .

بيع وفاء . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . قرينة قانونية ناطقة في الدلالة على
أن العقد يستترهنا . اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها . كفايته لحل .
قضائه ببطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهنا .

(هـ) بيع . "بيع وفاء" . بطلان . تقادم . "التقادم المسقط" . دعوى . عقد .

القضاء ببطلان عقد البيع على أساس أنه عقد بيع وفاء يسترهنا . بطلانه بطلانا مطلقا لا ينقلب صحيحا مهما طال الزمن ولم يكن للتقادم أثره فيه . في ظل القانون المسدق الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة من وقت العقد . حكم مستحدث . سر يانه من ١٥ / ١٠ / ١٩٤٩ على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقادم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ إبرامها .

(و) حكم . "حجية الحكم" . إثبات . "قرائن قانونية" . قوة الأمر المقضي .

قوة الأمر المقضي . ووجودها على منطوق الحكم وعلى ما يكون متصلا بهذا المنطوق اتصالا محتما بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها . جواز الطعن في الحكم للخطأ الوارد في هذه الأسباب . الأسباب عديدة الأثر في الحكم والزائدة من حاجة الدعوى لاحتوز قوة الأمر المقضي ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها .

(ز) بيع . بطلان . ملكية . "أسباب كسب الملكية" .

بطلان عقد البيع يقتضي اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد . لا يمنع ذلك من أن يكسب المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية .

(ح) رسوم قضائية . دعوى . "مصرفات الدعوى" .

وجوب تحميل رسم واحد على طلب إبطال البيع وثبوت الملكية هو اربح الرسمين . ترك المدعين اطلب ثبوت الملكية . القضاء لهم بإبطال العقد . الزام المسدق عليهم بمصرفات الدعوى . عدم تقديم المحكوم عليهم ما يدل على أن الرسم المستحق على طلب ثبوت الملكية يزيد على الرسم المستحق على طلب إبطال العقد . لا محل للقول بالزام المحكوم لهم بالفرق بين الرسمين .

١ - رفع القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديله المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض من كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والاقلال من مواطن البطلان - على ما صرحت به المذكرة الايضاحية للقانون - ومن ثم فانه

في حالة وقوع بطلان في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن فإنه يجوز تصحيح هذا البطلان بإعادة إعلانه إعلاناً صحيحاً ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الميعاد المحدد في المادة ١١ للإعلان قد انقضى ، ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً حتمياً وإنما مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان (١).

٢ — لا يشترط على ما جرى به قضاء محكمة النقض اعتبار البيع وفائياً أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع نفسه بل يجوز وروده في ورقة مستقلة (٢) .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت قصد المتعاقدين من تحرير الورقة المختلف على تكييفها وردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلاً ثم كفت هذه الورقة تكييفاً صحيحاً ينطبق على المعنى الظاهر لعباراتها ويتفق مع قصد المتعاقدين الذي استظهرته ، فإن النقص على الحكم بخطئه في تكييف هذه الورقة يكون على غير أساس .

٤ — تنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني الملغى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ على أنه "إذا كان الشرط الوفاؤي مقصوداً به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلاً لا أثر له سواء بصفته بيعاً أو رهناً — وأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء رهن إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأي صفة من الصفات " وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع أورد هذه القرينة كقرينة قانونية قاطعة في الدلالة على أن العقد يستر رهناً وممانعة من إثبات العكس ومن ثم فإن في اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها ما يكفي لحل قضائه ببطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهناً (٣) .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٣/٥ طعن ٢٢٧ من ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٢٩٧ .

(٢) راجع نقض ١٩٥١/١١/٢٢ طعن ١٩٧ من ١٩ ق مجموعة ٢٥ سنة

ص ٣٧٤ .

(٣) راجع نقض ١٩٥٦/٣/١٥ طعن ٣٠٢ من ٢٢ ق السنة السابعة ص ٣١٦ ،

ونقض ٢٩٦٣/١/٣ طعن ٣٤١ من ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٧٥ .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد البيع المتنازع فيه هو في حقيقته عقد بيع وفائي يتردها فإن هذا العقد يكون باطلا بطلانا مطلقا ولقد كان حكم القانون في ظل التشريع الملغى في شأن مثل هذا العقد - أنه لا ينقلب صحيفا مهما طال الزمن . ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما أيدأ رفع الدعوى أو الدفع بطلانه . أما نص المادة ١٤١ من القانون المدني القائم الذي يقضى بسقوط دعوى البطلان المطلق بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد فإنه نص مستحدث منشئ لحكم جديد لم يكن مقورا في ظل القانون الملغى ، ومن ثم فإن هذا التقادم لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم وليس معنى هذا أن التقادم لا يسرى على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى وإنما هو يسرى عليها ولكن تبدأ مدة التقادم بالنسبة للدعوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون أى من ١٥/١٠/١٩٤٩ وليس من تاريخ إبرامها .

٦ - لا يجوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها وهذه الأسباب وحدها هي التي يصح الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيها . أما ما عدا ذلك من الأسباب فإنه لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها (١) .

٧ - ترتيب الأثر الرجعي لبطلان عقد البيع وإن كان يقتضى اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكسب هذا المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية إذا تحققت شرائطه القانونية .

٨ - تقضى الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد على طلب ابطال البيع وثبوت الملكية هو أريج الرسمين . ومن ثم إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بطلب ثبوت ملكية وابطال عقد ولدى نظرها أمام محكمة الاستئناف تنازل مدعوها عن الطلب الأول وحكم على الطاعنين في الطلب الثانى بابطال العقد وبالزامهم

(١) راجع تقض ١٩٦٤/٣/٥ طعن ٣٣٩ ص ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٣١١

بمصرفات الدعوى، فان النعى على هذا الحكم فى خصوص قضائه بالمصرفات لا يكون على أساس متى كان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل على أن الرسم الذى حصله منهم قلم الكتاب على طلب ثبوت الملكية الذى تركه مدعوه يزيد على الرسم المستحق على طلب ابطال العقد حتى يصح قول الطاعنين بوجوب إلزام المطعون ضدهم — رافعى الدعوى — بالفرق بين الرسمين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل فى أن المطعون ضدهم الثلاثة أقاموا فى ١٧/١١/١٩٥٣ الدعوى رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٥٣ كلى أصيوط واتموا فيها إلى اختصاص جميع الطاعنين وإلى طلب الحكم لهم بتثبيت ملكيتهم إلى العشرة أفدنة الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبطلان عقد البيع المصدق عليه فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ والمسجل فى ٢٥ من الشهر المذكور والمتضمن بيع المطعون ضده الأول ومورثى المطعون ضدهما الآخرين إلى مورث الطاعنين المرحوم فرغى محمد شمسى العشرة أفدنة المذكورة واعتبار هذا العقد كأن لم يكن وشطب التسجيلات الموقعة عليها لصالح المورث الأخير وبني المطعون ضدهم دعواهم على أن هذا العقد وإن كان فى ظاهره بيع بات إلا أنه فى حقيقته بيع وفائى يخفى وهنا وإن الشرط الوفاى وإن لم ينص عليه فى ذات العقد فقد تضمنته ورقة مستقلة حوت فى ذات التاريخ الذى صدق فيه على ذلك العقد (٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣) حيث تعهد المشتري فى هذه الورقة برد العين المبيعة إلى البائعين إذا قاموا برد الثمن خلال ثلاث سنوات ودلل رافعوا الدعوى على أن العقد يستر رهنا يخس الثمن الوارد فيه وببقاء العين المبيعة فى حيازتهم بعد صدور العقد وقدموا اثباتا لذلك ورقة مؤرخة ١٩٢٩/١١/٢١ موقع عليها من المشتري — مورث الطاعنين — وتتضمن تصريحه لبكر سيد عبيد الله — أحد البائعين — بزراعة العشرة أفدنة المبيعة لمدة ثلاث سنوات وهى سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ . وانكر الطاعنون أن العقد

المطلوب ابطاله يستترهنا وقالوا إنه — كما تدل نصوصه الصريحة — عقد بيع بات لم يرد فيه ذكر للشرط الوفاي وأنه لكي يعتبر البيع وفائيا يجب أن ينص في العقد ذاته على ذلك الشرط وقالوا عن ورقة ١٩٢٩/١١/٢١ أنها إنما تتضمن وهذا من مورثهم بالبيع قد سقط بانتهاج الأجل المحدد فيه وأضافوا أن ملكية العين المباعة قد انتقلت إلى مورثهم من وقت تسجيل العقد وظهر بمظهر المالك لها وقام بوقفها مع أطيان أخرى مملوكة له على بعض أولاده من الطاعنين ووضع كل مستحق يده على حصته بغير منازع — وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٣١ حكمت المحكمة الابتدائية للطعون ضدهم بطلبهم تثبيت الملكية وبطلان العقد المسجل في ١٩٢٩/١١/٢٥ . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٢٤٧ سنة ٣٢ ق وكان من بين ما أقاموا عليه استئنافهم أن الدعوى ببطلان العقد قد سقطت بمضي أكثر من خمس عشرة سنة على إبرامه وأن الوقف قد تملك العين المباعة بالتقادم الطويل المكسب للملكية وأنه لا صفة للطعون ضدهم رافعي الدعوى في طلب تثبيت ملكيتهم للعشرة أفدنة بأكملها لأن للبائعين ورثة آخرين غيرهم لم يشتركوا معهم في الدعوى ، وقد كلفت محكمة الاستئناف المطعون ضدهما الثاني والثالث بأن يقدم كل منهما ما يدل على انحصار إرث مورثه فيه ولكنهما لم يقدما هذا الإثبات وجاءا في جلسة المرافعة الأخيرة وتنازلاهما والمطعون ضده الأول عن طلب تثبيت الملكية وقصروا دعواهم على طلب ابطال العقد — وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإثبات تنازل المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) عن طلب تثبيت ملكيتهم للأطيان البالغ مساحتها عشرة أفدنة الميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى الابتدائية ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت المستأنفين بالمصروفات قطع الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن . وبعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون أودع المطعون ضدهم مذكرة دفعوا فيها ببطلان الطعن تأميسا على أن إعلانه إلى المطعون ضده الأول قد وقع باطلا . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطرفان على ماورد بمذكراتهما وتمسكت النيابة برأيها السابق ورفض الدفع صالف الذكر .

وحيث إن المطعون ضدهم يؤسسون دفعهم ببطلان الطعن على أنه أعلن إلى المطعون ضده الأول في شخص على عهد على بوصفه صهرا له وقد خلت الصورة المسماة للأخير من ذكر أنه مقيم مع المطلوب إعلانه وأن هذا كان غائبا عن موطنه وقت الإعلان ويرى المطعون ضدهم أن إغفال هذا البيان في الصورة يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول وأنه لما كان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول بطلان عقد فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستتبع بطلانه بالنسبة لهم جميعا .

وحيث إنه لما كان إعلان الطعن إلى المطعون ضدهم الثلاثة قد تم في ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل للمادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات النقص والقدي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان - على ما صرح به المذكرة الإيضاحية لذلك القانون - فإنه في حالة وقوع بطلان في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن فإنه يجوز تصحيح هذا البطلان بإعادة إعلانه إعلانا صحيحا ولا يؤثر في ذلك أن يكون الميعاد المحدد في المادة ١١ للإعلان قد انقضى ذلك أن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا وإنما مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ولما كان المطعون ضده قد حضر بناء على الإعلان الذي يدعى بطلانه وقدم مذكرته في الميعاد القانوني ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بهذا البطلان فإن إعادة إعلانه لا يكون لها موجب .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه بنى على سبعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكييف ورقة ١٩٢٩/١١/٢١ كما أخطأ في الإسناد ذلك أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن هذه الورقة تتضمن عهدا من مورثهم ببيع العشرة أفدنة إلى من كان قد اشتراها منهم إذا قاموا بأداء ثمنها إليه خلال ثلاث سنوات لكن الحكم المطعون فيه خالف صريح عبارات هذه الورقة واعتبرها متضمنة للشرط الوفاي ورتب على ذلك اعتبار عقد البيع البات المبرم بين مورثي الطاعنين

وبين المطعون ضده الأول ومورثي المطعون ضدهما الآخرين عقد بيع وقاي ساترا لهن معتمدا في ذلك على أسباب ليس من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة فضلا عما يشوب بعض هذه الأسباب من خطأ في الإسناد فقد اعتمد الحكم في نفي الوعد بالبيع على ما قاله من أنه لو كانت نية الطرفين قد اتجهت إلى هذا الوعد لما كان هناك ضرورة لتحديد المدة ولحدد الثمن الذي ينعقد به البيع — هذا في حين أن الوعد بالبيع يجب أن يقترن بميعاد ولا يمكن أن يكون مؤبدا كما أن الثمن قد حدد بأنه الثمن الوارد في عقد البيع ولم يدخل عليه تغيير بسبب قصر مدة الوعد وعدم احتمال زيادة أثمان الأعيان خلال هذه المدة — أما الخطأ في الإسناد فإنه — على ما يقول الطاعنون — يتمثل فيما أسنده إليهم الحكم على خلاف الواقع من أنهم لم يجادوا في بقاء العين المبيعة تحت يد البائعين وفيما قاله في موضع آخر من "أن الثابت أن هذه العين قد بقيت بعد البيع تحت يد المدين الراهن بطريق الاستئجار من يوم بيعها الحاصل في سنة ١٩٢٩ إلى يومنا هذا وأنه لم يتبين من المستندات المقدمة مقدار هذا الإيجار بالضبط وما عساه يكون قد طرأ عليه من تغيير يتمشى صعودا وهبوطا مع الحالة الاقتصادية وهو ما لا يتفق مع حالة البيع البات" — ويقول الطاعنون إن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة للثابت في الأوراق إذ أن المستندات المقدمة منهم إلى محكمة الموضوع تدل على أن المطعون ضدهم لم يستأجروا في أي وقت كامل العين المبيعة وإنما استأجروا من ناظر الوقف أجزاء قليلة منها وذلك بعد أن وقفها مورثهم في سنة ١٩٣٤ وقد حدثت في عقود الإيجار المتلاحقة قيمة الأجرة من كل سنة من سني الإيجار ولم تكن الأجرة واحدة في هذه السنين بل كانت تزيد وتنقص تبعا للحالة الاقتصادية ولم يتقدم عقد واحد يفيد أن المطعون ضدهم أو مورثهم استأجروا جميع العين المبيعة .

وحيث إن ورقة ١٩٢٩/١١/٢١ المختلف على تكييفها لم تقدم إلى هذه المحكمة ومن ثم وجب اعتبار ما ورد في الحكم المطعون فيه عن محتويات هذه الورقة حجة غير منقوضة . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد ذكر في بيان تلك الورقة أنها عبارة عن اقرار موقع عليه ببصمة ختم لفرغلي محمد شيمي (مورث الطاعن) ويتعهد فيه برد العين المبيعة إلى البائعين

إذا قاموا برد الثمن في خلال ثلاث سنوات - وقد اعتبر المحكمات الابتدائي والمطعون فيه هذه الورقة متضمنة الشرط الوفاي وأنها تعتبر بمثابة ورقة ضد لما أثبت في العقد من أن البيع بات ، واعتمد الحكم المطعون فيه في اطراح قول الطاعنين بأن ما تضمنته تلك الورقة هو وعد بالبيع وليس شرطاً وفائياً على ما أورده في أسبابه فيما يل " وحيث إنه في خصوص ورقة الضد المؤرخة ١٩٢٩/١١/٢١ فقد تحدث عنها الحكم المستأنف حديثاً ضافياً انتهى فيه إلى اعتبارها كذلك نظراً لمعاصرتها الذهنية والزمنية للعقد المطعون عليه ولأنها كتبت معه في مجلس واحد بدليل اتحاد الشهود والموقعين عليها وعلى العقد المذكور وقد أصابت المحكمة الابتدائية وجه الحق في إطراح القول بأن تلك الورقة لا تتضمن إلا وعداً بالبيع لم تتحقق شروطه . أصابت بالأعراض عن هذه الفكرة لأن المسألة مسألة نية لا أكثر ولا أقل وهذه النية تستخلص من الظروف التي أحاطت بكتابة الورقة وأهمها وأكثرها اعتباراً تحريرها وتحرير العقد في مجلس واحد ومعناه أن النية قد انطوت على رهن مستور في صورة بيع بات وضماناً لحفظ حق الراهنين فقد حررت لهم هذه الورقة حتى لا يتعرض هذا الحق للضياع - وذكرت فيها مدة الوفاء ، ولو أن الأمر أصبح بات حقاً لما كانت هناك ضرورة لذكر المدة - أضف إلى هذا أن عدم إدخال أي تغيير في الثمن يشير إلى أن العلاقة التي تربط الطرفين هي علاقة دائن مرتين بمدين راهن ولو أن الطرفين كانا يهدفان من وراء تحرير تلك الورقة أن تكون وعداً بالبيع لذكر ذلك صراحة ولحدد الثمن الذي سينعقد عليه البيع الجديداً من المصلحة والعملة عند إبرامه" ويبين من ذلك أن حديث الحكم عن تحديد مدة الاسترداد لم يرد في معرض التدليل على نفي الوعد بالبيع كما يزعم الطاعنون وإنما في معرض نفي صفة البيع البات من العقد - ولما كان لا يشترط - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لاعتبار البيع وفائياً أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع نفسه بل يجوز وروده في ورقة مستقلة وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت قصد العاقلين من تحرير الورقة المختلف على تكييفها وردته إلى شواهد وأما نية تؤدي إليه فتلا ثم كيفت هذه الورقة تكييفاً صحيحاً ينطبق على المعنى الظاهر لعباراتها ويتفق مع قصد المتعاقدين الذي استظهرته نيات النعمى على الحكم بخطئه في تكييف هذه الورقة يكون على غير أساس ، وإذا كان الحكم الابتدائي

الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أثبت في بياناته أن المطعون ضدهم قدموا ضمن مستنداتهم ورقة مؤرخة ١٩٢٩/١١/٢١ موقعا عليها ببصمة ختم لفرفل محمد شيمى — مورث الطاعنين — وتتضمن تصريحه ليكرسيد عبد الله مورث المطعون ضده الثانى وأحد البائعين بزراعة العشرة أفدنة المبيعة لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩٣٠ الى آخر سنة ١٩٣٢ وقد استدلل ذلك الحكم بهذه الورقة على أن العين المبيعة استمرت في حيازة البائعين وفائيا بعد صدور البيع منهم وطوال الفترة المحددة للاسترداد وأضاف الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قوله إن ورثة المشتري (الطاعنين) لم يجادلوا في بقاء العين المبيعة تحت يد البائعين وأن القانون جمل في المادة ٣٣٩ قديم هذه القرينة قاطعة في أن البيع مقصود به اخفاء رهن كما اعتبره باطلا بحيث لا يصلح رهنا ولا بيعا، وكان الطاعنون لم ينكروا أمام محكمة الموضوع صدور الورقة سالفة الذكر من مورثهم ولم يضمنوا أسباب طعنهم نعيما ما على استناد الحكم المطعون فيه اليها — وكانت تلك الورقة كافية بذاتها لإثبات بقاء العين المبيعة في حيازة البائعين بعد صدور البيع منهم وفيها غناء عن استدلال الحكم على تلك الواقعة بعدم مجادلة الطاعنين فيها فإنه حتى لو كان الحكم قد أخطأ في استناد عدم المجادلة هذه الى الطاعنين فإن نعيم عليه في هذا الخصوص بالخطأ في الإسناد لا يكون بذى جدوى على أن الطاعنين لم يقدموا من جانبهم الى محكمة النقض ما يفيد أنهم قد جادلوا أمام محكمة الموضوع في واقعة بقاء العين المبيعة في حيازة البائعين بعد البيع — على خلاف ما أسنده الحكم اليهم — أما عقود الإيجار الأخرى المقدمة منهم بملف الطعن والتي كان قد سبق طرحها على محكمة الموضوع وهى عن عدد لاحقة لصدور الوقف الحاصل في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ فإن هذه العقود لا تنفى أن العين المبيعة كانت في حيازة البائعين أيضا من قبل تواريخ تلك العقود — لما كان ما تقدم، وكانت المسادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملغى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ تنص على أنه "إذا كان الشرط الوفاى مقصودا به اخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا — وأن العقد يعتبر مقصودا به اخفاء رهن اذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات" — وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع أورد هذه القرينة كقرينة قانونية قاطعة في الدلالة على أن العقد يستر رهنا ومانة من اثبات العكس — لما كان

ذلك، فإن في اعتماد الحكم على هذه القرينة وحدها ما يكفي لحمل قضائه ببطلان عقد البيع على أساس أنه ينحى رهنا وبالتالي يكون تعيينه في أسبابه الأخرى التي ساقها للتدليل على ذلك غير منتج كذلك لا يؤثر في سلامة الحكم قوله إن الحياة بقيت للطعون ضدهم إلى وقتنا هذا إذ ذلك من الحكم تزييدا لم يكن هو بحاجة إليه ما دام قد أثبت أن العين المباعة قد بقيت في حياة البائعين بعد صدور البيع منهم وهو ما يكفي قانونا لاعتبار العقد ساترا لرهن وإبطاله على هذا الأساس .

وحيث أن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى المطعون ضدهم ببطلان العقد وبعدم سماعها لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على صدور ذلك العقد وقالوا في التدليل على ذلك إنه وإن اختلف الرأي في ظل القانون المدني الملغى في خصوص سقوط دعوى البطلان بالتقادم إلا أنه وقد قرر القانون الجديد في المادة ١٤١ منه أن دعوى البطلان المطلق تسقط بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد فإن المشرع قد قصد بذلك أن يكشف عن حكم القانون في هذه المسألة سواء في ظل التشريع الملغى الذي خلا من النص على ذلك وترك الأمر للاجتهاد أو في ظل التشريع القائم فهذا النعى يعتبر مفسرا أكثر منه منشئا - لكن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بسقوط دعوى البطلان استنادا إلى ما قاله من أنها لا تسقط أبدا وأن نص المادة ١٤١ من القانون الجديد هو من قبيل التشريع الجديد الذي لم يكن معروفا في القانون القديم وأنه غير ذي أثر رجعي فيمتنع تطبيقه والاسترشاد به على الحوادث السابقة على صدور القانون القائم وأضاف الحكم أن محكمة النقض قد أقرت هذا النظر في مديد من أحكامها - ويرى الطاعنون أن الحكم قد أخطأ في هذا الذي قرره ذلك أنه ما دامت الدعوى الحالية قد رفعت في ظل القانون الجديد فإنه كان يجب تطبيق أحكام هذا القانون عليها واعتبارها قد سقطت بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس عشرة سنة على تاريخ العقد المطلوب إبطاله أما ما قررته محكمة النقض في أحكامها التي أشار إليها الحكم فإنه يصدق فقط على الدعوى التي رفعت في ظل القانون الملغى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد البيع الصادر إلى مورث الطاعنين هو في حقيقته عقد بيع وفائي يستر رهنا فإن هذا العقد يكون باطلا بطلانا مطلقا ، ولقد كان حكم القانون في ظل التشريع الملغى في شأن مثل هذا العقد — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه لا يتقلب صحيحا مهما طال الزمن ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما أبدا رفع اندعوى أو الدفع بطلانه أما نص المادة ١٤١ من القانون المدني القائم الذي يقضى بسقوط دعوى البطلان المطلق بمضي خمس عشرة سنة من وقت العقد فانه نص مستحدث منشئ لحكم جديد لم يكن مقررا في ظل القانون الملغى ومن ثم فإن هذا التقادم لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم وليس معنى هذا أن التقادم المذكور لا يسرى كما قال الحكم المطعون فيه خطأ — على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى وإنما هو يسرى عليها ولكن تبدأ مدة التقادم بالنسبة لدعوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون القائم أي من ١٥/١٠/١٩٤٩ وليس من تاريخ إبرامها — ولما كان الثابت أن دعوى البطلان الحالية قد رفعت قبل انقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ العمل بالقانون القائم فإنها لا تكون قد سقطت بالتقادم وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم سماعها لسقوطها بالتقادم لم يخالف القانون وما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يضيره بعد ذلك ما حوته أسبابه من تقرير قانوني خاطيء على النحو السالف بيانه .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه قد شاب به البطلان لقضائه في خصومة تنازل عنها مدعوها وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المطعون ضدهم طلبوا ابتداء الحكم لهم ببطلان عقد البيع المسجل في ٢٥/١١/١٩٢٩ ويثبتون ملكيتهم للعشرة أفدنة المبيعة بموجب هذا العقد وقضت لهم المحكمة الابتدائية بهذين الطلبين ولما استأنف الطاعنون هذا الحكم وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن لا صفة للطعون ضدهم في طلب ثبوت ملكيتهم للعشرة أفدنة جميعها لأن للبائعين لها ورثة آخرين غيرهم لم يمثلوا في الدعوى — رأت محكمة الاستئناف في سبيل تحقيق هذه الصفة أن تكلف كلا من المطعون ضدهما

الثاني والثالث بتقديم ما يثبت انحصار إرث مورثه فيه بمفرده لكنهما لم يقدموا الدليل على ذلك وقررا هما والمطعون ضده الأول بجلسة المرافعة الأخيرة بتنازلهم عن طلب تثبيت الملكية وقد كان هذا يقتضى من محكمة الاستئناف أن تحكم في منطوق حكمها بإلغاء قضاء الحكم المستأنف في هذا الطلب وبالزام المطعون ضدهم بمصروفاته وأن لا تتعرض لبحث موضوعه بعد أن تركه مدعوه لكنهما لم تفعل إذا اكتفت بالنص في أسباب حكمها على ذلك الإلغاء ولم تضمنه المنطوق كما أنها لم تغف في تلك الأسباب عند حد إثبات التنازل بل حلفت عليه بقولها إنه سديد لأن طلب تثبيت الملكية من قبيل تحصيل الحاصل إذ القضاء ببطلان عقد البيع يستتبع بقاء الملكية في المطعون ضدهم لأنها لم تنتقل بالفعل ولا بالقانون ويرى الطاعنون أن إثبات التنازل عن طلب ثبوت الملكية على الصورة الواردة في منطوق الحكم المطعون فيه لا يعتبر إلغاء لما قضى به الحكم الابتدائي في هذا الطلب كما أنه أصبح ممثما على المحكمة بعد صدور هذا التنازل أن تتعرض لبحث ملكية العين المبيعة وتقرر بقاءها للمطعون ضدهم لأن الوقف كان ينازعهم في هذه الملكية ويدعيها لنفسه وكان الطاعنون يدعون اكتساب هذه الملكية لا عن طريق العقد والميراث عن مورثهم المشتري وإنما عن مصدر آخر هو الاستحقاق في ذلك الوقف وقد أراد المطعون ضدهم تفادي هذه المنازعة بتنازلهم عن طلب الملكية ومن ثم يكون كل ما قاله الحكم المطعون فيه في شأن بقاء هذه الملكية للمطعون ضدهم قضاء منه في غير خصوصية مطروحة مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه على الرغم من تسجيله في أسبابه أن المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) قرروا بلسان الحاضر عنهم بجلسة المرافعة الأخيرة أنهم يتنازلون عن طلب تثبيت ملكيتهم للأرض المبيعة، وعلى الرغم من أنه قبل هذا التنازل وقضى في منطوقه بإثباته فإنه مضى في أسبابه في بحث منازعة الوقف الذى يستحق فيه المطعون ضدهم في ملكية تلك الأرض وادعائه تملكها بالتقادم المكسب وانتهى الحكم من هذا البحث الى التقرير بعدم صحة تلك المنازعة وببطلان الوقف بطلانا مطلقا لقيامه على انقراض عقد باطل وبأن وضع يده على العين المبيعة لا يكسبه الملكية لعدم ممثليه ونظاره بأن حيازتهم كانت بسبب الرهن

وعدم تغييرهم صفة هذه الحيازة — ولما كان المطعون ضدهم بعد نزولهم عن طلب ثبوت ملكيتهم للأرض المبيعة يكونون قد حصروا دعوهم في طلب ابطال عقد البيع المسجل في ١٩٢٩/١١/٢٥ وكان بحسب الحكم لتسبيب قضائه لهم بهذا الطلب ما قررته في أسبابه من أن ذلك العقد يتضمن بيعاً وفائتاً ساتراً لرهن ولم يكن الفصل في هذا الطلب الذي انحصرت الدعوى فيه يحتاج إلى التعرض إلى منازعة الوقف في ملكية العين المبيعة لأن هذه المنازعة هي مما لا تتأثر به دعوى بطلان العقد إذ ثبوت صحته لا يحول دون الحكم بهذا البطلان ما دام قد ثبت أن العقد باطل بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام فهذه المنازعة لا تتجه إلى طلب بطلان العقد وإنما أثارها المدعى عليهم (الطاعنون) دفعا لطلب ثبوت الملكية دون أن يطلبوا في صورة طلب هارض الحكم لهم بهذه الملكية وبذلك أصبح لا محل لبحث هذه المنازعة بعد أن قبل الحكم تنازل المدعين عن ذلك الطلب — لما كان ما تقدم، وكان لا يجوز من الحكم قوة الأمر المقضي سوى منطوقه وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً حتمياً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها وهذه الأسباب وحدها هي التي يصبح الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيها لما كان ذلك، فإن كل ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه في شأن منازعة الوقف في ملكية العين المبيعة يكون عديم الأثر زائداً على حاجة الدعوى وهو على هذا الاعتبار لا يجوز قوة الأمر المقضي ولا يصبح الطعن في الحكم للخطأ في تلك الأسباب — بفرض وقوع هذا الخطأ — وتكون تلك المنازعة باقية على حالها غير مفصول فيها ولا ينال من صحة هذا النظر ما ذكره الحكم من أن تقرير بطلان العقد يستتبع بقاء الملكية للبائعين (المطعون ضدهم) ذلك أن ترتيب الأثر الرجعي لبطلان عقد البيع وإن كان يقتضي اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد إلا أن ذلك لا يمنع أن يكسب هذا المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية إذا تحققت شرائطه القانونية .

وحيث إنه عما أثاره الطاعنون بالسبب المتقدم خاصاً بتعيب الحكم المطعون فيه لعدم نصه في منطوقه على إلغاء قضاء الحكم المستأنف في طلب ثبوت الملكية الذي تركه مدعوه فانه مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد نص على هذا الإلغاء في أسبابه فإن هذا الذي ورد في الأسباب يعد قضاء مرتبطاً

بالمنطوق ومكمل له . أما من النعى على الحكم لعدم إلزامه المطعون عليهم بمصروفات طلب ثبوت الملكية الذى نزلوا منه فإنه لما كانت المادة ٤/٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية تقضى فى حالة الدعوى الحسالية بتحصيل رسم واحد على طلبى إبطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح الرسمين فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون بقضائه بإلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى على اعتبار أنه قد حكم عليهم فيها فى خصوص طلب إبطال العقد ولم يقدم الطاعنون لهذه المحكمة ما يدل على أن الرسم المستحق على طلب ثبوت الملكية الذى تركه مدعوه يزيد على الرسم المستحق على طلب إبطال العقد حتى كان يصح القول بوجوب إلزام المطعون ضدهم بالفرق بين الرسمين .

وحيث إنه لما كان النعى بباقي أسباب الطعن واردا على ما تضمنته أسباب الحكم المطعون فيه التى اعتبرتها هذه المحكمة نافلة واعتبرت ما قاله الحكم فيها عديم الأثر وغير حائز لقوة الأمر المقضى فإن النعى الوارد بتلك الأسباب يكون غير جائز .

وحيث إنه مع تقرير ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى . " الاعتراض على قائمة شروط البيع " . " أوجه البطلان فى الإجراءات " .

أوجه البطلان فى الإجراءات . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق فى التمسك بها . يستوى فى ذلك تعلق البطلان بالشكل أم بالموضوع . مثال .

(ب) إعلان . " الإعلان فى مواجهة النيابة " . محكمة الموضوع .

تقدير كفاية التحريات التى قام بها طالب الإعلان للتقصى عن محل إقامة الماراد لإعلانه . مسألة موضوعية .

(ج) تنفيذ عقارى . " الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع " . بطلان .

إفقال إخبار أحد من أوجبت المادة ٦٣٢ مرافعات إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . الجزء هو عدم جواز الإحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره .

(د) تنفيذ عقارى . " الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع " . " مد ميعاد الإخبار " .

جواز مد ميعاد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع بناء على أمر قاضى البوع .

(هـ) تنفيذ عقارى . " الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع " . " مد ميعاد الإخبار " . محكمة الموضوع .

مد ميعاد الإخبار بقائمة شروط البيع . تقدير مبرر المد مسألة موضوعية .

(و) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" . تقادم . "التقادم المسقط" . "قطع التقادم" . إعلان السند التنفيذي ، قطعه للتقادم ، شرطه ، تضمنته التنبيه على المدين بالوفاء .

(ز) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" . تقادم . "التقادم المسقط" . "انقطاع التقادم" .

حسب المحكمة أن يدفع أمانها بالتقادم حتى يتعين عليها بحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع . للحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها باققطاع التقادم إذا طالعها أوراق الدعوى بقيام سببه .

(ح) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" . "تقادم" . "التقادم المسقط" . "تقادم الحقوق الدورية المتجددة" . فرائد .

إدماج الفوائد في رأس المال وتجديدها باتفاق الطرفين . صيرورتها هي ورأس المال كالأغير متقسم . فقدانها صفة الدورية والتجديد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الجمعي . تقادمها يخص عشرة سنة .

١ - المنازعة في صفة الدائن تعتبر - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٦٤٢ منه - من أوجه البطلان المنصوص عليها في تلك المادة والتي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على القائمة بالإجراءات المهيئة لذلك وفي الميعاد المحدد لتقديم الاعتراض وإلا سقط الحق في التمسك بها . فإذا كان الثابت من تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يضمنوا إحتراضاتهم على قائمة شروط البيع منازعة ما في صفة الدائنين في المطالبة بالدين المتقذ به وفي مباشرة إجراءات التنفيذ بمقتضاء ، فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الوجه الذي رتبوا عليه بطلان الإجراءات يكون قد سقط . ويعتبر تمسك المطعون ضدهم أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٤٢ مرافعات التي تنص على هذا السقوط تمسكا به لأن تمسكهم بهذا النص تمسك بدلالته وبالجزاء المبين فيه^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ طعن ٨٣ ص ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١١٥٣ .

٢ - متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية كفاية التحريات التي قام بها طالب الاعلان للتقصي عن محل اقامة المراد اعلانه وأن الخطوات التي سبقت الاعلان في مواجهة النيابة يعتبر معها الاعلان صحيحا فانه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي (٢) .

٣ - لم ترتب المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات البطلان على اغفال إخبار أحد ممن أوجبت المادة ٦٣٢ منه إخبارهم بحصول ايداع قائمة شروط البيع، وإنما يكون الجزاء - كما صرح به المذكرة الإيضاحية - هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره . وإذا كان هذا هو حكم النص الخاص فلا مجال لإعمال النص العام الوارد في شأن البطلان ما دام المشرع قد صرح بعدم ترتيب هذا الجزاء .

٤ - إنه وإن أوجب المشرع أن يتم إيداع قائمة شروط البيع والتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإخبار بالایداع ، كل ذلك خلال مدة مائتين وأربعين يوما من تاريخ تسجيل التنبيه ، إلا أنه أجاز لقلم الكتاب مد ميعاد الإخبار بناء على أمر قاضي البيوع . فإذا حصل قلم الكتاب من قاضي البيوع على إذن بمد ميعاد الإخبار ثم حصل التأشير على هامش التسجيل بما يفيد الإيداع والإخبار في الميعاد القانوني ، فإن تسجيل التنبيه يكون بمنجاة من السقوط .

٥ - إذا طلب قلم الكتاب من قاضي البيوع مد ميعاد الإخبار بالقائمة فأذن بذلك فإن معنى هذا أنه رأى قيام مسوغ المد فأذا أقرته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية على قيام هذا المسوغ فانه لا معقب عليها في ذلك .

٦ - اعلان السند التنفيذي متى تضمن التنبيه بالوفاء يعتبر إجراء قاطعا للتقادم .

٧ - حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع ، إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضي الثبوت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع

(٢) راجع نفع ١٤/٣/١٩٦٢ طعن ٤٤ من ٢٩ ق ٤/١٨/١٩٦٢ طعن ١٤٥
من ٢٨ ق السنة ١٣ ص ٣٠٩ و ٤٧٨ .

ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقور بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

٨ - إذا كانت الفوائد قد أدرجت في رأس المال وتم تجييدها باتفاق الطرفين فأصبحت بذلك هي ورأس المال كلا غير منقسم فقدت بذلك صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الخمسي ، فانها لا تخضع لهذا النوع من التقادم ولا تتقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة (١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدهم يداينون الطاعنين في مبلغ ثمانية آلاف جنيه مضمون برهن تأميني على مائة وستة وثلاثين فدانا وتسعة قراريط وعشرة أسهم ومنزل كائن ببلندر المنيا وذلك بموجب عقد رسمي مؤرخ ١٩٢١/١١/١١ نص في البند الثاني منه على أن الدين وقدره ثمانية آلاف جنيه بفوائد بواقع ٨ ٪ ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢١ حتى تمام السداد تضاف إلى الأصل سنويا ويتعهد المدينون بسداد المبلغ المذكور وفوائده على عشرين قسطا متساوية سنويا قيمة كل قسط ٨١٤,٧٣٠ جنيها بما فيه الجزء من الأصل والفوائد الخاص به للاستهلاك وتسدد في ١٥/١٠ من السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٤١ كما نص في البند الرابع منه على أن التأخير في سداد قسط من الأقساط أو جزء منه في ميعاده يؤدي إلى استحقاق باقي الأقساط بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار وأن الفوائد تضاف إلى الأصل سنويا واستيفاء لهذا الدين أعلن المطعون ضدهم الطاعنين بتنبيه نزع ملكيتهم من العقار المبين بعقد الرهن ثم أودعوا قلم كتاب

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٣/٢٦ طعن ٥ س ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٢٦٩ .

محكمة المنيا الابتدائية قائمة شروط البيع في ١٩٥٥/٩/٢٦ فقرر الطاعنون بالاعتراض عليها في ١٩٥٥/١١/٨ وقيدت الدعوى برقم ٤٦ سنة ١٩٥٥ بيوع كلى المنيا وأقام الطاعنون اعتراضهم ببطلان إجراءات التنفيذ كما يبين من تقرير الاعتراض على أسباب شكلية وأخرى موضوعية أما الأسباب الشكلية فهي : أولاً - اعتبار تنبيه نزع الملكية كأن لم يكن لعدم تسجيله قبل انقضاء ستين يوماً على إعلانه طبقاً لنص المادة ٦١٣ من قانون المرافعات . وثانياً - سقوط تسجيل التنبيه إذ لم يعقبه خلال المائتين والأربعين يوماً التالية له التأشير على هامشه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضى البيوع بمد هذا الميعاد طبقاً لنص المادة ٦١٥ من قانون المرافعات . ثالثاً - بطلان إعلان قائمة شروط البيع لعدم إعلان بعض ورثة المدينين بها . رابعاً - بطلان الشرط الخامس من قائمة شروط البيع الذى ينص على عدم الضمان لأنه نص منفرد للشترين وأما الأسباب الموضوعية فهي : أولاً - انقضاء الدين المنفذ به بالوفاء . ثانياً - إن لم يكن الدين قد اتقضى بالوفاء فإنه اتقضى بالتقادم بمضى المدة الطويلة وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٤ قضت محكمة المنيا الابتدائية بقبول التقرير بالاعتراضات شكلاً وفي موضوع الاعتراضات برفضها جميعاً وأسرت بالاستمرار فى التنفيذ - رفع الطاعنون استئنافاً من هذا الحكم قيد برقم ٥٠٤ سنة ٧٣ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٥٩/١٢/١٧ - أولاً : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب استبعاد الشرط الخامس من القائمة واستبعاد هذا الشرط من قائمة شروط البيع . ثانياً - برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض باقى الاعتراضات والاستمرار فى إجراءات التنفيذ - طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها المتضمن نقض الحكم فى خصوص السبب الأول - عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون بخالفة قاعدة قوة الأمر المقضى - ذلك أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضدهم فى مباشرة إجراءات نزع الملكية بالنسبة

لكل الدين الوارد بعقد الرهن استنادا إلى صدور حكم في القضية رقم ٣٢٤٧ سنة ٥٨ قضائية مصر المختلطة بأحقية ورثة يعقوب برسوم لنصف هذا الدين وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف المختلطة في القضية رقم ٧١٩ سنة ٦١ قضائية وإذا كان الطرفان ممثلين في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم فإنه يكون حجة عليهم لكن الحكم المطعون فيه أهدر هذه الحجية بقضائه برفض هذا الدفع بحجة أن الحكم المشار إليه اقتصر على إثبات حق ورثة يعقوب برسوم في نصف المبلغ الذي خصص في التوزيع السابق للرحوم استحق برسوم الدائن الأصلي بموجب عقد الرهن ولم يلزم ذلك الحكم الطاعنين بأن يدفعوا ديناً لورثة يعقوب برسوم وليس هناك ما يلزمهم بأن يدفعوا إلى غير دائنهم المرحوم استحق برسوم الوارد ذكره بعقد الرهن ويبقى لورثة يعقوب برسوم إذا شاءوا التدخل في إجراءات التوزيع الحالي للطالبة بحقوقهم إن كان لهم وجه قبل شركائهم ورثة الدائن الأصلي وبذلك جاء الحكم مخطئاً في تطبيق القانون بخالفته قوة الأمر المقضى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع والمودعة مسودته ملف الطعن أن الطاعنين لم يضمنوا اعتراضاتهم على قائمة شروط البيع منازعة ما في صفة الدائنين في المطالبة بالدين المنفذ به ومباشرة إجراءات التنفيذ بمقتضاه وكانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات تنص على أن أوجه البطلان في الإجراءات سواء أكان أساس البطلان عيباً في الشكل أو في الموضوع يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها — وكانت المنازعة في صفة الدائن — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٦٤٢ منه — تعتبر من أوجه البطلان المنصوص عليها في تلك المادة والتي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على القائمة بالإجراءات المعينة لذلك وفي الميعاد المحدد لتقديم الاعتراض وإلا سقط الحق في التمسك بها فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الوجه الذي رتبوا عليه بطلان الإجراءات قد سقط وقد تمسك المطعون ضدهم بهذا السقوط بتمسكهم أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٤٢ التي تنص عليه إذ في تمسكهم بهذا النص تمسك بدلالته وبأجزاء المبين فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض هذا الدفاع فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يؤثر

في سلامته ما يكون قد انطوت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ بغير أن تنقض الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التنفيذ مما نص المادة ٦١٠ من قانون المرافعات تأسيساً على عدم إعلان الدكتور وديع حنا أصلاً بالسند التنفيذي وعلى بطلان إعلان السيد / كمال حبيب حنا بذلك السند لأن صورة الإعلان سلمت لشيخ الحارة بمحجة امتناع تابع المراد إعلانه عن استلام الصورة وذلك دون أن يثبت المحضر في صيغة الإعلان عدم وجود المطلوب إعلانه أو يذكر اسم التابع أو شيخ الحارة الذي تسلم الصورة — لكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن توقيع شيخ الحارة يغني عن ذكر اسمه كما أن المفروض أن التابع لا يذكر اسمه ثم استورد الحكم مقررًا أن الطاعنين لم يضمنوا اعتراضاتهم عند التقرير بها أي ادعاء ببطلان الإعلان ومن ثم فقد سقط حقهم فيه طبقاً لنص المادة ٦٤٦ من قانون المرافعات ويرى الطاعنون أن ذلك من الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ أن إغفال إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه واسم التابع وماهية تبعيته للمطلوب إعلانه من شأنه أن يبطل الإعلان كما أنه ليس بصحيح ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن عدم تضمين تقرير الاعتراضات أوجه بطلان الإعلان يترتب عليه سقوط الحق في التمسك بهذا البطلان إذ حسب المعارض أن يقرر بالاعتراض في الميعاد حتى يكون له بعد ذلك أن يبدى ما شاء من الاعتراضات حتى ما لم يرد منها في تقرير المعارض كما أن هذا السقوط مقرر لمصلحة المطعون ضدهم وهم لم يتمسكوا به .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الرد على السبب السابق ذلك أن ما يشتره الطاعنون بهذا السبب من منازعة بشأن صحة إجراءات التنفيذ لم يسبق لهم إبداءه عند التقرير بالاعتراض على قائمة شروط البيع كما يبين من الوقائع وبذلك فقد سقط حقهم في التمسك بهذا الدفاع وإذا كان يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه برفض منازعة الطاعن في هذا الخصوص ما قرره من سقوط حقهم في إعادتها لما صاف بيانه فإن تعيب الحكم في أسبابه الأخرى الواردة في هذا الشأن يكون غير منتج .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة النابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المادة ٦١٣ من قانون المرافعات تنص على وجوب تسجيل التنبيه قبل انقضاء ستين يوما على اعلانه والا اعتبر كأن لم يكن وعند تعدد المعلنين لا يبدأ سريان الميعاد الا من تاريخ آخر اعلان ولما كان آخر اعلان هو الإعلان الذي وجه الى السيد ادمون حبيب الياس من نفسه وبصفته والذي حصل بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦ قد وقع باطلا وكان آخر اعلان صحيح يبدأ منه سريان الميعاد هو الإعلان الذي وجه الى السيدة روزه مرقص عبد المسيح والذي تم في ١٩٥٤/٥/٥ فان تسجيل التنبيه في ١٩٥٥/٢/١ يكون قد تم بعد الميعاد مما يستتبع اعتبار التنبيه كأن لم يكن وفي بيان بطلان اعلان التنبيه الذي وجه الى السيد ادمون حبيب الياس قال الطاعنون إن المطعون ضدهم وجهوا اليه التنبيه أربع مرات بعنوانه الصحيح بشارع أبو بكر الصديق رقم ٩ بمصر الجديدة فلما لم يتم الإعلان في هذه المرات الأربع أعلنوه في مواجهة النيابة على زعم أنه ليس له محل إقامة معروف في القطر المصري وقد اعتبرت محكمة الدرجة الأولى الاعلان صحيحا على هذه الصورة متذرة بوجود تواطؤ بين المحضر والمطلوب اعلانه ثم رتب على ذلك حصول تسجيل التنبيه في الميعاد القانوني لكن الحكم المطعون فيه رغم أنه نفى ذلك التواطؤ فقد قرر أن اعلان تنبيه نزع الملكية طبقا للخطوات التي اتبعت فيه وأوضحها الحكم المستأنف قد وقع صحيحا - ويرى الطاعنون أن إعلان التنبيه المذكور قد وقع باطلا إذ أن الإعلان في مواجهة النيابة لا يكون إلا عند عدم الاحتذاء إلى محل إقامة المراد اعلانه لا عند عدم إمكان الإعلان في محل الإقامة المعروف ومن ثم فان الحكم المطعون ضده إذ اعتبر هذا الإعلان صحيحا واتخذ تاريخه بداية لسريان ميعاد تسجيل التنبيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما أنه حين نفى الأساس الذي أقام عليه الحكم الابتدائي قضاءه بصحة ذلك الإعلان ثم انتهى من جانبه إلى اعتباره صحيحا يكون معدوم الأساس من الناحيتين الواقعية والقانونية وبالتالي مشوبا بالقصور، وأضاف الطاعنون أن ثمة إعلانين آخرين وقعوا باطلين هما إعلانا السيد/ كمال حبيب الياس والدكتور لويس مرقص عبد المسيح وإذ نصت المادة ٦١٣ المشار إليها على وجوب تسجيل التنبيه قبل انقضاء ستين يوما على اعلانه وعلى

أن سريان الميعاد المذكور يبدأ — عند تعدد المعلنين — من تاريخ آخر إعلان فان مفاد ذلك أن تكون جميع إعلانات التنبيه صحيحة إذ التسجيل لا يرد على إعلان باطل كما أنه لا يصبح البطلان .

وحيث إنه ورد في تقارير الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الثابت من الاطلاع على تنبيه نزع الملكية المسجل في أول فبراير سنة ١٩٥٥ أن المطعون ضدهم حاولوا إعلان السيد / آدمون حبيب الياس في محل إقامته بشارع أبو بكر الصديق رقم ٩ بمصر الجديدة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لكن المحضر أثبت أنه لم يتم بإعلانه إذ لم يجد له منزلا بشارع أبو بكر الصديق ونظروا لاعتقادهم بإقامته في المحل المبين بالإعلان السابق فقد أعادوا إعلانه مرة ثانية في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢ في نفس المحل فأثبت المحضر أنه لم يعلنه إذ لم يجد منزلا برقم ٩ بالشارع المذكور ولم يستدل على المراد بإعلانه فأعاد المطعون ضدهم الإعلان مرة ثالثة في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ مثبتين في الاعلان رقم التايقون الخاص به لعله يكون هاديا إلى الاهتداء إليه — لكن المحضر أثبت في ورقة هذا الاعلان ما أثبتته في ورقة الاعلان السابق مما لم يجد معه المطعون ضدهم من اعلان المراد بإعلانه في مواجهة النيابة العامة وذكروا في الاعلان أن محل إقامته غير معروف في القطر المصري وأنه كان يقسم بشارع أبو بكر الصديق بمصر الجديدة — ولما كان المطعون ضدهم — على ما سلف بيانه قد حاولوا إعلان السيد / آدمون حبيب الياس عدة مرات في محل إقامته المعروف لهم على النحو الذي فصله الحكم فلم يستدل عليه فاضطروا إلى إعلانه في مواجهة النيابة — وقد رأت محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — كفاية التحريات التي قام بها المطعون ضدهم للتقصي عن محل إقامة المراد بإعلانه، وأن الخطوات التي سبقت الإعلان في مواجهة النيابة يعتبر معها الإعلان صحيحا فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي — ولا محل للنفي على الحكم المطعون فيه بحجة انعدام أساسه الواقعي والقانوني بعد أن تقي في أسبابه ما استند إليه الحكم المستأنف من وجود تواطؤ بين المحضر والطاعنين ذلك أن الحكم بعد هذا النفي اتجه إلى إقامة قضائه على أساس آخر هو كفاية الخطوات التي سبقت الإعلان في مواجهة النيابة والتي سوغت في رأيه صحة هذا الإعلان .

أما ما يقول به الطاعنون من وجود اعلانين آخرين باطلين فإن النعى بهذا البطلان غير منتج لسقوط الحق في ابدائه — على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقوون انهم تمسكوا في اعتراضاتهم بأن ثلاثة من المدينين وهم السيدة / فوزية ابراهيم لييب والقاصر نبيل ابراهيم لييب والسيدة لندة بشاي لم يخبروا بليداع قائمة شروط البيع مما يترتب عليه بطلان اجراءات اعلان القائمة لكن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن قلم الكتاب هو الذى يقوم بالإخبار طبقا لنص المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات كما أن المادة ٦٣٤ من ذلك القانون لم ترتب البطلان بكزاء على عدم الاخبار فعاد الطاعنون وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بهذا البطلان قائلين إن مقتضى النيابة التبادلية بين المدينين المتضامين أن تعتبر الاعتراضات على قائمة شروط البيع مقدمة من الجميع وأنه اذا كانت المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات لم تنص على البطلان فإن المادة ٢٥ من ذلك القانون تبطل الإجراء اذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر والضرر هنا بين أن قصر البيع على حصص من تم اخباره أو بيع كل الحصص سواء حصص من تم اخباره أو من لم يتم اخباره يترتب عليه بنس ثمن العقار، كما أن قلم الكتاب إنما يقوم بالاخبار باعتباره وكلا عن المطعون ضدهم فيتحملون تبعه تقصيره لكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن الدفع بعدم جواز التنفيذ على حصص المدينين الذين لم تصح الاجراءات بالنسبة لهم إنما هو من حق هؤلاء المدينين وحدهم أما التظلم من بيع العقار مجزأ على الشيوع ففضلا عن أنه لم يحصل في خصوصية هذه الدعوى فإن من حق الدائن دائما أن يقصر التنفيذ على جزء من العقار المرهون دون التنفيذ عليه جميعه ويرى الطاعنون أن الأمر ليس من اطلاقات الدائن وبذلك أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وشاب أسباب القصور في الرد على هذا الدفاع .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات لم ترتب البطلان على انفال اخبار أحد ممن اوجبت المادة ٦٣٢ اخبارهم بمحصل ايداع

قائمة شروط البيع — وإنما يكون الجزاء كما صرحت المذكرة الإيضاحية هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل لإخباره وإذا كان هذا هو حكم النص الخاص فلا مجال لإعمال النص العام الوارد في شأن البطلان ما دام المشرع قد صرح بعدم ترتيب هذا الجزاء وإذا كان الحكم المطعون قد استند إلى هذه الدعوى فيما استند إليه وكانت تكفى وحدها لحمل قضائه في هذا الخصوص وفيما الرد الكافي على ما أثاره الطاعنون من دفاع في هذا الشأن فإن النعي عليه في أسبابه الأخرى يفرض صحته يكون غير ممتنع .

وحيث إن الطاعنين يزعمون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن قانون المرافعات قد حدد ميعادا أقصى لا يجوز إيداع قائمة شروط البيع بعد انقضائه وهو المائتان والأربعون يوما التالية لتسجيل التنبيه وأوجب أن يتم التأشير على هامش تسجيل التنبيه بإيداع القائمة والإخبار بها في هذا الميعاد والا سقط التسجيل — والذي حصل في هذه الدعوى أن المطعون ضدهم ظلوا بعد تسجيل التنبيه مدة مائتين وسبعة وثلاثين يوما دون إيداع القائمة مما لم يجد معه قلم الكتاب بدا من طلب مد ميعاد الإخبار من قاضي البيوع وقد صدر الأمر فعلا بالمد وإذا تم التأشير بإيداع القائمة والإخبار بها في فترة المد ولم يتم في مدة المائتين والأربعين يوما التالية لتسجيل التنبيه فإن تسجيل التنبيه يكون قد سقط هملا بنص المادة ٦١٥ المشار إليها أن المد الذي صدر به أمر قاضي البيوع لا يمتد به لعدم قيامه على أسباب قوية — وهو ما تقتضيه المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات ويقول الطاعنون إنه رغم تمسكهم بهذا السقوط فإن الحكم المطعون فيه التفت عنه استنادا إلى ما قاله من أنه لا يشترط قيام القوة القاهرة لتبرير طلب المد وأن القاضي الذي أصدره قدر بحق وجه الإذن وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في هذا الذي قاله إذ أن أمر قاضي البيوع بالمد إنما هو عمل ولائي يخضع لرقابة المحكمة التي لها — أن رأت أن موجب المد لم يكن سببا قويا — أن تقضى بسقوط تسجيل التنبيه كما أن الحكم إذ أغفل الرد على ما تمسكوا به من أن موجب المد لم يكن سببا قويا ومطوع بإيراد أسباب لا تصلح ردا يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المشرع وإن أوجب أن يتم ايداع قائمة شروط البيع والتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الأخبار بالایداع كل ذلك خلال مدة مائتين وأربعين يوما من تاريخ تسجيل التنبيه إلا أنه أجاز لقلم الكتاب مد ميعاد الإخبار بقاء على أمر قاضي البيوع - لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب حصل من قاضي البيوع على إذن بمد ميعاد الإخبار ثم حصل التأشير على هامش التسجيل بما يفيد الایداع والأخبار في الميعاد القانوني فإن تسجيل التنبيه يكون بمنجاة من السقوط ولا محل للقول بأن مد ميعاد الإخبار لم يكن مستندا إلى أسباب قوية حسبما تنص المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات بل يرجع إلى تراخي المطعون ضدهم في ايداع قائمة شروط البيع ذلك أن طالب المد قد عرض على قاضي البيوع فأجابه بما ينم على أنه رأى قيام مسوغه وقد أقرته محكمة الموضوع على قيام هذا المسوغ في نطاق سلطتها الموضوعية ولا معقب عليها في ذلك ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب لا أساس له .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقوون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الدين المنفذ به من أصل وفوائد قد سقط بالتقادم الخمسي كما أن مدة التقادم الطويل قد اكتملت أيضا بالنسبة له وأن الفوائد على أي فرض قد سقطت بالتقادم الخمسي وذلك تأسيسا على أنه اتفق في عقد الرهن على أن تأخير المدين في سداد أي قسط أو جزء منه في موعد استحقاقه يخول للدائن الحق في المطالبة بالدين جميعه مع فوائده بسعر ٩٪ سنويا مع اضافته إلى الأصل سنويا دون انذار أو تنبيه وأنه إذ كان مورث المطعون ضدهم قد تخلف عن دفع القسط الأول الذي حل استحقاقه في ١٥/١٠/١٩٢٢ فإن الدين جميعه قد أصبح مستحقا بنص العقد في ١٦/١٠/١٩٢٢ وإذ ظل المطعون ضدهم ساكتين عن المطالبة بدينهم رغم استحقاقه حتى قاموا بإعلان التنبيه في سنة ١٩٥١ فإن حقهم في المطالبة به يكون قد سقط بالتقادم ذلك أن شرط حلول الأقساط جميعها عند التخلف عن دفع قسط منها أو بعضه لا يعتبر شرطا جزائيا وإنما هو شرط

تخيري بدلالة أن للدائن في حالة تخلف المدين عن الوفاء الخيار بين المطالبة بالمبلغ جميعه وفوائده وبين المطالبة بكل قسط على حدة في ميعاد استحقاقه — ولما كان الدائنون قد اختاروا اعتبار دين القرض جميعه وقدره ثمانية آلاف جنيه قد استحق منذ سنة ١٩٢٢ وتقدموا به كله في التوزيع فيمتنع عليهم العدول عن هذا الاختيار إلى اعتبار كل قسط يحل في ميعاده الأصل — وإذا ظلت مدة التقادم سارية منذ تاريخ استحقاق الدين في ١٦/١٠/١٩٢٢ حتى اجراءات التنفيذ في سنة ١٩٥١ فإن الدين جميعه يكون قد سقط بالتقادم — وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الدين قائما لم يسقط واعتبر الشرط الوارد في العقد شرطا جزائيا لا تخيريا فإنه يكون قد خالف القانون — ولا حجة بما قاله الحكم من أن اعلان السند التنفيذي خلال سنة ١٩٤٩ يعتبر قاطعا للتقادم إذ علاوه على أن المطعون ضدهم لم يتمسكوا باعلان السند التنفيذي في سنة ١٩٤٩ كاجراء قاطع للتقادم مما يمتنع معه على المحكمة أن تفضي به من تلقاء نفسها فإن اعلان السند التنفيذي في ذاته لا يعتبر اجراء قاطعا للتقادم — وأضاف الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن فوائد الدين قد سقطت بالتقادم الخمسي وأنه لا يؤثر في ذلك ما جاء بعقد الرهن من اضافتها إلى أصل الدين لأن هذه الاضافة لا تغير من طبيعتها — كما تمسكوا أيضا بأن الدين من أصل وفائدة يسقط بالتقادم الخمسي تغليبا لعنصر الفائدة المندمج في الدين ولتوافر المحكمة من التقادم الخمسي — لكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع ورد عليه بأن القسط كله يخضع للتقادم الطويل بما فيه الفوائد لأن اندماجهما في رأس المال يؤدي إلى وجوب خضوعها لحكمه لأنه الأصل وهي من ماحقاته كما أنه لا يصح أن ينقلب التقادم الطويل الذي يسرى على قسط القرض نفسه إلى تقادم خمسي لتعارض ذلك مع منطقي القانون من تبعية الفرع إلى الأصل — وهذا الذي قرره الحكم خطأ في القانون كما أنه لم يرد على ما سبق ذكره مما أثاره الطاعنون من دفاع جوهري يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تكييف شرط حلول الأقساط جميعها عند التخلف عن دفع قسط منها أو بعضه وهل يعتبر شرطا جزائيا أو التزاما تخيريا لا أثر له على التقادم في هذه الدعوى إذ أنه سواء حالت الأقساط جميعها واستحق الدين كله في ١٥/١٠/١٩٢٢ على ما يقول به الطاعنون أو حل كل قسط

منها فى الميعاد المحدء له بعمء الرهن فان التءاءم كما قال الءكم المءمون فىء بمءق قء انءطع فى سنة ١٩٣٢ بءءول الءائىن فى التوزىع وظل أثر الانءطاع قائما ءقى ءارىء ءءرىر القائمة الءهائىة فى ٣١ من مارس سنة ١٩٣٦ وا؁ بءأ ءءاءم ءءىء من ءلك الءارىء فلانه انءطع مرءة ءانىة بإعلان السنء الءنفىءى المءضمن الءنبىء بالوفاء فى سنة ١٩٤٩ بالنسبة لءمىع المءىنىن ءءا السىء كمال ءبىب الىاس الءى ءصل انءطاع التءاءم بالنسبة له فى ١٤/٨/١٩٥٠ ءارىء إعلانه بءلك السنء وبءلك فإن الءكم المءمون فىء يكون على صواب ءىن قرر أن التءاءم الطوىل بالنسبة للءىن المنءء به لم ءكءمل مءءه بعء ولا عمل للءءى بأن الءنبىء بالوفاء الءاصل فى سنة ١٩٤٩ لا يءطع التءاءم ءلك أن إعلان السنء الءنفىءى مءى ءضمن الءنبىء بالوفاء بءءبر إءراء قاطعا للءءاءم ولا عمل أىضا للءول بأن المءمون ءءءم لم ىءسكوا بهذا الءنبىء كإءراء قاطع للءءاءم إء ءسب الءكمة أن ىءفع أماءها بالءءاءم ءقى ىءعىن عليها أن ءءء شرائطه الفانوىة ومنها المءة بما يعءرضها من انءطاع إء أن ءصول الانءطاع بءول ءون اكءمال مءة التءاءم مما بءقضى الءبىء من ءءم قىام أءء أسباب الانءطاع ومن ءم يكون للءكمة ولو من ءلقاء نفسها أن ءقرر بانءطاع التءاءم ءا طالعءها أوراق الءءوى بقاء صبىء أما النعى على الءكم بأن الفوائء قءسقطء بالءءاءم الءمى فرءوء بأنه ىبىن من الءنء الءانى من الءقء على النءو الوارء بالوقائع أن الفوائء أءبء فى رأس المال وءم ءبىءها باءفاق الطرفىن فأصبءء بءلك هى رأس المال كلا ءىر منقسم فقءء بءلك صفىء الءورىة والءءءء اللءىن ىقوم على أساسهما التءاءم الءمى ومن ءم فلا ءءضع لهذا النوع من التءاءم ولا ءءءاءم إلا بانءضاء ءمس عشرة سنة — أما قول الطاعىن بأن الءىن من أصل وفوائء ىءضع للءءاءم الءمى ءغلبا لعنصر الفائءة المنءءء فى الءىن فقول ءىر مقبؤل لما ىءرب عليه من ءغلبىء الفرع على الأصل وإعطاء الأصل ءكم فرعه ومن ءم فإن النعى بهذا السبب على الءكم بالءطأ فى القانون والقصور فى الءسبىب لا أساس له .

وءىء إنه لما ءءم ىءعىن رفض الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١٦٣)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" . "الصفة في الطعن" .
إعلان . بطلان .

وصف المطعون عليها في تقرير الطعن بأنها قاصر وتوجيه الطعن إليها في شخص الوصي عليها بعد زوال صفته في تمثيلها ليلوفا سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتثبيته قلم الكتاب إلى إعلانها في شخصها بوصفها بالغاً وتمايم إعلانها على هذا الوجه . لا بطلان .

(ب) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" . "الصفة في الطعن" .
إعلان . بطلان .

وصف بعض المطعون ضدهم في تقرير الطعن بأنهم قصر . بلوغهم سن الرشد بعد التقرير بالطعن . توجيه الطعن إليهم في شخص الوصي . قيام قلم الكتاب بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغاً . صحة الطعن . لا يؤثر على صحة الإعلان تمام إعلان بعضهم بعد الميعاد المحدد للإعلان . صيرورة هذا الميعاد بعد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً تنظيمياً . تجاوزه لا يرتب البطلان .

(ج) فوائد . "الفوائد المركبة" . بنوك . "الحساب الجارى" .

تحریم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجميع الفوائد في الحساب الجارى .

(د) بنوك . "الحساب الجارى" . "إقفاله" . فوائد . "فوائد الحساب الجارى" .

إقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك .

(هـ) فوائد . عادات تجارية . محكمة الموضوع . نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .

العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك الثبوت من قيامها وتفسيرها للقاضى الموضوع وكذلك العرف . نروجها عن رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضى عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . مقتضى ذلك التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف أو عادة تجارية تقضى بتجديد الفوائد بعد إقفال الحساب الجارى . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إذا كان الواقع هو أن الطاعن وإن وصف إحدى المطعون ضدهم فى تقرير الطعن بأنها قاصر ووجه إليها الطعن فى شخص الوصى عليها وكان ذلك بعد زوال صفته فى تمثيلها لبلوغها سن الرشد ورفع الوصاية عنها قبل صدور الحكم المطعون فيه ، إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنبه قلم الكتاب إلى توجيه الإعلان إلى المطعون ضدها المذكورة فى شخصها بوصفها بالغاً وقد تم إعلانها إعلاناً قانونياً بالطعن ، فإن فى توجيه الإعلان إليها على هذه الصورة ما يكفى لتعريفها بالصفة الصحيحة التى اختصت بها فى الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفتها فى تقرير الطعن^(١) .

٢ — متى كان الثابت أن المطعون ضدهم القاصر قد بلغ بعضهم سن الرشد بعد التقرير بالطعن فإن الطعن إذا وجه إليهم فى شخص الوصى عليهم يكون

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٢/٥ الطعن ٢٣١ س ٢٩ ق لسنة ١٥ ص ٣٠٣ .

صحيفا متى كان قلم الكتاب قد قام بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغا ولا يؤثر على صحة الإعلان أن يكون بعض هؤلاء المطعون ضدهم قد تم إعلانه بعد الميعاد المحدد للإعلان لأن هذا الميعاد لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .

٣ — مفاد المادتين ٢٣٣, ٢٣٢ من القانون المدني أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف التجارى من تجريد الفوائد في الحساب الجارى وترك أمر تحديد ما يقضى به العرف (١) .

٤ — حصة الحساب الجارى تزول عنه بإقفاله ويصبح الرصيد دينا ماديا مما لا يجوز معه طبقا للمادة ٢٣٢ من القانون المدني تقاضى فوائد مركبة عنه إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو مادة تقضى بذلك (٢) .

٥ — العادات التجارية تعتبر من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بأمر التثبت من قيامها وتفسيرها كما أن تحوى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع أيضا التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا حيث يجيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه . فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على سبق تمسكه بقيام عرف أو عادة تجارية بتجريد الفوائد بعد إقفال الحساب الجارى فإنه لا يجوز له التعدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٤/٢ الطعن ٣٥٨ من ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٤٩٩ ٢٧/٦/١٩٦٣ الطعن رقم ١١٥ من ٢٨ ق ٢٥٥ ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٩٣٦ و ٩٤٦ .

(٢ و ٣) راجع نقض ١٩٦٤/٤/٢ الطعن ٣٥٨ من ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٤٩٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن البنك الطاعن أقام على المطعون ضدهم — بوصفهم ورثة المرحوم عبد الله الملموم — الدعوى رقم ١٣٩٢ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة طلب فيها الحكم بالزامهم بأن يؤدوا له من تركة مورثهم المذكور مبلغ ٨٥٨٩ ج و ٤٤٥ م والفوائد بواقع ٧ ٪. تضاف إلى الأصل شهريا من يوم ١٩٥٤/١١/٣٠ حتى السداد — وقال فى بيان دعواه إنه بموجب عقد مؤرخ فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ فتح لمورث المطعون ضدهم "المرحوم عبد الله الملموم" اعتمادا بحساب جار لغاية مبلغ أربعة آلاف من الجنيهات لمدة تنتهى فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٧ بفائدة قدرها ٦ ٪. تضاف إلى الأصل شهريا وفى حالة التأخير عن الوفاء تحسب الفوائد بواقع ٧ ٪. تضاف إلى الأصل شهريا — وزيد الاعتماد بنفس الشروط — إلى مبلغ ثمانية آلاف من الجنيهات بعد تجديده عدة مرات — وقد بلغ رصيد مورث المطعون ضدهم المدين حتى يوم ١٩٥٤/١١/٣٠ تاريخ انتهاء العقد — مبلغ ٨٥٨٩ ج و ٤٤٥ م ولما لم يتم مورث المطعون ضدهم ولا ورثته من بعده بالوفاء . فقد أقام عليهم دعواه بطلباته السابقة — وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا من تركة مورثهم إلى الطاعن المبلغ المطالب به وفوائده بواقع ٧ ٪ سنويا من يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ حتى السداد — استأنف الطاعن هذا الحكم لرفضه القضاء له بتمجيد الفوائد وقيد استئنافه برقم ٨٢١ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف — مؤسسة قضاءها على أنه بعد قفل الحساب الجارى وتحديد رصيده يضحى هذا الرصيد دينا عاديا يخضع للقواعد العامة وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض بتقرير مؤرخ فى ١٩٦٠/١/٢٣ وقدست النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلد ١٩٦٤/٤/٣ إحالته إلى هذه الدائرة — وبالجلد المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن المطعون ضده الأول دفع في مذكرته ببطلان الطعن تأسيسا على أن المطعون ضدها ليل قد بلغت سن الرشد ورفعت عنها الوصاية قبل صدور الحكم المطعون فيه وأن الطاعن قد اختصمها في تقرير الطعن في شخص والدتها بوصفها وصيا عليها رغم زوال صفتها في النياية عنها — كما أن كلا من المطعون ضدهما هندا وصالح قد بلغ سن الرشد ولم يعلن بتقرير الطعن بصفته الشخصية وكذلك قد وضعت أموال السيدة نائلة تحت الحراسة ولم يعلن الحارس العام على أموالها ورتب المطعون ضده الأول على ذلك أنه لما كان النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة لتعلقه بدين على التركة فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم المذكورين يستتبع بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان صحيحا أن الطاعن قد وصف المطعون ضدهم صالفي الذكر في تقرير الطعن بأنهم قصر ووجه إليهم الطعن في شخص والدتهم بوصفها وصيا عليهم وكان ذلك بعد زوال صفتها في تمثيل المطعون ضدها ليل لبلوغها سن الرشد ورفع الوصاية عنها قبل صدور الحكم المطعون فيه — على ما تفيد أوراق الطعن — إلا أنه لما كان الطاعن قد تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنبه قلم الكتاب الى توجيه الاعلان الى المطعون ضدها المذكورة في شخصها بوصفها بالغاً وقد تم إعلانها علانا قانونيا بالطعن على هذا الوجه وكان في توجيه الاعلان اليها على هذه الصورة ما يكفي لتعريفها بالصيغة الصحيحة التي اختصمت بها في الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفتها في تقرير الطعن كما أن وصفها في التقرير بأنها قاصر ليس من شأنه أن يجهل بشخصها بعد أن ذكر في التقرير أنها ابنة المدين الذي ورد اسمه كاملا — أما بالنسبة للمطعون ضدهم صالح وهندا ونائلة — فإنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الأولين قد بلغا سن الرشد بعد التقرير بالطعن وأن الأخيرة وضعت أموالها تحت الحراسة بعد التقرير به أيضا فإن الطعن إذ وجه إليهم في شخص الوصية عليهم يكون صحيحا وإذا تغيرت حالتهم بعد ذلك فقد قام قلم الكتاب بإعلان كل منهم بصفته الجديدة — نزولا على حكم المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ التي توجب على قلم الكتاب إعلان الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الاحالة وذلك في خلال

الخمس عشرة يوما التالية لذلك القرار ولا يؤثر على صحة الاعلان أن يكون بعض هؤلاء المطعون ضدهم قد تم اعلانه بعد الميعاد المشار اليه لأنه لم يعد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان وذلك على ما تفيد المذكرة الايضاحية في هذا الصدد لما كان ذلك، فان الدفع بعدم قبول الطعن لبطلانه بالنسبة ل هؤلاء المطعون ضدهم يكون متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسييب . ذلك أنه أسس قضاءه على أن العرف التجاري قد استقر على تجريد الفوائد مدة قيام الحساب الجاري . أما بعد افعاله فان الرصيد يصبح ديناً عادياً يخضع للقواعد العامة في حين أن هذه التفرقة لا مبرر لها ولا يمكن استنتاجها من المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدني لأن المشرع ترك أمر الفوائد خاضعاً بما يقضى به العرف التجاري وقد تمسك الطاعن في دفاعه بأن العرف في التعامل قد جرى على تجريد الفوائد في الحساب الجاري دون تمييز بين المدة السابقة على افعاله والمدة التالية له . ولكن الحكم لم يأخذ بهذا النظر واكتفى بالقول بغير دليل بأن العرف لا يجوز حساب الفوائد المركبة بعد افعال الحساب الجاري - وكان يتعين على المحكمة إن كانت لم تقتنع بقيام العرف الذي ادعاه الطاعن أن تكلفه باثباته - ويضيف الطاعن أن الحكم قد خالف أيضاً القاعدة المقررة في المادة ١٧٤/١ من القانون المدني التي تقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين فقد نص في العقد المبرم بين الطرفين على احتساب الفوائد على كل مبلغ يقيد على الحساب بواقع ٦ ٪ وفي حالة التأخير بواقع ٧ ٪ وفي الحالين يقضى العقد بضم الفوائد الى الأصل شهرياً واذ قرر الحكم أنه بافعال الحساب يتحول الرصيد الى دين عادي تسري عليه القواعد العامة فإنه يكون قد خالف شروط العقد وبالتالي يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على أنه لا يجوز تفاضي فوائد على متجمد الفوائد . . . وذلك دون اخلال بالقواعد والعدادات التجارية وتنص المادة ٢٣٣ منه على أن الفوائد التجارية التي تسرى

على الحساب الجارى يختلف معرهما القانونى باختلاف الجهات ويتبع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى — وفاد هذين النصين أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف التجارى بتجميد الفوائد فى الحساب الجارى وترك أمر تحديد ما يقضى به هذا العرف — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن العرف التجارى قد جرى بتجميد الفوائد أثناء قيام الحساب الجارى لأن مبدأ عدم قابلية الحساب الجارى للتجزئة يقضى بسريان نظام واحد على كل عنصر من عناصر الرصيد المرحل شهرا بشهر ولأن الفوائد تفقد ذاتيتها لاندماجها فى رصيد الحساب الجارى — أما بعد اقفاله يصبح الرصيد دينا عاديا يخضع للقواعد العامة — ومن ثم فلا يجوز الاتفاق على تقاضى فوائد مركبة من هذا الدين لأن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام فلا يصح الاتفاق على مخالفته ، وكان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن صفة الحساب الجارى تزول عنه باقفاله ويصبح الرصيد دينا عاديا مما لا يجوز معه طبقا للمادة ٢٣٣ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه الا اذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك — ولما كانت العادات التجارية تعتبر من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بأمر التثبت من قيامها وتفسيرها — كما أن تحوى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع أيضا التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض الا حيث يحيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه واذا كان الطاعن لم يقدم الى هذه المحكمة ما يدل على سبق تمسكه بقيام عرف أو عادة تجارية تقضى بتجميد الفوائد بعد اقفال الحساب الجارى — فإنه لا يجوز له التعدى بذلك لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم — يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى هلى أحمد ، وحافظ محمد بدرى ، وهبى حلى عبد الجواد .

(١٦٤)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) حكم . " الطعن فى الحكم " . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
" الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع " . نقض .

الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع — عدم جواز الطعن فيها لإلزام الطعن
فى الحكم الصادر فى الموضوع ، مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت فى مسألة موضوعية
تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها . بت الحكم القاضى بنسب تغيير فى أساس
الخصومة ، اعتباره حكما فى صميم موضوع النزاع وأنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا
من الخصومة يمنع معه على المحكمة التى أصدرته إعادة للنظر فيه . جواز الطعن
فيه استقلالا

(ب) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . " إعلان أوراق المحضرين " .
" الإعلان فى الوطن المختار " . " الصفة فى الإعلان " . " إعلان
الشركات التجارية " .

تعيين المحكوم له بورقة إعلان الحكم محلا له غير محله الأصل . اعتبار ذلك
ايدانا باتخاذ محلا مختارا يقوم مقام المحل الأصل . جواز إعلان الطعن إليه
فى هذا المحل . توجيه الإعلان إلى ذلك . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ
فى اسم مثله .

(ج) أحوال شخصية . دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " تدخل النيابة " .
بطلان . نيابة عامة . نظام عام . نقض . " أسباب الطعن " . " الأسباب
المتعلقة بالنظام العام " .

وجوب تدخل النيابة فى قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا .
يستوى فى ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد
رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال
الشخصية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من
تلقاء نفسها .

١ — مناط عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع هو ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها . فإذا كان الحكم القاضي بنسب خبير لتصفية حساب الأموال المتروكة من الموصى قد أقام قضاءه بذلك على ما قطع به في أسبابه من مسئولية الطاعن من أداء أموال التركة إلى المطعون عليه الأول اعتبارا بأنه قد أخطأ بتسليم هذه الأموال إلى منفذ الوصية الذي لاصفة له في تسليمها ، فإن الحكم بهذه المثابة يكون قد بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع انتهى بصيغة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن فيه يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ويترتب على جواز الطعن في هذا الحكم باعتباره حكما في الموضوع جواز الطعن في الحكم السابق عليه القاضي برفض الدفع ببطلان الاستئناف وذلك عملا بالمادة ٣٧٨ المشار إليها (١) .

٢ — إذا عين المحكوم له بورقة إعلان الحكم عملا له غير محله الأصلي فإن ذلك يعتبر إيدانا باتخاذ عملا مختارا يقوم مقام المحل الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن . فإذا كان البنك الطاعن قد عين فرعه بالاسكندرية عملا له بورقة إعلان الحكم الابتدائي فإن إعلانه بالاستئناف في ذلك الفرع يعتبر إعلانا في المحل المختار مما تجيزه المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات . ولا يقدح في صحة هذا الإعلان وقوع خطأ في اسم الشخص الطبيعي الذي يمثل البنك قانونا ، ذلك أن البنك بوصفه شركة مساهمة يكون له شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليه ، وإذا كان الاستئناف قد وجه إليه باعتباره الأصل والمقصود بالخصومة دون ممثليه فإن إعلانه بالاستئناف على هذا النحو بالمحل المختار يكون قد تم صحيحا (٢) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١/١٧ طعن ٢٦٩ من ٢٧ ق ، ١٩٦٣/١/٣٠ طعن ٣٠ من ٣٠ ق أحوال شخصية ، ١٩٦٣/٤/٤ طعن ٢٦٤ من ٢٧ ق السنة ١٤ ض ١٣٠ و ١٩٧ و ٤٧٤ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ طعن ٧٢ من ٢٨ ق ، ١٩٦٣/٥/٣٠ طعن ٢٠٢ من ٢٨ ق ، ١٩٦٣/١٠/٢٤ طعن ٣٠٦ من ٢٨ ق السنة ١٤ ض ٦١٦ و ٧٦٩ و ٩٧٤ .

٣ - أوجب المشرع بالمادة ٩٩ مرافعات على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أوجب بالمادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورأى النيابة ، ورتب البطلان على مخالفة كل من النصين وهو بطلان مطلق متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ، وللمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى رفعت أصلا باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكمين المطعون فيهما وصائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٩٦ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية ضد بنك كريدى ليونيه الذى حل محله بنك القاهرة (الطامن) طالبا إلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٨٨١ ج و ٦٣٩ م وأن يسلمه السندات المالية المبينة بالدعوى أو أن يدفع قيمتها ومقدارها ١٦١٨ ج و ١٤٦ م مستندا في ذلك إلى أن أخاه المرحوم نقولا أكونوميدس اليونانى البلغارية قد توفى في ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ وترك الرصيد النقدي والسندات المالية المطالب بها وديعة بفرع البنك بالاسكندرية وقد آلت إليه بمقتضى وصية المتوفى التى عينه فيها وارثا وخلفا عاما له . دفع البنك المدعى عليه ببراءة ذمته من الوديعة استنادا إلى أنه قد سلم الأموال المودعة إلى المطعون عليه الثانى بعد أن تبين أن المودع عينه في الوصية منفذا لها وقضى في الدعوى ٢١٤٣ سنة ١٩٥٢ كلى أحوال شخصية الاسكندرية بتثبيت المطعون عليه المذكور

(١) راجع نقض ١٧/٦/١٩٦٤ الطعن رقم ٢٠٦ من ٢٨ ق ، ١٠٠ من ٢٩ ق

منقذا لتلك الوصية . وبجلسة ١٩٥٧/٣/٣١ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٢١ سنة ١٣ ودفعت البنك الطامن ببطلان الاستئناف لإعلانه إليه في فرعه بالاسكندرية خلافا لما تقضى به المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات من وجوب الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة وإلى شخص الممثل القانوني لها أو من ينوب عنه ، وحجرت المحكمة الدعوى للفصل في الدفع فقط ثم قضت في ١٩٥٩/٣/١٤ برفض ذلك الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وأعادت الدعوى إلى المرافعة لنظر الموضوع وقضت في ١٩٥٩/١٢/٢٦ بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير لتصفية حساب الشركة لدى البنك الطامن وأقامت قضاءها بذلك على أن قانون جنسية الموصى وهو القانون اليوناني الذي تحيل إليه قاعدة الاسناد المنصوص عليها في المادة ٩٤ من قانون المرافعات لا يعطى لمنفذ الوصية سلطة في تسليم الأموال الموصى بها وبذلك فإن البنك الطامن يعتبر مقصرا في تسليم الأموال إلى منفذ الوصية وبخلاف بالتزامه بالمحافظة على تلك الأموال التي كانت مودعة لديه وبالتالي فإنه يكون مسئولاً عن أدائها إلى المطعون عليه الأول صاحب الحق فيها بعد تصفية الخلاف الذي استمر بين الطرفين على مقدارها بمعرفة أهل الخبرة . طعن الطامن في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها دفعت فيها بعدم جواز الطعن في الحكمين - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/٥/١٤ وفيها تمسكت النيابة بالدفع الذي أبدته بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره أمامها صممت النيابة على دفعها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبدته النيابة بعدم جواز الطعن هو أن الحكمين المطعون فيهما قد صدرتا قبل الفصل في الموضوع ولم تنته بأحدهما الخصومة كلها أو بعضها فيكون الطعن فيهما غير جائز على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ذلك أن الحكم الأول القاضي برفض الدفع ببطلان الاستئناف قد فصل في دفع متعلق بشكل الاستئناف دون مساس بالموضوع كما أن الحكم الثاني القاضي بتدب خير لتصفية حساب الشركة بذمة الطامن

ليس إلا حكما متعلقا بالاثبات ويعتبر على هذا الأساس صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا يغير من طبيعته هذه أنه قطع في أسبابه بمسئولية البنك الطاعن من أداء أموال التركة للطعون عليه الأول إذ قد يغنى الطاعن عن الطعن في هذا الحكم صدور حكم لصالحه في الموضوع بعد تصفية الحساب .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الحكم الصادر بمجلسة ١٩٥٩/١٢/٢٦ بنسب الخبير لتصفية حساب الأموال المتروكة عن الموصى قد أقام قضاءه بذلك على ما قطع به في أسبابه من مسئولية الطاعن عن أداء أموال التركة إلى المطعون عليه الأول اعتبارا بأنه قد أخطأ بتسليم هذه الأموال إلى منفذ الوصية الذي لا صفة له في تسليمها والحكم بهذه المثابة يكون قد بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وأنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لا تلك المحكة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن فيه يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك احتمال الحكم لمصلحة الطاعن في آخر الأمر بعد تصفية الحساب ، لأن مناط عدم جواز الطعن في هذه الصورة هو ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ويترتب على جواز الطعن في هذا الحكم باعتباره حكما في الموضوع جواز الطعن في الحكم السابق عليه الصادر في ١٩٥٩/٣/١٤ وللقاضى برضى الدفع ببطلان الاستئناف وذلك عملا بالمادة ٣٧٨ المشار إليها .

وحيث إن الطعن استوفى سائر أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم الصادر في ١٩٥٩/٣/١٤ مخالفة القانون ويقول في بيان ذلك إنه دفع لدى محكمة الموضوع ببطلان الاستئناف على أساس أنه قد أعلن إليه في فرع البنك بمدينة الاسكندرية وصامت صورة الإعلان إلى مدير هذا الفرع مع أن بنك القاهرة الموجه إليه الاستئناف شركة مساهمة ويقع مركز إدارتها بمدينة القاهرة ويمثلها قانونا رئيس مجلس إدارتها الأستاذ على محمد حلوبة وكان يتعين لصحة الإعلان أن يتم بمركز الشركة وأن يوجه إلى ممثلها القانوني عملا بالمادة ٤٠/١٤ من قانون المرافعات . وقد قضى الحكم

برفض الدفع ببطلان الاستئناف تأسيسا على أن الحكم الابتدائي أعلن إلى المستأنف بناء على طلب مدير فرع البنك بالاسكندرية فلا يقبل من الطاعن بعد ذلك التمسك ببطلان الاستئناف الذي أعلن إليه في فرعه المذكور ، مع أن إعلان الحكم الابتدائي على الوجه الذي تم عليه يجعله إعلانا باطلا . ولا يمكن أن يؤخذ من هذا الإعلان الباطل سبوا لتصحيح البطلان اللاحق بإعلان الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الدفع على قوله ”ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الحكم المستأنف المقدم من المستأنف تحت رقم ١ من حافضته رقم ١٠ دوسيه أنه أعلن في ١٩٥٧/٥/٢٥ بناء على طلب بنك القاهرة (الكريدى ليونيه سابقا) ويمثله مديره السيد / نريستواصلانجلو المقيم بمقر البنك بشارع شريف رقمه بالاسكندرية وقد رفع الاستئناف ضد بنك القاهرة ممثلا في شخص ممثله الوارد بإعلان الحكم وأعلن إليه الاستئناف بهذه الصفة ، فلا يقبل من البنك بعد ذلك القول بأن السيد نريستواصلانجلو لا يمثله فاذا كانت صفته قد زالت فان هذا لا يبطل الاستئناف وإنما يستلزم الأمر ادخال من حل محله فقط “ وما انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن المحكوم له اذا عين بورقة إعلان الحكم محلا له غير محله الأصلي فان ذلك يعتبر ايذانا باتخاذ محلا مختارا يقوم مقام المحل الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومتمها الطعن ، ولما كان البنك الطاعن قد عين فرعه بالاسكندرية محلا له بورقة إعلان الحكم الابتدائي فان إعلانه بالاستئناف في ذلك الفرع يعتبر إعلانا في المحل المختار مما تجيزه المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ، ولا يقدح في صحة هذا الإعلان أنه وجه الى السيد / نريستواصلانجلو بوصفه ممثلا للبنك الطاعن ذلك أن البنك بوصفه شركة مساهمة تكون له شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليه ، وإذ كان الاستئناف قد وجه إليه باعتباره الأصل فيه والمقصود بالخصومة دون ممثليه ، فان إعلانه بالاستئناف على هذا النحو بالمحل المختار يكون قد تم صحيحا دون اعتداد بما ورد بالإعلان من خطأ في اسم الشخص الطبيعي الذي يمثل البنك قانونا ، سيما وأن البادى بواقعة الدعوى أن هذا الخطأ قد ترتب على خطأ البنك في بيان اسم ممثله القانوني بورقة إعلان الحكم الابتدائي

الى المحكوم عليه (المطعون عليه الأول) ويتمين لذلك رفض الطعن على الحكم الصادر في ١٩٥٩/٣/١٤ .

وحيث إنه عن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٥٩/١٢/٢٦ فإنه لما كان يبين من الوقائع على ما تقدم — أن الدعوى وإن رفعت أصلاً باعتبارها دعوى مدنية بطلب إلزام البنك الطاعن بتسليم الأموال المودعة لديه إلى المطعون عليه الأول الذي آلت إليه بمقتضى وصية المودع إلا أنه قد أثبت لدى البحث في الموضوع مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية هي مدى سلطة منفذ الوصية الذي سلمه البنك الطاعن الأموال الموصى بها ، وقد عرض الحكم المطعون فيه لتلك المسألة وفصل فيها وبني على ذلك قضاءه بإلزام البنك بأداء تلك الأموال إلى الموصى له ، وكان المشرع قد أوجب بالمادة ٩٩ مرافعات على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية كما أوجب بالمادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ورتب البطلان على مخالفة كل من هذين النصين وهو بطلان مطلق متعلق بالنظام العام ، يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها — ويستوى في ذلك أن تكون الدعوى رفعت أصلاً باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت بوصفها دعوى مدنية وأثرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان اسم عضو النيابة كما خلا من بيان رأى النيابة في الدعوى فإن ذلك الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه دون حاجة لبحث أسباب الطعن في ذلك الحكم .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفي علي أحمد ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣ القضائية :

(١) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء" . "المقاصة" .

حق المدين في المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائته وما هو مستحق له قبل هذا
الدائن . مناطه ، كون كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الأداء صالحا للطالبة به
قضاء . مثال .

(ب) دعوى . "تكييف الدعوى" . شفعة . ملكية .

الحكم النهائي القاضي بالشفعة . اعتباره سندا للملكية المحكوم له للمعين المشفوع فيها
مقابل قيامه بدفع الثمن المحدد فيه . الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة . اعتبارها
بمثابة طلب فسخ سند التمليك . المحكوم له بالشفعة توفى للفسخ بدفع الثمن إلى وقت
سقوط الحكم النهائي في الدعوى .

١ - للمدين طبقا للسادة ٣٦٢ من القانون المدني حق المقاصة بين ما هو مستحق
عليه لدائته وما هو مستحق له قبل هذا الدائن إذا كان كل من الدينين خاليا
من النزاع مستحق الأداء صالحا للطالبة به قضاء . فإذا كان الطاعن مدينا
للطعون ضدها بالثمن الذي قدره حكم الشفعة ودائنا لها في ذات الوقت بمقابل
أتعاب المحاماة المحكوم له بها ابتدائيا واستثنائيا في دعوى الشفعة وكذا بمصروفات
تلك الدعوى التي حصل على أمر نهائي بتقديرها قبل رفع الدعوى فإن المقاصة
تكون قد وقعت بين هذين الدينين لتوافر شرائطها القانونية بقدر الأقل منهما .

٢ — الحكم النهائي القاضى بالشفعة يعتبر منبداً للملكية المحكوم له للمعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المبين في الحكم فاذا كان هذا الحكم لم يحدد ميعاداً لدفع هذا الثمن ورفعت على المحكوم له بالشفعة دعوى بطلب سقوط حكم الشفعة لتخلفه من دفع الثمن فان هذه الدعوى هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التملك والمحكوم له بالشفعة أن يتوقى الفسخ بدفع الثمن المحدد في حكم الشفعة إلى وقت صدور الحكم النهائي في هذه الدعوى^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن الطامن صدر له حكم بتاريخ ١٩٥١/٣/٣ في القضية رقم ٥٦٨ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى طنطا قضى له بالشفعة في المنزل الذى اشترته المطعون عليها من آخرين لقاء ثمن قدره ٤٦٨ ج و ١٢٥ م وتأيد هذا الحكم استئنافياً في ١٩٥٢/٢/٢٦ وبتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ أوقع الطاعن حجراً تنفيذياً تحت يده وفاء لمبلغ ٢٥ ج و ٤٨٥ م من ذلك ١٩ ج و ٣٨٥ م قيمة مصروفات دعوى الشفعة المقضى له بها وستة جنيهات قيمة أتعاب المحاماة المحكوم له بها في درجتى التقاضى، ولما كان الطاعن لم يدفع الثمن قبل الحكم له بالشفعة لخضوع الدعوى لأحكام الدكرى الصادر في ١٩٥١/٣/٢٣ فقد عرض على المطعون عليها في ١٩٥٥/١٠/٢٥ مبلغ ٤٤٢ ج و ٢٦٠ م عرضاً حقيقياً على يد محضر وهو الباقي من الثمن بعد خصم المبلغ السابق الذى حجز به تحت يده — ولكن المطعون عليها رفضت قبول هذا العرض متعائلة بأنها طعنت في حكم الشفعة بطريق النقض ولذلك أودع الطاعن

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٤/٢ طعن ٣٤٨ ص ٢٤ ق ١٤٤ ١٩٥٩/٥/١٤ طعن ٩٢ ص

٢٥ ق السنة العاشرة ص ٢٩٠ و ٤٢٦ ١٩٦١/٢/٢٠ طعن ٣٥٦ ص ٢٦ ق السنة ١٢

المبلغ في اليوم التالي خزانة المحكمة بعد أن خصم منه رسم الايداع ثم قدم حكم الشفعة للتنفيذ باستلام العين فاستشكلت المطعون عليها وقضى بوقف التنفيذ تأسيسا على أن الثمن كله لم يعرض وأن المصروفات التي أوقع بها الطاعن الجز التنفيذ تحت يده لم يصدر بها أمر تقدير - لذلك استصدر الطاعن أمرا بتقدير المصروفات بمبلغ ١٩ ج و ٣٨٥ م أعلن الطعون عليها في ٢٤/٤/١٩٥٦ ولم تعارض فيه - ثم قدم الطاعن حكم الشفعة للتنفيذ مرة أخرى فاستشكلت المطعون عليها وحكم برفض اشكالاتها واستمرار التنفيذ - لهذا أقامت المطعون عليها الدعوى الابتدائية رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى طنطا بعريضة معلنة في ٢٤/٥/١٩٥٦ طلبت فيها الحكم على الطاعن بسقوط حقه في الشفعة - وأثناء سير هذه الدعوى قام الطاعن بعرض مبلغ ٤ ج و ٣٩٠ م قيمة رسم الايداع السابق ولما رفضت المطعون عليها قبوله أودعه المحضر في اليوم التالي خزانة المحكمة - وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢١/١٢/١٩٥٧ برفض الدعوى - واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافها برقم ٥٠ سنة ٨ ق وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٩/١٢/١٩٥٩ بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في التمسك بحكم الشفعة واعتباره كأن لم يكن وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها في ٣/٣/١٩٦٣ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية - وقد تحدد أخيرا لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ١٩/١١/١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والرابع الخطأ في القانون، ذلك أنه أمس قضاءه على أن الثمن لم يعرض على المطعون عليها عرضا صحيحا كاملا وأن حكم الشفعة المنفذ به لم يقدر المصروفات، وأن الطاعن حين أوقع الجز التنفيذ تحت يده وفاء لهذه المصروفات لم يكن قد حصل على أمر من القضاء بتقديرها فوق الجز باطلا . ويرى الطاعن أن الحكم خطأ في ذلك لأنه أوقع الجز التنفيذ تحت يده وفاء لمبلغ ٢٥ ج و ٤٨٥ م من ذلك ٦ ج قيمة أتعاب المحاماة المعينة في حكم الشفعة الابتدائي والاستئنافي والباقي

وقدره ١٩ ج و ٣٨٥ م مبين على هامش الحكم الابتدائي وفي هذا ما يكفي لتقدير الدين المحجوز به ويقوم مقام استصدار أمر بتقدير المصروفات — أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرض الذي عرضه الطاعن كان عرضا ناقصا لا تلتزم المطعون عليها بقبوله وأن ماتلا ذلك من إيداع يعتبر باطلا وأنه كان على الطاعن لكي يبريء ذمته أن يحجز تحت يده بالمصروفات بعد تقديرها نهائيا أو يتمسك بإيقاع المقاصة فيها ثم يعرض الباقي عرضا جديدا هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون، ذلك أن الجزر الذي أوقعه الطاعن تحت يده بالمصاريف المحكوم له بها والمبينة على هامش الحكم ليس إلا تقريرا للمقاصة الواقعة بقوة القانون لتوفر شروطها بالنسبة للمصاريف وأتعاب المحاماة وأن الثمن المقضى به في حكم الشفعة قد أودع لحساب المطعون عليها إيداعا كاملا لم يتقص منه سوى أتعاب المحاماة المقدرة بالحكمين الابتدائي والاستئناف والمصاريف التي جاء أمر التقدير قبل الحكم في الدعوى مؤيدا لها — ولذلك فإن الإيداع قد وقع صحيحا وإذا لم يعتد بالحكم المطعون فيه بهذا الإيداع ورتب على ذلك سقوط حكم الشفعة فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على ما أورده في قوله "ومن حيث إنه لا نزاع في أن المستأنف عليه حين نفي الجزر تنفيذا تحت يده على مبلغ المصروفات لم يكن قد استصدر أمرا بتقديرها حيث لم يقدرها الحكم المنفذ به كما لم يكن قد حصل على إذن من قاضي الأمور الوقفية بتقدير الدين المحجوز من أجله طبقا للمادة ١/٥٤ من قانون المرافعات — ولما كان ذلك، فإن إيقاع الجزر تنفيذا تحت اليد وفاء لدين غير معين المقدار سواء بحسب الأصل أو بأمر القضاء يكون باطلا ولا أثر له قانونا لمخالفة حكم المادتين ١/٥٤ و ١/٥٩ من قانون المرافعات — أما قول المستأنف عليه أن المستأنفة قد ارتضت هذا الجزر وتعللت في رفض المبالغ المعروض بما قالته من أنها طعنت على حكم الشفعة بطريق النقض فإنه لا يصح اعتباره إجازة للجزر الباطل لأنها غير قاطعة في الدلالة على ذلك — أما أن المستأنفة لم تعترض على هذا الجزر فردود بأنه لا سبيل للاعتراض عليه إلا إنكاره وعدم إقراره وهو ما تمسكت به المستأنفة في إشكالها وترتيبها عليه يكون المستأنف ضده حين عرض على المستأنفة في ١٠/٢٥/١٩٥٥ مبلغ ٤٤٢ ج و ٦٤٠ م

يكون قد عرض عليها عرضا ناقصا ولا يلزمها قبوله كما أنها لا تحتاج بعد ذلك بإيداعه ولا بأن المستأنف ضده قد استصدر أمرا بتقدير المصروفات ولا بعرض رسم الإيداع الذي خصم من المبلغ المعروض ولا بإيداعه هو الآخر لأن هذه كلها إجراءات تالية لعرض باطل لا شأن للمستأنف به . وكان على المستأنف عليه كي يبرئ ذمته أن يحجز تحت يده بالمصروفات بعد تقديرها نهائيا أو يتمسك بإيقاع المقاصة فيها ثم يعرض الباقي عرضا جديدا يلزم المستأنفة — أما اعتداده على هذا العرض الباطل والإيداع التالي له فلا يفيد شيئا ولا يجدي في براءة ذمته، ولذلك يتعين إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء للمستأنفة بطلباتها حيث لم يؤد لها المستأنف مبلغ الثمن الذي عينه حكم الشفعة حتى الآن مما يترتب عليه سقوط حقه في الحكم المذكور . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك أن للدين طبقا لاسادة ٣٦٢ من القانون المدني حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن إذا كان كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الأداء حالًا للطالبة به قضاء — ولما كان الطاعن مدينا للمطعون ضدها بالثمن الذي قدره حكم الشفعة وهو ٤٦٨ ج و ١٢٥ م ودائنا لها في ذات الوقت بمبلغ ٦ ج مقابل أتعاب المحاماة المحكوم له بها ابتدائيا واستثنائيا في دعوى الشفعة وكذا بمصروفات تلك الدعوى التي حصل على أمر نهائي بتقديرها بمبلغ ١٩ ج و ٤٨٥ م في ١٦/٤/١٩٥٦ أي قبل رفع الدعوى فان المقاصة تكون قد وقعت بين هذين الدينين لتوافر شرائطها القانونية بقدر الأقل منهما ويكون المبلغ الذي أودعه الطاعن قبل رفع هذه الدعوى وفي أثناء سيرها وقدره ٤٤٢ ج و ٦٤٠ م وبقي على عرضه إلى وقت الحكم هو كل المستحق في ذمته مبرئا له من الثمن . لما كان ذلك، وكان الحكم النهائي القاضي بالشفعة للطاعن لم يحدد ميعادا لدفع الثمن وكان هذا الحكم يعتبر سندًا للمكيته للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التملك كان للمحكوم له بالشفعة أن يتوقى الفسخ بدفع الثمن

المحدد في حكم الشفعة إلى وقت صدور الحكم النهائي في الدعوى — ولما كان
الثابت أن الطاعن قد أبرأ ذمته من الثمن على النحو المتقدم قبل الحكم في الدعوى
فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط حكم الشفعة رغم
ذلك يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٦٦)

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض . " أسباب الطعن " . " التجهيل بأسباب الطعن " .

النمى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على الاعتراضات التى ذكرها الطاعن فى استئنافه وأوردها فى مذكراته دون بيان لها فى تقرير الطعن مع وجوبه تحديدا للطعن وتعريفها بوجوهه منذ ابتداء الخصومة . غير مقبول .

إذا كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التى يدعى بأن الحكم المطعون فيه اخفل مناقشتها والرد عليها ، وكان لا يكتفى فى ذلك بمجرد القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات التى ذكرها الطاعن فى استئنافه وأوردها فى مذكراته دون بيان لها فى تقرير الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفها بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، فإن النمى بذلك يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة ضد المرحوم يوسف لميطة . مورث المطعون عليهم السبعة الأولين . طالبا الزامه بأن

يدفع له مبلغ ٦٢٧٢ جنيتها والفوائد القانونية — وقال في بيان دعواه إنه رست عليه مناقصة عملية انشاء منازل لموظفى الاذاعة بناحية أبى زعبل لقضاء مبلغ ١٩٤٥٠ جنيتها كما رست عليه أيضا عملية انشاء مساكن للعمال بتلك الناحية بمبلغ ٤١٧٨٠ ج — وأنه اتفق مع مورث المطعمون عليهم وآخر، محمد صبحى الاتربى، بموجب عقد مؤرخ فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ على تكوين شركة خاصة بينهم، على أن يقوم الأخيران بتمويل العمليتين بأن يساهم الأول بمبلغ ٢٠٠٠ ج والثانى بمبلغ ٨٠٠٠ ج — ويتولى الطاعن التنفيذ طبقا للشروط والمواصفات المتفق عليها مع مصلحة السكة الحديدية، وأن يتنازل لشريكه عن جميع المبالغ التى تستحق له عن هاتين العمليتين مقابل قيامهما بفتح اعتماد بحساب جاره بأحد البنوك بمبلغ العشرين ألف جنيه — المشار إليه — وأنه على الرغم من أنه قام من جانبه بتنفيذ التزامه إذ نزل لشريكه عن المبالغ التى تستحق له قبل مصادرة السكة الحديدية بمقتضى إقرار مصدق عليه فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ — فإن شريكه المذكورين امتنعا عن تنفيذ التزامهما فلم يقوموا بفتح الاعتماد المتفق عليه — وإزاء ذلك اضطر فى سبيل تنفيذ التزامه قبل المصلحة الآتف ذكرها أن يتولى الاتفاق على العملية من ماله الخاص ومن بعض مبالغ حصل عليها من مورث المطعمون عليهم وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ أئذ شريكه بوجوب تنفيذ التزاماتهما المبينة بالعقد المبرم بينهما وبينه فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ ورد ما دفعه عنهما . فرفعا عليه الدعوى رقم ١٢٠٦ لسنة ١٩٤٩ مستعجل القاهرة قالا فيها إنه تأخر عن تنفيذ ما التزم به — وطلبا تعيين مورث المطعمون عليهم حارسا قضائيا على الشركة لتنفيذ العملية وقد انتهت تلك الدعوى بإبرام عقد صالح انفقوا فيه على أن يحل مورث المطعمون عليهم محل الشريك الآخر فى حصته مقابل دفعه له قيمتها وإنفاذا لهذا الصالح سلم الطاعن إلى الحارس جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالمبالغ التى قام بصرفها قبل الحراسة — لرصدها بالدفاتر حتى تتم المحاسبة بينهما بشأنها — ولما كان تنفيذ العمليتين قد حقق ربحا يقدر نصيبه فيه بمبلغ ٦٢٧٢ ج — وإذا امتنع مورث المطعمون عليهم من أدائه إليه رغم مطالبته به — فقد رفع دعواه المشار إليها — وأقام مورث المطعمون عليهم من جانبه على الطاعن الدعوى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة قال فى حقيقتها أن الطاعن هو الذى أدخل بتنفيذ التزاماته ولم يقدم له

حسابا عن المبالغ التي تسلمها منه للصرف منها على العمليتين رغم إنذاره رسميا بذلك في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ — وطالب فيها الحكم بالزامه بأن يقدم له حسابا تفصيليا مؤيدا بالمستندات عن المبالغ التي تسلمها — أو بتعيين خبير لفحص الحساب بينهما والحكم له بنتيجته — وبتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة في الدعويين بعد أن قررت ضمهما بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة — لتصفية الحساب بين الطرفين — وبعد أن باشر الخبير المندوب مأموريته وقدم تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بالزام المطعون ضدهم بوصفهم ورثة المرحوم يوسف لطيطه بأن يدفعوا من تركة مورثهم المذكور إلى المطعون ضده الأخير بصفته سنديكاً على تفليسة الطاعن الذي كان قد قضى بإشهار إفلاسه أثناء نظر الدعويين وأقفلت تفليسته لعدم كفاية أمواله — مبلغ ٩٢٤ ج و ٥٧٦ م مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى السداد — استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٥٩ سنة ٧٥ قضائية . كما رفع المطعون ضدهم استئنافا مقابلا قيد برقم ٥٠٠ سنة ٧٦ قضائية وبتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين الأصلي والمقابل وبتأييد الحكم المستأنف — وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة انظره صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب من ثلاثة أوجه — حاصل أولها — أن محكمة الاستئناف قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه — دون أن يكون تحت نظرهما كافة المستندات التي قدمها مورث المطعون ضدهم أمام محكمة أول درجة — إذ أن هذه المستندات قد سحبت من الملف عقب صدور الحكم الابتدائي — وعلى الرغم من أن هذه المستندات التي اعتمدتها محكمة أول درجة وعولت عليها في قضائها كانت محل طعن ومناقشة من الطاعن وأنه تمسك بضرورة تقديمها إلى محكمة الاستئناف — إلا أن هذه

المحكمة قد أغفلت هذا الطلب ولم ترد عليه مما يجعل حكمها معيبا بالقصور —
وحاصل الوجه الثاني أنه كان من بين المستندات التي قدمها مورث المطعون
عليهم — أمام محكمة أول درجة — إيصال يتضمن استلام المفاوض حامد مرابي
منه مبلغ ٩٠٥ ج لحساب عملية البياض — ولما كان هذا الإيصال غير صحيح
اذ من نسب اليه أنه صدر منه لم يكن الا هاملا ولم يستلم سوى مبلغ ٦٧ ج —
فقد طلب الطاعن الى محكمة الاستئناف تكليف خصومه بتقديم المستندات بما
فيها ذلك الإيصال حتى يتمكن من الطعن عليه بالتروير غير أن تلك المحكمة لم تعر
هذا الطلب التفاتا ولم ترد عليه . وبذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع
وشاب حكمها القصور ، ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد
أغفل الرد على اعتراضات الطاعن التي ضمنها عريضة استئنافه وحوتها مذكرته
التي قدمها الى المحكمة الاستئنافية في خصوص بعض المبالغ المتنازع عليها —
وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة اعتمدت للمطعون عليهم مبلغ ٣٧٨ ج
و ٨٠٥ م لحساب المصاريف القضائية ورفضت أن تحتسب للطاعن مبلغ
٤٣٦ ج و ١٥٦ م من المبالغ التي أنفقها من ماله الخاص في تنفيذ العملية —
وقد بين اعتراضاته في هذا الشأن لأول مرة في عريضة استئنافه وفصلها في
مذكرته المقدمة منه لدى محكمة الاستئناف لكن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة
تلك الاعتراضات والرد عليها وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي أقيم
عليها مقرر أن الاعتراضات التي بنى عليها الطاعن استئنافه بذاتها الاعتراضات
التي سبق أن أثارها أمام محكمة أول درجة والتي تولت تلك المحكمة الرد عليها
تفصيلا بأسباب حكمها وبينت ما دعاها لعدم الاعتداد بها . هذا في حين أن
اعتراضاته المقدمة الذكر قد أبداها لأول مرة في الاستئناف ولم تعرض على
المحكمة الابتدائية حتى يقال إنها ردت عليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
مشوبا بالقصور لاغفاله الرد على تلك الاعتراضات .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود بأنه يبين من الاطلاع على المفردات
المودعة ملف الطعن — أن المستندات المقدمة من الخصوم أمام محكمة أول
درجة لم تسحب من الملف عقب صدور الحكم الابتدائي — كما يزعم الطاعن —
وانما بقيت على حالها وظلت تحت نظر المحكمة الاستئنافية حتى فصل في الدعوى

بالحكم المطعون فيه — ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه لا يقوم على أساس من الواقع — والنعى في وجهه الثاني مردود ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أورد في شأن ما أثاره الطاعن عن الإيصال المشار إليه ما يأتي: ”والمحكمة ترى أن تؤيد اتجاه الخبير محمولا على الأسباب التي ذكرها وسلفت الإشارة إليها ولا تعول المحكمة على ما ذهب إليه المدعى من أن أحد المستندات المنسوبة إلى المقاتل حامد درابي غير صحيح فيما تضمنه من استلام مبلغ ٩٠٥ ج وأن ما استلمه فعلا هو ٦٥٥ ج ذلك بأن المدعى لم يتخذ طريقا معينا للطعن على هذا المستند فضلا عن أن الخبير قام بتقدير التكاليف الفعلية للعمليات المذكورة ولو أن هذا القول من جانب المدعى صحيح لما فات تقرير الخبير خصوصا وأن المبالغ الثابت بالسند كبير وهذا إلى جانب أن المؤدى الأخذ بافتراض المدعى أن العمليات المذكورة تحقق ربحا حوالى ٣٠ ٪ وهذه نسبة عالية وغير مقبولة عرقا في نشاط المقاولات“ ويبين من هذه الأسباب أن قضاء الحكم في هذا الخصوص لم يكن مقاما على أن الطاعن لم يملك إجراءات الادعاء بالتزوير بشأن الإيصال فحسب وإنما كان مقاما أيضا على تقرير الخبير المقدم في الدعوى فيما تضمنه من أنه اعتمد في تقدير التكاليف على قيمتها الفعلية . ومتى كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه فإن هذه الأسباب تعتبر جزءا مكلا لأسباب الحكم الابتدائي التي أقرها الحكم المطعون فيه واعتبرها أسبابا لقضائه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى على النحو المتقدم إلى تقدير التكاليف بحسب القيمة الفعلية للعمليات التي نفذت فإن مفاد ذلك أنه لم يعول في احتساب تلك التكاليف على المستندات المقدمة منها من الطرفين ومن بين هذه المستندات الإيصال الذي أشار إليه الطاعن — ولما كان الطاعن لم يضمن أسباب طعنه نعيًا على الطريقة التي اتبعتها المحكمة في تقدير تلك التكاليف فإن نعيه على حكمها بالقصور لا طراحها طلبه الخاص بتكليف خصمه تقديم ذلك الإيصال حتى يتمكن من الطعن فيه بالتزوير وإغفالها الرد على هذا

الطلب يكون غير منتج إذ أن الطعن بالتزوير فيه ما كان ليجديه نقعا ما دام أن المحكمة لم تعتد بذلك الإيصال وبالتالي لم يكن بذى أثر في قضائها — والنعى في وجهه الثالث مردود بأنه لما كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي يدعى بأن الحكم أغفل مناقشتها والرد عليها وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات التي ذكرها الطاعن في استئنافه وأوردها في مذكراته دون بيان لها في تقرير الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة — لما كان ذلك، فإن النعى بهذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد ذكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمود عباس العمرادي .

(١٦٧)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣ القضاية :

(١) إثباتات . "إجراءات الإثبات" . حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق
من تلقاء نفسها .

حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . أمر جوازي متروك
لتقديرها .

(ب) عمل . "التزامات صاحب العمل" . "أجر العامل" .
سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله .

(ج) عمل . "التحكيم في منازعات العمل" . إثباتات . "القوانين القانونية" .
"حجية الأمر المقضي" .

قرار هيئة التحكيم بأنها تهيب بالشركة ان تسهل على عمالها سكنى مساكنها على الوجه
الملائم . لا يخرج من خروج الالزام ولا تنقسم به الخصومة . قرار معيب .

(د) عمل "آثار عقد العمل" . "سلطة رب العمل في تنظيم منشأته" .
"التحكيم في منازعات العمل" . "ما يخرج من ذلك" .

تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل أو الجهات الإدارية المختصة على حسب
الأحوال . طلب النقابة تصنيف للوظائف بالشركة . عدم انطوائه على نزاع خاص
بالعمل . خروجه من اختصاص هيئة التحكيم .

(هـ) عمل . "إصابات العمل" . "التأمين عليها" .

خروج عمال الزراعة عن نطاق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة منهم .

١ - حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها وفقا للمادة ١٩٠ من قانون المرافعات هو أمر جوازي لما متروك لتقديرها .

٢ - من حق صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز في الأجور بين عماله لا اعتبارات يراها - وليست العبرة بالتمييز بين طوائف العمال وبيانات أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها (١) .

٣ - متى كانت هيئة التحكيم قد انتهت في قرارها بخصوص ما طلبته النقابة من إلزام الشركة بأعداد مساكن صحية للعمال إلى أنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم ، فإن هذا الذي انتهى إليه القرار لا يخرج مخرج الإلزام ولا تنحسم به الخصومة وفي ذلك ما يعيبه .

٤ - تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل التنظيمية أو الجهات الإدارية المختصة على حسب الأحوال . ومن ثم فإن طلب النقابة تصنيف الوظائف بالشركة لبيان العمل الزراعي من العمل الصناعي لا تختص هيئة التحكيم ابتداء بالنظر فيه إذ هو لا ينطوي على نزاع خاص بالعمل أو بشروطه .

٥ - وإن كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق أحكامه "العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص" إلا أنه ماد وفي المادة ١٩ الواردة في الفصل الأول من الباب الثالث بشأن تأمين إصابات العمل فنص على أن "تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين في آلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون" وهو بذلك يكون قد أوجب التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة من عمال الزراعة .

(١) راجع نقض ٢٢/١٢/١٩٦٠ الطعن رقم ٢٩٦ ص ٢٦ ق السنة ١١ ص ٦٦١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نقابة عمال ومستخدمى شركة الكروم والكحول المصرية تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بدمنهور تضمنت جملة طلبات منها (١) اعتبار ساعات العمل ثمان ساعات في اليوم واحتساب أجر اضافى عن الساعات الزائدة (٢) المساواة بين العمال المصريين والأجانب في الأجور والسكن والميزات العينية (٣) إعداد مساكن صحية للعمال (٤) إيجاد وسيلة لنقل العمال كما كان متبعاً منذ إنشاء الشركة (٥) تحديد وظائف العمال والمستخدمين والتمييز بين العمل الزراعى والعمل الصناعى (٦) تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على جميع العمال (٧) اعتبار السائقين الذين يعملون لدى أشخاص تدعى الشركة أنهم مقاولون عمالاً بالشركة (٨) إنشاء مطعم للعمال (٩) إنشاء مستشفى — ولم يستطع مكتب العمل تسوية النزاع ودياً وحاله بإتفاق الطرفين إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة وقيد بجدول منازعات التحكيم برقم ٤٢ لسنة ١٩٥٨ ، وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ قررت الهيئة: أولاً- رفض المطالب الخاصة بإيجاد وسائل النقل وتنفيذ قانون الادخار والتأمين على عمال الزراعة وطلب إنشاء المطعم . ثانياً - إعمال القانون بالنسبة لساعات العمل لعمال الصناعة وكذلك عن الإجر الإضافى عن ساعات العمل الزائدة عن ثمان ساعات وبالنسبة لطلب إعداد السراكى وكذلك بالنسبة للطلب الخاص بإنشاء المستشفى المطلوب إنشاؤه . ثالثاً - (١) تكليف الشركة بمراعاة المساواة بين العامل المصرى والأجنى في الأجر والسكن والميزات الأخرى متى تساوت ظروف العمل والمؤهلات والخبرة بين كل من الاثنين عند التعيين (٢) تهيب الهيئة بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى مساكنها على الوجه الملائم وأن تعمل على تيسير مدهم وتزويدهم بالمياه اللازمة وفتح دورات المياه

وامتعال الطلبات المقامة وسط المساكن بطريقة تتفق والغرض الذي أقيمت من أجله (۳ - ۴ - ۵) اعتبار سائقى سيارات الشركة المقيدين بدفاتها وسجلاتهما عمالا بها (رابعا) عدم اختصاص الهيئة بنظر الطلب الخاص بتحديد وظائف العمال والمستخدمين لبيان العمل الزراعى من العمل الصناعى - وطعنت النقابة فى هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طاب نقض الحكم ودفعت الشركة بعدم جواز نظر الطعن وطلبت من باب الاحتياط رفضه وصحمت النيابة العامة على ما جاء فى مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الشركة دفعت بعدم جواز نظر الطعن لتنازل الطاعة عنه استنادا إلى أنه بعد رفعه تقدمت اللجنة النقابية لعمال الشركة بجملة طلبات إلى مجلس محافظة البحيرة وقد توصلت اللجنة التى شكلها المجلس إلى تحرير اتفاق أنهى كافة المنازعات القائمة بين الطرفين والمنازعات التى شملها اقرار التحكيم ومنها الخلاف القائم حول تحديد العمال الزراعيين والعمال الصناعيين ومدى انطباق قانون التأمينات الاحتمالية على عمال الشركة وتضمن النص على حصول العمال على جميع حقوقهم وتعهدهم بالتنازل عن الدعاوى المدنية التى رفعوها ضد الشركة ، وهذا التعهد يمتد ولا شك إلى الطعن الحالى وإذا صح أنه لم يستوف الشروط التى نصت عليها المادتان ۹۱ ، ۹۲ من القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ لعدم تسجيله لدى مكتب العمل فلا أقل من أن يعتبر عقد صلح ملزم لطرفيه وفقا للسادة ۱۴۴ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أن ترك الخصومة وفقا للسادة ۳۰۸ من قانون المرافعات - أيا كان سببه - لا يكون الا اذا حصل باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بتقرير منه فى قلم الكتاب أو ببيان صريح فى مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا بالجلسة وإثباته فى المحضر .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعة طلبت تحديد ساعات العمل بثمان ساعات فى اليوم وصرف الأجور المستحقة من الساعات الزائدة منذ سنة ۱۹۵۷

ورفض القرار المطعون فيه هذا الطلب استنادا الى أنه لم يقدم دليل على أن العمال اكتسبوا حقا في تشغيلهم ثمان ساعات وقد كفل لهم القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ هذا الحق بما نص عليه في المادة ١١٤ من عدم جواز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمان ساعات في اليوم وبما قرره في المادتين ١٢٠، ١٢١ من بيان الشروط والأوضاع التي يتعين فيها إعطاء العامل أجراً إضافياً من ساعات العمل الزائدة ، وهذا الذي أقيم عليه القرار قصور ومخالفة للثابت في الأوراق وللقانون من وجوه - أولها : أنه فهم أن طلب أجر الساعات الزائدة قاصراً على المستقبل في حين أنه يشمل الماضي ولو استظهر نص الطلب كما جاء في مذكرة النقابة لما انتهى الى هذه النتيجة . وثانيها - أنه خالف الثابت في الأوراق بتقريره أنه لم يقدم دليل على أن العمال اكتسبوا حقا في تشغيلهم ثمان ساعات في حين أنه يبين من المذكرة المقدمة من النقابة المؤرخة ١٩٥٥/١٢/٢٧ أن مندوب الشركة أقر بأن مدة العمل اليومي في المصنع والورش هي ثمان ساعات وتضمن تقرير مكتب العمل المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ ما شهد به بعض العمال من سبق اشتغالهم ثمان ساعات في اليوم . وثالثها - أنه أغفل حكم المادة ١٩٠ من قانون المرافعات وهي تخول المحكمة أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها في الأحوال التي يجيز القانون الاثبات فيها بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة وكان يتعين على هيئة التحكيم إهمال حكم هذه المادة اذا لم تر الأخذ بالأدلة المقدمة .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن القرار المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات كان ينص في المادة الأولى منه على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من تسع ساعات في اليوم " ولم تدل النقابة على أن الشركة درجت على تشغيل العمال ثمان ساعات في اليوم حتى يمكن اعتبار ذلك حقا مكتسباً لهم " وأن " قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة ١١٤ على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمان ساعات في اليوم الواحد و ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة فيكون هذا الطلب غير ذي موضوع " .

ويبين من ذلك أنه تحدث عن الماضي والمستقبل لا عن المستقبل وحده وفصل فيه استنادا الى أن النقابة لم تقدم الدليل على ما تدعيه ، ومردود في الوجه الثاني بأن النقابة لم تقدم تقرير مكتب العمل المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ ولا ما يدل على أن المذكرة المؤرخة ١٩٥٥/١٢/٢٧ كانت مودعة ملف التحكيم وتمسكت بها أمام الهيئة ، ومردود في الوجه الثالث بأن حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها وفقا للسادة ١٩٠ من قانون المرافعات هو أمر جوازي لها متروك لتقديرها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن النقابة طلبت تحقيق المساواة بين عمال الشركة المصريين والأجانب في الأجور والسكن والميزات العينية وقدمت هيئة التحكيم بيانا مفصلا لأوجه التمييز القائمة بالنسبة للأجانب ولم يستجب القرار المطعون فيه لهذا الطلب وأقر الأوضاع القائمة استنادا إلى ما ذهب إليه من أن قرارات التحكيم استقرت على عدم التدخل في الأجور طالما أن صاحب العمل التزم الحدود الدنيا لها ، وإذ تبين أن الأجور لا تنزل عن الحدود المقررة فإنها لا تستطيع التدخل لرفعها بالنسبة للعامل الوطني ومساواته بزميله الأجنبي ، وهذا من القرار المطعون فيه مخالفة للقانون وقصور إذ أن المساواة بين العمال الوطنيين والأجانب لا توجهها التشريعات المالية فحسب بل كافة القوانين الأساسية وقواعد النظام العام .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن من حق صاحب العمل — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة — أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات براها، وإذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "قرارات هيئات التحكيم قد استقرت على عدم التدخل في الأجور طالما أن صاحب العمل قد التزم الحدود الدنيا لها والتي نصت عليها الأوامر العسكرية" وأن ، "الهيئة إذا ما تبين لها أن الأجور لا تنزل عن الحدود المقررة لها فلا تستطيع التدخل لرفع هذه الأجور بالنسبة للوطني ومساواته بزميله الأجنبي إذا كانت توجد معايير ومقاييس لدى صاحب العمل وبالنسبة للوطني وزميله الأجنبي ، ولكن توضح بأن على الشركة أن تراعى على وجه عام وبصفة مضطرة المساواة بين العمال جميعا بغض النظر عن جنسيتهم وتأخذ الشركة بدفاعها ... من أنها تعامل كافة عمالها على قدم المساواة مراعية في ذلك طبيعة العمل الذي يؤدونه ومراكزهم في الشركة ومدى إحتاجهم في العمل" وأنه "متى تساوت

ظروف العمل والمؤهلات فتطبيقا لهذا يتعين على الشركة أن تسوى بين العمال من كان منهم من الأجانب ومن كان منهم من المصريين ، وأن تجعل الكل سواء في تقاضى الأجور التى تهيئها طبيعة العمل نفسه متى تساوت ظروف العمل والمؤهلات والخبرة بين كل من الاثنين عند التعيين“ وما هول عليه القرار المطعون فيه واستظهره وانتهى إليه من ذلك لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوى على قصور يعيبه إذ ليست العبرة بالتمييز بين طوائف العمال وبيان أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن من بين طلبات النقابة إلزام الشركة بأعداد مساكن صحية للعمال المصريين لأن المنازل التى خصصتها لهم غير ملائمة للسكنى ولا تتوافر فيها الشروط الصحية ومع أن هيئة التحكيم تحققت من صحة هذا الطلب بالمعايينة التى أجرتها بتاريخ ١٤/١/١٩٥٩ وثبت فيها أن المساكن فى حاجة ماسة إلى عناية الشركة واهتمامها وفتح دورات المياه حتى لا تترك دون رعاية أو إصلاح الأمر الذى يضر بصحة العمال وأسرهم إلا أنها لم تلزم الشركة بشيء من ذلك وانتهت فى قرارها إلى أنها ”تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى مساكنها على الوجه الملائم وأن تعمل على تيسير مدهم وتزويدهم بالمياه اللازمة وفتح دورات المياه واستعمال الطلبات المقامة وسط المساكن بطريقة تتفق والغرض الذى أقيمت من أجله“ وهى عبارة غير ملزمة ولا يعرفها القانون وتستوى فى النتيجة مع رفض الطلب وهو ما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لمخالفته أحكام القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أنه يتضح من المعايينة التى تمت فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٩ أن المساكن فى حاجة ماسة إلى عناية الشركة واهتمامها وتزويد القاطنين بها بالمياه وفتح دورات المياه ليتردد عليها سكان العزب المقامة على أرض الشركة حتى لا تترك هذه الأماكن دون رعاية أو إصلاح الأمر الذى يضر بصحة العمال وأسرهم وأن الشركة وقد أقامت هذه المساكن فلا أقل من أن توليها العناية اللازمة للحفاظ عليها وأن يجعلها صالحة للسكن وأنه لما تقدم ولما وضع

من المعاينة تهيب الهيئة بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم وأن تعمل على تيسير مدهم وتزويدهم بالمياه اللازمة وفتح دورات المياه واستعمال الطلمبات المقامة وسط المساكن بطريقة تتفق والغرض الذى أقيمت من أجله ، وهذا الذى انتهى إليه القرار لا يخرج عن مخرج الإلزام ولا تنحصر به المحسومة وفى ذلك ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن النقابة طلبت إيجاد وسيلة من وسائل النقل (سيارة أو جرار لنقل العمال على نفقة الشركة) وقد حقق مكتب العمل هذا الطلب وضمن تقريره المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ أن الشركة كانت تقوم بتهيئة وسائل النقل لعمالها دون مقابل واكتسبوا حقاً فى ذلك ، وقضى القرار المطعون فيه برفضه استناداً إلى أن النقابة لم تدل على قيام هذا الحق للعمال وأنه أصبح حقاً مكتسباً لهم ، وهذا من القرار المطعون فيه قصور فى أسبابه الواقعية إذ ينقضه تقرير مكتب عمل دمنهور .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده القرار المطعون فيه من أن النقابة " لم تدل على قيام هذا الحق " وأنه لا إلزام على الشركة بإيجاد هذه الوسيلة من وسائل النقل " ولم تقدم النقابة تقرير مكتب العمل التى استندت إليه ومن ثم فهو عار من الدليل " .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه قضى برفض طلب النقابة تحديد وظائف العمال والمستخدمين لبيان العمل الزراعى من العمل الصناعى استناداً إلى أن هذا التصنيف ليس من وظيفة هيئة التحكيم وهو منوط بإدارة التصنيف والتحليل المهنى التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وهذا الذى أقيم عليه القرار مخالف لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تجعل هيئة التحكيم هى المختصة دون غيرها بالنظر والفصل فيه واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيقه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بعدم اختصاص الهيئة بهذا الطلب على أن " الهيئة ليس من وظائفها أن توضح وتبين وظائف العمال والمستخدمين لبيان العمل الزراعى

من العمل الصناعى لأنه يجب أن تتوافر فيمن يقوم بهذا التصنيف الكفاية العلمية والدراية اللازمة بكل عمل على حدة وبيان ما إذا كان زراعيا أو صناعيا، لذلك لا تكون هيئة التحكيم هي الجهة المختصة بنظر مثل هذا الطلب إذ توجد بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إدارة خاصة بالتصنيف والتحليل المهني وعلى النقابة أن تلجأ إليها لمعرفة طبيعة عمل كل عامل بالشركة لتعيين من هو عامل الزراعة من غيره، وهذا الذى استند إليه القرار لمخالفة فيه للقانون إذ أن تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل التنظيمية أو الجهات الإدارية المختصة على حسب الأحوال وطلب النقابة تصنيف الوظائف بالشركة لا ينطوى على " نزاع خاص بالعمل أو بشروطه " تختص هيئة التحكيم ابتداء بالنظر فيه .

وحيث إن حاصل السواب السادس أن النقابة الطاعنة طلبت تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على جميع العمال ، وقضى القرار المطعون فيه برفض هذا الطلب بالنسبة لعمال الزراعة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الشركة تجارية ، وإذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية قد امتثلت من نطاق تطبيقه العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة فهي تقصد بذلك العمال الذين يشتغلون في الزراعة لحساب الأفراد المزارعين أو لحساب المؤسسات أو الشركات الزراعية ، أما من يشتغل لحساب شركة تجارية فتسرى عليه أحكامه أيا كان نوع العمل الذى يزاوله .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وإن كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق أحكامه " العمال الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " إلا أنه عاد فى المادة ١٩ الواردة فى الفصل الأول من الباب الثالث بشأن تأمين إصابات العمل فنص على أن " تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين فى آلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون " وهو بذلك يكون قد أوجب التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة من عمال الزراعة ، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على رفض

تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على عمال الزراعة — وإن كانوا يعملون بآلات ميكانيكية — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن النقابة طلبت اعتبار السائقين الذين يعملون لدى أشخاص تدعى الشركة أنهم مقاولون عمالا في الشركة ومع استجابة القرار المطعون فيه لهذا الطلب في سياق أسبابه إلا أنه عاد فقضى في منطوقه " باعتبار سائق سيارات الشركة المقيد بدفاتها وسجلاتها عمالا بها " وهو تناقض ومخالفة لأحكام القانون إذ أن القيد في دفاتر الشركة أمر تملكه وحدها ومن قيد في دفاتها من هؤلاء السائقين ومن لم يقيد يعتبر عاملا لديها طالما أنه يشغل لحسابها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بينما طلبت النقابة اعتبار السائقين المقيدة أسمائهم لدى مقاول الشركة عمالا بها وقطع القرار في أسبابه بأنه يتعين إجابة هذا الطلب إلا أنه عاد فقضى في منطوقه " باعتبار سائق سيارات الشركة المقيد بدفاتها وسجلاتها عمالا بها " وهو تناقض وقضاء من الهيئة فيما لم يطلب منها ولم يتم نزاع بشأنه .

وحيث إن حاصل السبب الثامن أن القرار المطعون فيه رفض طلب النقابة بشأن المطعم استنادا إلى أن القانون لا يلزم الشركة بإنشاء مطعم للعمال لأنها لا تقع في منطقة بعيدة عن العمران وهو قصور في التسييب ومخالفة للقانون ، إذ الثابت من مذكرات النقابة ومن تقرير مكتب العمل أنها لم تطلب إنشاء مطعم ولكن طلبت إعادة بناء المطعم الذي سبق أن أنشأته الشركة بناء على اتفاق تم بينها وبين مدير تفتيش العمل وأصبح حقا مكتسبا للعمال وبذلك تكون هيئة التحكيم قد فصلت في الطلب دون الرجوع للأوراق بما انبنى عليه إغفال دفاعها وبالتالي مخالفة أحكام المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعي مبرور بأن الطاعنة لم تقدم الأوراق التي تستند إليها في تأييده ومن ثم فهو عار عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب التاسع أنه في خصوص طلب النقابة إنشاء مستشفى لعلاج العمال وإجراء كافة العمليات الجراحية قضى القرار المطعون فيه بإلزام الشركة بتنفيذ أحكام القانون المنصوص عليها في المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي صدد تحديد عدد العمال اللازم توافرهم لإنشائه أحال إلى المقيد من سجلات الشركة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن القيد في سجلات الشركة أمر تملكه وحدها وكان يتعين على هيئة التحكيم أن تندب خبيراً لمصرهم واعتبار كل من تستخدمه الشركة عاملاً بها سواء كان مقيداً في سجلاتها أو غير مقيد ، وأحالت في ذلك إلى تقرير مكتب عمل دمنهور المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ وقد جاء فيه " وترى أنه إذا أضيف عمال المقاولين وهم يؤدون أعمالاً مستمرة ومن صميم عمل الشركة إلى عدد العمال التابعين للشركة يصل العدد إلى نحو مائة عامل وبهذا يكون للعمال الحق قانوناً في طلبهم سالف الذكر " .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القرار المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " المادة ٦٥ من قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ نصت على وسائل الرعاية الطبية والصحية للعمال " وأنه " لا خلاف بين الشركة والنقابة في شأن هذه الرعاية الطبية فيلزم إعمال أحكام القانون في هذه الحالة وتوفير الرعاية الطبية اللازمة للعمال تطبيقاً للقانون " وأنه " لهذه الأسباب تلزم الشركة بتنفيذ أحكام القانون المنصوص عليها في المادة ٦٥ منه وذلك بالرجوع إلى العدد الحقيقي للعمال المقيد بسجلات الشركة " وهذا الذي أقيم عليه القرار لا مخالفة فيه للقانون .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي عجد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
ومصري أحمد فرحات ، ومحمود عباس الغمراوي ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٦٨)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣١ "أحوال شخصية" :

دعوى . "عدم سماع الدعوى" . أحوال شخصية .

النص في المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمحض خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي في عدم إقامتها . مناط العذر الشرعي كونه مشروعا ومائنا للدعى من رفع الدعوى . ترك أمر تقدير قوته وكونه مانعا أو غير مانع لفطنة القاضي . مثال .

بالرجوع إلى أقوال الفقهاء في خصوص الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر — وهو ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ — يبين أنهم لم يوردوا الأعدار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة ومائنة للدعى من رفع الدعوى وتركوا الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفطنة القاضي . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم سماع دعوى الطاعنة على أن ما تدعيه من جهل باستحقاقها في الوقف ومريضها وفقرها لا يعد عذرا شرعيا فإنه لا يكون قد خالف القانون (١) .

(١) راجع قض ١٩٦٢/٥/٢ الطعن رقم ٣٢ س ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٢ ص ٥٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة نعيمة محمد شلبي أقامت الدعوى رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٧ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد وزارة الأوقاف والسيدة نفيسة عبد الله مظهر طلبت فيها الحكم باستحقاقها لمصلحة قدرها جزء من اثنين وثلاثين جزء فى وقف شيخ الحرمين الأمير بشير أغا دار السعادة الصادر به الاشهاد المؤرخ فى ٨ من رمضان سنة ١١٤٢ هـ وقالت شرعا لدعواها إن الواقف انشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على اتباعه وعتقائه ذكورا وإناثا بيضا وسودا بالتسوية بينهم ينتفعون به مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل ، الطبقة العليا تحجب السفلى بحيث يحجب كل أصل فرعه دون غيره ... ، وقد انحصر الاستحقاق أخيرا فى ذرية بعض العتقاء وفى ذرية أحد الاتباع وهو الأمير حسن أغا الذى توفى عن ابنه عبد الرحمن الذى توفى عن ابنه سليمان وقد توفى هذا الأخير عن أولاده الستة محبوب وآسيا ونفيسة وأمين شوقى ويوسف وصفية ثم توفيت آسيا ويوسف عقيمين قال استحقاق التابع وهو نصف ريع الوقف لأولاده الأربعة الباقين ومنهم نفيسة ويخصها فيه الثمن وقد توفيت هذه الأخيرة عن ولديها محمد شلبي وأحمد شلبي وخص كل منهما النصف فى نصيبها ثم توفى محمد شلبي عن المدعية واختها احسان فخص كل منهما ٢٢/١ من ريع الوقف ، وإذ طالبت المدعية وزارة الأوقاف بوصفها حارسة على الوقف تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بأداء استحقاقها وامتنعت فقد انتهت إلى طلب الحكم لها به . وردت وزارة الأوقاف بأنها لا تعرف ما إذا كانت المدعية مستحقة فى الوقف أم غير مستحقة فيه ، أما السيدة نفيسة عبد الله مظهر فقد دفعت بعدم سماع الدعوى

لمضى المدة المانعة من سماها ولا انحصار الاستحقاق في غير المدعية ، وبعد أن تدخل في الدعوى وأدخل فيها باقي المستحقين قضت المحكمة في ١٩٥٧/٥/٢٩ حضوريا برفض الدفعين وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بسائر وجوه الإثبات وفاة الواقف واستحقاق تابعه الأمير حسن أغا عبد الله لنصف ريع الوقف واستحقاق المدعية لما مقداره $\frac{1}{33}$ من هذا الريع . واستأنف المدعى عليهم هذا وزارة الأوقاف هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبن بإلغاء والحكم بعدم سماع الدعوى وقيد استئنافهم برقم ١٢٩ سنة ٧٧ قضائية وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع دعوى المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الثانية) مع إلزامها بالمصروفات من الدرجتين وخمسة جزيئات مقابل أتعاب المحاماة - وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب التي ضمنها تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الثانية رفض الطعن ، ولم تحضر المطعون عليها الأولى ولم تبسّد دفاعا وصممت النيابة على ما أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على شئبين يتحصل : أولهما - في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ استبعد الجهالة والفقر والمرض أن تكون أعتارا شرعية تمنع من عدم سماع الدعوى - وذلك لما قرره دون مناقشة وتمحيص من أن ادعاء الجهالة أمر ميسور لمن أراد أن يطلقه بغير دليل فلا ينقض هذا شرعا في عدم رفع الدعوى وهو مخالف للراجع من مذهب أبي حنيفة ومؤداه أن شرط الواقف مما يخفى ، ولما ذهب إليه من أن الفقر ليس بعذر لأنه كان في مقدور الطاعنة أن تتقدم بدعواها عن طريق المساعدة القضائية قبل انقضاء المدة المانعة من سماها ، وفاته أن مصاريف التقاضي الرسمية ليست وحدها هي كل مصروفات التداعي بل إن هناك مصروفات أخرى لاستخراج الاعلامات الشرعية وحجج الوقف وغيرها ، وأن سلوك سبيل الاصفاء من الرسوم أمر اختياري لا محل لإجبار الطاعنة على اتخاذه ، وبالنسبة لمرض الطاعنة فقد

حجب نفسه عن بحثه وكان يتعين عليه أن يبحثه لأن الاعذار الشرعية المانعة من رفع الدعوى لم ترد في المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر وإنما جاءت على سبيل المثال . ويتحصل : ثانيهما - في أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من دفاع مؤداه أن الأعذار الشرعية المانعة من اتجاه الدفع بعدم السماع قائمة لديها وما رد به الحكم من أسباب في هذا الخصوص جاء قاصرا ومتخاذلا يضاف إلى ذلك أنه لم يناقش ما حول عليه الحكم الابتدائي من أسانيد .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى أقوال الفقهاء في خصوص الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر وهو ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بقولها "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي في عدم إقامتها وهذا كله مع انكار الحق في تلك المدة" - يبين أنهم لم يوردوا الاعذار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة ومانعة للمدعى من رفع الدعوى وتركوا الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة لفطنة القاضي - وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم سماع دعوى الطاعنة على " .. أن ما تدعيه المستأنف عليها من جهلها بأمر استحقاقها في هذا الموقف مردود بأن ابداء الجهل قول ميسور لكل من يريد أن يطلقه مرسلا بغير دليل فلا ينهض عذرا شرعيا للتواني من رفع الدعوى وإلا فانه كاف لتعطيل حكم المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية - أما مرض المستأنف عليها فانه كذلك غير دافع لما في القعود عن رفع الدعوى طيلة المدة المانعة من سماعها شأنه في ذلك شأن الفقر الذي تقول بأنه حال دون استطاعتها أن ترفع الدعوى ذلك لأنه كان في مقدورها شأن أي فقير أن تتقدم بدعواها عن طريق لجنة المساعدة القضائية في كل محكمة فهي التي تقرر الاعفاء من الرسوم . . . وهي تقارير سائفة وفيها الرد الكافي على دفاع الطاعنة ، إذ كان ذلك ، فانه لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه أو انطوى على قصور يعيبه ، ويتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى هلى ، وحافظ محمد بدوى ، وعباس على عبد الجواد .

(١٦٩)

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . " حالات الطعن " . " مخالفة حكم سابق " . خلف .
" خلف عام " . وقف . " الاستحقاق فيه " .

قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليهم في نصيب أحد المستحقين في
الوقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا . مناقضته حكم المحكمة العليا الشرعية
الصادر بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات
والحائز لقوة الشيء المقضى . جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمحيته على
خلاف ذلك الحكم . لا ينال من ذلك عدم اختصاص بعض المطعون ضدهم بأنفسهم
في الدعوى الأولى وإنما اختصاص فيها والدهم ، ذلك أن المورث توفى بعد انتهاء
الوقف للأهل وصيرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل
إليهم عن طريق الوقف . الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا
عاما له .

(ب) وقف . " النظر عليه " . " وكالة ناظر الوقف عن المستحقين " . وكالة .
اثبات . " حجية الأمر المقضى " .

وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق .
الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساسه باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في
الخصومة . لاحجية للحكم عليهم .

(ج) نقض " حالات الطعن " . " مخالفة حكم سابق " . وقف . " قسمة
الوقف " . " قرار هيئة التصرفات " .

صدور قرار القسمة من هيئة التصرفات في حدود سلطتها الولائية . عدم
فصلها في أية خصومة بين الطرفين . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم
المطعون فيه القاضي بالاستحقاق بدعوى صدره على خلاف حكم سابق حائز قوة
الأمر المقضى .

(د) وقف . "تفسير شرط الواقف" . حكم . "حجية الحكم" . اثبات .
"حجية الأمر المقضى" .

ما كانت تصدره المحاكم الشرعية من تفسير شروط الواقفين . اختياره أحكاما لها
حجية على من كان ممثلا فيها .

(هـ) حكم . "حجية الحكم" . اثبات . "قوة الأمر المقضى" .

الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى
أمام المحاكم المدنية . مثال .

(و) اثبات . "حجية الأمر المقضى" . محكمة النقض . "سلطة محكمة
النقض" . دهمي . "سبب الدعوى" .

لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق من كون سبب الدعوى سببا حقيقيا تتحقق
به المغايرة في سبب الدعوى أم أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الخيلولة دون الدفع
بحجية الأمر المقضى .

(ز) وقف . "إنهاء للوقف على غير الخيرات" . "الوقف مرتب
الطبقات" .

أبولة الملكية في الوقف مرتب الطبقات إلى المستحقين الحاليين ولذرية من مات
من ذرية الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر حصته أو حصته أصلا في الاستحقاق .
المادة ٣ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . انطباعه على الوقف المرتب الطبقات
ترتبا جمليا دون الوقف المرتب الطبقات ترتبا مراديا .

(ح) وقف . "الوقف مرتب الطبقات" .

الأصل في الوقف مرتب الطبقات على الذرية أنه يعتبر مرتب الطبقات ترتبا إفراديا .
لا يكون الوقف مرتب الطبقات ترتبا جمليا إلا بنص صريح قاطع من الواقف .

(ط) نقض . "إعلان الطعن" . "الصفة في الطعن" . إعلان . بطلان .

وصف المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه فاسد وتوجيه الطعن إليه في شخص الوصي عليه بعد زوال صفته في تمثيله لبلوغه من الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تمام إعلان المطعون عليه بعد ذلك في شخصه بوصفه بالغا . لا بطلان . لا ينال من صحة الإعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ صيرورة هذا الميعاد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .

(ى) نقض . "حالات الطعن" . "مخالفة قواعد الاختصاص" .

الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص . نصرة على مخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم دون تلك المتعلقة بالاختصاص النوعي .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من أن المطعون عليهم يستحقون في نصيب أحد المستحقين في الوقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا قد ناقض ما سبق أن قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضي بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفا فيه ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمحيثه على خلاف ذلك الحكم يكون جائزا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولا يصح الاعتراض بأن بعض المطعون ضدهم لم يكونوا مختصمين بأنفسهم في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية وأن اختصاص والدهم في تلك الدعوى لا يجعل الحكم الصادر فيها بتحديد الاستحقاق في الوقف حجة عليهم لما هو مقرر من أن المستحق في الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة - ذلك أن المورث المذكور قد توفي بعد انتهاء الوقف الأهلي وصيرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحلق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف ولذلك يكون الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا عاما لمورثهم الذي كانت طرفا فيه .

٢ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين لا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما يقضى عليه أن الحكم الذى يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومتفذاً لكتابه ماساً باستحقاق مستحقين لم يخلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم^(١) .

٣ — متى كان قرار القسمة قد صدر من هيئة التصرفات في حدود سلطتها الولائية دون أن تعرض للفصل في أية خصومة بين الطرفين فإن هذا القرار لا يعتبر حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضى وبالتالي فلا يجوز الطعن بالنقض للتناقض فيما يصدر بعده من أحكام بالاستحقاق على خلاف ما قضى به عند تحديد الأنصبة في القسمة .

٤ — ما كانت تصدره المحاكم القضائية الشرعية من تفسير لشروط الواقفين في الدعاوى التى ترفع إليها بطلب هذا التفسير يعتبر أحكاماً لها حجية على من كان ممثلاً فيها .

٥ — الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية. وإذا كانت المحاكم الشرعية مختصة بالفصل في دعاوى الاستحقاق في الوقف طبقاً للسادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإن قضاءها النهائي في هذه الدعاوى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

٦ — لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق مما إذا كان سبب الدعوى هو سبب حقيقى تحقق به المغايرة في سبب الدعوى أو أنه مجرد سبب ظاهرى أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضى فلا تقوم به هذه المغايرة .

٧ — نصت المادة الثالثة من قانون إنهاء الوقف الأهلى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر

(١) راجع نقض ١٥/٤/١٩٦٤ طعن ١٨ من ٣١ ق أحوال شخصية السنة ١٥ ص ٥٥٠ .

حصته أو حصّة أصله في الاستحقاق " وقد صرحت المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة " بأنه رؤى في الوقف المرتب الطبقات أن تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق لأن هذه الذرية كانت محجوبة على سبيل التوقيت ومن العدل ألا يترتب على هذا الحجب أثره بالنسبة لتلك الوقف " ومفاد ذلك أن هذا النص لا ينطبق إلا على الوقف المرتب الطبقات ترتيباً جلياً لأن هذا الوقف هو الذى تحجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة إلى أن تنقضى طبقة أصلهم وهذه الذرية هى التى عنها المذكرة الإيضاحية بقولها إنها كانت محجوبة على سبيل التوقيت ورأى المشرع من العدل ألا يمنحها هذا الحجب المؤقت من أخذ حصّة أصلها في الاستحقاق بعد إنهاء الوقف لأن هذه الحصّة كانت ستؤول إليها بعد انقراض طبقة أصلها أو ظل الوقف قائماً ولم يصدر قانون بإنهائه وبعبارة ما ينتهى فيه ملكا للمستحقين الحاليين . أما في الوقف المرتب الطبقات ترتيباً إفرادياً فلا تحجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة بل يؤول نصيب كل من مات من هذه الطبقة إلى ذريته وبذلك فلن تضار هذه الذرية بصدور ذلك القانون .

٨ — لا يكون الوقف مرتب الطبقات ترتيباً جلياً إلا بنص صريح قاطع من الواقف على ذلك . إذ نص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن جميع الأوقاف المرتبة الطبقات يعتبر ترتيبها إفرادياً بمعنى أنه لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه وما كان سيستحقه إلى فرعه ولو لم ينص الواقف في كتاب وقفه على هذا . كما نصت المادة ٥٨ من قانون الوقف المذكور على أنه لا يعمل بأحكام بعض موادها ومنها المادة ٢٢ سالفة الذكر إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها . ومؤدى هذين النصين أن كل وقف مرتب الطبقات على الذرية يعتبر مرتب الطبقات ترتيباً إفرادياً إلا إذا نص الواقف صراحة على أنه جعل الوقف مرتباً ترتيباً جلياً .

٩ — إذا كان الواقع هو أن الطاعنة وإن وصفت الماطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهت إليه الطعن في شخص والذمة بوصفها وصياً عليه وذلك بعد زوال صفتها في تمثيله لبلوغه سن الرشد ورفع الوصاية عنه قبل صدور الحكم

المطعون فيه ، الا أنه قد تم اعلانه بالظعن بعد ذلك في شخصه بوصفه بالناس واصلت صورة اعلان التقرير اليه في موطنه ، فان في توجيه الاعلان اليه على هذا الوجه ما يكفى لتعريفه بالصفة الصحيحة التي اختص بها في الظعن مما يتحقق به غرض الشارع من ايجاب ذكر البيان المتعلق بصفته في تقرير الظعن . ولا يؤثر على صحة الاعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل له لم يعد هذا الميعاد ميعادا حتميا بل أصبح مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان^(١) .

١٠ — لا تجيز المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الظعن أمام محكمة النقض الظعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص الا اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم ، فاذا كان ما تعينه الطاعة على الحكم المطعون فيه هو مخالفته قواعد الاختصاص النوى فان طعننا بهذا العيب يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الظعن — في أن السيدتين اسماء أحمد العروسي وبتها عائدة حسن العروسي رفعتا على المطعون عليهما وآخرين — دعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية قيسدت برقم ٢٨ تصرفات . طلبتا فيها قسمة مرتب الزنامة وبيان نصيب كل منهما فيه بنسبة استحقاقهما في الوقف طبقاً لإنشائه وشروطه — وقد تدخلت الطاعة في تلك الدعوى طالبة فوز وتحديد نصيبها في المرتب المذكور

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٣/٥ ط ٢٣١ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٣٠٣ .

بمبلغ ٤٦ ج و ٤٢١ م على أساس أنها تستحق في الوقف $\frac{3}{4}$ قرار يبط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها الوقف ، وقالت بيانا لذلك إن من بين ما وقفه المرحوم السيد زين الدين مصطفى العرومي بكتاب وقفه الصادر في ١١ من ذي القعدة سنة ١٢٧١ هـ — المبلغ الذي كان مرتبا له سنويا من ديوان الزرنامة والبالغ قدره ١٦٨ ج و ٨٠٤ م وقد جعل هذا الوقف على نفسه حال حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة الموجودين وقت الوقف وهم أحمد وحفيظة وفاطمة ومن سيحدثه الله له من الأولاد بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين إلا ولد البنت فلا ينتقل إليه شيء من نصيب أمه بل ينتقل نصيبها من ذلك إلى من يوجد من أخوتها وأخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق — ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده كذلك من أولاد الظهور دون أولاد البطون وهكذا في جميع طبقات الذرية — وقد توفي الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين الذين لم يعقب غيرهم ثم توفوا بعده جميعا على التعاقب وانحصر الوقف في أولاد أحمد ابن الواقف وهم محمد وأمين وزهرة وزينب وعيشة وسكينة فانتقل استحقاق هذا الوقف إليهم وقسم بينهم بالفريضة الشرعية للذكر منهم ستة قرار يبط وللأنثى ثلاثة قرار يبط — ثم توفي أمين بن أحمد ابن الواقف عن ولديه أحمد وزكية فانتقل نصيبه إليهما ثم توفيت كل من زهرة وزينب ومائشة المذكورات بنات أحمد ابن الواقف فانتقلت أنصباؤهن وقدرها ٩ ط لأخويهن محمد وسكينة وقسم بينهما بالفريضة الشرعية لمحمد الثلثان ٦ ط واسكينة الثلث ٣ ط — وبذلك صار نصيب محمد الأصلي والآيل إليه من أخواته الثلاث المذكورات ١٢ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها الوقف — ونصيب سكينة الأصلي والآيل من أخواتها ٦ ط ثم توفي محمد بن أحمد ابن الواقف عن أولاده الأربعة وهم حسن "والد وجد المطعمون عليهم" ومائشة وزينب ونفيسة (الطاعة) فانتقل إليهم نصيبه في الوقف الأصلي والآيل وقدره ١٢ ط للذكر مثل حظ الأنثيين وبقسمته عليهم بهذه النسبة يكون لحسن $\frac{4}{5}$ ط ولكل بنت من أخواته الثلاث المذكورات بما فيهن السيدة نفيسة (الطاعة) $\frac{2}{5}$ ط ٦ ثم توفي حسن المذكور ابن محمد ابن الواقف عن أولاده السبعة وهم مصطفى (مورث المطعمون ضد هما الأولان) وعلي وأمين ومحمود ومميرة وبهيرة ومائدة (باقى المطعمون ضد هم) فانتقل نصيبه إليهم ثم توفيت سكينة المذكورة بنت أحمد ابن الواقف

وليس لها اخوة ولا اخوات فانتقل نصيبها وقدره $\frac{2}{6}$ ط إلى الأقرب إليها من الموقوف عليهم وهن السيدات عائشة وزينب ونفيسة (الطاعنة) بنات أخيها محمد المذكور لأنهن أقرب إليها في الدرجة من باقى الموقوف عليهم وقسم نصيبها بينهما بالتساوى لكل منهما قيراطان عملاً بشرط الواقف سالف الذكر الذى جاء فيه "فان لم يوجد من يشاركها في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبها من ذلك إلى الأقرب إليها في الدرجة فالأقرب من الموقوف عليهم" — وبإضافة هذا النصيب إلى النصيب الأصل للطاعنة وقدره $\frac{2}{6}$ ط يكون نصيبها $\frac{4}{6}$ ط وقد صدر بذلك حكم نهائى من المحكمة العليا الشرعية فى ٣ من شهر أبريل سنة ١٩٤٥ فى الاستئناف رقم ١١٤ سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ — بين هؤلاء الخصوم أنفسهم — ثم توفيت عائشة بنت محمد بن أحمد ابن الواقف فانتقل نصيبها الأصلى والآيل إلى أختيها السيدتين زينب ونفيسة (الطاعنة) مناصفة بينهما حسب شرط الواقف لكل منهما $\frac{2}{6}$ ط وبإضافة هذا القدر إلى نصيب الطاعنة السابق بيانه يصير استحقاقها فى الوقف $\frac{4}{6}$ ط من $\frac{2}{6}$ ط ينقسم إليها الوقف جميعه — وقد صدر بذلك أيضاً حكم نهائى من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٣ من شهر أبريل سنة ١٩٤٨ فى الاستئناف رقم ٩ ملحق سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ وأن المستحقين فى الوقف ومن بينهم الطاعنة والمطمعون عليهم قد ساروا على مقتضى ذنبك الحكيم وتمت قسمة الأعيان الموقوفة بينهم على هذا الأساس بموجب قرار نهائى صدر فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ — فى مادى التصرفات رقمى ٢٦٣ و ٦٠٧ سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ القاهرة — ونفذ قرار القسمة المذكور بأن وضع كل مستحق يده على نصيبه بعد فرز — وبتاريخ ١٢/٩/١٩٥٧ حكمت محكمة الأحوال الشخصية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة الدرب الأحمر الجزئية التى قضت فى ٨ من يونيه سنة ١٩٥٨ بقسمة مرتب الرزنامة المذكور وتخصيص مبلغ ٤٦ ج و ٤٢١ م للتدخله " الطاعنة " على أساس أنها تستحق فى الوقف $\frac{4}{6}$ ط من $\frac{2}{6}$ ط ينقسم إليها الوقف . وقد استأنف المظمعون عليهم هذا الحكم — أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالاستئناف رقم ١٥٣٤ سنة ١٩٥٨ طالبين تعديل الحكم المستأنف بقصر حصة الطاعنة فى مرتب الرزنامة على مبلغ ٣٢ ج و ٩٨٨ م — استناداً إلى أن قرار القسمة لا حجية له عليهم وأن الطاعنة وأختها زينب لا تستقلان وحدهما بنصيب عمتيها المرحومة سكيته

ونصيب أختهما المرحومة عائشة بل إنهم يشاركونهما في كل من النصيبين بما كان يستحقه أبوه لو كان حيا — وأنهم يستمدون هذا الحق من شرط الواقف ومن المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات — وفي الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الاستئنافية بقصر نصيب الطاعنة على مبلغ ٣٢ ج ٩٩٨ م — فطعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول السبب الأول وبتقضى الحكم المطعون فيه في خصوص نصيب سكينه بنت أحمد ابن الواقف — وتقضه كذلك في خصوص نصيب عائشة بنت محمد بن أحمد ابن الواقف بالنسبة للطعون عليهم الذين كانوا ممثلين في الدعوى الشرعية — وبعدم جواز الطعن بالنسبة لباقي الأسباب وفي ١٩٦٣/٤/٢ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائره الأحوال الشخصية التي أحالته إلى هذه الدائرة — وبعد أن قام قلم الكتاب بإعلان الطعن إلى المطعون عليهم — قدم المطعون عليهم الثانية والرابع والخامس مذكرتين بدفاعهم دفعوا فيها بعدم جواز الطعن كما دفعوا بعدم قبوله شكلا لبطلانه وطلبوا احتياطيا رفضه موضوعا — وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أبدت فيها رأيها في الدفوع بعدم محنتهما وتمسكت بالنسبة لموضوع الطعن برأيها السابق — وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الخصوم والنيابة على ماورد في مذكراتهم .

وحيث إن مبنى السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف أحكاما انتهائية سبق صدورها بين الخصوم أنفسهم وحازت قوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنه بتاريخ ١٩٤٥/٤/٣ قضت المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٤/٤٣ باستحقاقها هي وأختها زينب وعائشة لجميع نصيب عمتن المرحومة سكينه بنت أحمد ابن الواقف وبعدم استحقاق المطعون عليهم شيئا في هذا النصيب كما قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٣ في الاستئناف رقم ٩ لسنة ١٩٤٦/١٩٤٧ باستحقاق الطاعنة وأختها زينب لجميع حصص أختها المرحومة عائشة وبأن المطعون عليهم لا يستحقون أيضا شيئا في هذا النصيب — وعلى أساس تحديد الأنصبة الواردة بهذين الحكمين جرت قسمة أطيان الوقف بين جميع المستحقين ومن بينهم جميع خصوم الدعوى الراهنة

قسمة إفران وتنجيب وذلك بالحكم الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٥٢ من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية في مادتي التصرفات رقمي ٢٦٣ و ٦٠٧ سنة ١٩٤٧/٤٦ واختصت الطاعنة في الوقف بحصة قدرها $\frac{٦}{١٠}$ قرار يبط من ٢٤ قيراطا وهو ما يعادل ٤٦ ج و ٢١ م في مرتب الرزنامة محل النزاع في الدعوى الحالية ، وأنه إذ كانت الأحكام الشرعية الثلاثة المتقدمة الذكر قد صدرت بين الخصوم في هذه الدعوى وحازت قوة الأمر المقضي وقد حددت حصص الطاعنة والمطعون عليهم في الوقف على وجه نهائي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتحديد نصيب الطاعنة في مرتب الرزنامة على خلاف ما سبق أن حددته الأحكام الشرعية الثلاثة واعتبر حصتها في الوقف $\frac{١}{٤}$ قواريط فقط وعلى هذا الأساس اعتبر نصيبها في مرتب الرزنامة مبلغ ٣١ ج و ٦٥٠ م فإنه يكون قد خالف الأحكام الشرعية الآتية الذكر والحائزة لقوة الأمر المقضي وبالتالي يكون الطعن فيه بالنقض جائزا لهذا السبب رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت معروضة على محكمة الموضوع أنه بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ - أصدرت المحكمة العليا الشرعية حكما في الاستئناف رقم ١١٤ سنة ١٩٤٣/٩٤٤ في نزاع قام بين الطاعنة وبين المطعون عليهم الثالث والرابع والخامس والسادسة والسابعة والمرتحم مصطفى العروسي "مورث باقي المطعون عليهم" حول تفسير شرط الواقف في خصوص أيلولة نصيب المرحومة سكينه بنت أحمد ابن الواقف - ويقضى هذا الحكم بتفهم الخصوم بأن شرط الواقف يقضى بأن نصيب سكينه المذكورة يؤول إلى الطاعنة وأختها زينب وعائشة لأنهن أقرب الطبقات إليها من أهل هذا الوقف الموجودات على قيد الحياة وقت وفاتها ولم يوجد لها أخوة ولا أخوات ولا ينتقل شيء من هذا النصيب إلى المطعون ضدهم وذلك عملا بشرط الواقف - كما أنه بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٨ - أصدرت المحكمة العليا الشرعية - حكما في الاستئناف رقم ٩ ملحق لسنة ١٩٤٦/١٩٤٧ - في نزاع قام بين علي حسن العروسي (المطعون عليه الرابع) وبين نظار وقف العروسي وهم الطاعنة وأسعاد العروسي

والمرحوم مصطفى حسن العروسي (مورث المطعون عليهما الأولين) — حول تفسير شرط الواقف في خصوص أيلولة نصيب المرحومة عائشة بنت محمد ابن أحمد ابن الواقف وقد قضى ذلك الحكم باستحقاق الطاعنة وأختها زينب النصيب أختهما المرحومة عائشة مناصفة بينهما لأنهما الموجودتان على قيد الحياة وقت وفاتها وذلك عملاً بشرط الواقف الذي يقضى بأن من تموت من البنات ينتقل نصيبها لمن يوجد وقت وفاتها من أخوتها وأخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق — وبتاريخ ٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ صدر قرار في المسألتين ٢٦٣ و ٢٠٧ لسنة ١٩٤٦/١٩٤٧ تصرفات بقرز نصيب كل من المستحقين في الوقف في الأطياف — على أساس أن نصيب الطاعنة $\frac{3}{4}$ قرار يبط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها الوقف ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا النصيب $\frac{1}{4}$ قرار يبط مؤسساً ذلك على قوله "وحيث إن الثابت من كتاب الوقف أن الواقف اشترط الآتي : على أن من مات من الموقوف عليهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولداً ابن أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ابنه وأن سفلى من ذلك مقام والده في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل المتوفى حياً، فدل بذلك على أن وفاة والد المستأنفين (المطعون عليهم) الحاصلة في سنة ١٩٣٤ والسابقة على وفاة مكينة بنت أحمد ابن الواقف لا تمنعهم من أخذ استحقاق والدهم فيها — هذا فضلاً عن أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمحل الوقف قد أوردت هذا الحكم في صراحة حيث نصت على أنه إذا كان الوقف مرتب الطبقات آلت ملكيته للمستحقين الحاليين ولذوية من مات منهم من ذوى الاستحقاق في طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق. وحيث إنه لا نزاع بين الخصوم على الأنصبة التي انتقلت بها الوقف من مستحق إلى آخر اللهم إلا في خصوص ما تدعى به المستأنف عليها الثالثة (الطاعنة) من أن أولاد أخيها حسن المستأنفين (المطعون ضدهم) لا يستحقون شيئاً في المرحومة مكينة بنت أحمد ابن الواقف ولا في المرحومة عائشة بنت محمد ابن أحمد ابن الواقف وهذا غير صحيح لما سلف بيانه وحيث إنه تريباً على ما تقدم يكون حق المستأنف عليها الثالثة (الطاعنة) قاصراً على $\frac{1}{4}$ ط من ٢٤ قيراطاً في المرتب المطلوب قسمته أي ما يعادل مبلغ ٣١ ج و ٦٥٠ م لكن المستأنفين طلبوا تعديل الحكم إلى مبلغ ٣٢ ج و ٩٩٨ م ومن ثم يتعين تعديل الحكم

المستأنف إليه من رفض دعواها فيما زاد على ذلك" ولما كان الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من أن المطعون عليهم يستحقون في نصيب سكيبة بنت أحمد ابن الواقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا قد ناقض ما سبق أن قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ١٩٤٥/٤/٣ بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضي بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفا فيه فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمحيته على خلاف ذلك الحكم يكون جائزا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولا يصح الاعتراض بأن ورثة مصطفى حسن العروسي لم يكونوا مختصمين بأنفسهم في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية وأن اختصاص والدهم مصطفى في تلك الدعوى لا يجعل الحكم الصادر فيها بتحديد الاستحقاق في الوقف حجة عليهم لما هو مقرر من أن المستحق في الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة— ذلك أن المورث المذكور قد توفي في سنة ١٩٥٤ أي بعد انتهاء الوقف الأهل وصيرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق منه ميراثا — ولم ينتقل اليهم عن طريق الوقف وبذلك يكون الحكم الصادر عليه حجة عليهم باقتيادهم خلفا عما لمورثهم الذي كان طرفا فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ انتهى كذلك إلى أن المطعون عليهم يستحقون في نصيب عائشة بنت محمد ابن أحمد ابن الواقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا قد خالف أيضا ما سبق أن قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ٩ ملحق سنة ١٩٤٧/٩٤٦ من عدم استحقاق المطعون عليهم شيئا في هذا النصيب وانحصاره في الطاعة وأختها زينب — إلا أنه لما كان الحكم السابق لا تكون له الحجية إلا بالنسبة لمن كانوا خصوما فيه — وكان الثابت على ما تقدم ذكره أن هذا الحكم قد صدر ضد المطعون عليهم الأولى والثانية والرابع — فإنه يعتبر حجة عليهم وحدهم دون باقي المطعون عليهم الذين لم يمثلوا فيه ، ولا يغير من ذلك أن نظار الوقف كانوا مختصمين في تلك الدعوى لأن وكالة ناظر الوقف عن المستحقين لا تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما ينبئ عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته

ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتاب الواقف ما صا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم — لما كان ذلك، فإنه في خصوص النزاع على نصيب المرحومة عائشة فإن الطعن بالنقض للتناقض لا يكون جائزاً إلا بالنسبة للطعون عليهم — الأولى والثانية والرابع — الذين كانوا طرفاً في الحكم الشرعي آنف الذكر دون الباقين، ولما كان قرار القسمة لاجية له أيضاً على هؤلاء الآخرين لصدوره من هيئة التصرفات في حدود سلطتها الولائية دون أن تعرض للفصل في أية خصومة بين الطرفين فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه للتناقض يكون غير جائز بالنسبة للطعون عليهم الثالث والخامس والسادس والسابعة وذلك عما قضى به ذلك الحكم في خصوص أيلولة نصيب عائشة .

وحيث إنه لا وجه لما يشير المطعون عليهم في مذكرتهم من أن الحكم الشرعي الصادر في ۳ من إبريل سنة ۱۹۴۵ وقد اقتصر على تفسير شرط الواقف ولم يفصل في نزاع على الاستحقاق فإنه لا يعتبر حكماً قضائياً وإنما حكم بفتوى قضائية وبالتالي لا يحوز قوة الأمر المقضي وأن الأحكام الشرعية الثلاثة المقول بخالفه الحكم المطعون فيه لما قد صدرت من جهة قضائية غير الجهة التي صدر منها الحكم الأخير بما ينتهي معه تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ لما يلزم لانطباقها من أن يكون المحكان المدعى بقيام التناقض بينهما صادرين من جهة قضائية واحدة، لا وجه لهذا الدفاع بشقيه ذلك أن ما كانت تصدره المحاكم القضائية الشرعية من تفسير شروط الواقفين يعتبر أحكاماً لاجية على من كان ممثلاً فيها — هذا إلى أن المطعون عليهم قد نازعوا الطاعنة أثناء نظر الاستئناف المرفوع منهم في الاستحقاق في نصيب المرحومة سكينه وادعوا أنهم يستحقون فيه وصدر الحكم فاصلاً في هذه الخصومة — كما أن الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضي أمام المحاكم المدنية — ولما كانت المحاكم الشرعية مختصة بالفصل في دعاوى الاستحقاق في الوقف طبقاً للمادة ۸ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية فإن قضاءها النهائي في هذه الدعاوى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

وحيث إنه لا وجه أيضا لما يتعدى به المطعون ضدهم من اختلاف السبب في دعوى الاستحقاق الشرعيتين عنه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بمقولة إن الحق المدعى به في الدعويين الشرعيتين كان يستند إلى كتاب الوقف في حين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون عليهم في نصيب كل من سكنته وعائشة على سبب آخر للاستحقاق مستقل عن كتاب الوقف هو الحق الذي أنشأه لهم نص المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والذي لم يسبق طرح نزاع بشأنه بين الخصوم وأنه متى كان الحكم المطعون فيه قائما على هذا السبب الجديد وكان هذا السبب كافيا لحمل الحكم فانه لا يجدى بعد ذلك تعييبه بأنه خالف في موضع آخر منه حكما نهائيا سابقا وما دام هذا التعيب غير منتج فانه لا يكون من شأنه أن يفتح باب الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه حتى ولو كان قد أخطأ في تفسيره لنص المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي اعتبره سببا جديدا لاستحقاق المطعون عليهم ذلك أن الحكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ولا يجوز الطعن فيه لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله، لا وجه لهذا التحدى ذلك أن المستفاد من سياق عبارات الحكم أنه أقيم أساسا على تفسيره لكتاب الوقف تفسيراً مخالفا لما سبق أن قضت به المحكمة الشرعية وأنه لم يتخذ من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ إلا نفذ ذكرها إلا مجرد حجة لتدعيم النظر الذي انتهى إليه — مما ينتفى معه القول باختلاف السبب — على أنه لو صح ما يقول به المطعون عليهم من أن الحكم قد قصد إلى أن يتخذ من المادة المذكورة سببا جديدا مستقلا عن كتاب الوقف فان ذلك لا يحول دون إعمال محكمة النقض لرقابتها للتحقق مما إذا كان هذا السبب هو سبب حقيقي تتحقق به المغايرة في سبب الدعوى أو أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضي فلا تقوم به هذه المغايرة — لما كان ذلك، وكانت المادة الثالثة من قانون إنهاء الوقف الأهلي رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أنه "إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق" واذ صرحت المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة أنه رأى في الوقف المرتب الطبقات أن تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق لأن هذه الذرية كانت محجوبة على

على سبيل التوقيت ومن العدل ألا يترتب على هذا المحجب أثره بالنسبة لتلك الوقف . فان مفاد ذلك أن هذا النص لا ينطبق الا على الوقف المرتب الطبقات ترتيبا جليا لأن هذا الوقف هو الذي تحجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة الى أن تنقضى طبقة أصلهم وهذه الذرية هي التي هنتها المذكرة الايضاحية بقولها إنها كانت محجوبة على سبيل التوقيت ورأى المشرع من العدل الا يمنعها هذا المحجب المؤقت من أخذ حصة أصلها في الاستحقاق بعد إنهاء الوقف لأن هذه الحصة كانت ستؤول اليها بعد انقراض طبقة أصلها لو ظل الوقف قائما ولم يصدر قانون بإنهائه وبمضيروته ما ينتهي منه ملكا للمستحقين الحاليين ، أما في الوقف المرتب الطبقات ترتيبا افراديا فلا تحجب فيه ذرية من مات من أهل الطبقة المستحقة بل يؤول نصيب كل من مات من هذه الطبقة الى ذريته وبذلك فلن تضار هذه الذرية بصدد ذلك القانون، ولما كان الوقف لا يكون مرتب الطبقات ترتيبا جليا الا بنص صريح قاطع من الواقف على ذلك اذ نص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن جميع الأوقاف المرتبة الطبقات يعتبر ترتيبها افراديا بمعنى أنه لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه وما كان يستحقه الى فرعه ولو لم ينص الواقف في كتاب وقفه على هذا، كما نصت المادة ٥٨ من قانون الوقف المذكور على أنه لا يعمل بأحكام بعض مواد ومنها المادة ٣٢ سالفة الذكر اذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها فان مؤدى هذين النصين أن كل وقف مرتب الطبقات على الذرية يعتبر مرتب الطبقات ترتيبا افراديا إلا إذا نص الواقف صراحة على أنه جعل الواقف مرتبا ترتيبا جليا — لما كان ذلك، وكان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه في أسبابه أن الوقف مشار النزاع يعتبر مرتب الطبقات ترتيبا افراديا فان حكم المادة الثالثة آتية الذكر لا تنطبق في خصوصه ولا تعطى المطعون ضدهم حقا جديدا في الاستحقاق ومن ثم يكون الاعتماد على هذا النص باعتباره سببا جديدا لاستحقاق

هؤلاء المطعون ضدهم غير صحيح ومتى انتهى قيام هذا السبب انتهى بالتالى القول بحصول تغيير فى سبب الدعوى يبرر مخالفة الحكم السابق .

وحيث إن المطعون عليهما الثانية والخامس دفعا بعدم قبول الطعن شكلا لإبطاله بمقولة إن المطعون عليهما حسن ومنى ولدى مصطفى حسن العروسي بلغا سن الرشد ورفعت عنهما الوصاية قبل التقرير بالطعن ومع ذلك فقد اختصمتهما فى هذا التقرير فى شخص والدتهما بصفتها وصيا عليهما مع أن صفتها فى النيابة عنهما قد زالت ببلوغهما سن الرشد فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إليهما - وأنه لما كان النزاع صدر فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة - فإنه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان صحيحا أن الطاعنة قد وصفت المطعون عليه حسن مصطفى العروسي فى تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهت إليه الطعن فى شخص والدته بوصفها وصيا عليه ، وذلك بعد زوال صفتها فى تمثيله لبلوغه سن الرشد ورفع الوصاية عنه قبل صدور الحكم المطعون فيه على ما تنفذه المستندات المقدمة بملف الطعن من المطعون عليها الثانية إلا أنه قد تم إعلانه بالطعن - بعد ذلك - بناء على قرار من المحكمة - وقد أعلن فى شخصه بوصفه بالنا وسمت صورة إعلان التقرير إليه فى موطنه - ولما كان فى توجيه الإعلان إليه على هذا الوجه ما يكفى لتعريفه بالصفة الصحيحة التى اختصم بها فى الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفته فى تقرير الطعن - وكان وصفه فى التقرير بأنه قاصر ليس من شأنه أن يجهل بشخصيته بعد أن ذكر فى التقرير أنه ابن المرحوم مصطفى حسن العروسي - ولا يؤثر على صحة الإعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل له - لم يعد هذا الميعاد ميعادا حتميا بل أصبح مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه بطلان - أما عن المطعون عليها منى فإنه ليس فى أوراق الطعن ما يدل على أنها بلغت سن الرشد بعد صدور الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لإبطاله بالنسبة لهذين المطعون عليهما يكون متعينا رفضه .

وحيث إنه متى كان الطعن جائزا — في الحدود المتقدمة — وقد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين نقض الحكم في خصوص أيلولة نصيب المرحومة مكيمة بنت أحمد ابن الواقف بالنسبة لجميع المطعون عليهم ونقضه في خصوص أيلولة نصيب المرحومة عائشة بنت محمد بن أحمد ابن الواقف بالنسبة للمطعون عليهم الأولى والثانية والرابع وحدهم دون الباقيين — وذلك لحجىء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مخالفا لما قضت به أحكام سابقة حازت قوة الأمر المقضى .

وحيث إنه لما كان الطعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول غير جائز في خصوص نصيب المرحومة عائشة بنت محمد بن أحمد ابن الواقف بالنسبة للمطعون عليهم الثالث والخامس والسادسة والسابعة كما سبق القول — لأنهم لم يكونوا خصوما في الحكم الشرعى الثانى المشار إليه — فإنه يتعين بحث ما إذا كان الطعن بباقي الأسباب جائزا بالنسبة إليهم أم لا .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بطلانه لفصله ضمنا في مسألة تتعلق باستحقاق في وقف لا تختص بنظرها المحكمة الجزئية ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن دعوى الاستحقاق في الوقف هي من اختصاص المحكمة الابتدائية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المحكمة الجزئية مختصة بنظر النزاع على الاستحقاق فإنه يجوز للطعن فيه بالنقض طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم — وكان ما تعييه الطاعة على الحكم المطعون فيه هو مخالفته قواعد الاختصاص النوعى فإن طعنها بهذا السبب يكون غير جائز .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أخذ بشرط في كتاب الوقف لا علاقة له بالتزاع كما طبق نصاً قانونياً لا ينطبق على الوقف موضوع الدعوى — ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لعدم تدخل النيابة في الدعوى إعمالاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إن هذين السببين — مما لا يجوز الطعن بهما أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية حتى ولو كان البطلان المدعى به مما يتصل بالنظام العام وذلك لخروجهما عن الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وما نصت عليه المادة الثالثة منه .

وحيث إنه لما تقدم — يكون الطعن — فيما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص أيلولة نصيب المرحومة عائشة بنت محمد بن أحمد ابن الواقف خير جائز بجميع أسبابه — بالنسبة للطعون عليهم الثالث والخامس والسادس والسابعة .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : حافظ محمد بدوي ،
ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى هبة الجواد .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دهوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "حضور الخصوم وتمثيلهم
في الدعوى" . محاماة .

تمثل محامى أعلام القضايا لمصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف
أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يعينها وزير العدل . إعفاؤهم من شرط التقيد في جدول
المحامين . قبولم للرافعة أمام كافة المحاكم بما فيها محكمة النقض .

(ب) تزوير . "في قبول الادعاء بالتزوير" .

شرط قبول الادعاء بالتزوير وبمحت شواهد ، كونه متجاً في النزاع .

١ - تنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أنه "يقبل
لرافعة أمام المحاكم من مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف
أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل -
بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين - محامو أعلام قضايا هذه الجهات الحاصلون
على شهادة اليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين" . وقد أصدر وزير العدل
في ١٩٥٧/٥/٢١ بالاستناد إلى هذه المادة قراراً يقضى بأن "يقبل للرافعة أمام
المحاكم من بنك الأثمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب
في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية
للبنترول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أعلام
قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة اليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين"

وبذلك أعفى القانون محامي تلك الهيئات من شرط القيد في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم أصوة بمحامي أقسام قضايا الحكومة . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه ينصرف إلى القبول أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض .

٢ - يشترط - على ما تقرره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الادعاء بالتزوير وببحث شواهد أن يكون متبعا في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم لإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجا نتيجة ما في موضوع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ أقام المطعون ضدهما على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٥٥ تجازى كل أسبوط طالين الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٦٢٥ ج و ٧٢٤ م والفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وذكر في بيان دعوتهما أنهما تعاقدتا مع الطاعنة بوصفهما شريكين متضامين في شركة كوناها فيما بينهما للتجار في الاقطان على أن يبيعا لها كميات من القطن الأشموني من محصول ١٩٥٤/١٩٥٥ وقاما بتسليمها ٢٢١٨ قنطارا و ٧١ رطلا على دفعات وتم الاتفاق بينهما وبينها في أيام ١٧ و ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ١٨ و ٢١ من يناير سنة ١٩٥٥ و ٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ على تحديد أسعار تلك الأقطان وبلغت جملة الثمن ٢٧٢٣٧ ج و ٦٦٩ م تسليما منه مبلغ ٢٦٦١١ ج و ٩٣٥ م فيكون الباقي لها في ذمة الشركة مبلغ ٦٢٥ ج و ٧٣٤ م المرفوعة به الدعوى . دفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول هذه الدعوى استنادا إلى عدم وجود رابطة قانونية بينها وبين رافعيها مجتمعين لأن التعاقد تم بينها وبين كل منهما

منفردا وبصفته الشخصية وليس بوصفه شريكا في شركة — كما رفعت الشركة بدورها بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى أسيوط ضد المطعون ضده الثانى طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٣٧٤ ج و ٤٩٥ م وفوائده بواقع ٧٪ تأسيسا على أنه بموجب ثلاثة عقود محررة فى ١ و ٣ و ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ باع لها المدعى عليه المذكور كمية من القطن الأشمونى على أن يحدد السعر فى ميعاد غايته ١/٣١/١٩٥٥ وأنه تنفيذا لهذا التعاقد قام بتسليمها ١٧٠٨ قناطير ٧٠ رطلا وسحب على حساب ثمنها مبلغ ٢٠٥١١ ج ٩٣٥ م على دفعات وأنه إذ كان المدعى عليه لم يرغب فى قطع السعر فى الميعاد آنف الذكر بسبب هبوط الأسعار وأصبح مركزه مكشوفاً فقد طالبت الشركة بتقديم الغطاء الكافى ولكنه لم يفعل فأرسلت إليه إخطارا بوجوب الحضور لتحديد سعر أقطانه فى موعد غايته ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ وإلا ستضطر لبيعها بالسعر الرسمى المحدد فى بورصة الاسكندرية ولما انقضى هذا الأجل دون أن يحضر قامت ببيع أقطانه بسعر يوم ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ وبلغت جملة ثمنها ١٩٣١٧ ج و ٤٤٠ م ولما كانت المبالغ التى سحبتها مضافا إليها المصاريف تزيد على هذا الثمن بمقدار ١٣٧٤ ج و ٤٩٥ م فقد رفعت دعواها بمطالبة بهذا المبلغ واتبعت الشركة دعواها تلك بدعوى أخرى أقامتها فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ على المطعون ضده الأول طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٨٧ ج و ٨٨٨ م وفوائده بواقع ٧٪ تأسيسا على أنه بموجب ثلاثة عقود محررة فى ١٤ و ٢٠ و ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ باع لها المدعى عليه المذكور خمسمائة قنطار من القطن الأشمونى على أن يحدد سعرها فى ميعاد غايته ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ وأنه قام بتسليمها ٥١٠ قناطير و ١٠ رطل وسحب على حساب ثمنها مبلغ ٦١٠٠ ج وأنه هو الآخر لم يرغب فى قطع السعر فى هذا الميعاد ولما أصبح مركزه مكشوفاً بسبب هبوط الأسعار ولم يقدم الغطاء الكافى ولم يحضر لقطع السعر حتى يوم ١٥/٣/١٩٥٥ وهو نهاية الأجل الذى منحت له الشركة لتحديد سعر أقطانه فيه فقد قامت ببيع هذه الأقطان بسعر يوم ١٦/٣/١٩٥٥ وبلغت جملة الثمن ٥٧١٢ ج و ١١٣ م وإذ كان ما سحبه يزيد على هذا الثمن بمقدار ٣٨٧ ج و ٧٨٧ م فقد طلبت بدعواها الزامه به — وقد ضمت المحكمة الدعاوى الثلاث وقدمت الشركة العقود الستة المشار إليها آنفاً فادعى المطعون ضده الثانى تزوير العقدين المؤرخين

في أول يناير و ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥ قائلًا إنه وقع عليهما على بياض على أساس أن تدون فيهما الأسعار التي تم الاتفاق عليها بينه وبين الشركة لكن الشركة ملأت العقدان ببيانات تخالف ما تم الاتفاق عليه ، وأن الذي حرر البيانات المزورة هو إبراهيم عبد القادر الفيل (الطاعن الثاني) الموظف بالشركة وطلب المطعون ضده الثاني التصريح له بإدخال المذكور لتكون إجراءات الادعاء بالتزوير في مواجهته وفعلا قام المطعون ضدهما باختصامه بعريضة أعلنها إليه في ١٩٥٦/٣/٧ ليرسم الحكم في مواجهته بتزوير المستندات المقدمة من الشركة والمحيرة بنحطه وبتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ قرر المطعون ضده الثاني بالطعن بالتزوير في العقدان أنفي الذكر وذكر في تقرير الطعن أن التوقيع الموقع به على هذين العقدان صحيح غير أنه وقع على بياض بعد أن أوهمته الشركة بأن هذه العقود ستملأ بالبيانات والأسعار التي تم الاتفاق عليها غير أنه بعد أن تم التوقيع على بياض ملأ العقدان ببيانات تختلف عما تم الاتفاق عليه بأن تضمنت أن الأقطان تحت القطع في حين أنه تم قطعها وتحديد سعرها بين الطرفين وفي ١٩٥٦/٥/٢٣ قام مدعى التزوير بإعلان شواهد التزوير إلى الشركة الطاعنة دون الطاعن الثاني - وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية: أولا - في الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٥٥ المرفوعة من المطعون ضدهما بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . ثانيا - في الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٥ المرفوعة من الشركة ضد المطعون ضده الثاني بقبول الادعاء بالتزوير شكلا وبعدم قبوله موضوعا وفي موضوع الدعوى بالزام المدعى عليه بأن يدفع للشركة المدعية مبلغ ١٣٧٤ ج ٤٩٥ م وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . ثالثا - في الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٥ المرفوعة من الشركة ضد المطعون ضده الأول بالزامه بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٨٧ ج ٨٨٨ م وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد - استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافهما برقم ٦٨ سنة ٣٢ ق تجاري وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٥ قضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفان بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن كميات القطن المباعة منهما للشركة المستأنف عليها قد بيعت بمعددة السعر في التواريخ المبينة في أوراق استلامها

وفرزها وبيان تلك الأسعار وللشركة المستأنف عليها النفي بذات الطرق وإذا انقضى الميعاد الذي حدده هذا الحكم لاتمام التحقيق دون سماع الشهود فقد أضاف القاضي المتدب للتحقيق الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المستأنفين لاصدار حكم جديد بالتحقيق وبتاريخ ١٩٥٩/١/١١ صدر هذا الحكم قاضيا باحالة الدعوى من جديد الى التحقيق لتنفيذ ما أمر به الحكم السابق وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ في موضوع الاستئناف: أولا - في الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٥ بالغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان العقدين المؤرخين ١٩٥٥/١/١ و ١٩٥٥/١/٢٠ ورفض الدعوى، ثانيا - في الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٥ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. ثالثا - في الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٥٥ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع المقدم من الشركة المستأنف عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها وبالزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنفين مبلغ ٦٢٥ ج و ٧٣٤ م والفوائد بواقع ٦ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد - طعنات الشركة و ابراهيم الفيل بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكمين الصادرين في ٥ مايو سنة ١٩٥٨ و ١١ يناير سنة ١٩٥٩ باحالة الدعوى الى التحقيق وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها الى أنها ترى رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره قرر الحاضر عن الطاعن الثانى ابراهيم عبد القادر الفيل بتركه الخصومة فى الطعن وتمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الحاضر عن الطاعن الثانى ابراهيم عبد القادر الفيل قرر بجلسته ١٩٦٤/١١/١٢ تركه الخصومة فى الطعن ولم يعترض الحاضر عن المطعون ضدهما على ذلك ومن ثم يتعين قبول هذا الترك .

وحيث إن المطعون ضدهما دفعا ببطلان الطعن استنادا الى القول بأن الأستاذ على سالم الذى قرر به ليس محاميا مقيدا بجدول المحامين وأن كونه وكيلًا لقلم قضايا بنك مصر لا يخفى عليه وصف المحامى ولا يجيز له التقرير بالطعن أمام محكمة النقض طالما أنه غير مقبول للرافعة أمامها هذا الى أنه لا شأن لبنك مصر بالشركة الطاعنة (شركة مصر لتصدير الاقطان) وذلك لاستقلال كل منهما بكيانه القانونى وبذمته المالية .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه "يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل — بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين — محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين" وقد أصدر وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١ بالاستناد إلى هذه المادة قرارا يقضى بأن يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين ؛ وبذلك أعفى القانون محامى تلك الهيئات من شرط القيد في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم أسوة بمحامى أقلام قضايا الحكومة — ولما كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه ينصرف إلى القبول أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض وإذ كان لا يشترط فيمن يقرر بالظعن بطريق النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض فإنه وقد ثبت أن الأستاذ على سالم وكيل قلم قضايا بنك مصر الذى قرر بهذا الظعن يعتبر لما سلف بيانه محاميا مقبولا للرافعة أمام محكمة النقض فإنه يكون له بالتالى الحق فى التقرير بالظعن عن الشركة الطاعنة باعتبارها إحدى مؤسسات بنك مصر ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الظعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الأحكام الثلاثة المطعون فيها الخطأ فى القانون لقبول محكمة الاستئناف الادعاء بالتزوير وتأسيس حكمها على نتيجة تحقيقه وذلك على الرغم من عدم انتاج هذا الادعاء فى التراجع وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إنها تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن البيانات التى يشتمل عليها عقد أول يناير و ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ المدعى بتزويرها هى عين البيانات الواردة فى عقد ١٩٥٥/١/٣ الموقع عليه من المطعون ضده الثانى — مدعى التزوير والذى أقره وبصحته وأنه إذ كان هذا المطعون ضده يسلم بأنه اتفق مع الشركة

الطاعة على أن يبيع لها أقطانه بسعر يحدد فيما بعد واقتصر دفاعه على القول بأن هذا السعر قد تم تحديده في تواريخ لاحقة لتاريخ البيع والتسليم فيكون ما أثبت في كل من العقدين المدعى بتزويرهما من أن كمية القطن المباعة بموجبه كانت في تاريخ تحريره تحت التعديد وأن للبائع أن يحدد سعرها لغاية ١٩٥٥/١/٣١ - وهو البيان الذي انصب عليه الطعن بالتزوير - هذا الذي أثبت في العقدين لا يكون مخالفا للحقيقة التي يقول بها مدعى التزوير نفسه وبالتالي فإن ادعاءه بتزوير هذا البيان لا يكون مستجا في النزاع ولا مصلحته فيه لأن ثبوت هذا التزوير لا يكسبه شيئا في موضوع الدعوى لكن محكمة الاستئناف لم تلتفت إلى دفاعه هذا وقضت بقبول الادعاء بالتزوير وأمرت بتحقيقه بشهادة الشهود ثم قضت برد وبطلان العقدين المطعون فيهما بالتزوير وأسست على ذلك قضاءها في الموضوع وبذلك خالفت القانون الذي يشترط لقبول الادعاء بالتزوير أن يكون منتجا في النزاع وتضيف الطاعة إلى ما تقدم أن حكم التحقيق الأول الصادر في ١٩٥٨/٥/٥ والذي أخذ بأسبابه حكم التحقيق الثاني وانبى على نتيجته الحكم الصادر في الموضوع أشار في أسبابه إلى الشاهدين الرابع والسابع من شواهد التزوير المقدمة من مدعى التزوير وذكر أنهما يتضمنان وقائع لا يصح الالتفات عنها إن هي صحت وانتهى في منطوقه إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفان (المطعون ضد هما) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن كميات القطن المباعة منهما للشركة المستأنف عليها (الطاعة) قد بيعت بمحكمة السعر في التواريخ الميئة في أوراق استلامها وفرزها وبيان تلك الاسعار - وأنه إذ كانت تلك الواقعة التي أمر الحكم بتحقيقها لم يتضمنها شاهد التزوير اللذان أشار إليهما الحكم في أسبابه ولا شواهد التزوير الأخرى المقدمة من مدعى التزوير بل ولم يدعها هو أصلا كما أنها تتعارض مع ما أقام عليه دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن تحديد أسعار أقطانه في تواريخ لاحقة لتواريخ تسليمها فإن الحكم بقبول الادعاء بالتزوير وبتحقيق هذا الادعاء يكون مشوبا أيضا بالقصور .

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعة تمسكت لدى محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الادعاء بالتزوير لعدم إنتاجه في الدعوى قائلة إن ثبوت التزوير المدعى به لا يفيد مدعيه (المطعون ضده الثاني) شيئا

في موضوع الدعوى لأن ما أثبت في العقدين المطعون فيهما بالتزوير من أن الأقطان المبعة بموجبيهما كانت تحت التحديد في تاريخ تحريرهما وأن للبائع الحق في قطع السعر لغاية ١٩٥٥/١/٣١ — وهو البيان الذي انصب عليه الطعن بالتزوير — لا يتعارض مع ما قام عليه دفاع المطعون ضده الثاني في موضوع الدعوى من أن أسعار أقطانه قد حددت في تواريخ لاحقة لتاريخ بيعهما — ولم تلتفت محكمة الاستئناف إلى هذا الدفاع وقضت في ١٩٥٨/٥/٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفان (المطعون ضدهما) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن كميات القطن المبعة منهما للشركة المستأنف عليها (الطاعنة) قد بيعت بمحكمة السعر في التواريخ المبينة في أوراق استلامها وفرزها وبيان تلك الأسعار وللشركة المستأنف عليها النفي بذات الطرق وذكرت المحكمة في أسباب حكمها هذا "أن النزاع يدور حول ما إذا كانت كمية الأقطان قد بيعت بمحكمة السعر أم أنها بيعت تحت التحديد وهذه النقطة في النزاع متجة في الادعاء بالتزوير وفي موضوع الدعويين ١٢٥ و ١٢٨ سنة ١٩٥٥ المرفوعتين من الشركة الطاعنة وأن المحكمة ترى قبل الفصل في الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي مادونه منطوق هذا الحكم حتى ينكشف وجه النزاع وحقيقة الأمر بشكل واضح سليم". ولما كان يبين من الصور الرسمية المقدمة بملف الطعن لصحيفة الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٥ المرفوعة من المطعون ضدهما على الشركة الطاعنة ومذكرة شواهد التزوير المقدمة من المطعون ضده الثاني وعريضة الاستئناف المرفوع منهما عن الحكم الصادر في تلك الدعوى وفي دعوى الشركة آنفي الذكر يبين من الاطلاع على هذه الأوراق أن المطعون ضده الثاني مدعى التزوير لم يدع أمام محكمة الموضوع بدرجة ثبوتها أن الاتفاق على تحديد أسعار الأقطان المبعة منه — سواء بالعقدين اللذين طعن فيهما بالتزوير أو بالعقد الثالث الذي أقر بصحته — قد تم وقت البيع أو في تواريخ تسليم الأقطان المبعة وإنما قام دفاعه هو والمطعون ضده الأول على أساس أن الاتفاق على تحديد أسعار أقطانها وقع تاليا لتواريخ بيعهما وتسليمهما فقد ورد في صحيفة دعواهما وفي عريضة استئنافهما وفي مذكرة شواهد التزوير "أنهما تعاقدتا مع الشركة الطاعنة على بيع كميات من القطن وقاما بتسليمها ٢٢١٨ قنطارا و ٧١ رطلا إلى عدة دفعات وذلك بموجب شهادات تحت يدهما وأنه تم الاتفاق بينهما وبين

الشركة هل تحديد سعر أقطانها الصافى المذكور على الوجه الآتى:

بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٤ تمحدد سعر ١٠٣ قنطارا و ٨٦ رطلا بسعر القطار ... وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٤ تمحدد سعر ٤٠٦ قناطير و ١٥ رطلا — وهاتان الكيتان تعادلان تماما الكمية المباعة من المطعون ضده الأول — وبتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٥٥ تمحدد سعر ٣٢٨ قنطارا و ١٩ رطلا وبتاريخ ٢١ / ١ / ١٩٥٥ تمحدد سعر ٤٦٢ قنطارا و ٤٢ رطلا وهاتان الكيتان هما المبيعتان من المطعون ضده الثانى بموجب العقود الثلاثة الصادرة منه بتاريخ ١ و ٣ و ٢٠ يناير — وبتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٥٥ تم تحديد سعر ٩١٨ قنطارا و ٩ أرطال كانا قد باعاهما للشركة فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ — لما كان ذلك، فان ماقرره الحكمان الصادران باحالة الدعوى الى التحقيق وأسسا عليه قضاءهما من أن النزاع يدور حول ما إذا كانت الأقطان قد بيعت بمحكمة السعر أو أنها بيعت تحت التحديد يكون مخالفا للثابت فى الأوراق — ولما كان ما أثبت فى العقدين المدعى بتزويرهما من أن الأقطان المباعة تحت التحديد لغاية يوم ٣١ / ١ / ١٩٥٥ — وهو البيان الذى انصب عليه الطعن بالتزوير — لا يعنى سوى أن تلك الأقطان بيعت تحت القطع وأن للبائع الحق فى قطع سعرها لغاية هذا التاريخ وليس فى ذلك ما يتعارض مع ما قام عليه دفاع مدعى التزوير فى موضوع الدعوى من حصول اتفاق على تحديد السعر لاحق لتاريخ البيع والتسليم، أو يقف عقبة فى سبيل إثبات هذا الدفاع — لما كان ذلك، وكانت الشركة من جانبها لم تتخذ مما ورد فى ذلك البيان حجة لها فى دعويها أو حجة تدفع بها دعوى المطعون ضدها قبلها إذ هى لم تنسك بقطع السعر فى الأجل المحدد فى العقدين لقطعه بل على العكس فقد قام دفاعها فى الدعوى الثلاث على أن السعر ظل بغير تحديد حتى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ — وانحصر الخلاف بينها وبين المطعون ضدها فى تاريخ قطع سعر أقطانها فبينما هما يدعيان بأن هذا القطع تم فى الايام المتقدمة المذكورة فان الشركة تدعى أن الأسعار ظلت بغير تحديد حتى اضطرت لقطعها بسعر يوم ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بعد أن انكشف مركز المطعون ضدها ورفض تقديم الغطاء الكافى — وهذا الخلاف هو الذى كان يجب أن يتجه اليه بحث محكمة الموضوع — لما كان ما تقدم، فانه لا يكون فى البيان الوارد فى العقدين المدعى بتزويرهما والذى ورد عليه الطعن بالتزوير ما يضير مدعى التزوير أو يؤثر على دفاعه فى موضوع الدعوى

وبالتالى فان ثبوت تزوير هذا البيان لا يفيد شيئا فى تلك الدعوى ولما كان يشترط - على ما تقرره المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات لقبول الادعاء بالتزوير وبحث شواهد ان يكون متجبا فى النزاع فان كان غير ذى اثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة ان تقضى بعدم قبوله دون ان تبحث شواهد او تحققها اذ من العبث تكليف الخصوم باثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متجبا نتيجة ما فى موضوع الدعوى .

وحيث انه لما تقدم ، فان حكى التحقيق الصادر اولهما فى ١٩٥٨/٥/٥ وثانيهما فى ١٩٥٩/١/١١ اذ قبلا الادعاء بالتزوير وامرا بتحقيقه على الرغم من عدم انتاجه فى النزاع فانهما يكونان قد خالفا القانون بما يستوجب تقضيهما ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٩ فى موضوع الدعاوى الثلاث رقم ٦٠ و ١٢٥ و ١٢٨ سنة ١٩٥٥ قد صرح فى اسبابه بأنه رتب قضاءه فى الموضوع على تزوير العقدين وعلى نتيجة التحقيق الذى أجرى بشأن هذا التزوير فانه يكون هو أيضا متعينا تقضيه وذلك بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فى خصوص الادعاء بالتزوير ولما سلف بيانه يتعين القضاء بعدم قبوله .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاخي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٧١)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٠ القضائية :

استئناف . "إعلان الاستئناف" . "بيانات أوراق المحضرين" . إعلان . بطلان .

البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ انصرفه إلى إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلله علما كافيا . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع . مثال .

يبين من نص المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أنه أشار إلى بيانات عامة تتعلق بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم وإلى بيانات خاصة تتعلق بالاستئناف . والبطلان المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة إنما ينصب على إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . وإذا كان الغرض الذي رعى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلله علما كافيا ، فإن كل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به غرض الشارع . فإذا كان الطاعن قد اتخذ له محلا مختارا بعريضة استئنافه فقد انتفى وجه الضرر من إغفاله بيان موطنه الأصلي بها وتحقق غرض الشارع إذ أنه باتخاذ المستأنف هذا الموطن المختار في عريضة الاستئناف يكون

هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاستئناف وفقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من القانون المدنى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان عريضة الاستئناف لإغفال بيان الموطن الأصل للاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — فى أن المطعون ضده بصفته أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٥٦ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له بصفته مبلغ ٢٤١ ج و٨٤٦ م وفوائده وفى ١٩٥٦/٤/٢٨ حكمت محكمة الدرجة الأولى بطلبات المطعون ضده فاستأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٥٨/١١/٢٥ وأعلنها للاستئناف ضده فى ١٩٥٨/١٢/٢٤ طالبا القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٥٢٤ سنة ٧٥ ق ولدى نظره دفع المطعون ضده ببطلان صحيفة الاستئناف لخلوها من بيان الموطن الأصل للاستئناف وفى ١٩٦٠/١/١١ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول هذا الدفع وببطلان الاستئناف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأى بطلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٣/٥/١٩ إحالته لهذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السبب الأول الخطأ فى القانون ذلك أنه أقام قضاءه ببطلان عريضة الاستئناف على أن المستأنف

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٥/٢٩ الطعن ١٠٠ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٧٥٠ .

لم يبين بها موطنه الأصل طبقا لما تقتضيه المادة ١٠ من قانون المرافعات مما يترتب عليه بطلان العريضة وفقا للمادة ٢٤ منه هذا في حين أن ذكر الموطن بالعريضة ليس من البيانات التي يترتب على إغفالها البطلان المنصوص عليه في هذه المادة الأخيرة التي تقصر البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة ولما كان ذكر موطن الطالب لا يعتبر إجراء وإنما هو بيان من البيانات المنصوص عليها في هذه المادة فإنه يكون من الخطأ أن يترتب الحكم المطعون فيه البطلان على إغفال هذا البيان بالاستناد إلى المادة ٢٤ مرافعات وإنما ينطبق على هذا الإغفال حكم المادة ٧٩ من ذلك القانون التي لا توجب الحكم بالبطلان إلا إذا كان الخطأ أو التقص في بيانات صحيفة الدعوى من شأنه أن يجهل بالحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو المدعى به أو بتاريخ الجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف على قوله "حيث إنه يبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنف اقتصر فيها على اتخاذ محلا مختارا دون ذكر موطنه ومن حيث إن قانون المرافعات أوجب في المادة العاشرة منه أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على بيانات معينة من بينها موطن المعلن ثم رتب في المادة ٢٤ منه البطلان على عدم مراعاة تلك الإجراءات ومن حيث إن المستأنف رد على هذا الدفع بمقولة إنه قد اتخذ لنفسه في صحيفة الاستئناف موطنًا مختارًا وأن نص المادة ٤٠٥ مرافعات ورد فيها لفظ الموطن مطلقا غير مفيد أو مخصص فهو يشمل الموطن الفعلي الذي يقيم فيه الشخص مادة كما يشمل الموطن المختار وهذا الرد غير سليم ولا مقبول قانونا ذلك أن الموطن المشار إليه في المادتين ١٠ و ٤٠٥ مرافعات هو المكان الذي يقيم فيه الشخص مادة ويختلف عن الموطن المختار الذي أوجب القانون في المادة ٤٠٦ منه على المستأنف أن يعينه في صحيفة استئنافه ورتب على تخلف هذا الإجراء أن يصبح إعلان الأوراق المتعلقة بسير الاستئناف إليه في قلم كتاب المحكمة ولذلك يكون الدفع ببطلان الاستئناف في محله " وهذا الذي قرره الحكم وأسس عليه قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك أنه يبين من نص المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ م (٨) م

لجنة ١٩٦٢ أنه أشار إلى بيانات عامة تتعلق بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم وإلى بيانات خاصة تتعلق بالاستئناف والبطالان المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة إنما ينصب على اغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان — لما كان ذلك، وكان الغرض الذي رعى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هو اعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها كلها كافيا فان كل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به غرض الشارع — ولما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اتخذ له محلا مختارا بعريضة استئنافه فقد انتهى وجه الضرر من اغفاله بيان موطنه الأصلي بها وتحقق غرض الشارع إذ أنه باتخاذ المستأنف هذا الموطن المختار في عريضة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاستئناف وفقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من القانون المدني — لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببطلان عريضة الاستئناف لاغفال بيان الموطن الأصلي للمستأنف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد ذكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مناز نصار ،
وابراهيم عمر هندی ، وأحمد حسن هیکل ، ومحمود عباس العمرای .

(١٧٢)

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل . " التحكيم في منازعات العمل " . " قرارات هيئات التوفيق
والتحكيم " . " الطعن فيها " . نقض . " إجراءات الطعن " . " ايداع
المستندات " . بطلان .

الطعن في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض .
اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون
فيه في الميعاد . بطلان الطعن .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام
المرصوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات
العمل على أن الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري
إلى محكمة النقض تعتبر " في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض
ويجوز عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات
المدنية والتجارية على أن يكون ايداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة
من تلك المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ اخطار الطاعن من قلم الكتاب
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول " . وإذا اخطر قلم كتاب المحكمة الطاعنة
بالإحالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه
مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يترتب عليه بطلان الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن نقابة مستخدمى وعمال محلات تجارة الأخشاب بالاسكندرية تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بالاسكندرية ضد الشركة المصرية للأخشاب والمهمات تطلب فيها صرف شهر مكافأة عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وصرف مقابل الانتقال إلى سائر مخزنجية الشركة، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وإحالة إلى لجنة التوفيق التى أحالتها إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف اسكندرية برقم ٣٧ سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١٠/٢٦/١٩٥٤ قررت الهيئة رفض المطلبين . وطمنت النقابة فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى وقيد الطعن برقم ٧٥٠ سنة ٩ ق وبتاريخ ٢/١٠/١٩٥٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعا . وطلبت المطعون عليها عدم قبول الطعن ومن باب الاحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع صورة طبق الأصل من القرار المطعون فيه أو الصورة المعلنه منه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لأن الطاعنة لم تودع صورة طبق الأصل من القرار المطعون فيه أو الصورة المعلنه منه خلال عشرين يوما من تاريخ إخطارها من قلم كتاب المحكمة بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول فى ٢٠/٣/١٩٥٧ عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٢٩ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل تنص على أن الطعون فى قرارات هيئات

التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تعتبر " في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون ايداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوما من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول " . وإذا كان التابت من الأوراق أن قلم كتاب المحكمة أخطر الطاعنة بالاحالة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في ١٩٥٧/٣/٢٠ ولم تقدم الطاعنة صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه وجرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم تقديم الصورة في الميعاد يترتب عليه بطلان الطعن ، فإنه يتعين قبول الدفع .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبري أحمد فرحات ، ومحمد مباس المصراوي ، وأمين أحمد فتح الله :

(١٧٣)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) اختصاص . ” الاختصاص المتعلق بالوظيفة ” . ضرائب .
” الضريبة على القيم المنقولة ” . مجلس الدولة . ” ولاية الجمعية
العمومية للقسم الاستشاري ” .

دعوى الممول بإلغاء قرار لجنة الطعن بشأن تحديد أرباحه الخاضعة لضريبة القيم
المنقولة بزعم عدم خضوع الاتاوة التي يدفعها للبلدية للضريبة . عدم ترجيح مصلحة
الضرائب أي طلب للبلدية في الطعن للضريبي موضوع الدعوى الأصلية . ادخاله الممول
للبلدية في دعوى الضمان الفرعية . الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي . رفضه .
لا مخالفة للقانون . لا يجدي للبلدية ما تدرعت به بشأن ولاية النذب والاستحباب
التي ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة إذ هي لا تنصل
بالنزاع المعروض والدائر في جوهره بين مصلحة الضرائب والممول وبين هذا الأخير
والبلدية .

(ب) ضرائب . ” الضريبة على القيم المنقولة ” . ” وهاء الضريبة ” .

ما تتقاضاه الهيئات العامة من نصيب في أرباح شركات الامتياز مقابل منحها
للزام استغلال أحد المرافق العامة . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . مثال .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص
على أن الخصومة في الدعوى ليست منعقدة بين جهتين إداريتين وإنما هي في
جوهرها وحقيقتها طعن ضرائبي مررد بين الشركة ومصلحة الضرائب في قرار
صادر من لجنة طعون الضرائب بشأن ضريبة القيم المنقولة على الاتاوة المدفوعة

لبلدية ، يختص القضاء العادى بنظرة وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن مصلحة الضرائب لم توجه أى طلب للبلدية فى الدعوى الأصلية ولم تنعقد بينهما كهيئتين إداريتين أية خصومة وإنما أدخلتها الشركة فى دعوى الضمان الفرعية وهذه الدعوى لها استقلالها ولها أساس قانونى آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى الأصلية ، وأن القانون لم يعط للجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا وإنما اختصاصا فى الفتوى قد تطلبها جهة الإدارة أو لا تطلبها ، فإن هذا الذى رده الحكم صحيح لا خطأ ولا مخالفة فيه لأحكام القانون ، وليس يجدى البلدية ما تذرعت به من اعتبارات بشأن ولاية النذب والاستحياب التى ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة إذ هى لا تتصل بالتزاع المعروض والدائر فى جوهره بين مصلحة الضرائب والشركة وبين هذه الأخيرة والبلدية .

٢ - ما تنقضاء الهيئات العامة من نصيب فى أرباح شركات الامتياز مقابل منحها استغلال أحد المرافق العامة يخضع للضريبة على القيم المنقولة طبقا للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ وهى تقضى بأن " يخضع للضريبة على القيم المنقولة كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر " ، وإذا كانت شركة المياه قد التزمت بأن تدفع للحكومة ٥٠ ٪ من أرباحها بعد خصم ١٠ ٪ للمساهمين مقابل منحها التزام صرفق المياه بالمدينة وتنازلت الحكومة عن نصيبها فى الأرباح للبلدية ، وأخضع الحكم المطعون فيه المبالغ التى دفعتها الشركة من أرباحها إلى البلدية للضريبة على القيم المنقولة باعتبارها "صاحب نصيب" فانه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة مياه الاسكندرية أقامت الدعوى رقم ١٦٥٩ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب بطلب الغاء قرار لجنة الطعن الثانية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٤ فيما قضى به من تأييد تقدير إدارة الشركات المساهمة لصافي أرباحها في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وتأييد إدارة الشركات المساهمة في تحديد رأس المال المستثمر في أول كل سنة من السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ والحكم بتعديد أرباحها الخاضعة للضريبة على الأرباح العادية والاستثنائية أو ضريبة القيم المنقولة طبقا للأسس الموضحة في صحيفة الدعوى ومنها عدم خضوع الاقاوة التي تدفعها لمجلس بلدى الاسكندرية للضريبة على القيم المنقولة مع الزام المصلحة برد ما اضطرت الشركة إلى دفعه بغير حق . وأثناء نظرها أدخلت الشركة المجلس خصما في الدعوى طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٧٢٠٩ ج و ٢٣٨ م الذي قد يحكم عليها به المصلحة وقوائده، وقالت شرحا لهذا الطلب إن مصلحة الضرائب اعتبرت الاقاوة التي تدفعها للمجلس طبقا لعقد امتيازها توزيعا للربح واخضعته للضريبة على القيم المنقولة في سنوات النزاع وإذا اضطرت الشركة إلى دفع ما جملته ١٧٢٠٩ ج و ٢٣٨ م لمصلحة الضرائب بوصفه ضريبة قيم منقولة على ما استولى عليه المجلس من نصيب في الربح باعتبارها موزعة له وملزمة قانونا بأن تحجز الضريبة المستحقة عليه من المنبع فقد انتهت إلى طلب الحكم لها به إذا لم يحكم على مصلحة الضرائب برده . وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع : أولا — باعتبار الاقاوة التي تدفعها الشركة لمجلس بلدى الاسكندرية غير خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وبرفض دعوى الضمان الموجهة للمجلس البلدى مع إلزام الشركة بمصاريفها . ثانيا — وقبل الفصل في تحديد رأس المال

الحقيقى المستثمر فى سنوات النزاع والارباح الخاضعة للضرائب ومقدارها وما يستحق رده للشركة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بأسباب الحكم وبعد أن باشر خبير المكتب مأموريته عادت وبتاريخ ۱۹/۱۰/۱۹۵۵ نقضت:

أولا - بتحديد صافي أرباح الشركة للطاعنة بمبلغ ۹۵۷۸۴ ج و ۶ م من سنة ۱۹۴۷ و ۹۵۳۷۱ ج و ۱۶ م من سنة ۱۹۴۸ و ۱۱۴۰۸۹ ج و ۴۰۸ م من سنة ۱۹۴۹ ومبلغ ۱۴۸۴۵۳ ج و ۱۵۸ م من سنة ۱۹۵۰. ثانيا ... واستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكمين لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة للقضاء على الحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ۲۹ سنة ۱۲ تجارى ق وأثناء نظره أقامت الشركة استئنافا مقابلا ضد كل من مصلحة الضرائب والمجلس البلدى طالبة الحكم أصليا باعتبار أن ما يؤدى للبلدية هو ائارة تدخل فى المصاريف العمومية ومن باب الاحتياط الزام المجلس البلدى بأن يدفع لها مبلغ ۱۷۲۰۹ ج و ۲۳۸ م الذى قد يحكم عليها به لمصلحة الضرائب وقيد هذا الاستئناف برقم ۳۰ سنة ۱۲ تجارى قضائية وفى ۲۹/۳/۱۹۵۶ قررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وأثناء نظرها دفعت بلدية الاسكندرية بعدم اختصاص المحاكم بالنظر فى النزاع المتردد فى الاستئنافين والقائم حول الأتارة ومدى خضوعها للضريبة لأن الخصومة بشأنها منعقدة فى حقيقتها بين جهتين إداريتين هما مصلحة الضرائب التى تطالب بالضريبة والبلدية التى يقع عليها عبء الالتزام بها ، وشركة المياه ما هى إلا خصم شكلى فيها ومن ثم فهى منازعة إدارية تخرج من اختصاص القضاء العادى وتختص بالنظر فيها الجمعية العمومية للقمم الاستشارى بمجلس الدولة وفقا لسنة ۴۴ من القانون رقم ۱۶ لسنة ۱۹۵۵. وبتاريخ ۲۲ ايو سنة ۱۹۵۸ حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئنافين الأصلى والمقابل شكلا ورفض الدفع المبدى من بلدية الاسكندرية بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع الخاص بالنصيب فى الأرباح والمعبر عنه بالأتارة المدفوع من شركة مياه الاسكندرية إلى البلدية وباختصاص هذا القضاء بنظره وفى الموضوع : أولا - بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ۲۴/۴/۱۹۵۴ فيما قضاه بشأن الأتارة المذكورة وبخضوعها لضريبة القيم المنقولة على أساس أن البلدية صاحبة نصيب فى الأرباح : ثانيا ... - وطعنت بلدية الاسكندرية فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة حص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت

الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى قبول الطعن في خصوص السبب الثاني ، ولم تحضر مصلحة الضرائب ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص استنادا إلى أن القانون لم يعط الجمعية العمومية لقمم الرأي بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا وإنما أعطاها اختصاصا بالقتوى وقد تطلبها جهة الإدارة أو لا تطلبها وإلى أن الخصومة في الدوى الأصلية ليست منعقدة بين جهتين إداريتين وإنما هي في حقيقتها طعن ضرائبي مررد بين شركة مياه الاسكندرية من جهة ومصلحة الضرائب من جهة أخرى في قرار صادر من لجنة طعون الضرائب رفع أمام المحكمة الابتدائية ويختص القضاء العادي بنظره وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن النزاع بشأن المبالغ التي تدفعها الشركة للبلدية وهل هي إتاوة فلا تخضع لأية ضريبة أم توزيع للربح فتخضع للضريبة على القيم المنقولة هو نزاع بين البلدية ومصلحة الضرائب ولا شأن للشركة به وهو مما تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بالنظر فيه طبقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة وموادها أن الشارع جعل هذه الجمعية العمومية جهة تحكم بين مختلف الوزارات والمصالح العامة والهيئات الإقليمية والبلدية وهي منه مناداة مندوبة إلى هذه الجهات ألا تعرض ما عساه أن يقوم بينها من منازعات إلا على هذه الجمعية وذلك تحقيقا للمصالح العام وللنظام العام بمراعاة أن هذه الجهات فرع لأصل واحد هو الجهاز الحكومي ومنعا من أن تقوم بينها خصومة قضائية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه بين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أن "الخصومة في الدوى الأصلية ليست منعقدة بين جهتين إداريتين وإنما الدعوى في جوهرها وحقيقتها طعن ضرائبي مررد بين شركة مياه الاسكندرية من جهة ومصلحة الضرائب من جهة

أخرى في قرار صادر من لجنة طعون الضرائب رفع أمام محكمة أول درجة في سنة ١٩٥٣ ويختص القضاء العادي بنظره وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن شركة المياه هي المسئول الأول أمام مصلحة الضرائب لأنها مكلفة قانونا بسداد ضريبة القيم المنقولة على الأتاوة إذا كانت مستحقة قانونا قبل صرف صافي التوزيع إلى المنتفعين به وفقا لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبصرف النظر عن تحمل في النهاية عبء هذه الضريبة لأن ضريبة القيم المنقولة ذات طابع عيني ينصب على نتاج السهم أو حصة الشريك أو دين الدائن ولذلك فإن الحق المقرر للشركات والهيئات في الرجوع بمقدار الضريبة على أصحاب الشأن ليس معناه أن الخزانة تضمن لها هذا الرجوع أو أنها تحملها من أداء الضريبة إذا تعم ذلك " وأن " من المقرر فقها أن حق تحصيل الضريبة من المنيع لا يمنع الخزانة من الرجوع على المنتفعين بالتوزيع أن أت ذلك ولكن للخزانة في الواقع مدينان بالضريبة الشركة أو الهيئة التي تجرى التوزيع وكذلك المنتفع بهذا التوزيع مما لا يمكن معه القول بأن شركة مياه الاسكندرية هي خصم شكلي في المطالبة بضريبة القيم المنقولة المستحقة على الأتاوة المدفوعة منها إلى البلدية كما ذهبت إليه الأخيرة " وأن " مصلحة الضرائب لم توجه أى طلب لبلدية الاسكندرية في الطعن الضريبي المردد في الدعوى الأصلية فلم تنعقد أى خصومة بينهما كهيئتين إداريتين وإنما أدخلتها الشركة في دعوى الضمان الفرعية - وهذه الدعوى لها استقلال وأساس قانوني آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى الأصلية - لتدلى بصفة أصلية بما يؤيد وجهة نظر الشركة في عدم استحقاق أية ضريبة على الأتاوة المدفوعة منها إليها فإذا لم يصدر الحكم لمصلحة الشركة حق لها الرجوع قانونا بما سبق أن أوفته عنها لمصلحة الضرائب نقاذا اقرار لجنة الطعن الذي أخضع الأتاوة المذكورة لضريبة القيم المنقولة وحق الشركة في الرجوع على البلدية سواء بدعوى أصلية أو دعوى ضمان فرعية ثابت لها قانونا ولا ينطوى على منازعة إدارية مع البلدية ويكون من اختصاص القضاء العادي الفصل فيه " ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه " لا يفوت المحكمة أن تشير إلى أن القانون لم يعط الجمعية العمومية لعمم الرأي بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا بل هو اختصاص في الفتوى وقد تطلبها منه جهة الإدارة وقد لا تطلبها " وهذا الذي رده الحكم صحيح

لا خطأ ولا مخالفة فيه لأحكام القانون . وليس يجدى البلدية ما تذرعت به من اعتبارات بشأن ولاية القذب والاستحباب التي فاطها الشارع بالجمعية العمومية للمصم الاستشارى بمجلس الدولة إذ هي لاتصل بالتزاع المعروض والدائر فى جوهره بين مصلحة الضرائب والشركة وبين هذه الأخيرة والبلدية .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من خضوع الاتاوة التى تحصل عليها بلدية الاسكندرية من الشركة للضريبة على القيم المنقولة لأن العلاقة بين الشركة والبلدية — ومن قبلها الحكومة — هى علاقة السلطة مانحة الالتزام بالملتزم لعلاقة الشركاء فى مؤسسة مالية أو تجارية بعضهم ببعض . ومن الأصول المقررة أن السلطة مانحة الالتزام لاتعمل ولا يمكن أن تعمل كشريك للملتزم فهذا الأخير إنما يعمل ويدير المرفق لحسابه وعلى مخاطره مقابل فريضة يدفعها هى الاتاوة ولا يغير من طبيعتها هذه دفعها فى صورة نصيب من الأرباح طالما أنها تدفع كفريضة للدولة أو لأحد فروعها مقابل الانتفاع بالمرفق فهى مورد من موارد الميزانية ومصدر من مصادر إيراداتها لاتخضع لأية ضريبة .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن ماتتفاضاه الهيئات العامة من نصيب فى أرباح شركات الامتياز مقابل منحها التزام استغلال أحد المرافق العامة يخضع للضريبة على القيم المنقولة طبقا للفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ — وهى تقضى بأنه يخضع للضريبة على القيم المنقولة " كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر " وإذ كان ذلك، وكان الثابت فى الدعوى أن شركة مياه الاسكندرية التزمت بأن تدفع للحكومة ٥٠٪ من أرباحها بعد خصم ١٠٪ للمساهمين مقابل منحها التزام صرفق المياه بالمدينة وتنازلت الحكومة عن نصيبها فى هذه الأرباح للبلدية وقد أخضع الحكم المطعون فيه المبالغ التى دفعتها الشركة من أرباحها إلى البلدية للضريبة على القيم المنقولة باعتبارها صاحبة نصيب فإنه لا يكون قد خالف القانون .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمود عباس الغمراوي ، وصبري أحمد فرحات .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عمل . "التزامات صاحب العمل" . "أجر العامل" .

شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل .
إضافة إعانة فلاء المديشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية .

(ب) عمل . "التزامات صاحب العمل" . "أجر العامل" . "إعانة فلاء المديشة" .

الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . مراعاة حالة الفلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ أو عدم مراعاتها وقت التعيين . اتخاذ معياراً لاستحقاقهم نصف إعانة الفلاء أو استحقاقها كاملة . مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما للمقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد .

١ - الأجر بمفهومه العادي يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل . وجرى قضاء محكمة النقض على أن عبارة "الأجر العادي" في حكم المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن تحديد ساعات العمل الإضافية تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر من ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة فلاء المديشة ، وهو ذات الوضع الذي التزمه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/٢/٢ الطعن ٣٦١ ص ٢٦ ق ١٨ ، ١٩٥١/٥/١ الطعن ٢٦٧ ص

٢٦ ق السنة ١٢ ص ١٢٧ و ٤٩٩ .

٢ — النص في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على أن يمنح عمال المحال الصناعية والتجارية إعانة غلاء المعيشة طبقاً للفتات الميمنة بالجدول المرافق له ، وفي المادة الثالثة منه على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفتات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة ، يدل على أن الشارع أراد أن يتخذ من مراعاة حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ أو عدم مراعاتها وقت التعيين معياراً لا مستحقاقهم نصف إعانة الغلاء أو استحقاقها كاملة ، وضابط هذا المعيار ولازمه هو مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما لا مقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد في سنة ١٩٥١ وبمقتضاء وحدت الشركة بين أجور عمالها وسوت بينهم فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من لفرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نقابة عمال شركة الأعمال الهندسية البورسعيدية تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل ببور سعيد ضد شركة الأعمال الهندسية البورسعيدية تضمنت عدة طلبات منها : أولاً — مطالبة الشركة بالإعلان في مكان ظاهر بحل العمل عن عقد التأمين الجماعي المبرم بينها وبين شركة اسكندرية للتأمين على الحياة وموافاة النقابة بصورة منه . ثانياً — اعتبار المادتين ٣ و ٤ من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥١/٦/٢٧ المبرم بين النقابة والشركة لاغيتين بحكم المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وتعديلهما على الوجه الآتي (أ) احتساب ساعات العمل الإضافية التي يعملها العامل بعد انتهاء العمل الأصلي حتى الساعة العاشرة مساءً بنسبة الأجر الإجمالي مضافاً إليه ٢٥٪ (ب) احتساب ساعات

العمل الإضافية التي يعملها العامل باستدعائه أثناء راحته الأسبوعية أو الاستمرار في العمل الإضافي إلى ما بعد الساعة العاشرة مساءً بنسبة الأجر الإجمالي مضافاً إليه ٥٠٪ (ج) احتساب ساعات العمل التي يعملها في أيام المواسم والأعياد المحددة في المادة ٢٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بنسبة الأجر الإجمالي مضاعفاً . ثالثاً - صرف إعانة الغلاء كاملة للعمال المعيّنين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ . رابعاً - صرف علاوات دورية تشجيعية كل سنتين على الأقل للعمال الممتازين والأكفاء منهم والذين قطعوا في خدمة الشركة ٢٠ سنة أو أكثر ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وإحالة إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بحكمة استئناف المنصورة برقم ١ لسنة ١٩٥٨ تحكيم من مأمورية الزقازيق (٤ سنة ١٩٥٨ بور سعيد) وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٧ قررت الهيئة : أولاً - إلزام الشركة بأن تعلن في مكان ظاهر يجعل العمل عن عقد التأمين الجماعي المبرم بينها وبين شركة الاسكندرية للتأمين على الحياة مع إرسال صورة من هذا العقد إلى النقابة : ثانياً - هدم قبول المطالب الثاني فيما زاد عليه من الطلبات المقدمة إلى مكتب العمل ببور سعيد (ثالثاً) رفض ما حدا ذلك من مطالب النقابة . وقد طعنت النقابة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت النقابة على طلب نقض القرار المطعون فيه ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص السببين الأول والثاني .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وجاء مشوباً بالقصور فيما عول عليه من أن المقصود بالأجر الذي نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ والذي تحتسب أجور ساعات العمل الإضافية على واقعه هو الأجر الأساسي لا الأجر الإجمالي بما فيه إعانة غلاء المعيشة وفيما رتبته على ذلك من أن أحكام الاتفاق التي تطلب النقابة إبطالها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر في القانون لمقابل ساعات العمل الإضافية وفيما انتهى إليه تبعا من رفض طلب

النقابة تعديل المادتين ٣ و ٤ من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥١/٥/٢٧ وفقا لطلباتها ، ووجه الخطأ والمخالفة أنه أغفل الأثر الفوري للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - والذي لحق واقعة الدعوى - وما نص عليه فيه من أنه يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله ومنه علاوة غلاء المعيشة وأنه فسر "الأجر العادي" الواردة بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ على أنه المقصود منها هو الأجر الأساسي وحده دون إضافة إمانة غلاء المعيشة في حين أن مراد الشارع بها هو الأجر الإجمالي بما فيه إمانة الغلاء وفي ضوء هذا التفسير الخاطئ وترتبا عليه انتهى إلى أن أحكام الاتفاق التي تطلب النقابة إبطالها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر في القانون لمقابل ساعات العمل الإضافية وإلى رفض طلبات النقابة بشأنها دون أن يرد على ما تمسكت به في دفاعها من أن الأجر الأساسي للعامل مضافا إليه ٥٠ ٪ طبقا للاتفاق يقل من أجره الإجمالي الشامل اعانة غلاء المعيشة إذا كان يعول ولدا أو ولدين أو ثلاثة . ومن غير المقبول أن ينقص أجر العامل في ساعات العمل الإضافية عنه في ساعات العمل الأصلي بينما هو يزيد عنه في أرهاقه وهذا من القرار المطعون فيه قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الأجر بمفهومه العادي يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل وجرى قضاء هذه المحكمة على أن عبارة الأجر العادي في حكم المرسوم بقانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بشأن تحديد ساعات العمل الإضافية تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة وهو ذات الوضع الذي التزمه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، واذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن علاوة غلاء المعيشة لا تدخل في عناصر الأجر العادي بالمعنى المقصود في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ وهو تقرير قانوني خاطئ انتهى به إلى القول بأن أحكام الاتفاق التي تطلب النقابة إبطالها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر في ذلك القانون لمقابل ساعات العمل الإضافية فيكون الطعن عليها بالبطلان على غير أساس صحيح في حين أن وجه الرأي في البطلان لا يستبين إلا إذا انعقدت المقارنة بين أحكام

الاتفاق وأحكام القانون الصحيحة وهي لا تكون كذلك الا اذا وقعت بين الأجر الأساسى للعامل مضافا اليه النسب المقررة فى الاتفاق وأجره الاجمالى الشامل امانة غلاء المعيشة مضافا اليه النسب المقررة فى القانون أيهما أكثر فائدة للعامل ، واذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد تمجيب بهذا التقرير الخاطى عن إجراء المقارنة على وجهها الصحيح والرد على دفاع النقابة فى هذا الخصوص وهو دفاع جوهري قد يتغير معه وجه الرأى فى النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله وانطوى على القصور بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن القرار المطعون فيه قضى برفض طلب النقابة استحقاق العمال المميزين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إمانة غلاء المعيشة كاملة استنادا إلى أن استحقاقهم لها وفقا للسادة الثالثة من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ يقتضى مقارنة أجر العامل المميز بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله المميز قبل هذا التاريخ لاعقد هذه المقارنة بعد تنفيذ الكادر عليهم فى سنة ١٩٥١ واتحاد أجور القدامى والجدد منهم وتمسك النقابة بهذه المقارنة مخالفة لحكمة التشريع وينتهى إلى نهاية تأباها المدالة ، وما حول عليه القرار من ذلك خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الشركة عندما وضعت الكادر الجديد لعمالها فى سنة ١٩٥١ استبعدت الأجور السابقة وحددت الاجور الجديدة بمراعاة مدة الخدمة والكفاءة وطبقها عليهم جميعا ومسوت بينهم فيها من عين منهم قبل أو بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ وعندما أضافت إمانة الغلاء طبقا للأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ إضاقتها كاملة للعمال الذين همينوا قبل ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ وأضافت نصفها للعمال الذين همينوا بعد هذا التاريخ وكان واجبا اضاقتها لهؤلاء الآخرين كاملة تحقيقا للمساواة بين الفريقين وطالب أن الكادر الجديد استبعد الاجور القديمة وسوى فى الاجور الجديدة بين عمال الشركة جميعا بما لا يجوز معه القول بأن حالة الغلاء روعيت عند تحديد أجورهم وقت التعيين وهو شرط استحقاقهم نصف الإعانة وفقا للأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ، كذلك وما رد به من أن استحقاق إمانة الغلاء كاملة يقتضى مقارنة أجر العامل المميز بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله المميز قبله وقت التعيين وأن تمسك النقابة بإجراء المقارنة

على الأجور الجديدة بعد تطبيق الكادر وبعد اتحاد الأجور ، فهو قصور من شأنه أن يجعل القرار المطعون فيه غير قائم على أساس واقعي إذ أن صرف إعانة الغلاء كاملة للعمال المعينين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ مشروط بأن لا تكون حالة غلاء المعيشة قد روعيت في تحديد أجورهم عند التعيين وكان واجبا على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع وأن تحيل الأمر إلى خبير أو إلى مكتب العمل لفحصه خصوصا وأن النقابة بينت في دفاعها أن هؤلاء العمال كانوا يتقاضون أجرا شاملا يزيد عن أجر زملائهم المعينين قبل هذا التاريخ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على أن يمنح عمال المحال الصناعية والتجارية إعانة غلاء المعيشة طبقا للفئات المبينة بالجدول المرافق له وفي المادة الثالثة منه على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة ، يدل على أن الشارع أراد أن يتخذ من مراعاة حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ أو عدم مراعاتها وقت التعيين معيارا لاستحقاقهم نصف إعانة الغلاء أو استحقاقها كاملة وضابط هذا المعيار ولازمة هو مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما لامقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد في سنة ١٩٥١ وبمقتضاء وحدت الشركة أجور عمالها وسوت بينهم فيها ، وإذا كان الثابت من دفاع النقابة الطاعنة أمام هيئة التحكيم أنها أسست طلب الحكم باستحقاق العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة الغلاء كاملة على أن الشركة عندما وضعت الكادر الجديد لعمالها في سنة ١٩٥١ استبعدت الأجور القديمة وسوت بين عمالها جميعا في الأجور الجديدة من عين منهم قبل أو بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ واتخذت من هذه المساواة الطارئة على الأجور قرينة على أن الشركة لم تكن قد راعت حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ وبالتالي ذريعة لطلب استحقاقهم إعانة الغلاء كاملة وقضى القرار المطعون فيه برفض هذا الطلب وأسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه ” لما كان البادي من مدافعة النقابة التمسك بعقد المقارنة

بعد اتحاد أجور جميع العمال القدامى والجدد منهم بانفاذ الكادر عليهم في سنة ١٩٥١ فإنها تكون مبطللة فيما ذهبت إليه لأن ذلك منها يكون بمثابة مقارنة حابطة الأثر مخالفة لحكمة التشريع وينتهي إلى نهاية تأبأها البداة" فانه لا يكون قد خالف القانون أو انطوى على قصور يعيبه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق فيما قضى به من رفض طلب النقابة صرف علاوات تشجيعية كل سنتين على الأقل للعمال الممتازين والأكفاء منهم استنادا من هيئة التحكيم إلى أن الاتفاق على الأجور وإن لم يكن بمعصم من تدخلها إلا أنها لا ترى في ظروف المنازعة ما يبرر إجابته بعد ما ثبت أن الشركة وضعت كادرا للعمال منذ سنة ١٩٥١ مرتب الدرجات والعلاوات أقرته النقابة وارتضت به ولا "يقصد" منه تحديد نهاية قصوى لكل درجة ، ويعيب القرار أنه استخلص من دفاع الطرفين نتائج تناهضه فبينما ذهبت الشركة في دفاعها إلى أن هذا الطلب ينطوى على تعديل في الكادر وطلبت رفضه لهذا السبب إذا بالقرار يرفضه على أساس آخر هو أن الكادر لا يقصد منه تحديد نهاية قصوى لكل درجة ولو صح ذلك لكان ادعى إلى إجابة الطلب لا إلى رفضه وهو ما يؤدي إلى نتيجة غير مائغة هي أن يتساوى أجر العصبى في نهاية الأمر بأجر رئيس العمل وهو مخالفة لمبادئ العدالة والعرف السائد في الشركات .

وحيث إن هذا النعى مردود : أولا- بأن هيئة التحكيم أقامت قضاءها برفض طلب العلاوة التشجيعية على أنه وإن كان "الاتفاق على الأجور ليس بمعصم من تدخلها في تعديله مراعاة لإقرار العدالة وحفاظا على التوازن بين صواع الطرفین إلا أنها لا ترى من ظروف المنازعة ما يبرر إجابة هذا المطلب بعد ما ثبت من تداعي الطرفين أن الشركة قد وضعت كادرا للعمال منذ سنة ١٩٥١ مرتب الدرجات والعلاوات أقرته النقابة وارتضت به ولا "يقصد" منه تحديد نهاية قصوى لكل درجة على

الوجه الذي تقوله النقابة لأن هذا التحديد من مقتضى توزيع الدرجات وإيجاد التمايز والافتصال فيما بينها " ولم تبين الطائفة وجه الخطأ في ذلك ، ومردود (ثانيا) بأن القرار المطعون فيه لم يتم قضاءه على أن الكادر "لا يقصد منه" تحديد نهاية قصوى لكل درجة ولكن على أنه "لا يفض منه" تحديد نهاية قصوى لكل درجة لأن هذا التحديد وضع طبيعي يتضمنه توزيع الدرجات وإيجاد التمايز والافتصال فيما بينها .

جلسه ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد ذكي عهد ، وبحضور السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندي ،
وصبري فرحات ، والمهندس محمد حافظ هريدي ، ومحمد عباس الفراوي .

(١٧٥)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) اختصاص . "اختصاص نوعي" . "ارتباط" .

المحكمة الابتدائية ذات اختصاص عام . امتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون
مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .

(ب) عمل . "اتهاء عقد العمل" .

عدم ترك العامل العمل فور تقديم استقالته أو قبولها . استمراره في العمل بأمر
رب العمل . ترتيب الحكم على ذلك عدم اتهاء العقد . لا مخالفة للقانون .

١ - المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ،
ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن
أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص
النوعي للقاضي الجزئي . فتمت كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها طلب
المكافأة وهي تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر ومن ثم فهي ترتبط به
وتختص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه وتحديد مقداره تبعا وامتدادا لاختصاصها
بالنظر في طلب المكافأة^(١) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن العامل لم يترك
العمل فور تقديم استقالته أو قبولها بل استمر يباشره بأمر مخدمه الذي طلب
إليه الاستمرار فيه مدة معينة ورتب على ذلك أن العقد لا يكون قد انتهى فعلا
إلا في نهاية هذه المدة فإنه لا يكون قد خالف أحكام القانون .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١٢/٢٥ الطعن ٢٣٥ من ٣٠ في السنة ١٤ ص ١١٩٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد بسيونى الفار أقام الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٧ عمال طنطا الابتدائية ضد جورج عبد الله شديد طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٣٥ جنيهها مجموع ما يستحقه من أجور متأخرة ومكافأة وبدل انذار وقعويض عن فصله من عمله فصلا تعسفيا ، وقال شرحا لدهواه إنه كان يعمل لدى المدعى عليه منذ أوائل سنة ١٩٤٧ واستمر فى عمله إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٧ بأجر شهري قدره ٢٠ ج بخلاف مبلغ ١٢٠ ج يصرف له فى نهاية كل عام كأجر إضافي ومنحة سنوية قدرها ١٠٠ ج وإذا اضطرت لتقديم استقالته فى آخر فبراير سنة ١٩٥٧ نتيجة تكليفه بأعمال مخالفة للقانون وخشية وقوعه تحت طائلة العقاب فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته . ورد المدعى عليه بأن المدعى التحق بخدمة والده عبد الله شديد عاملا زراعيًا سنة ١٩٤٧ ولا ينطبق عليه قانون عقد العمل رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وأنه لم يلتحق بخدمته هو إلا فى فبراير سنة ١٩٥٢ وقدم استقالته فى ١٩٥٦/١٢/٣١ ومن ثم لم تمض عليه فى الخدمة خمس سنوات وهى المدة التى اشترطتها المادة ٤٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لاستحقاق المكافأة ، وانكر أن المدعى أكره على الاستقالة كما أنكر أن له مبالغ متأخرة طرفة . وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٥ قضت المحكمة برفض طلب المكافأة عن المدة السابقة على تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن له مبلغ ١٢٠ ج متأخر مرتب سنة ١٩٥٦ وأنه كان يتقاضى فوق مرتبه البالغ ٢٠ ج مبلغ ١٢٠ ج سنويا ومنحة مقدارها ١٠٠ ج وأنه أكره على الاستقالة . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٣ فحكت بالزام المدعى عليه

بأن يؤدي المدعى مبلغ ١٤ ج و ٧٢٢ م والمصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقي المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩ سنة ٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/١/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بأن يؤدي للاستأنف مبلغ ٦٤٤ ج مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش أتعاب محاماة عنهما وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات وألزمت المستأنف بمصروفات الدرجة الثانية عما لم يحكم له به من الطلبات وأعفته من مصروفاتها أمام محكمة الدرجة الأولى وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه : أولا - أنه كان من بين طلبات المطعون عليه طلب إلزام الطاعن بمبلغ ١٢٠ ج متأخر مرتب سنة ١٩٥٦ ومبلغ ٦٠ ج مرتب شهري يناير وفبراير سنة ١٩٥٧ ومبلغ ١٠٠ ج المنحة السنوية مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون المرافعات وهو اختصاص من النظام العام كان يتعين على محكمة الموضوع أن تشير وتقر في من تلقاء نفسها وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، وإذ هي فصلت في الموضوع فإنها تكون قد قضت ضمنا باختصاصها وخالفت القانون بما يجوز معه الطعن في الحكم لهذا السبب باعتباره من الأسباب القانونية الصرف التي يصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . وثانيا - أنه خالف المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات وهي توجب على المحكمة أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تعاقب الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . وإذا كان تحديد الأجر محل النزاع جدي بين الطرفين وهو نزاع تختص به محكمة المواد الجزئية ويتوقف على الفصل فيه تحديد مقدار المكافأة المستحقة للطعون عليه فقد كان يتعين على المحكمة أن توقف

السير في الدعوى لحين الفصل في مقدار الأجر من المحكمة المختصة ولكنها خالفت القانون بالفصل في طلب تحديد الأجر فوقعت في مخالفة أخرى هي مخالفة المادة ٢٩٣ صرافيات. وثالثها - أنه عند تحديد المكافأة اعتبر فترة عمل المطعمون عليه في شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٧ امتدادا لعقد العمل وهو مخالفة للقانون إذ بينا اعتبر العقد منتهيا بالاستقالة إذا به يعتبر فترة العمل اللاحقة امتدادا له لا نتيجة عقد جديد. ورابعها - أنه بينا اعتبر الاستقالة بمثابة فصل تعسفى إذا به يعود فيقرر أن المطعمون عليه أنذر الطاعن برغبته في ترك العمل بموجب خطاب الاستقالة المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٣١ وهو خطأ في القانون لأنه في أحوال الفصل التعسفى لا يكون هناك مجال للتحدث عن مقابل الإنذار .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجهين الأول والثانى منه بأنه يبين من الأوراق أن دعوى المطعمون عليه تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة وهي تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر ومن ثم فهي ترتبط به وتختص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه وتحديد بمقداره تبعا وامتدادا لاختصاصها بالنظر في طلب المكافأة إذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائى ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يمتد الى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المطعمون عليه لم يترك العمل فور تقديم استقالته أو قبولها بل استمر بأمر مخدمه حين طلب اليه الاستمرار في العمل شهرا فظل في خدمته حتى ١٩٥٧/٢/٢٠ ثم رتب على ذلك أن "العقد لا يكون قد انتهى فعلا الا في ١٩٥٧/٢/٢٠" وما قرره الحكم من ذلك واقع لم يكن محل نعى من الطاعن ، وما رتبته على هذا الواقع لا يخالف أحكام القانون - ومردود في الوجه الرابع بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الاستقالة كانت وليدة الإكراه ، وحديثه عن مقابل الإنذار إنما كان في صدد استحقاق المطعمون عليه مرتب المدة من أول يناير الى ١٩٥٧/٢/٢٠ .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور من وجوه : أولها - أنه أقام قضاءه بتحديد مرتب المطعمون عليه على ما شهد به

شهود الاثبات وعلى ما ذهب اليه من حصول اتفاق بين الطرفين على خصم أجرة الأرض التي تحت يد المطعون عليه وقدرها ١٩٠ ج وتسوية الحافطة وتحرير الايصال تنقيذا له ثم تكول الطاعن منه وطلبه وقف الحساب بخطابه المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٧ وهو استخلاص فاسد للأدلة المطروحة وإهدار لدلائلها إذ أن أقوال شاهدي الاثبات انصببت على واقعة معينة هي أن الطاعن كان يكلف المطعون عليه بأعمال مخالفة للقانون وأن هذا الأخير يدين الأول بمبلغ ٢٢٠ ج متاخر الأجرة والمنحة السنوية ولما نوقشا في تفاصيل النزاع تضاربت أقوالهما ، وإذ أن الحافطة والايصال المقدسين من المطعون عليه لا يحملان توقيعا للطاعن ولا ينهضان دليلا على مقدار الأجرة وليس في خطاب ١٩٥٦/١٢/٢٧ ما يفيد الاتفاق على تحديد ما بمبلغ ثلاثين جنيتها كما ذهب اليه الحكم : وثانيها - أنه اعتبر المنحة جزءا من الأجر استنادا الى الحافطة والايصال وأقوال شاهدي الإثبات سالفى الذكر وهي لا تنهض دليلا على اقرار الطاعن بحق المطعون عليه فيها فضلا عن أن المستند الخاص بسنة واحدة من سنوات العمل لا يفيد أنها تدفع بصفة دورية مستمرة : وثالثها - أنه بعد أن اعتبر استقالة المطعون عليه وليدة إكراه أى أن الفصل من جانب رب العمل - ماد فاعتبرها إنذارا منه إلى الطاعن بترك العمل وبما يستفاد منه أن الفسخ من جانبه لا من جانب رب العمل وهو تناقض من شأنه أن يجعل أسباب الحكم متماحية وغير كافية لحل قضائه (ورابعها) أنه أدخل في حساب المكافأة الفترة من ١٩٤٩/٤/٩ تاريخ صدور عقد الهبة الأولى للطاعن إلى ١٩٥٢/١٢/٨ تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ استنادا إلى أن العقد الذى أبرمه والد الطاعن مع المطعون عليه ظل ساريا ولم يوضح أوجه استدلاله على سريانه . كما أنه أغفل ما ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعى من عودة الأطيان الموهوبة إلى الواهب وما تمسك به الطاعن في دفاعه من أنه لم يستخدم المطعون عليه إلا من تاريخ تحرير عقد الهبة الثانى في سنة ١٩٥٣ (وخامسها) أنه أهدر دلالة المستندات المقدمة وأغفلها ومنها الخطاب المرسل من المطعون عليه للطاعن في تاريخ لاحق لقبول الاستقالة متضمنا شكره على حسن المعاملة التي لقيها طوال فترة العمل ، والخطاب المؤرخ ١٩٥٥/٦/٩ وفيه يقرر أن مقدار مرتبه لم يحدد بعد وفي هذين الخطابين ما يقطع بأن المنحة لم تكن لها صفة الدورية والاستمرار والاستقالة لم تكن وليدة إكراه

(وسادسها) أنه اعتبر الاستقالة بمثابة فصل تعسفي استنادا إلى خطاب ١٩٥٦/١٢/٢٧ وما ثبت فيه من أن الطاعن لم يشأ محاسبة المطعون عليه عما يستحقه من أجر سنوي ومنحة في حين أن محتويات الخطاب لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وأن المستندات التي قدمها الطاعن قاطعة في أنه ليس للمطعون عليه أجر متأخر طرفه وأن استقالته إنما كانت بسبب المرض .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن أجر المستأنف لم يكن قاصرا على مبلغ عشرين جنيا شهريا فحسب بل كان له أجر إضافي يدفع سنويا قدره ١٢٠ ج بخلاف المنحة البالغ قدرها ١٠٠ ج يؤكد ذلك أن المستأنف عليه بعد أن اتفق مع المستأنف على خصم أجرة الأرض التي تحت يده وقدرها ١٩٠ ج وسويت الحافطة وحرر الايصال ماد المستأنف عليه وبعد أن اعتزم أمرا في نفسه يعدل عن هذا الاتفاق ويطلب وقف الحساب وإلغاء الحافطة والايصال على ما يشهد به خطابه الرقيم ١٩٥٦/١٢/٢٢ — السالف الإشارة إليه ويعزز هذا النظر أيضا ما شهد به شاهد الاثبات من أنهما حين تمخذا مع المستأنف عليه بشأن حقوق المستأنف أظهر استعدادا لدفع المرتب السنوي الـ ١٢٠ ج مع المنحة السنوية البالغة ١٠٠ ج ومفاد ذلك أنه أقام قضاءه في خصوص الأجر الإضافي والمنحة السنوية على ما استخلصه من أقوال شاهدي الاثبات والقرينة المستفادة من التسوية التي تمت بمقتضى الحافطة والايصال وعدول الطاعن عنها بخطابه المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٢ وهو استخلاص موضوعي سائغ لا يشوبه قصور ، ومردود في الوجه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الأول وبأن الحكم لم يلزم الطاعن بالمنحة إلا من سنة واحدة هي سنة ١٩٥٦ التي عملت منها التسوية ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الفسخ مع جانب الطاعن لا من جانب المطعون عليه ، ومردود في الوجه الرابع بأن الحكم المطعون فيه عول في تحديد مدة الخدمة على أن المستأنف عليه حين آلت إليه ملكية الأرض التي يعمل بها المستأنف عن طريق الهبة في ١٩٤٩/٤/٩ قد استبقى هذا المستأنف في خدمته يمارس أعمال وظيفته التي كان قد أسندها إليه أبوه من قبل ولذا فإن عقد استخدام الرقيم أول مارس سنة ١٩٤٧ يظل ساريا في حق المستأنف عليه فيلزمه بنصوص هذا العقد أداء

مكافأة للمستأنف عن الفترة من ١٩٤٩/٤/٩ إلى ١٩٥٢/١٢/٨ تاريخ صدور القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهو بذلك يكون قد أبان حلة مريان العقد على الطاعن خلال المدة من ١٩٤٩/٤/٩ إلى ١٩٥٢/١٢/٨ وألزمه بأداء المكافأة طبقا لنصوصه ، ومردود في الوجه الخامس بما سبق الرد به على الوجهين الأول والثاني ، ومردود في الوجه السادس بما أورده الحكم من أن الذي يبين من الخطاب الرقيم ١٩٥٦/١٢/٢٧ أن المستأنف عليه لم يشأ محاسبة المستأنف على ماله من أجر سنوى أو منحة بل أشار في نهاية خطابه إلى أن اعتزم اتخاذ تدابير لفصل البعض وتنقيص مرتبات البعض وهو برفضه دفع كامل أجر المستأنف دون مبرر قوى يكون قد أكره المستأنف على تركه العمل مهما ورد في صبغة الاستقالة من أسباب غير حقيقية وبذلك يكون المستأنف عليه مسئولا عن التعويض ومن المكافأة ومفاد ذلك أنه لم يعول على ما ورد في الاستقالة من أسباب اعتبرها غير حقيقية واستخلص من عبارة الخطاب أن الطاعن أكره المطعون عليه ترك العمل وهو استخلاص موضوعي مائع يؤدي إلى ما انتهى إليه .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد ، وبحضور المادة المستشارين : محمد منازنصار ،
وصبري أحمد فرحات ، والدكتور محمد حافظ هريدي ، أمين أحمد فتح الله .

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عمل . "عقد العمل" . "علاقة العمل" .

جمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كدير عام
أو مديرقى لها . جوازه .

(ب) عمل . "التزامات رب العمل" . "الأجر" . "غلاء المعيشة" .

الأوامر الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة . زيادة إعانة الغلاء من النصاب الوارد
فيها لمصلحة العامل .

١ - إلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات -
لم يكن في نصوص القانون ما يمنع من أن يجتمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة
المساهمة بين صفته هذه وصفته كدير عام أو مديرقى لها فيجمع بذلك بين صفتين
صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث تحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها ، وهو
ما تظاهره المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بقولها إن "عضو
مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين
مديرا لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل (١) .

٢ - الأوامر الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة لا تمنع من زيادة إعانة
الغلاء من النصاب الوارد فيها لمصلحة العامل باعتباره الحد الأدنى لكل فئة ،

(١) راجع نقض ١١/٢/١٩٦٤ الطعن رقم ١١ من ٣٠ ق لسنة ١٥ من ٢٣٠ .

وهو ما تشير إليه المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بقولها "يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء معيشة فوق مرتباتهم وأجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها المبينة بالجدول المرفق وما تشير إليه كذلك المادة السادسة من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بقولها "تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد من الفئات الواردة بالجدول المرفق ففي هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — تتحصل في أن "سلفاتور شيكوريل" أقام الدعوى رقم ١١٦١ سنة ١٩٥٧ هـ أمام كلى القاهرة ضد كل من حسين مبارك الجابري بصفته رئيس مجلس إدارة شركة محلات شيكوريل الكبرى وعضو مجلس إدارتها المنتدب ، وإبراهيم مبارك الجابري بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب لنفس الشركة بطالب إلزامهما — بأن يدفعاً له مبلغ ٩٣٧٨ ج و ٢٩٦ م والمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة، وقال شرحاً لدعواه إنه التحق بالعمل في الشركة منذ عام ١٩١٢ ثم أصبح عضو مجلس الإدارة المنتدب وفي ١٩٣٨/٢/٢٣ وافقت الجمعية العمومية للشركة على تعيينه مديراً عاماً لها وفوضت السيدة الفيرا شيكوريل في تحرير عقد عمل معه وقد نص فيه على استقلال صفته كمدير عام للشركة عن صفته كعضو مجلس إدارتها المنتدب كما نص فيه على أن مدة العقد خمس عشرة سنة تبدأ في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ وتنتهى في آخر يوليو سنة ١٩٥٢ مقابل أجر شهري قدره ٢٠٠ جنيه.

ارتفع إلى ٣٠٠ جنيه تضاف إليه نسبة من الأرباح قدرها ٢٪ و إذا انتهت مدة العقد وتجدد واستمر إلى آخر ما يوصى به سنة ١٩٥٧ حيث أنهى علاقته بالشركة واستحق في ذمتها مبلغ ٧٩٥٧ ج و ٤٧٦ م مكافأة نهاية الخدمة ومبلغ ١٤٢٠ ج و ٨٢ م نصيبه في الربح فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهما . وأقام "كليمان شيكوريل" الدعوى رقم ١١٦٢ سنة ١٩٥٧ عمال كلى القاهرة ضد المدعى عليهما بطلب إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٦٥٢٤ ج و ٦٦٨ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه التحق بالعمل في الشركة منذ عام ١٩٣٤ ثم أصبح عضو مجلس الإدارة المنتدب وفي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وافقت الجمعية العمومية للشركة على تعيينه مديرا دائما لها وفوضت السيدة الفيرا شيكوريل في تحرير عقد عمل معه وقد نص فيه على استقلال صفته كمدير عام للشركة عن صفته كمعضو مجلس إدارتها المنتدب كما نص فيه على أن مدة العقد عشر سنوات تبدأ في أول أغسطس سنة ١٩٤٤ وتنتهى في آخر يولييه سنة ١٩٥٤ مقابل أجر شهري قدره ٢٥٠ ج تضاف إليه نسبة من الأرباح قدرها ١٪ و إذا انتهت مدة العقد وتجدد واستمر إلى ١٥ يولييه سنة ١٩٥٧ حيث أنهى علاقته بالشركة واستحق في ذمتها مبلغ ٥٧٧٨ ج و ٨٣٧ م مكافأة نهاية الخدمة ومبلغ ٧٤٥ ج و ٩٣ م نصيبه في الربح فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهما كما أقام رينيه شيكوريل الدعوى رقم ١١٦٣ سنة ١٩٥٧ عمال كلى القاهرة ضد المدعى عليهما بطلب إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٣٨ ج و ٨١٥ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقال شرحا لدعواه إنه التحق بالعمل في الشركة في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن عين مديرا لأحد فروعها (أركو) بمرتب شهري قدره ١٤٠ ج مضافا إليه إعانة غلاء معيشة بواقع ١٠٢ ج و ٤١٠ م و إذا انتهى علاقته بالشركة في ١٩٥٧/٣/٣١ ويستحق مكافأة نهاية الخدمة ومقدارها ٤١٠٠ ج و ٧٧٠ م يخص منها ما قبضه ومقداره ٢٠٦٢ ج و ٢٥٥ م يكون الباقي له مبلغ ٢٠٣٨ ج و ٥١٥ م وهو ما طلب الحكم له به وأقام "جى شيكوريل" الدعوى رقم ١١٦٤ سنة ١٩٥٧ عمال كلى القاهرة ضد المدعى عليهما بطلب إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٦٠١٦ ج و ٤٥٤ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه التحق بالعمل في الشركة في أول يولييه سنة ١٩٤٩ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن عين مديرا لقسم المنسوجات بمرتب شهري ثابت قدره ١٤٠ ج تضاف

اليه اعانة غلاء معيشة قدرها ١٠٢ ج و ٤١٠ م شهريا و حصمة من الارباح بواقع $\frac{1}{10}$ %
 واذ انتهى عمله بالشركة في آخر يونيه سنة ١٩٥٧ ولم تدفع له حصمة في الربح عن
 المدة من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ الى آخر أغسطس سنة ١٩٥٧ فان ذمتها تكون
 مشغولة له بمكافأة نهاية الخدمة ومقدارها ٥٠٧٨ ج و ٧١٥ م وبما لم تدفعه
 من نصيب في أرباحها ومقداره ٩٣٧ ج و ٧٣٩ م فقد طلب الحكم له بهما .
 ودفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعاوى الثلاث الاول لعدم انطباق
 قانون عقد العمل — على المدعين فيها — وطلبت من باب الاحتياط وقف الدعاوى
 جميعها حين الفصل في القضيتين رقم ٣٦٩ سنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٥٤ سنة ١٩٥٨
 تجارى كلى القاهرة المرفوعتين ببطلان قرار الجمعية العمومية للشركة الصادر
 في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ ومن باب الاحتياط الكلى رفضها . وبتاريخ ٢٢ يونيه
 سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنذب الخبير المحاسب —
 فؤاد أحمد الصواف — للاطلاع على أوراق الدعوى وما قدم فيها من مستندات
 وعلى دفاتر الشركة المدعى عليها لبيان مرتبات المدعين والعلاوات الإضافية التى
 كانوا يتقاضونها وما قد يستحقه كل منهم من مكافأة نهاية الخدمة وبعد أن باشر
 الخبير ما مور به وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٩ : أولا —
 بضم القضايا أرقام ١١٦١ سنة ١٩٥٧ ، ١١٦٢ سنة ١٩٥٧ ، ١١٦٣ سنة ١٩٥٧
 ١١٦٤ سنة ١٩٥٧ عمال كلى القاهرة للارتباط وليصدر فيها حكم واحد .
 ثانيا — فى الدعاوى الثلاثة الأولى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة
 وباختصاصها بنظرها . ثالثا — فى الدعاوى الأربعة المضمومة سالفه الذكر
 بالزام المدعى عليهما بصفتهما بأن يدفعوا للمدعى فى الدعوى الأولى — سلطاتور
 شيكوريل — مبلغ ٩٣٧٨ ج و ٢٩٦ م وللمدعى فى الدعوى الثانية — كليم
 شيكوريل — مبلغ ٦٥٢٤ ج و ٦٦٨ م وللمدعى فى الدعوى الثالثة — رينيه
 شيكوريل — مبلغ ٢٠٣٨ ج و ٥١٥ م وللمدعى فى الدعوى الأخيرة — جى
 شيكوريل — مبلغ ٦٠١٦ ج و ٤٥٤ م وكذا المصاريف المناسبة لكل مبلغ
 من هذه المبالغ ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة لكل مدع من المدعين الأربعة
 وأعفت المدعين من باقى المصروفات وأمرت بشمول الحكم بالإنفاذ المعجل
 وبلا كفالة . واستأنف كل من حسين مبارك الجابرى وإبراهيم مبارك الجابرى بصفتهما

هذا الحكم طالين إلغاءه في جميع ما قضى به والحكم أصليا بعدم الاختصاص وطلبا من باب الاحتياط وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في التقيضين ٣٦٩ و ١٦٥٤ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة . ومن باب الاحتياط الكلى رفض الدعاوى جميعها وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠٦ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة ، وبتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفين بصفتهم مصر وفاته . ويبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة لكل من المستأنف عليهم ، وطعن إبراهيم مبارك الجارى بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التتوير وعرض الطعن على دائرة نقض الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث تنازل الطاعن عن السبب الثالث وأصر على باقى الأسباب ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدو دفاعا وصحمت النيابة العامة على ما ضمنته مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الأول والثانى والرابع أن الحكم المطعون فيه قضى فى الدعوى رقم ١١٦١ سنة ١٩٥٧ بالزام الشركة بأن تدفع للطعون عليه الأول - سلفاتور شيكوريل - مبلغ ٩٣٧٨ ج و ٢٩٦ م وفى الدعوى رقم ١١٦٢ سنة ١٩٥٧ بالزامها بأن تدفع للطعون عليه الثانى - كليمان شيكوريل - مبلغ ٦٥٢٤ ج و ٦٦٨ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لكل منهما تأسيسا على أنه ليس هناك ما يمنع من أن يجمع شخص واحد بين صفة عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة وصفة المدير العام لها وعلى أن العلاقة الناشئة عن هذه الصفة الأخيرة هى علاقة عمل يستحق عليها مكافأة نهاية الخدمة وما عول عليه الحكم من ذلك خطأ فى تكييف العلاقة بين الطرفين ومخالفة للقانون وقصور فى التسبيب يعيبه ويبطله (١) إذ أن كلا من المطعون عليهما الأول والثانى كان عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة واستمر إلى ما بعد سريان القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ بتنظيم الشركات المساهمة وهو بذلك يكون مكلفا بإداراتها وتحدد مكافأته على هذا الاعتبار بحيث لا يجوز له أن يجمع بين صفته هذه وأية صفة أخرى تتعارض معها هى صفته كمدير للشركة وأن استمد هذه الصفة من سند آخر هو عقد استخدامه (٢) وأن العلاقة بين الطرفين يحكمها قانون

نظام الشركة الذي نص فيه على أن من بين أعضاء مجلس الإدارة السيدة الفيرا شيكوريل وعلى أن يكون للشركة عضوان متدبان للإدارة تنتخبهما الجمعية العمومية للمساهمين وإذا فوضت الجمعية العمومية السيدة الفيرا شيكوريل في عمل توكيل للمطعون عليهما الأولين بالإدارة بينما لم يكن من سلطتهما ولا من سلطة مجلس الإدارة أو سلطة الجمعية العمومية أن تضفى عليهما صفة يحرمها القانون هي أن يتولى أولهما إدارة الشركة لمدة خمس عشرة سنة ويتولى ثانيهما إدارتها لمدة عشر سنوات إلى جانب إدارته لها كعضو مجلس إدارة متدب بطريق الوكالة عن الجمعية العمومية فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على هذا التفويض يكون معدوم السند الواقعي والقانوني وبالتالي باطلا طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات (٣) وأنه سكت عن تكييف استقالة المطعون عليهما الأولين وتحديد كنهما ومداهما وعلى تشمل المنصبين معا أم أحدهما وهو تكييف ذو أثر فعال في الحكم إذ لو كانت الاستقالة من العمل كدير لتعين على المحكمة أن تطبق المادة ٤٤ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ومقتضاها أنه في حالة الاستقالة لا يستحق العامل سوى نصف المكافأة . وهو قصور يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشقين الأول والثاني منه بأنه إلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - لم يكن في نصوص القانون ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كدير عام أو مديرقى لها فيجمع بذلك بين صفتين صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث تحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها وهو ما تظاهره المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الذي يحكم واقعة الدعوى - بقوله (إن (عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل) وإيس في هذا الوضع ما يتعارض مع قانون نظام الشركة . ومردود في الشق الثالث بما جاء في الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إليه من أن (المحكمة لاتعول على ما أثاره المدعى عليهما من اعتراض بشأن استحقاقهم - المطعون عليهما - لنصف المكافأة تأسيسا على أنهم قدموا استقالاتهم وذلك أخذا بصريح نص الخطاب المقدم (٢-٩-٢)

بمحافظة المدعى بالدهوى رقم ١١٦١ سنة ١٩٥٧ هـ كلى القاهرة
بجلسة ١٩٥٩/٤/٢٦ والموقع عليه من المدعى عليهما والمتضمن أنه قد تم الاتفاق
صراحة على أن يكون لجميع الموظفين والمستخدمين بصفة عامة الموجودين حالياً
بخدمة الشركة الحق في أى وقت في تقديم استقالاتهم وفي هذه الحالة يتعهدان
بأن يدفعوا لهم مكافأة نهاية الخدمة كاملة وليس نصفها فيؤخذ المدعى عليهما
بإقرارهما ولأن هذا النص تضمن شرطاً أصحح للمدعين فيتعين إعماله طبقاً لنص
المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وهو بذلك يكون قد واجه
دفاع الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه بأسباب مائغة تكفى لجملة .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة التالية أن الحكم المطعون فيه خالف القانون
وجاء مشوباً بالقصور من وجوه : أولاً - أنه طبق على العلاقة بين الطاعنة والمطعون
عليه الثالث قواعد عقد العمل مع أنه وبإقراره كان عضواً في مجلس إدارتها وهي
صفة يمنع معها أن يكون عاملاً بها ورتب على تطبيق قواعد عقد العمل استحقاقه
إعانة غلاء معيشة مع أن ما يصرف إليه كمضو بمجلس إدارة هو مكافأة والمكافأة لا تستحق
عنها إعانة غلاء معيشة . وثانياً - أنه لو صح اعتباره عاملاً وأن - ما يصرف إليه
هو أجر فالحد الأقصى للإعانة غلاء المعيشة بمقتضى الأمر العسكري رقم ٩٩
سنة ١٩٥٠ - وهو من النظام العام - لا يتجاوز ١٥,٤٪ - بما لا يتأتى معه
أن يكون الأجر ١٤٠ جنيهاً في الشهر وإعانة غلاء المعيشة ١٠٢ ج ٤١٠ م. وثالثاً .
أنه وقد سكت عن بيان ما إذا كان ما يتقاضاه أجراً أو مكافأة مع اختلاف
حكم القانون في كل فانه يكون مميماً بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعمى مردود في الوجه الأول منه بما سبق بيانه من أنه إلى
ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٨ لم يكن في نصوص القانون ما يمنع
من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه
وصفته كمدير عام أو مدير فنى. ومردود في الوجه الثانى بأنه يبين من الأوامر
الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة أنها لا تمنع من زيادة إعانة الغلاء - عن
النصاب الوارد فيها - لمصلحة العامل - باعتباره الحد الأدنى لكل فئة وهو
ما تشير إليه المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ بقولها (يجب على

أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء معيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قروتها الحكومة لموظفيها وعمالها الميينة بالجدول المرافق) وما تشير إليه كذلك — المادة السادسة من الأمر رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ بقولها (تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق ففي هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة) . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه الى أن العلاقة بين الطاعنة والمطعون عليه الثالث بصفته مديرا هي علاقة عمل ومن ثم فإن ما يتقاضاه بهذه الصفة يعتبر أجرا .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن المطعون عليه الرابع حدد مرتبه بمبلغ ١٤٠ ج شهريا وما يصرف اليه من إعانة غلاء المعيشة بمبلغ ١٠٢ ج و ٤١٠ م شهريا وسوى الحكم المطعون فيه ما يستحقه من مكافأة نهاية الخدمة على هذا الأساس وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ — وأحكامه من النظام العام — قدر الحد الأقصى لإعانة غلاء المعيشة التي تصرف للعامل بنسبة ١٥,٤ ٪ من أجره أو مرتبه بحيث لا تتجاوز خمسة عشر جنيها شهريا ولا يتأتى أن يكون الأجر ١٤٠ ج وإعانة غلاء المعيشة ١٠٢ ج و ٤١٠ م .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه من أن الأوامر الصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة لا تمنع من زيادة إعانة الغلاء عن النصاب الوارد بها لمصلحة العامل ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار/ أحمد زكي محمد وبحضور السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار، وصبري أحمد فرحات، و دكتور محمد حافظ هريدي، وأمين أحمد فتح الله .

(١٧٧)

المطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ القضائية :

حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما بعد ذلك" . عمل . "عناصر عقد العمل" . "الاجر" . "إعانة غلاء المعيشة" .

تمسك رب العمل في دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تعيين أجور عماله عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها . ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل في تقريره من أن تغييرات قد أدخلت على الاجور الثابتة بملفات ومجلات العمال بنحو يلها من أجر إجمالي إلى أجر مقسم أصلا إلى أسامى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية للعامل ، قصوره عن مواجهة هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى النزاع .

إذا كان رب العمل قد تمسك فى دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تعيين جميع عماله بأجر شامل بما فى ذلك ملاوة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها وأنهم ارتضوا هذا الوضع دون اعتراض أو شكوى ، ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل فى تقريره من أن "تعديلات بالاضافة قد أجريت للتغير من طبيعة مقابل العمل وتحويله من أجر إجمالى إلى أجر مقسم أصلا إلى أسامى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها وذلك لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية للعامل ، فإن مارد به القرار من ذلك ينطوى على قصور يعيبه إذ هو لا يواجه دفاع رب العمل من أنه جرى على أن يضمن أجور عماله عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ومفهومة أن ما أجراه من تغييرات بالاضافة فى الاجور الثابتة بملفات ومجلات العمال لم يؤثر فى حقيقة التعاقد والاضمـاع

القائمة بينه وبينهم منذ تعيينهم ، وكان يتعين على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى النزاع لأن تكتمى فى الرد عليه بما أثبتته الخبر من حصول تغير فى الاجور الثابتة بالملفات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن نقابة عمال شركة مصنع المياه الغازية تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل شمال القاهرة ضمنيتها أن الشركة درجت على تحديد أجور عمالها بصفة إجمالية عند تعيينهم ثم تقسيمه بعد ذلك إلى أجراء أساسى وإعانة غلاء على وجه يتضمن انقاص الأجر الأساسى وزيادة إعانة الغلاء إلى أقصى فئاتها بقصد التحايل على الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإعانة غلاء المعيشة لكى لا تزيد الإعانة عند تغير الظروف الاجتماعية وطلبت إعمال هذا الأمر بأثر رجعى من تاريخ تغير الحالة الاجتماعية لكل عامل — ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم امكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ١٠٣ سنة ١٩٥٨ وردت الشركة بأنها جرت على تعيين العمال جميعا بأجر شامل قدره ١٨٠ مليا لعامل الانتاج أو التوزيع و ٤٥٠ مليا للسائق بما فى ذلك علاوة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها المقررة وهى ١٥٠ ٪ وارتضى العمال هذا الوضع . وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٠ نذبت هيئة التحكيم مفتش أول مكتب عمل شمال القاهرة للاطلاع على دفاتر المصنع الخاصة بالأجور لتحقيق ما تذهب به النقابة من تحايل لتخفيض الأجر الأساسى ووجه هذا الادعاء أن صح ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٩ فقررت أحقية العمال بتنفيذ الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وذلك بأثر رجعى من تاريخ تغير الحالة الاجتماعية لكل عامل . وطعنتم الشركة فى هذا القرار

بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالته فيها الى مذكرة الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول أن القرار المطعون فيه مشوب بالقصور والتخاذل إذ عول فيما قضى به من أحقية العمال في تنفيذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على ما قرره الخبير من وجود تعديلات بالإنضافة في مافات ومجلات الأجور بقصد التخلص من أحكام هذا الأمر دون أن يبين ماهية هذه التعديلات وأثرها في العلاقة القائمة بين طرفي النزاع ودون أن يرد على ما تمسكت به الشركة من أن هذه التعديلات غير مؤثرة في العلاقة التعاقدية القائمة بينها وبين العمال ولا تمس أى حق من حقوقهم طالما أنها جرت من أول الأمر وعند تعيينهم على منحهم أجرا إجماليا شاملا الأجر الأساسي مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المقررة وهي ١٥٠ ٪ ، وهذا الأجر الإجمالي الشامل وقدره ١٨٠ مليا لعمال الانتاج والتوزيع و ٤٥٠ مليا للسائق لا يقل عن الحد الأدنى الوارد في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد ارتضى العمال هذا الوضع وتم التعاقد على أساسه .

وحيث إن هذا الذمى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الشركة تمسكت في دفاعها أمام هيئة التحكيم بأنها جرت على تعيين جميع عمالها بأجر شامل قدره ١٨٠ مليا لعمال الانتاج و ٤٥٠ مليا للسائقين بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها وهي ١٥٠ ٪ وأنهم ارتضوا هذا الوضع دون اعتراض أو شكوى ، ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل في تقريره من "أن الأبدى قد لعبت بإجراء تعديلات بالإنضافة للتغيير من طبيعة مقابل العمل وتحويله من أجر إجمالي الى أجر مقسم أصلا الى أساسى وغلاء معيشة مع جعل قيمة الغلاء بنسبة ١٥٠ ٪ من الأجر الأساسى وهذه النسبة هي الحد الأعلى الوارد بالأمر العسكري وذلك لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية للعامل وبتثبيت الغلاء يثبت الأجر الإجمالي ويستقر الدخل للعامل ولو زادت أعباء معيشته" وأن "هذه التغييرات بعضها استحدثت بالإنضافة والتغيير

لإخفاء حقيقة حالة العمال ذوى الأولاد " وما رد به القرار من ذلك قصور إذ هو لا يواجه دفاع الشركة من أنها جرت على أن تضمن أجور عمالها عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ومفهومة بأن ما أجرته من تغييرات بالإضافة في الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال لم يؤثر في حقيقة التعاقد والأوضاع القائمة بينها وبينهم منذ تعيينهم ، وكان يتعين على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى النزاع لا أن تكتفى فى الرد عليه بما أثبتته الخبر من حصول تغيير فى الأجور الثابتة بالملفات وما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أمد زكي حد . ومحمود السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ،
وصبري أحمد فرحات ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين أحمد فتح الله .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . "إجراءات الإثبات" .

إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازي متروك لتقدير المحكمة .

(ب) إثبات . "تقدير الدليل" . محكمة الموضوع .

الاطمئنان إلى أقوال الشهود أو عدم الاطمئنان إليها . أمر موضوعي .

(ج) عمل . "انتهاء عقد العمل" . "مكافأة نهاية الخدمة" . "مسئولية الخلف" . خلف .

بيع رب العمل مؤسسته إلى رب عمل آخر . النص في عقد البيع على قيام
البائع بشروط مستخدميه واعتبارهم مفصولين من خدمته وملاحقين كمستخدمين جدد
للمشتري ابتداء من تاريخ البيع . تخالف العامل عن حقوقه قبل وب العمل الأول .
تقرير الحكم أن تجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته للقانون فإنه يترتب عليه إنقاص
حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة . عدم اعتداده بالمخالصة . اعتباره المشتري
مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة
نهاية الخدمة . تقارير حائقة من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار مدة للعامل متصلة .
صحة ما انتهى إليه الحكم من أن المشتري وقد حل محل البائع يكون مسئولاً بطريق
التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة .

١ — إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازي للمحكمة متروك لتقديرها .

٢ — الاطمئنان إلى أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أجراه

رب العمل أو عدم الاطمئنان إليه مرده إلى وجدان القاضى وهو غير ملزم بإبداء الأسباب التى تبرره ولا معقب عليه فى ذلك .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار مدة عمل العامل متصلة على أن "رب العمل السابق أخذ على العامل إقرارا جاء به أنه باع محلاته إلى رب العمل الحالى (الطاعنة) وجاء فى عقد البيع أن الهائى يقوم بتعويض مستخدميه بحيث يعتبرون مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد لدى المشتري ابتداء من تاريخ البيع ، وقد أقر العامل أنه قبض ما يستحقه من تعويض ومقابل مهلة الإنذار ومكافأة" وأن "تجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته لصريح نص القانون فإنه يترتب عليه إنقاص حقوقه فى مكافأة نهاية الخدمة" وأنه "لا يحتاج بالمخالصة الصادرة منه لأن نصوص عقد العمل نصوص أمرة لا يصح الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم يكون رب العمل الثانى وقد حل محل رب العمل الأول بطريق الشراء مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة". وهى قرارات موضوعية سائغة من شأنها أن تؤدى إلى اعتبار مدة عمل العامل (المطعون عليه) متصلة فإنه يكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم من أن الشركة الطاعنة وقد حلت محل الشركة السابقة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أحمد حسن سعد تقدم إلى مكتب عمل المنصورة

(١) راجع تقض ١٩٦٣/١١/٢٠ الطعن ٤٨٧ من ٢٩٩ لسنة ١٤ ص ١٠٦٢ ، نفس هذه المبادئ تضمنها حكم الطعن ١٧٧ من ٣٠ الصادر بذات الجلسة .

بطلب يقول فيه إنه كان يعمل لدى الشركة المدعى عليها وبتاريخ ١٧/٥/١٩٥١ أصدر مدير الشركة قراراً بفصله ، وطلب إحادته إلى العمل أو إحالة النزاع إلى المحكمة ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى قاضي الأمور المستعجلة بالمنصورة ، وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف قرار فصل المدعى من خدمة المدعى عليه ، وكلفت المدعى بإعلان المدعى عليه بطلباته الموضوعية أمام محكمة البندر - وبجلسة ٢١/١٠/١٩٥٩ وجه المدعى طلباته إلى المدعى عليه وهي إلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٤٩٧٤ ج و ١١٩ م وقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٩٣٦ لسنة ١٩٥٩ كلى المنصورة ، وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليه بصفته مديراً لشركة الأزياء الحديثة (بترايون) بأن يدفع للمدعى مبلغ ٦٠ ج و ٤١٤ م قيمة ما يستحقه بصندوق الادخار وفائده الاتفاقية والزمته المصروفات المناسبة و ٢٠٠ قرش أنعاباً للعامة وسمت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . واستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالباً تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٨ لسنة ١٢ ق . وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع: أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما انتهى إليه من أن فصل المستأنف من عمله كان وفقاً للقانون واعتبار أن هذا الفصل كان خاطئاً وحصل مخالفاً للقانون . ثانياً - وقبل الفصل في باقي الطلبات أحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن مدى أحقيته لهذه المبالغ ومدى الضرر الذي ناله بسبب فصله وليتفى المستأنف عليه بصفته ذلك بنفس الطرق . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والفساد في الاستدلال، اذ لم يعول على التحقيق الذي أجرتة الشركة مع المطعون

عليه ورتبت عليه فصله استنادا الى أن هذا التحقيق ضعيف الحجته في قيمته التدليلية وغير قاطع في اثبات الاتهام ولا تتراح اليه المحكمة والى ما استخلصه منه من أن ما وقع من المطعون عليه لا يبدو أن يكون إهمالا يستوجب المؤاخذة التأديبية التي لا تصل الى حد الفصل وهو استخلاص غير سائق ولا يمكن عقلا التسليم به، وبفرض عدم ارتياح المحكمة الى هذا التحقيق فقد كان يسهل أن تطلب من الشركة أن تقيم الدليل على سبب الفصل وبتحقيق تجريه هي ولها بعد ذلك أن تحكم في الدعوى بما تراه، يضاف الى هذا أن الحكم الابتدائي عدلت التزامات المطعون عليه الجوهرية ومنها الحرص على سمعة المحل وتنفيذ أوامر الشركة ولوائحها الخاصة بتنظيم العمل ومراقبة العمال وانتهى الى أن المطعون عليه أدخل بها وما كان للحكم المطعون فيه إزاء ذلك أن يكتفى بالقول بأن المحكمة لا تتراح الى التحقيق الذي أجرته الشركة إذ كان واجبا عليها أن توضح أسباب عدم ارتياحها وأقوال الشهود التي جعلتها تتشكك في نتيجة التحقيق .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في الدعوى على " أن التحقيق الذي هو السند الذي ارتكبت عليه المؤسسة في استخلاص أن المستأنف لم يقم بالتزاماته الجوهرية ورتبت على ذلك فصله من عمله ضعيف الحجته في قيمته التدليلية لأن التهمة الأساسية وهي الإقراض بالربا الفاحش والتلاعب باستثمارات الموظفين لم توجه الى المستأنف بل وجهت الى شخص آخر ونسب الى المستأنف أنه كان يعلم بما كان يرتكبه الشخص المذكور وهو باعتباره وكيل المحل كان يجب عليه أن يضع حدا لذلك وهذا الذي هو منسوب الى المستأنف لا يرقى الى درجة الإخلال بالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل ولا يبدو أن يكون إهمالا يستوجب إن صح المؤاخذة التأديبية التي لا تصل الى حد الفصل " وأنه " لذلك لا تتراح المحكمة الى التحقيق الذي أجرى مع المستأنف ولا الى النتيجة التي استلبطتها محكمة أول درجة منه والتي رتبت عليها واقعة إخلال المستأنف بالتزاماته الجوهرية وترى أن فصل المستأنف لم يكن له ما يبرره " وهو استخلاص موضوعي لم تبين الطاعنة وجه الخطأ والفساد فيه إذ لم تقدم صورة التحقيق الإداري الذي تتحدى به ومن ثم فإن النعي على الحكم لهذا

السبب يكون حاريا من الدليل، ومردود (ثانيا) بأن إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازى للحكمة متروك لتقديرها، ومردود (ثالثا) بأن الاطمئنان إلى أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذى أجرته الشركة أو عدم الاطمئنان إليهما مرده إلى وجدان القاضى وهو غير ملزم بإبداء الأسباب التى تبرره ولا معقب عليه فى ذلك .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى الدعوى على أنه طالما أن الشركة الطاعنة أجرت تحقيقا إداريا مع المطعون عليه قبل فصله فإن فصلها له لا يكون استعمالا لحقها المخول فى القانون وإنما يعتبر فصلا تأديبيا يجب أن تراعى فيه قواعد القرار الوزارى الخاص بتأديب العمال ، وإذا اختارت لنفهم الطريق التأديبى فى الفصل فإن عليها أن تخضع لما ينظم قواعد من إجراءات نص عليها القانون وأنها خالفت أحكام القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٣/٤/٤ ببيان قواعد وإجراءات التأديب ومقتضاها عدم جواز توقيع عقوبة تأديبية ضد العامل إلا بعد إبلاغه كتابة مانسب إليه والتحقيق معه وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه خلط بين حق رب العمل فى فسخ العقد بدون إعلان وبغير مكافأة ولا تعويض وحقه فى تأديب العامل ، إذ ما من شك فى أن الفسخ من حق صاحب العمل متى كان له ما يبرره وهو متروك لتقديره سواء سبقه تحقيق إدارى أو لم يسبقه ويكفيه أن يتأكد من ثبوت المخالفة المنسوبة إلى العامل ، والثابت من الأوراق أن الشركة إنما فصلت المطعون عليه لاخلاله بالتزاماته الجوهرية واستعمالا لحقها المخول فى الفقرة السادسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (وثانيهما) أنه لم يتفهم أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ إذ أن فصل العامل مع حرمانه من المكافأة لا يعتبر عقوبة تأديبية ولا يدخل ضمن الجزاءات التى قصدها القرار وهى ذات الجزاءات التى يوقعها رب العمل على العامل طبقا للأنظمة التى يضعها لمؤسسته وحددتها وزارة الشؤون الاجتماعية وليس بينها الفصل مع الحرمان من المكافأة أو التعويض الذى يعتبره القانون انهاء أو فسخا للعلاقة القائمة بين العامل ورب العمل وخول هذا الأخير الحق فى استعماله فى الحالات المشروعة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه وإن أشار في أسبابه إلى أن فصل المطعون عليه كان فصلا تأديبيا لم تلتزم فيه الطاعة أحكام القرار الوزاري الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ إلا أنه أقام قضاءه في الدعوى على أن المطعون عليه لم يخل بالتزاماته الجوهرية وأن ما وقع منه لا يعدو أن يكون إهمالا لا يستوجب الفصل وذلك على ما سبق بيانه في سياق الرد على السبب الثالث، وإذا كان ذلك، وكانت الطاعة لم تقدم التحقيق الذي أجرته مع المطعون عليه فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ اعتبر أن مدة عمل المطعون عليه لدى الشركة الطاعة بدأت منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ واستمرت إلى تاريخ فصله في ١٧/٥/١٩٥٩ مستندا في ذلك إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تجعل الخلف مسئولا بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين وإلى أن ما حصل في النزاع هو تجزئة عقد عمل المطعون عليه وهذه التجزئة مخالفة للقانون لما يترتب عليها من إنقاص حقوق العامل في مكافأة نهاية الخدمة وأنه لا يحتاج بالمخالصة الصادرة من المطعون عليه لأن نصوص عقد العمل أمرة ولا يصح الاتفاق على مخالفتها، في حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه لم يعمل لدى الشركة الطاعة إلا من تاريخ أول يناير سنة ١٩٥١ وكان قبل هذا التاريخ موظفا بشركة أخرى هي شركة ب - أ - ليفي التي اشترت الطاعة محلاتها التجارية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١ وبعد أن صرفت هذه الأخيرة مكافأة نهاية الخدمة لجميع عمالها وموظفيها طبقا للتشريع الذي كان قائما في ذلك الوقت وطبقا للوائح وقد تعاقدت الطاعة مع من وقع اختيارها عليه من هؤلاء الموظفين بعقود جديدة بدأت في أول يناير سنة ١٩٥١ ، وفي حين أن مجال تطبيق المادة ٨٥ هو أن يكون عقد العمل مستمرا وليس هذا هو واقع الحال في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه باعتبار مدة عمل المطعون عليه متصلة إلى أنه ثبت من الصورة الشمسية للسند رقم ١ المؤرخ ١٩٥١/٥/٤ من حافظة المستأنف عليها

رقم ٧ ملف أمام محكمة أول درجة أن شركة بنزا يون أخذت على المستأنف إقراراً جاء به أن شركة بنزا يون وإبرامو ليفي قد باعت كافة محلاتها إلى الشركة المستأنف عليها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وجاء في عقد البيع أن الشركة الأولى أي البائعة تقوم بتعويض مستخدميها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بحيث يعتبر جميع المستخدمين الموجودين بخدمة المحلات مضمولين بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وملحقين كمستخدمين جدد بالشركة الثانية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وقد أقر المستأنف أنه قبض ١٤٢ ج و ٦٠٢ م صافي ما يستحقه من تعويض ومقابل مهلة الإنذار وفوائد المكافأة التي كانت مودعة بالبنك وأنه قد أصبح خالصاً من كل الوجوه وليس له الحق في مطالبة محلات بنزا يون بأى شيء في المستقبل " وأنه يعترف بالنظر عن حصول الإكراه المدعى به من الشركة فإن المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهما التشريعتان السابقتان على قانون العمل الموحد الحالي - تنص هذه المواد على أنه لا يمنع الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة " وأنه "لا شك أن تجزئة عقد عمل المستأنف فضلاً عن مخالفته للقانون فإنه يترتب عليه إنقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة" وأنه "لا يحتج بالمخالفة الصادرة منه لأن نصوص عقد العمل هي نصوص آمرة لا يصح الاتفاق على مخالفتها ومن ثم تكون الشركة المستأنف عليها وقد حلت محل الشركة السابقة بطريق الشراء مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل أى مسئولة عن مكافأة نهاية الخدمة " ، وهى تقريرات موضوعية سائغة من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار مدة عمل المظنون عليه متصلة وبالتالي فإنه يكون صحيحاً ما انتهى إليه المحكم من أن الشركة الطاعنة وقد حلت محل الشركة السابقة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد/ الله كنور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
إسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشدي ، وعباس حلي عبد الجواد .

(١٧٩)

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ القضائية

(أ) حكم . عيوب التدليل . الفساد في الاستدلال . ما يعد كذلك . دين .

النص في عقد الشركة على أن الديون التي يتحملها أحد الشركاء في نهاية مدة الشركة هي الديون التي على الشركة . عدم انصرافه إلى الديون التي للشركة في ذمة الغير . تقرير الحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصد أن يتحمل هذا الشريك الديون بنوعها . تقرير محمول على مجرد احتمال لا يصلح لإقامة تفسير عليه ، فضلا عن أن هذا الاحتمال تنفيه عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المتعاقدين منها . فساد الاستدلال .

(ب) دين . الديون المدومة . شركة . ميزانية الشركة . ضرائب . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وماء الضريبة .

الديون المدومة . اعتبارها بمثابة خسارة على المنشأة . وجوب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انقضاءها . وجوب تمثيل الميزانية للركز الحقيقي للمنشأة .

(ج) دين . الديون المدومة . محكمة الموضوع . حكم . عيوب التدليل . الفساد في الاستدلال . ما يعد كذلك .

اعتبار الدين معدوما من عدمه مسألة موضوعية . لمحكمة النقض التدخل في حالة مخالفة الأسباب التي اعتمد عليها القاضي للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . يكون الدين معدوما إذا فقد الأمل في تحصيله . من الأسباب التي تجعل الدين محقق الانقضاء وفاة المدين دون تركه أو إفلاسه مع عدم وجود مال أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين . تقرير الحكم تعذر

الفرقة بين الديون المدومة وغير المدومة لاحتمال أن تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر . تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه فضلا من أن هذا الاحتمال متوقف في الاحوال المذكورة .

(د) فوائد . الفوائد القانونية . بدء سرياتها .

بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها من تاريخ طلبها هي لامن تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الاصل .

(هـ) وكالة . التزامات الوكيل . استخدام الوكيل أموال موكله . فوائد .

الحكم على الوكيل بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضى ثبوت كون هذه المبالغ في يده وأنه استخدمها لصالح نفسه والوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت بدء سريان الفوائد .

١ — متى كانت عبارة عقد الشركة صريحة في أن الديون التي التزم أحد الشركاء أن يتحملها في نهاية مدة الشركة هي الديون التي على الشركة وقد عبر عنها بالفرنسية بلفظ *Le passif* وهذا اللفظ لا يمكن أن ينصرف إلى الديون التي للشركة في ذمة الغير لأنها تعتبر من الذمم التي تندرج ضمن الأصول *L'actif* فإن تقرير الحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصدا من هذا النص أن يتحمل هذا الشريك الديون بنوعها هو تقرير علاوة على أنه محمول على مجرد احتمال لا يصلح لإقامة تفسير عليه فإن هذا الاحتمال ينفيه نفيًا باتا عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المتعاقدين منها ، مما يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

٢ — نقضى أصول علم المحاسبة بأن الديون المدومة وهي التي فقد الأمل في تحصيلها تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقي للمنشأة مما يقتضى ألا تظهر الديون التي لها في الأصول إلا بقيمتها الفعلية .

٣ — الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، الا أن لمحكمة النقض أن تتدخل اذا كانت الأسباب

التي اعتمد عليها القاضي في حكمه تنطوي على مخالفة للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فإذا كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه في نفي صفة الانعدام عن الديون التي اعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة هو القول بأنه من العسير وضع ضابط أو مقياس للتفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة فإن ذلك ينطوي على مخالفة للقانون ، لأن هذه التفرقة واجبة على ما أجمع عليه الفقه والقضاء وهي ليست كما قال الحكم متعذرة أو عسيرة لأن هناك من الأسباب ما يجعل الدين محقق الانعدام كوفاة المدين دون أن يترك تركة يمكن الرجوع عليها بالدين أو افلاسه مع عدم وجود مال له يكفي لسداد الدين أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين ، ففي هذه الأحوال وأمثالها التي يفقد فيها الأمل في تحصيل الدين يعتبر هذا الدين معدوما . أما ما قرره الحكم تبريرا لرأيه في تعذر إجراء التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة من أنه قد تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر فانه تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه ، هذا إلى أن الاحتمال الذي افترضه الحكم حدوثه متف في الأحوال المتقدم ذكرها والتي سلم الحكم بتوافرها في الدعوى .

٤ — بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها إنما يكون من تاريخ طلبها
هي لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي .

٥ — الحكم على الوكيل — طبقا للمادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم و ٥٢٦ من القانون الملغى — بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضي ثبوت أن هذه المبالغ كانت في يد الوكيل وأنه استخدمها لصالح نفسه وإثبات الوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبدءا لسريان الفوائد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بمقد تاريخه ١٩٣٧/٤/١٤ تكونت بين الطاعن وأخيه مورث المطعون ضدهم شركة تضامن الغرض منها الاتجار فى الآلات الزراعية والميكانيكية ونص فى العقد على أن مدة الشركة ست سنوات تبدأ من أول يوليه سنة ١٩٣٦ وتنتهى فى أول يوليه سنة ١٩٤٢ وغير قابلة للتجديد وأن إدارة الشركة وحق التوقيع عنها للشريكين مجتمعين وأن صافى الأرباح التى تظهر فى الميزانية التى تعمل فى نهاية كل سنة يوزع على الشريكين بنسبة ٧٥٪ للطاعن، ٢٥٪ لمورث المطعون ضدهم كما تضمن البند السادس عشر أنه فى نهاية مدة الست سنوات المحددة للشركة تنقضى الشركة بحكم القانون ومن تلقاء نفسها وتصبح جميع خصومها وأصولها واسمها التجارى وحق التوقيع عنها ملكا خالصا للطاعن وحده الذى يتحمل جميع الديون التى على الشركة ويلتزم بأن يدفع إلى شريكه مورث المطعون ضدهم نصيبه فى أصول الشركة فى يوم حلها بحسب ما تسفر عنه الميزانية التى تعمل بحضور الطرفين المتعاقدين — وقيل انتهاء مدة الشركة دب الخلاف بين الشريكين — فأقام مورث المطعون ضدهم بتاريخ ٢٢ من يوليه سنة ١٩٤٢ الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية ضد الطاعن طالبا الزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن أعمال الشركة فى السنوات الأربع الأخيرة أى من يوليه سنة ١٩٣٨ حتى آخر يونيه سنة ١٩٤٢ وتعيين خبير لفحص هذا الحساب والحكم على الطاعن بنتيجة هذا الفحص — وأسس دعواه هذه على أن الطاعن انقرد فى تلك السنوات بأدابة الشركة ولم يقدم له حسابا عن أعمالها وبعد أن قدم الطاعن الدفاتر والمستندات قضت المحكمة بنذب خبير للاطلاع عليها وفحص حسابات الشركة فى سنوات النزاع وبيان ما يظهر من فحص الحساب لأى من الطرفين قبل الآخر، وأثناء سير هذه الدعوى أقام مورث المطعون ضدهم دعوى

أخرى ضد الطاعن أمام محكمة الاسكندرية للأموال المستعجلة طلب فيها تعيين خبير لإثبات حالة الشركة وجرد البضائع الموجودة بها وتقدير قيمتها وقضت المحكمة المذكورة في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٢ بتعيين خبير لأداء هذه المأمورية وبعد أن قدم تقريره رفع مورت المطعون ضدهم على الطاعن الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٤٣ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ مائة ألف جنيه قيمة حصته في موجودات الشركة وبعد أن نذبت تلك المحكمة الخبير السابق نذبه في دعوى اثبات الحالة لاستيفاء بعض أمور كلفته باستيفائها وقدم هذا الخبير تقريره عدل مورت المطعون ضدهم طلباته في دعواه هذه وقصرها على مبلغ ٢٤٦٥٩ جنيها و٩٠٤ ملليم معتمدا في تقدير حصته في الموجودات بهذا المبلغ على تقرير هذا الخبير ثم أضاف طلب الحكم بالفوائد من تاريخ المطالبة الحاصلة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٣ حتى السداد. وفي ١٤ يونيه سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة في تلك الدعوى بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى مورت المطعون ضدهم مبلغ ٢٤٦٣٢ جنيها و٩٨٨ مليليا والفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٩/٧/١٩٤٣ لغاية الوفاء فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٠٨ سنة ٣ ق تجارى وفي ٢٤/٤/١٩٥١ حكمت المحكمة المذكورة بتعديل المبلغ المحكوم به ابتدائيا إلى ٢٣٨٩٩ ج و٤٢٠ م مع الفوائد المقضى بها وقد أخذ الحكان الابتدائي والاستئنافي بما رآه الخبير من تقدير قيمة الموجودات بحسب سعرها في السوق وقت انقضاء الشركة - وقد طعن الطاعن في الحكم الاستئنافي المذكور بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق وبتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٤. قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني من أسباب الطعن وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية للحكم فيها مجددا وبني نقض الحكم على أنه إذ فسر البند السادس عشر من عقد الشركة بأنه يؤدي إلى استحقاق مورت المطعون ضدهم في نهاية مدة الشركة لنصيبه في الموجودات بحسب أسعارها المتداولة في السوق قد خالف المعنى الظاهر لهذا البند لأن مفاد عبارته أن تجرى تصفية نصيب المطعون عليه في الموجودات بحسب قيمتها الدفترية وليس بحسب سعرها في السوق وقت انقضاء الشركة وقالت محكمة النقض في حكمها هذا ردا على النعي الذي كان واردا على قضاء

الحكم المطعون فيه في خصوص تحديد مبدأ سريان الفوائد عن المبلغ المحكوم به وسعرها أنه وإن كان هذا النعي أصبح بحته غير منتج بعد نقض ذلك الحكم إلا أنه لا يفوتها أن تنبه إلى أن بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها هو من تاريخ طلبها لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي وأن سعر الفائدة القانونية في المواد التجارية أصبح ٥ ٪ منذ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ — وإذا كان حكم النقض المشار إليه قد صدر قبل أن ينتهي الخبر المعين في دعوى الحساب رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ من مأموريته فقد بادر الطاعن بتقديم صورة ذلك الحكم إليه ليسير في بحته على هداه وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٤ أودع هذا الخبر تقريره في تلك الدعوى ، وفي ١٥/٤/١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية فيها بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم — الذين حلوا في الدعوى محل مورثهم بعد وفاته — مبلغ ٢٢٢٣ ج و ٤١ م والفوائد بواقع ٦ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢/٦/١٩٤٢ حتى ١٤/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٥ ٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى السداد فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٨٧ سنة ١٢ ق تجارى طالباً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى كما رفع المطعون ضدهم استئنافاً فرعياً عن ذات الحكم قيد برقم ٤١٠ سنة ١٢ ق طالبوا فيه بتعديل الحكم المستأنف ورفع المبلغ المقضى لهم به إلى ٧٧٩٠ ج و ١٠٥ م مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية ولما كان الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٣ ق تجارى الذى نقض الحكم الصادر فيه قد جعله رافعه بعد الإحالة فقد ضمت المحكمة الاستئنابات الثلاثة إلى بعضها وحكمت فيها بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٩ على الوجه الآتى ... أولاً — فى الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٣ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضدهم . ثانياً — فى الاستئناف رقم ٢٨٧ سنة ١٢ ق (المرفوع من الطاعن) برفضه وإلزام رافعه بمصروفاته . ثالثاً — فى الاستئناف رقم ٤١٠ سنة ١٢ ق (المرفوع من المطعون ضدهم) بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضده (الطاعن) بأن يؤدي للمستأنفين مبلغ ٤٢٩١ ج و ٩٠٣ م وفوائده بواقع ٦ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٥ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصروفات المناسبة لمبلغ ٧٧٩٠ ج و ١٠٥ م وكذا المصروفات المناسبة للفوائد المقضى بها وذلك

عن الدرجتين مع المقاصة في أنصاب المحاماة في جميع الاستئنافات وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وقصر طعنه على قضاء الحكم في الاستئنافين رقمي ٢٨٧ و ٤١٠ سنة ١٢ ق وطلب نقضه فيما قضى به في هذين الاستئنافين والقضاء في موضوعيهما بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية واحتياطيا إعادة الاستئنافين المذكورين إلى محكمة الاستئناف للفصل فيهما من جديد وقد عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ١٩/٣/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي أبدته في مذكرتها والمتضمن نقض الحكم في خصوص السبب الثاني وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفساد الاستدلال والنقص في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الدرجة الأولى أخذت في حكمها بما رآه خبير الدعوى — من تقسيم الديون المستحقة للشركة قبل الغير والتي وصفت في الدفاتر بأنها معدومة إلى قسمين يشمل أولهما الديون التي ثبتت للمحكمة أنها معدومة فعلا وهذه يتحمل المطعون عليهم بمحصة مورثهم فيها والقسم الآخر يشمل الديون المشكوك في تحصيلها يتحملها الطاعن وحده ودلت تلك المحكمة على نظرها هذا بالمراجع القانونية التي أشارت إليها في حكمها — لكن محكمة الاستئناف خالفت هذا النظر وقضت بتحميل الطاعن بجميع تلك الديون بما فيها ما ثبت أنه معدوم فعلا وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على قولها : أولا — بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصدا من عبارة البند السادس عشر من عقد الشركة الديون التي للشركة والتي عليها بحيث يلزم الطاعن بها جميعها . ثانيا — أن خبير الدعوى لم يكن محققا في استبعاد بعض الديون على اعتبار أنها معدومة لمساتين من أن الطاعن قد تعجل الحكم على انعدام ديون ثبت من فحصها أنها قابلة للطالبة بها وتحصيلها . ثالثا — أنه من العسير وضع ضابط للفرقة بين المعدوم من الديون وغيره — ويرى الطاعن أن هذا التدليل من الحكم يجعله غير مسبب في هذا الخصوص من جهة ومخالفا لنص العقد ومبادئ القانون من جهة أخرى ذلك أن أسلوب الحكم في تفسير

البند السادس عشر الذي كان تفسيره محل خلاف بين الطرفين يدل على أنه لم يفصل في هذا الخلاف وإنما أقام قضاءه في شأنه على مجرد افتراض جوازي قد يصدق وقد لا يصدق وأنه إذا كان مقصود الحكم أن نص البند المذكور يلزم الطاعن وحده دون شريكه بجميع الديون التي للشركة قبل الغير فإن الحكم يكون بذلك قد مسخ النص وحمله ما لا يحتمل إذ هو صريح في أنه خاص بالديون التي على الشركة فهذه وحدها التي يتحملها الطاعن وهذا هو المعنى الذي فهمته محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ في دعوى المطالبة بقيمة الموجودات . كذلك فإن ما قاله الحكم المطعون فيه بصدد الديون المدومة مخالف لما هو مقرر فقها وقضاء في خصوصها إذ وقد أورد الحكم الابتدائي المراجع القانونية المؤيدة لرأيه ولم يلتفت إليها الحكم المطعون فيه أو يناقشها ثم إن ما انتهى إليه الحكم من بحثه في طبيعة الديون من أن بعضها قابل للمطالبة به ويمكن تحصيله — لا يصلح سببا لاعتبارها جميعها كذلك وإنما يصلح سببا للتفرقة بين ما ثبت انعدامه منها وما لم يثبت وهذه التفرقة قال بها الفقه والقضاء وأراد الحكم الخروج عليها فأوزته الأسباب — أما ما قرره الحكم من أنه يتعذر وضع ضابط للتمييز بين النوعين لأنه قد تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر فانه تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يصلح لبناء حكم عليه وإذا كان قد ثبت لدى الحكم أن من بين الديون التي اعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة ما أمكن تحصيله فإن ذلك كان يقتضي أن يقتصر الحكم على هذا البعض دون غيره ، لا أن يعم ويسوى بين ما اتضح أنه غير معدوم وبين ما ثبت أنه معدوم فعلا هذا إلى أن حديث الحكم عن هذا البعض الذي أمكن تحصيله فيه غموض وقصور إذ لم يبين الحكم الديون التي يعينها حتى يستطيع المطلع عليه أن يقتنع بما ورد فيه من أسباب .

وحيث إن هذا الذي صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن المحكمة الابتدائية رأت أن من حق الطاعن أن يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا بالديون التي ثبت انعدامها وفقد الأمل في تحصيلها وأن يدرج هذه الديون في ميزانية السنة التي أصبحت فيها تلك الديون معدومة فعلا ، وأن نص البند السادس عشر من عقد الشركة الذي قال عنه المطعون ضدهم ومورثهم بأنه يحمل

الطاعن في نهاية مدة الشركة بجميع ما لا مركبة من ديون وما عليها منها لا يسمح بهذا التفسير إذ هو يقضى بأن ما يتحمله الطاعن إنما هي الديون التي على الشركة دون الديون التي لها في ذمة الغير وانتهى الحكم الابتدائي إلى الأخذ بما رآه الخبير من التفرقة بين الديون التي ثبت انعدامها بسبب استحالة تحصيلها وهذه قور بعدم أحقية المطعون ضدهم في أخذ نصيب مورثهم فيها والديون التي لم يثبت انعدامها ويرجى تحصيلها وقد قدرها الخبير بمبلغ ٥٥٧٩ ج و ٢٠٩ م وهذه استبعدتها الحكم الابتدائي من مجموع الديون المدرجة في الدفاتر على أنها معدومة والبالغ قدرها ١٣٨٥٤ ج و ٦٥٩ م وقضى للمطعون ضدهم بحصة مورثهم فيها بحق الربع ولما استأنف المطعون ضدهم الحكم الابتدائي وأعرضوا في استئنافهم رقم ٤١٠ سنة ١٢ ق على رفض ذلك الحكم القضاء لهم بنصيب مورثهم في باقى تلك الديون وقدره ٨٢٧٥ ج و ٤٥٠ م بحجة أنه معدوم أخذت محكمة الاستئناف بهذا الاعتراض وقضت للمطعون ضدهم بربع هذا المبلغ بالاضافة إلى ما قضى لهم به ابتدائياً وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما يأتي "وحيث إنه وإن كانت عبارة البند السادس عشر من العقد بصدد تحميل المستأنف ضده (الطاعن) الديون تنصرف إلى الديون التي على الشركة وايسست التي للشركة إلا أنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصدا الديون بنوعها — على أنه حتى مع القول بأن الغرض من هذا النص هو الديون التي على الشركة للغير دون النوع الآخر فانه واضح من ذلك البيان المسطر في تقرير الخبير الاستشاري وفي مذكرة المستأنفين عن الديون التي حصلت أو أصبحت محتملة السداد ومقارنتها بما ورد في تقرير خبير الدعوى أن هذا الأخير لم يكن محتملاً بعد تلك العبارة التي قدم بها نتيجة بحث الديون أن يفرق بين نوعها — ديون قال عنها إنها معدومة ويحق له إعدامها وهذه تخصم من الأرباح وأخرى وصفها بأنها لم يثبت انعدامها ولذلك لا يجوز خصمها — لم يكن محققاً في ذلك خصوصاً بعد أن تيقن من بحث الديون جميعها أن المستأنف ضده قد تعجل الحكم على انعدام ديون ثبت من فحصها وتعقب إجراءاتها أنها لازالت قابلة للطالبة بها وتحصيلها. ويتضح من كل ذلك أنه من العسير وضع ضابط أو مقياس لهذه التفرقة كما أنه من غير الميسور التحقق من انعدام هذه الديون التي وصفها الخبير بذلك بتعللاً بسوء حالة بعض المدينين أو عدم اهتمامهم بما اتخذ ضدهم من إجراءات قانونية أو وفاة بعض هؤلاء المدينين دون أن يتركوا أموالاً يمكن

الرجوع عليها ذلك أنه من كان في حالة عسر وقت بحث حالته أو أثناء المطالبة قد تطرأ عليه ظروف مالية تنقله من العسر إلى اليسر فيقوى على سداد دينه . ويؤكد هذا النظر أو يوضحه ما كشفه المستأنفون من ديون أمكن تحصيلها رغم سبق انصافها بالانعدام كما قال الخبير — وحيث أنه متى ثبت ذلك بصدد هذه الديون فإن المستأنفين على حق فيما قالوه من إنه ليس من حق المستأنف منه أن يخصم أى دين من الأرباح أو يجنب أى احتياطي لديون قد تصبح معدومة" ولما كانت عبارة البند السادس عشر من عقد الشركة المحرر باللغة الفرنسية صريحة في أن الديون التى التزم الطاعن بأن يتحملها في نهاية مدة الشركة هى الديون التى على الشركة وقد عبر عنها بالفرنسية بالفظ *le Passif* وهذا اللفظ لا يمكن أن ينصرف إلى الديون التى للشركة في ذمة الغير لأنها تعتبر من الذمم التى تندرج ضمن الأصول *L'actif* ومن ثم يكون تقرير الحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قد قصدا من هذا النص أن يتحمل الطاعن الديون بنوعها هو تقرير ملاوة على أنه محمول على مجرد احتمال لا يصح لإقامة تفسير عليه فإن هذا الاحتمال ينفيه نفيًا باتا عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المتعاقدين منها — لما كان ذلك ، وكانت أصول علم المحاسبة تقضى بأن الديون المعدومة وهى التى فقد الأمل في تحصيلها تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التى يتحقق فيها انعدامها لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقى للمنشأة مما يقتضى ألا تظهر الديون التى لها فى الأصول إلا بقيمتها الفعلية . وإذا كان الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لقاضى الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التى اعتمد عليها القاضى فى حكمه تنطوى على مخالفة للقانون أولا يكون من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها — ولما كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه فى نفي صفة الانعدام عن الديون التى اعتبرها الخبير والحكم الابتدائى معدومة من القول بأنه من العسر وضع ضابط أو مقياس للتفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة ينطوى على مخالفة للقانون لأن هذه التفرقة واجبة على ما أجمع عليه الفقه والقضاء وهى ليست كما قال الحكم متعذرة أو عسيرة لأن هناك من الأسباب ما يجعل الدين محقق الانعدام كوفاة المدين دون أن يترك تركة يمكن الرجوع عليها بالدين أو افلاسه مع عدم وجود مال له يكفى لسداد الدين

أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أو وال المدين المكونة للضمان العام للدائنين ففي هذه الأحوال وأمثالها التي يفقد فيها الأمل في تحصيل الدين يعتبر هذا الدين معدوماً . أما ما قرره الحكم تبريراً للرأي في تعذر إجراء التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة من أنه قد تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر فانه تقرير محمول هو أيضاً على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه ، هذا إلى أن الاحتمال الذي افترض الحكم حدوثه منتف في الأحوال المتقدم ذكرها ومن بينها حالة المدين الذي توفي بغير تركة التي رفض الحكم المطعون فيه اعتبار الدين معدوماً فيها وإذا كان قد صح لدى الحكم أن الطاعن قد تعجل الحكم على انعدام بعض ديون ثبت من فحص الخبر لها أنها مازالت قابلة للتحصيل أو صح لديه أن بعض الديون التي اعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة قد أمكن تحصيلها أو أنه يرجي تحصيلها فان ذلك لا يصلح بمجرد سبب انتفى صفة الانعدام عن باقي الديون وإنما يبرر استبعاد هذا البعض من عداد الديون المعدومة وكان على محكمة الاستئناف أن تبحث كل دين من الديون الأخرى على حدة وتبين ما إذا كان الأمل قد فقد في تحصيله فتعتبره معدوماً أو لم يفقد فيكون غير معدوم وإذا هي حجبت نفسها عن هذا البحث ، بما قالته من تعذر إجراء التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان نقض الحكم لهذا السبب يجعل من غير المنتج بحث السبب الآخر المتضمن تعيب الحكم في خصوص تحديد مبدأ سريان الفوائد من المبلغ المقضى به للطعون ضدهم إلا أن هذه المحكمة ترى التنبيه إلى ما سبق أن نهت إليه في حكمها السابق الصادر في الطعن رقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق بين الخصوم أنفسهم في دعوى الموجودات من أن بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها إنما يكون من تاريخ طلبها هي لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي كما تنبه المحكمة إلى أن الحكم على الوكيل طبقاً للسادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم و ٥٢٦ من القانون الملغى - بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضي ثبوت أن هذه المبالغ كانت في يد الوكيل وأنه استخدمها لصالح نفسه وإثبات الوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبدأ لسريان الفوائد .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / المستشار محمود توفيق اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : لطفى هلى ، وحافظ محمد بدوى ، والسيد هبة المنعم الصراف ، ومهاجر حلى عبد الجواد .

(١٨٠)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) استئناف . "الاستئناف المقابل" .

لا يجوز رفع استئناف مقابل عن حكم غير الحكم موضوع الاستئناف الاصل .

(ب) التزام . "اسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" .
تقادم . "التقادم المسقط" . "قطع التقادم" .

اجراءات نزع الملكية فى ظل قانون المرافعات المحتفظ . قطعها للتقادم بالنسبة الى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذى ينضمون فيه الى تلك الاجراءات عن طريق اعلانهم بها . عدم امتداد الاقطاع الى الوقت الذى تكون فيه اجراءات نزع الملكية قائمة .

(ج) التزام . "اسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" .
تقادم . "التقادم المسقط" . "قطع التقادم" .

لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم بىطلان المرافعة فى ظل قانون المرافعات المحتفظ منع سريان مدة التقادم المسقط . سريان مدة التقادم من تاريخ الاجراء الذى اقطع به .

(د) التزام . "اسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" .
تقادم . "التقادم المسقط" . "قطع التقادم" .

التنبيه الذى يقطع التقادم ، وجوب اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بوفاء الدين ، اذ اثار المدين الدائن بوقوع المقاصة بين دينيهما . كل منهما قبل الآخر ، عدم اعتباره تنبيها فاعلا للتقادم ، الاخطار بانقضاء الدين لا يحصل معنى التكليف بادائه .

(هـ) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" .
تقديم . "التقديم المسقط" . حكم . "حجية الأحكام" . إثبات .
"قرائن قانونية" . "حجية الأمر المقضي" .

حجة الحكم بعدم تقديم الدين لعدم اكتمال المدة ، انتهاء الدين قائماً ولم يسقط
المدة وقت صدور هذا الحكم ، عدم منها من صدور حكم آخر بتقديم الدين متى اكتملت
مدة التقديم بعد صدور الحكم السابق .

(و) التزام . "أسباب انقضاء الالتزام" . "انقضاء الالتزام دون الوفاء به" .
تقديم . "التقديم المسقط" . خلف . "خلف خاص" . دائن .

للدائن استعمال حق مديته في التمسك بالتقديم من طريق الدعوى غير المباشرة .
شرط ذلك أن يكون ذينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل .

١ — لا يجوز رفع استئناف مقابل من حكم غير الحكم الذي يتناوله الاستئناف
الأصلي .

٢ — إنه وإن كان صحيحاً في ظل قانون المرافعات المختلط أن إجراءات نزع
الملكية تقطع التقديم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء
من الوقت الذي ينضمون فيه إلى تلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها ،
إلا أن انقطاع التقديم بهذا السبب لا يمتد إلا للوقت الذي تكون فيه إجراءات
نزع الملكية قائمة ، وهي لا تكون كذلك إذا مضى بين أي إجراء منها والذي
يليه أو مضى على آخر إجراء منها مدة التقديم المسقط .

٣ — لو صح الرأي القائل بأن دعوى بطلان المرافعة (المقابلة لدعوى سقوط
الخصومة في القانون القائم) يمكن أن ترد على إجراءات التنفيذ العقارى في ظل
قانون المرافعات المختلط فإنه من المقرر على أي حال أنه لا يترتب على عدم حصول
الخصم على حكم ببطلان المرافعة منع مريان مدة التقديم المسقط بل يعتبر التقديم
سارياً ابتداء من تاريخ الإجراء الذي انقطع به .

٤ — المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقديم هو التنبيه المنصوص عليه في قانون
المرافعات الملغى بالمسادين ٣٨٤ أهل و ٤٣٧ مختلط وفي قانون المرافعات القائم

بالمادة ٤٦٠ والذي يوجب المشرع اشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين . وإذا كان الإنذار الذي وجهه الطاعنون إلى المطعون عليها قد تضمن إعلانها بصورة رسمية بسيطة من الحكم الصادر بالزام مورثها بالدين مع اخبار المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذي أحيل إلى الطاعنين وبين الدين المقضى ضدهم بأدائه إلى مورثة المطعون عليها ، فإن ذلك الإنذار لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم لأنه علاوة على أنه لا يشمل على إعلافت الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فإنه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء بل إن كل ما ينطوي عليه هو مجرد إخطار المدينة بسبق انقضاء دينها الذي في ذمتهم وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ولا يحمل الاخطار بانقضاء الدين معنى التكليف بأدائه .

٥ - الحجية التي تثبت للحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة هي أن الدين يعتبر قائما ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم ، ومن ثم فإن هذه الحجية لا تكون مانعا من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق .

٦ - مفاد المادة ٣٨٧ من القانون المدني أن للدائنين استعمال حق مدينهم في التمسك بالتقادم ليصلوا بذلك إلى إبعاد الدائن الذي تقادم حقه عن مشاركتهم في قسمة أموال المدين . ويشترط لاستعمال الدائن حقوق مدينه وفقا للمادة ٢٣٥ مدني أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل ، فإن كان ذلك الدين محل نزاع فإنه لا يعد محقق الوجود إلا إذا فصل القضاء بثبوته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن السيدة أيلين خريستو اليونانية الجنسية توفيت بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٠

وانحصر ميراثها في بنتها أميل خريستو (المطعون عليها) التي قبات الارث بشرط الجرد عملا بأحكام القانون اليوناني ثم استصدرت في ١٣ مارس سنة ١٩٤٨ قرارا من الجهة القنصلية المختصة ببيع ما خلفته المورثة وهو أطيان زراعية مقدارها ٥٨ فداناً و ٢٠ قيراطاً وقد تم بيع هذه الأطيان في الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٠ بيوع كلي المنصورة ورسا مزادها بمبلغ ١١٧٨٠ ج وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ صدر أمر قاضي التوزيع بفتح إجراءات التوزيع عن ذلك المبلغ وبعد أن تقدم دائنو التركة بطلباتهم فيه أصدر القاضي بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٥٦ قائمة التوزيع المؤقتة متضمنة ترتيب درجات الدائنين المقيدة حقوقهم وبيان حقوق الدائنين العاديين - بخلاف ما لهؤلاء وأولئك من فوائد أو مصروفات لم يتم تقديرها - وذلك على الوجه التالي: أولاً - الدائنون المقيدة حقوقهم

- ١ - المطعون عليها بصفتها حالة محل الدائنة إيزابيل طميا بمبلغ ٢٠٠٤ ج و ٧٠٥ م ٢ - السيدة عزيزه شكرى بمبلغ ٥٦٩ ج و ٦١ م ٣ - المطعون عليها بصفتها حالة محل بنك باركليز بمبلغ ٨٤٥ ج و ٣٥٢ م ٤ - المطعون عليها بصفتها حالة محل ورثة صوفي قسيس بمبلغ ٢٠٠٠ ج ٥ - المطعون عليها بصفتها حالة محل فوتييه هلييا بمبلغ ٢٥٢٨ ج ، ثانياً - الدائنون العاديون ١ - السيد / مناحم كوهين (الذى يمثله الطاعن الاول) أو ورثة فركوح المحال لهم الدين (الطاعنون من الثانى الى التاسعة) بمبلغ ٢٢٢ ج و ٩٩٠ م ٢٠ - المطعون عليها حالة محل محمد محمود القاضى بمبلغ ٢٧٢ ج و ٣٨٠ م ٣ - المطعون عليها حالة محل ورثة صوفي قسيس بمبلغ ٢٩٠ ج ٤ - المطعون عليها حالة محل مصلحة الأموال المقررة بمبلغ ٤٩ ج و ٦٧٦ م ، وبالحلاسة المدونة مناقشة القائمة ناقضت المطعون عليها في دين كل من عزيزه شكرى ومناحم كوهين طالبة استبعاد الدينين لسقوطهما بالتقادم ، كما ناقضت مناحم كوهين وورثة فركوح الذين أحال لهم دينه في كافة الديون التي أدرجت للمطعون عليها بقائمة التوزيع تأسيسا على سقوطها بالتقادم أيضا ، وأحيلت المناقشتان إلى محكمة المنصورة الابتدائية وقيدتا بجدولها برقم ٦٢١ سنة ١٩٥٦ وأمام هذه المحكمة طالب ورثة حبيب فارس (الطاعنون من العاشر إلى الأخير) التدخل منضمين إلى مناحم كوهين وورثة فركوح (سائر الطاعنين) في مناقشتهم في ديون المطعون عليها تأسيسا على أن المدينة كانت

قد باعت عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها (ومنهم المطعون عليها) إلى نجيب وشاكر وعبد المسيح فركوح (مورثي الطاعنين من الثاني إلى التاسع) ٨٣ فدانا أطيانا زراعية وقد أخذ طابو التدخل جزء من الأطيان المبيعة بطريق الشفعة ، ثم حكم للمطعون عليها ببطلان عقد البيع بالنسبة إلى حصتها وهي الربع في القدر المبيع وذلك لعدم حصول البائنة على إذن من الجهة القنصلية وقد نفذ هذا الحكم بتسليم المطعون عليها مقدار حصتها سواء فيما كان قد آل إلى طالبي التدخل بطريق الشفعة أو فيما كان باقيا للمشتري (ورثة فركوح) وذكر طابو التدخل أنهم رفعوا الدعوى ٨٥٦ سنة ١٩٥٦ كلى المنصورة على المورثة بطلب رد ثمن ما استحق تحت أيديهم مع التعويض وما زالت دعواهم بذلك منظورة أمام القضاء كما ذكر ورثة فركوح أنهم كانوا قد باعوا باقى الأطيان إلى جورج أفيروف وآخرين وأن هؤلاء أقاموا عليهم الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة برد الثمن والتعويض بالنسبة إلى حصة المطعون عليها التي استحققتها فيما بيع إليهم ، فإذا ما قضى ضدهم (ضد ورثة فركوح) في هذه الدعوى حق لهم الرجوع بالضمان على تركة البائنة لهم ، دفعت المطعون عليها بعدم قبول المناقضة المرفوعة ضدها شكلا وطلبت إلزام المناقضين وطالبي التدخل بالفوائد القانونية من ديونها لما ترتب على مناقضتهم من تأخير الصرف إليها مستندة في ذلك إلى المادة ٧٨٢ من قانون المرافعات وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بعدم قبول مناقضة كوهين وورثة فركوح وطالبي التدخل شكلا وبرفض طلب المطعون عليها للفوائد وبقبول مناقضة المطعون عليها شكلا ورفضها موضوعا ، استأنف الطاعنون هذا الحكم فيما قضى به ضدهم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٣٨ سنة ٨ ق ، كما استأنفته المطعون عليها فيما قضى به من رفض مناقضتها في ديني مناحم كوهين وعزيزه شكرى بالاستئناف رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف قضت بجلسته ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ في استئناف الطاعنين بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول مناقضة كوهين وورثة فركوح شكلا وقبول تدخل ورثة حبيب فارس خصوما منضمين إلى المناقضين الأصليين وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتقضى في موضوعها ، وفي استئناف المطعون عليها بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به في مناقضتها في دين عزيزه شكرى واستبعاد هذا الدين من القائمة لسقوطه بالتقادم وبوقف النظر

في هذا الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف في مناقضة المستأنفة (المطعون عليها) في دين مناحم كوهين المحال لورثة فركوح حتى تفصل محكمة أول درجة في مناقضة هؤلاء فيما للاستأنفة من ديون . ولما عرضت مناقضة الطاعنين على محكمة أول درجة طلبت المطعون عليها (المناقض ضدها) الحكم برفضها كما حادت الى طلب الزام المناقضين بالفوائد وفي ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت هذه المحكمة برفض الدعوى وقالت في أسباب حكمها عن طلب الفوائد انها استنفدت ولايتها بشأنه في حكمها السابق ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ١٠ ق وقررت محكمة الاستئناف ضمه الى الاستئناف رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق بعد أن عجلته رافقته (المطعون عليها) ثم قضت في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ في هذا الاستئناف الأخير بإلغاء الحكم المستأنف واستبعاد دين مناحم كوهين والمحال فيه الى ورثة فركوح من قائمة التوزيع وفي استئناف الطاعنين رقم ٨ سنة ١٠ ق بتأييد الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليها فوائد بواقع ٤ / . مما يخصها في التوزيع النهائي وأقامت المحكمة قضاءها بذلك على الأسباب التي أوردتها كما أحالت الى ما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي - طعن الطاعنون في ذلك الحكم بطريق النقض وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة بالرأي الذي أبدته بمذكرتها بطلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الثاني والثالث والخامس ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ويقولون في بيان ذلك انه ضمن قضاءه في الاستئناف المنضمين رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق ، ورقم ٨ سنة ١٠ ق إلغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فيما قضى به من رفض طلب المطعون عليها للفوائد من ديونها والزام الطاعنين بها بواقع ٤ / . سنويا ، وذلك على اعتبار أن المطعون عليها أضافت ذلك الحكم في شأن الفوائد بالطلب الذي أبدته في مذكريتها المقدمتين لجلسة ٧ أكتوبر ، ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ هذا في حين أن المطعون عليها اقتضرت

في استئنافها رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق على الطعن في الحكم المشار إليه فيما قضى به من رفض مناقضتها ولم تضمن صحيفته استئنافا عن قضائه برفض طلبها للفوائد — كما أنه لا يجوز لها أن تستأنف ذلك الحكم في خصوص الفوائد استئنافا مقابلا للاستئناف رقم ٨ سنة ١٠ ق المرفوع من الطاعنين عن الحكم الآخر الصادر بقى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ برفض مناقضتهم في ديون الطاعة لأن هذا الحكم لم يقض بشئ في خصوص تلك الفوائد كما لا يمكن اعتبار ما ورد في المذكرتين المشار إليهما بالحكم المطعون فيه استئنافا مقابلا لاستئناف الطاعنين رقم ٣٣٨ سنة ٨ ق لأن هذا الاستئناف كان قد انتهى أمره بالفصل فيه بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ هذا علاوة على أن ما أوردته المطعون عليها بمذكرتيها اللتين أشار إليهما الحكم المطعون فيه لا يمكن اعتباره استئنافا مقابلا لأنها لم تصرح فيه باستئناف الحكم الصادر في شأن الفوائد وتطلب إلغاءه كما لم تبين تاريخه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن هناك استئنافا صحيحا مرفوعا من المطعون عليها عن قضاء الحكم الابتدائي برفض طلب الفوائد وفصل في موضوعه فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الوقائع السالف بيانها أن الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضى بعدم قبول مناقضة الطاعنين شكلا ورفض طلب المطعون عليها للفوائد عن مدة التقاضي كما قضى برفض مناقضة المطعون عليها في دين مناحم كوهين (الطاعن الأول) وفي دين عزيزه شكرى ، وإن الطاعنين استأنفوا هذا الحكم فيما قضى به ضدهم باستئناف أصل قيد برقم ٣٣٨ سنة ٨ ق كما استأنفته المطعون عليها باستئناف أصل آخر قيد برقم ٣٣٦ سنة ٨ ق وقصرت استئنافها — كما يبين من الصورة الرسمية لصحيفته المقدمة من الطاعنين — على ما قضى به الحكم من رفض مناقضتها ولم تضمن هذه الصحيفة طعنا ما في قضاء الحكم برفض طلبها الفوائد كما لم تطلب من محكمة الاستئناف الحكم لها بهذا الطلب ، وقد قررت المحكمة ضم الاستئنافين وقضت بحكمها الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ : أولا — في استئناف الطاعنين بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول مناقضة الطاعنين الأولين (مناحم كوهين وورثة فركوج) شكلا وبقبول تدخل الطاعنين الآخرين (ورثة حبيب فارس) كمنافضين

منضمين للطاعنين السابقين وإعادة الدوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . ثانيا - في استئناف المطعون عليها في شقه الموجه إلى عريضة شكرى بالغاء الحكم المستأنف وباستبعاد دين هذه الأخيرة من قائمة التوزيع لسقوطه بالتقدم وفي شقه الآخر - الذى حددده الحكم بأنه خاص بالمناقضة في دين مناحم كوهين - بوقف النظر فيه حتى تفصل محكمة أول درجة في موضوع مناقضة الطاعنين في ديون المطعون عليها التى أعيدت إلى تلك المحكمة، ولما كانت المطعون عليهم تضمن استئنافها رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق أى طعن فيما قضى به الحكم الابتدائى ضدها من رفض طلب الفوائد كما أنها لم ترفع عن هذا الشق من الحكم استئنافا مقابلا للاستئناف رقم ٣٣٨ سنة ٨ ق الذى أقامه الطاعنون مما قضى به ذلك الحكم ضدهم من عدم قبول مناقضتهم شكلا وكان من المقرر أنه لا يجوز رفع استئناف مقابل من حكم غير الحكم الذى يتناوله الاستئناف الأصل . لما كان ذلك، وكان يبين أيضا أن محكمة أول درجة قضت فيما بعد بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ في موضوع مناقضة الطاعنين برفضها فاستأنف الطاعنون قضاءها هذا بالاستئناف رقم ٨ سنة ١٠ ق الذى ضمنته المحكمة إلى استئناف المطعون عليها رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق بعد تهجيله ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ضمن قضاءه في هذين الاستئنافين الحكم بالغاء الحكم الابتدائى السابق صدوره في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ في شأن ما قضى به من رفض طلب المطعون عليها للفوائد وإلزام الطاعنين بها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون في ذلك الخصوص لتعرضه لشق من الحكم الابتدائى المشار إليه لم يكن مطروحا على محكمة الاستئناف لا باستئناف أصل ولا باستئناف مقابل صحيح وأصبح قضاء الحكم الابتدائى في شأنه حائزا لقوة الشيء المقضى ، أما ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المطعون عليها أثارت طلب الفوائد في مذكرتها المقدمتين في الاستئناف رقم ٣٣٦ سنة ٨ ق ، و ٨ سنة ١٠ ق بجلستى ٦ أكتوبر ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فإنه حتى ولو صح فرضها أن المذكرتين تحتويان على البيانات التى تتطلبها المادة ١٣٤ من إجراءات الاستئناف المقابل الذى يرفع بمذكرة فإنه يكون استئنافا غير مقبول لأنه ما كان يجوز للمطعون عليها أن ترفع استئنافا من الحكم الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فيما قضى به من رفض طلب الفوائد مقابلا للاستئناف الذى رفعه الطاعنون من الحكم الآخر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ برفض مناقضتهم موضوعا كما لا يمكن اعتباره

استئنافا مقابلا للاستئناف رقم ٣٣٨ سنة ٨ ق الذى كان قد رفعه الطاعنون من حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ لأن هذا الاستئناف كان قد تم الفصل فيه بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ قبل تقديم المذكرتين آنفتى الذكر .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالأسباب الثانى والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ويقولون فى بيان ذلك إن المطعون عليها طلبت فى مناقضتها فى دين كوهين وورثة فركوح استبعاد هذا الدين لصقوطه بالتقادم فدفع الطاعنون لدى محكمة الموضوع بأن التقادم قد انقطع بعدة أسباب متتالية فلم تكتمل مدته إذ أنه بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ صدر الحكم بالزام المدينة بأداء الدين إلى الدائن الأصل كوهين ، وفى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٧ نبه الدائن المحكوم له على المدينة تنبيهها بالوفاء ، وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ أعلنت هزيمة شكرى إلى الدائن المذكور إيداع قائمة شروط البيع فى إجراءات نزع الملكية رقم ٩٦ سنة ٦٠ ق التى كانت تبأمرها ضد المدينة وبذلك أصبح هذا الدائن طرفا فى تلك الإجراءات التى من شأنها قطع تقادم دينه وفى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ أعلن ورثة فركوح إلى المطعون عليها صورة رسمية من الحكم الصادر بالزام مورثتها بالدين مع صورة من عقد بمحوالة حق الدائن إليهم وضمنوا الإعلان التنبيه على المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين الدين المحال لهم وبين الدين الذى عليهم للمدينة والمقضى به ضدهم فى الاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٦٢ ق مختلط ، وفى ٤ يناير سنة ١٩٤٩ قضت محكمة المنصورة المختلطة فى الدعوى رقم ٢٤٦ جدول عمومى ١٣٢ التى أقامها ورثة فركوح ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإيقاع المقاصة بين الدينين برفض الدفع الذى أبدته المطعون عليها بتقادم دين ورثة فركوح المحال لهم من كوهين وأخيرا وبتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ قدم كوهين وورثة فركوح طلبهم فى التوزيع الراهن ، ويقول الطاعنون إنه على الرغم من تمسكهم بأسباب الانقطاع صالحة الذكر ومن أنه لم يمحى بين كل سبب منها والسبب الذى يليه مدة خمس عشرة سنة فإن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط دينهم بالتقادم مخالفا بذلك القانون ، كما خالفه أيضا فيما قرره من أن انقطاع التقادم الحاصل بإعلان كوهين بإجراءات نزع الملكية المتخذة من عزيمة شكرى ضد ورثة المطعون عليها يترتب عليه مريان

مدة التقادم الجديد ابتداء من تاريخ ذلك الاعلان الحاصل في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ ، وفيما قرره من أن قيام ورثة فركوح باعلان المطعون عليها في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٦ بصورة رسمية من الحكم بالدين وحوالته مع التنبيه بوقوع المقاصة القانونية ليس من شأنه قطع التقادم خالف الحكم القانون في هذا وذاك إذ أن الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار يصبحون طرفا في اجراءات نزع الملكية من تاريخ اعلانهم بها ممن يباشرونها فيكون من شأنها انقطاع التقادم السارى ضدهم واستمرار هذا الانقطاع إلى اليوم الذي تزول فيه تلك الاجراءات أو تعتبر أنها قد زالت ، وفي ظل قانون المرافعات المختلط الذي يحكم واقعة الدعوى لم تكن الاجراءات تسقط إلا بمضى ثلاث سنوات وبشرط الحكم للحكم ببطلان المرافعة وإذا كانت المطعون عليها لم تحصل على حكم ببطلان المرافعة في الاجراءات التي صار كوهين طرفا فيها فإن هذه الاجراءات تكون قد ظلت قائمة إلى وقت العمل بقانون المرافعات الجديد في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم تمض من هذا التاريخ إلى وقت دخول كوهين وفركوح في التوزيع الحالي المدة اللازمة للتقادم المسقط ، كذلك فإن اعلان ورثة فركوح إلى المطعون عليها في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٦ بصورة من الحكم بالدين ووقوع المقاصة القانونية يعتبر بمثابة تنبيه قاطع للتقادم لما ينطوى عليه هذا الاعلان من طلب استيفاء دين موجه إلى الاعلان من الدين الذي بذمتهم لمورثة المطعون عليها كما أنه من المقرر أن اعلان السند التنفيذي للدين اعلانا يفصح عن عزم الدائن على اجراء التنفيذ من شأنه أن يقطع التقادم ، ويضيف الطاعنون الى ذلك أنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأنهم وقد قضى في الدعوى رقم ١٣٢/٢٤٦ سنة ٧٢ ق المنصورة المختلطة ، التي أقامها ورثة فركوح بطلب ايقاع المقاصة ، برفض الدفع الذي أبدته المطعون عليها بتقادم دين طالبي المقاصة فإن الحكم برفض ذلك الدفع الذي تأيد في الاستئناف رقم ٥٣٠ سنة ٥ في يكون حائزا لقوة الشيء المقضى وحجة على أن الدين المذكور يعتبر قائما إلى وقت صدور ذلك الحكم وإذا أغفل الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ولم يتناوله بأي رد فإنه يكون مشوبا بالقصور أيضا .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أنه وإن كان صحيحا في ظل قانون المرافعات المختلط أن اجراءات نزع الملكية تقطع التقادم بالنسبة إلى ديون كل

الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه إلى تلك الاجراءات من طريق اعلانهم بها إلا أن انقطاع التقادم بهذا السبب لا يمتد إلا للوقت الذي تكون فيه اجراءات نزع الملكية قائمة ، وهي لا تكون كذلك إذا مضى بين أى اجراء منها والذي يليه أو مضى على آخر اجراء فيها مدة التقادم المسقط ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يثبت أنهم قدموا للمحكمة الموضوع ما يدل على اتخاذ اجراءات أخرى من اجراءات نزع الملكية بعد اعلانهم في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ من طالبة نزع الملكية بايداع قائمة شروط البيع فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون إذ اعتبر تاريخ هذا الاعلان مبدأ مدة التقادم الجديد ، ولا عبرة بما يقوله الطاعنون من أن اجراءات نزع الملكية قد ظلت باقية ما دام لم يقض ببطلان المرافعة فيها إبان سريان قانون المرافعات المختلط ذلك أنه حتى لو صح الرأي القائل بأن دعوى بطلان المرافعة (المقابلة لدعوى سقوط الخصومة في القانون القائم) يمكن أن ترد على اجراءات التنفيذ العقارى في ظل قانون المرافعات المختلط فإنه من المقرر على أى حال أنه لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم ببطلان المرافعة منع سريان مدة التقادم المسقط بل يعتبر التقادم ساريا ابتداء من تاريخ الاجراء الذي انقطع به كذلك فإنه لما كان المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في قانون المرافعات الملقى بالمادتين ٣٨٤ أ هـ ، ٣٧٤ مختلط وفق قانون المرافعات القائم بالمادة ٤٦٠ والذي يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين وكان يبين من الإنذار الذي وجهه ورثة فركوح إلى المطعون عليها بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ — والمقدم من الطاعنين بملف الطعن — أنه تضمن اعلانها بصورة رسمية بسيطة من الحكم الصادر بالزام المورثة بالدين مع اخبار المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذي أحيل إلى ورثة فركوح وبين الدين المقضى ضد هؤلاء الورثة بأدائه إلى مورثة المطعون عليها فإن ذلك الإنذار لا يعتبر تنبيها قاطعا لأنه علاوة على أنه لا يشمل على اعلان الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فإنه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء بل إن كل ما ينطوى عليه هو مجرد إخطار المدينة بسبق انقضاء دينها الذي في ذمتهم وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ، ولا يحمل الاخطار بانقضاء الدين معنى

التكليف بأدائه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من أن الإعلان المشار إليه لا يقطع التقادم كذلك فإنه لما كان يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر من محكمة المصورة المختلطة بتاريخ ١٩٤٩/١/٤ في دعوى المقاصة التي أقامها ورثة فركوح أن المطعون عليها دفعت بتقادم دين هؤلاء المدعين كما تمسكت بهدم توافر شروط المقاصة وقضى الحكم برفض الدفع ورفض الدعوى وأقام قضاءه في الدفع على أن مدة التقادم التي بدأت في سنة ١٩٢٧ بصدور الحكم بالزام مورثة المطعون عليها بالدين قد انقطعت في ١٩٣٥/٢/٢٨ بإعلان الدائن الأصلي كوهين من قبل هزيمة شكري بإيداع قائمة شروط البيع في إجراءات التنفيذ ضد المدينة ولم يمض من ذلك التاريخ إلى وقت الحكم في دعوى المقاصة المدة اللازمة للتقادم المسقط، لما كان ذلك، وكانت الحجية التي تثبت للحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة هي أن الدين يعتبر قائماً ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم ومن ثم فإن هذه الحجية لا تكون مانعاً من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم الصادر في دعوى المقاصة برفض الدفع بتقادم دين ورثة فركوح لعدم اكتمال المدة لا يحول دون قضاء الحكم المطعون فيه بتقادم ذلك الدين بعد أن اكتملت المدة وبالتالي يكون غير متج ما ينهيه الطاعنون على ذلك الحكم من قصوره من الرد على دفاعهم في ذلك الخصوص . ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثلاثة المتقدمة بخالفة القانون والقصور في التسيب على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ويقولون بياناً لذلك إن حبيب فارس (مورث الطاعنين من العاشر إلى الأخير) ، تمسك أمام محكمة أول درجة بطلب استبعاد دين المطعون عليها المحال لها من إيزايل طمبا من قائمة التوزيع لعدم تقديم مستنده ورفض الحكم الابتدائي بحث هذا الدفاع تأسيساً على ما قاله من أن المناقض الأصلي (كوهين وفركوح) لم يبدئه فلا يجوز لحبيب فارس وهو الخصم المتدخل تدخلاً انضمامياً أن يتمسك به ، وقد نعى الطاعنون في استئنافهم على الحكم الابتدائي خطأه في هذا الخصوص وأوضحوا لمحكمة الاستئناف أن ما أبداه

الخصم المتدخل حبيب فارس من ذلك لا يعتبر طلبا جديدا بل هو وسيلة دفاع جديدة لتأييد طلب المناقض الأصل باستبعاد ذلك الدين ولكن الحكم المطعون فيه لم يتناول دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بأي رد فيكون لذلك معينا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي وإن جاء به أنه ليس للخصم المتدخل منضمات أن يطلب استبعاد الدين المشار إليه لعدم إيداع المستندات المؤيدة له ما دام أن المناقض الأصل لم يبد ذلك في دفاعه إلا أنه قد ورد بتقريرات ذلك الحكم في خصوص الدين المذكور ما يلي " وبما أن الثابت من الاطلاع على القائمة المؤقتة المناقض فيها أنها خصت المناقض ضدها (المطعون عليها) بدرجة الرهن بصفقتها حالة محل ايزابيل طمبا بموجب عقد قرض مصحوب برهن رسمي محدد بقلم رهوت محكمة مصر المختلطة في ١٩٢٥/١٢/٧ وبموجب عقد حلول صادر من الدائن الأصلي بول كوماريانوس لصالح السيدة ايزابيل طمبا بتاريخ ١٩٢٦/١/١٣ وحكم آخر صادر بتاريخ ١٩٣١/١/٢٨ حلت بمقتضاء المناقض ضدها محل السيدة ايزابيل طمبا من المدعين في القضية رقم ١٣٣١ سنة ٥٥ ق " وهذا الذي اوردته الحكم من ذلك الدين مطابق لما جاء عنه بقائمة التوزيع المؤقتة المقدمة صورتها الرسمية من الطاعنين بمواف الطعن ، ومؤدى ذلك حتما أن قاضي التوزيع الذي اصدر القائمة قد نقل البيانات المتعلقة بالدين المذكور من مستندات قدمتها إليه المطعون عليها لتأييد طلبها ادراج ذلك الدين بالقائمة ، وهي بعد مستندات كافية لهذا التأييد ، لما كان ذلك ، فإنه يكون غير منتج ما ينعاه للطاعنون على الحكم المطعون فيه من قصوره عن البحث فيما أخذوه على الحكم الابتدائي من خطأ في رده على دفاعهم في ذلك الخصوص .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليها وقد قبلت الإرث بشرط الجرد طبقا لأحكام القانون اليوناني الواجب التطبيق فإنها تكون ملزمة إعمالا للقواعد المقررة بذلك القانون بتصفية التركة وصداد ما عليها من الديون من ريع أعيانها ولا يكون لها أن تحصل لتفهمها على

شئ من الريع قبل ذلك لكن المطعون عليها — وخلافا لتلك الأحكام — وضعت يدها على أطيان مورثتها من وقت وفاتها سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ بيع الأطيان بالمزاد في سنة ١٩٥٠ فتعتبر بذلك أنها قد دفعت ما دفعته لدائني المورثة الذين احوالوا ديونهم إليها من ريع أعيان التركة ومن ثم لا يحق لها الرجوع بهذه الديون على التركة بالدخول بها في التوزيع في ثمن بيع أعيانها وإذ لم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بالرد فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض مناقضة الطاعنين في الديون المحالة للمطعون عليها على الأسباب التي أوردوها وعلى الأسباب التي جاءت بالحكم الابتدائي غير متعارضة مع أسبابه ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي أن مورث الطاعنين الثلاثة الآخرين قد تمسك مع سائر الطاعنين بطلب استبعاد الديون المحالة للمطعون عليها تأسيسا على أنها أوفت تلك الديون من ريع أعيان تركة المدينة ، وقد رفض الحكم هذا الدفاع من مورث الطاعنين المشار إليهم مستندا في ذلك إلى أنه لم يقدم أى دليل عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناول ذلك الدفاع في أسبابه يكون قد اتخذ من أسباب الحكم الابتدائي برفض الدفاع المذكور بالنسبة إلى مورث الطاعنين الثلاثة الآخرين أسبابا له لعدم تعارضها مع ما أورده بأسبابه ، ولما كان ذلك ، وكان سائر الطاعنين لم يقدموا إلى محكمة النقض ما يدل على أنهم قدموا إلى محكمة الموضوع أى دليل يثبت دفاعهم وهو ذات الدفاع الذى نفى الحكم تقديم الدليل عليه من جانب الفريق السابق من الطاعنين فإن ذلك الحكم إذ أقر الحكم الابتدائي على رفضه للدفاع المشار إليه بالنسبة إلى مورث الطاعنين الثلاثة الآخرين لتجرده عن الدليل يكون قد أقيم على أسباب كافية لحمله ومبررا من القصور ولا يعيبه أنه لم يفرد أسبابا خاصة للرد على تمسك سائر الطاعنين بالدفاع ذاته ما دام لم يثبتوا أنهم تقدموا إلى محكمة الموضوع بالدليل على صحته .

وحيث إن الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه بالأسباب السابعة والثامن والتاسع الخطأ في القانون ويقولون في بيان ذلك إن الحكم رفض دفاعهم بتقادم ديون المطعون عليها تأسيسا على أن الديون وإن أحيلت إليها بعد اكتمال مدة

التقادم إلا أن قبولها للحالة يعتبر إقراراً منها — وهي الوارثة الوحيدة للتركة — بالتنازل عن التمسك بالتقادم بعد ثبوت الحق فيه وأنه ليس لكوهين وورثة فركوح (الطاعنين من الأول إلى التاسعة) صفة في المناقضة في ديون المطعون عليها بعد أن صح لدى الحكم أن دينهم هم قد سقط بالتقادم ، وأنه ليس لورثة حبيب فارس (الطاعنين من العاشر إلى الأخير) أن يطعنوا بأن تنازل المطعون عليها عن التمسك بالتقادم لا ينفذ في حقهم لأن دينهم عن التركة ما زال متنازعا فيه ولم يصدر به حكم من القضاء ولأنهم من جهة أخرى لم يقيموا الدليل على أن ذلك التنازل كان نتيجة غش من المطعون عليها ومن أحوال الديون لها ما دامت الحوالة بعوض ، ويقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في كل هذا الذي قرره وبني عليه قضاءه ذلك أن حوالة الديون وقد صدرت للمطعون عليها بصفتها الشخصية فانه لا يجوز أن يؤخذ منها أن المطعون عليها قد نزلت عن التمسك بتقادم تلك الديون بصفتها وارثا ، وأنه لو جاز اعتبار الحوالة على تلك الصورة نزولا من الوارث عن التقادم فإن هذا النزول لا ينفذ في حق الطاعنين طبقا للمادة ٣٨٨ من القانون المدني التي لا تشترط لعدم نفاذ نزول مدين عن التقادم في حق الدائنين إلا أن يكون النزول قد صدر إضرارا بهم وأنه لو صح أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٨٨ ما يشترط في دعوى عدم نفاذ التصرفات المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ من القانون المدني فإن حق ورثة حبيب فارس في ذمة مورثة المطعون عليها يعتبر مستحق الأداء ولا ينفي عنه هذا الوصف عدم صدور حكم به من القضاء لأن الأحكام مفعلة للحقوق لامتثلة لها فبصدور الحكم يعتبر الحق ثابتا ومستحقا من يوم نشوئه وترتبته في الذمة وليس من تاريخ القضاء به كما أنه لم يكن على ورثة حبيب فارس إثبات غش المطعون عليها والدائنين الذين أحوالوا ديونهم لها لأن نزول المدين عن التمسك بتقادم الدين يعتبر — خلافا لما ذهب إليه الحكم — تبرعا فلا ينفذ في حق الدائنين ولو كان المدين لم يرتكب غشا وكان من صدر النزول لصالحه حسن النية . ويرتب الطاعنون على ما تقدم جميعه أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون فيما استند إليه من أسباب لرفض دفاعهم بتقادم الديون المحالة للمطعون عليها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى صحيحاً — على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الثاني والثالث والرابع — إلى استبعاد دين الطاعن الأول (كوهين) المحال للطاعنين من الثاني إلى التاسع (ورثة فركوح) بسقوط ذلك الدين بالتقادم، قال الحكم بعد ذلك "وبما أنه وقد انتهت المحكمة إلى القضاء في الاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٨ ق باستبعاد دين مناحم كوهين المحال إلى آل فركوح فقد انتهت صفة مناحم كوهين في المناقضة بيد أنه يبقى لآل فركوح وورثة حبيب فارس شأن في المناقضة فيما خلا الدين الآنف ... وحيث إن هؤلاء يبنون استئنافهم على تقادم الديون المحالة إلى خصيبتهم (المطعون عليها) ولما أن تزولها عن التقادم لا ينفذ في حقهم لصدره اضراماً بهم" ثم أردف الحكم ذلك ببيان ما لورثة فركوح وحبيب فارس من شأن في المناقضة بقوله "وبما أن الحال في الخصومة الماثلة أن ورثة حبيب فارس يذهبون في زعمهم بأن حقهم مستحق الأداء إلى أنه وقد قضى لخصيبتهم (المطعون عليها) بالملكية في ٥ يونيه سنة ١٩٤٥ فقد صار لهم منذ ذلك التاريخ حق مستحق الأداء في استرداد ما سبق أن أدوا من ثمن وفي التعويض من البائنة (مورثة المطعون عليها) وقد أقاموا فعلاً دعوى بذلك فلا يسوغ أن يضادوا بتأخير الفصل فيها كما يذهب ورثة فركوح إلى أنهم كانوا قد باعوا إلى جورج أفيرون وآخرين الأطنان التي سبق أن اشتروها من أم المسائف ضدها (مورثة المطعون عليها) وقد قام المشترون منهم بتسليمها إياها نفاذاً للحكم ذاته ولأحكام أخرى ورفعوا عليهم الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة لإلزامهم برد ثمن الأطنان والتعويض فاذا ما قضى ضدهم حق لهم الرجوع على خصيبتهم بصفتها وارثة للبائنة" ثم خلاص الحكم من ذلك إلى أن الديون التي يدهيها ورثة فركوح وورثة حبيب فارس لأنفسهم على تركه المدينة بسبب استحقاق بعض الأطنان المبعة من المدينة المذكورة تعتبر ديوناً متنازهاً فيها . ولما كانت المادة ١/٣٨٧ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائليه أو أى شخص له مصلحة فيه ولولم يتمسك به المدين" ومفاد ذلك أن للدائنين استعمال حق مدنيهم في التمسك بالتقادم ليصلوا بذلك إلى إيراد الدائن الذي تقادم حقه من مشاركتهم في قسمة أموال المدين وكان يشترط لاستعمال الدائن حقوق مدنيه وفقاً للمادة ٢٣٥

مدنى أنت يكون دينه فى ذمة المدين محقق الوجود على الأقل فان كان ذلك الدين محل نزاع فانه لا يعد محقق الوجود إلا إذا فصل القضاء بشبوته ، لما كان ذلك ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه أن الديون التى يدعيها الطاعنون من الثانى إلى الأخير لأنفسهم على تركة المدينة تعتبر ديونا متنازعا فيها ليس محلا لنسب من الطاعنين المذكورين فانه لا يكون لهم استعمال حق مدينتهم فى التمسك بتقادم ديون دائئنها الآخريين ، ولما كان هؤلاء الطاعنون يستهدفون من دفاعهم بأن حوالة الديون التى أحيلت للطعون عليها بصفقتها الشخصية لا تعتبر نزولا منها بصفقتها وارثا عن التمسك بتقادم تلك الديون وأنها لو اعتبرت كذلك فان هذا النزول ينفذ فى حقهم يستهدفون من ذلك الوصول إلى التمسك بتقادم الديون المحالة للطعون عليها وإذا كانت هذه الغاية يستحيل عليهم بلوغها لأن التمسك بتقادم تلك الديون لا يكون إلا باستعمالهم لحق مدينتهم فى ذلك وهو ممنوع عليهم لأنهم أصحاب ديون متنازع فيها فانه لذلك يكون غير منتج ما ينعاه الطاعنون على الحكم من أنه قد أخطأ فيما قرره من أن المطعون عليها بصفقتها وارثا تعتبر نازلة من تقادم الديون المحالة لها وأن هذا النزول ينفذ فى حق الطاعنين هذا يفرض أن الحكم قد أخطأ فى شيء من تقريراته هذه .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالأسباب العاشر والحادى عشر والثانى عشر على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ويقولون بينا لنا ذلك إن الطاعنين من الثانى إلى الأخير (ورثة فركوح وحبيب فارس) قد تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأن مجموع الديون المحالة للطعون عليها تستوعب كامل أموال المدينة التى يجرى توزيعها وأن لهم على الأقل مصلحة احتمالية فى التمسك بتقادم ديون المطعون عليها المذكورة لاستبعادها من قائمة التوزيع حتى إذا ما حكم لهم بعد ذلك بديونهم أمكنهم استيفاءها مما يبق من أموال المدينة فى ذلك التوزيع كما تمسكوا لدى تلك المحكمة أيضا بخطأ الحكم الابتدائى فيما اعتبره أسبابا قاطعة للتقادم بالنسبة

لدين المطعون عليها المحال لها من بنك باركليز وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ذلك الدفاع كله فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وقد تقدم في الرد على الأسباب الثلاثة السابقة أن الدائن إنما يتمسك بتقادم ديون غيره من دائني مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة وأنه ليس للطاعنين استعمال حق مدينتهم في التمسك بتقادم ما عليها من ديون للمطعون عليها فإنه يكون غير منتج ما ينهيه الطاعنون على الحكم من قصور لعدم رده على دفاعهم بوجود مصلحة احتمالية لهم في تقادم ديون المطعون عليها أو بأن مدة التقادم لم تنقطع بالنسبة إلى هذه الديون أو بعضها .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه في خصوص ما ورد في السبب الأول ولما سلف بيانه .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلي عبد الجواد .

(١٨١)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الخصوم في الطعن ” . دعوى استئناف . دائن . خلف . ” خلف خاص ” .

تمثيل المدين لدائته العادي في الخصومة . إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائته في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه . للدائن ولولم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف إلى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف إلى دائته الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضماً إلى مدينه إذ في اختصاص المدين ما يعني من اختصاص الدائن .

(ب) استئناف . ” الخصوم في الاستئناف ” . ” إعلان الاستئناف ” .

لا يلزم شمول الاستئناف كل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . وإنما يجب إعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيهه إليهم .

(ج) تجزئة . ” أحوال عدم التجزئة ” . حكم . ” الطعن في الأحكام ” . دائن .

أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ من أفعال هي الأحوال التي يتعدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب في الأحكام . استثناء لتعدد بهذا المعنى متى كان المحكوم له هو المدين وكان دائته قد تدخل منضماً إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف .

(د) استئناف . "التدخل في الاستئناف . اعتراض الخارج عن الخصومة".

لا يلزم اختصاص الدائن مع مدينه في الاستئناف . ولكن الدائن أن يتدخل في الاستئناف . وله في حالة عدم تدخله في الاستئناف الاعتراض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشئ على مدينه باعتراض الخارج عن الخصومة إذا أثبت وقوع فسخ منه أو تواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف .

١ — يعتبر المدين ممثلاً لدائنه العادى في الخصومات التى يكون المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه ، كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه ، كما أن للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التى وصفها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو بمن ينوب عنه فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يفيد الدائن من الطعن المرفوع من مدينه ويحتج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين ، ومن ثم فإن الطاعن إذ وجه استئنافه إلى المطعون ضدهما الأولين وأعلنهما به فى الميعاد القانونى فإنه لم يكن بعد ملزماً بتوجيه الاستئناف أيضاً إلى المطعون ضده الثالث الذى تدخل فى الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمماً إلى مدينته المطعون ضدها الأولى إذ فى اختصاص هذه المدينة ما يعنى من اختصاصه هو (١) .

٢ — لا توجب المادة ١/٤٠٦ من قانون المرافعات شمول الاستئناف لكل من كان خصماً فى الدعوى أمام محكمة أول درجة وإنما كل ما أوجبه هو إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيه الاستئناف إليهم .

٣ — أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هى الأحوال التى يتعدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب فى الأحكام ، والتعدد بهذا المعنى لا يتحقق إذا كان المحكوم له هو المدين وكان دائنه قد تدخل منضمماً إليه فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف إذ فى هذه الحالة يعتبر المحكوم له واحداً

(١) راجع نقض ١٩٥٧/٥/٢٣ طعن ١٧٢ من ٢٣ ق السنة الثامنة ص ٥٢٠

وهو المدين أما الدائن فإنه إذا كان يقيد من الحكم فإن إفادته منه تكون بطريق التبعية باعتباره خلفا للمدين المحكوم له وفي هذه الصورة تنتفى الحشية من تضارب الأحكام لأن الحكم الذي يصدر في الاستئناف يكون حجة على الدائن ولو لم يختصم فيه بنفسه^(١).

٤ — إنه وإن كان اختصاص الدائن في الاستئناف المرفوع على مدينه غير لازم فإن له مع ذلك أن يتدخل في هذا الاستئناف طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات على اعتبار أنه ممن يجوز لهم الاعتراض على الحكم الذي يصدر في الاستئناف عملا بالمواد ٤٥٠ وما بعدها الخاصة بإعتراض الخارج من الخصومة . كما أن لهذا الدائن إذا لم يتدخل في الاستئناف أن يعترض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينه بإعتراض الخارج من الخصومة إذا أثبت وقوع غش منه أو تواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف ، ولا يقدح في ذلك أنه كان مائلا في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى لأنه مادام لم يختصم في الاستئناف ولم يتدخل فيه فيكون له الاعتراض على الحكم الصادر في هذا الاستئناف لأن هذا الحكم هو الذي يعتبر حجة عليه في هذه الحالة دون الحكم الابتدائي ولم تنح له الفرصة لإبداء دفاعه للمحكمة الاستئنافية فيكون له أن يدفع الاحتجاج عليه بحكمها بطريق الاعتراض عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على المطعون ضده الثاني الدعوى رقم ٣٩ سنة ١٩٥٥ كلى طنطا طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٢ والمتضمن بيع المدعى عليه المذكور لها ٦ أفدنة و ٢٢ قيراطا

(١) راجع قضا ١٩٦٤/٤/٩ طن ١٦١ ص ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٥١٦

وهـ أسـمـهـم المـبـيـنة بـهـذا العـقـد لـقـاء ثـمـن قـدره ٣٩٣٩ جـ و ٥٣٠ مـ — ولـدى نـظـر الدـعـوى
أمام المحـكـمة الإبتـدائية تـدخـل الطاعن طالبا رـفـض الدـعـوى وبـنـي تـدخـله عـلى أنه
دائن للبائع (المطعون ضده الثانى) وأن عقد البيع صورى صورية مطلقة قصد
بها الاضرار بدائى البائع ومن بينهم هو (المتدخل) وبـجـلـسة ١٠ مـن أـكـتـوبـر
سنة ١٩٥٥ قضت المحـكـمة بـقـبـول تـدخـله وأحالت الدـعـوى إـلى التـحـقـيق لإثبات
وتفى الصورية المدعاة — وأمام القاضى المتدب للنهـقـيق طاب مـجـد عـثـان سـرى
المطعون ضده الثالث قبول تـدخـله فى الدـعـوى مـنـضـما إـلى المـدـعية (المطعون ضدها
الأولى) فى طلباتها وذلك تأسيسا على أنه يـدـاينها بمبلغ ألف جنيه صدر له به
أمر أداء ضدها وأن من مصلحته أن يحكم لها بطلباتها حتى يزيد ذلك من الضمان
العام المقرر له على أموالها بالنسبة لدينه — وبعد سماع الشهود وإحالة الدـعـوى
إلى المرافعة قضت المحـكـمة فى ٨ مـن سـبـتـمـبـر سنة ١٩٥٦ بـقـبـول تـدخـل مـجـد عـثـان سـرى
(المطعون ضده الثالث) فى الدـعـوى مـنـضـما إـلى المـدـعية فى طلباتها ثم حكمت
فى ٣ مـن نـوـفـمـبـر سنة ١٩٥٦ بـصـحـة وتـقـاذ العـقـد وألـزمت المطعون ضده الثانى (البائع)
والطاعن بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش أتعابا للمحاماة للمطعون ضدها الأولى
(المشترية) والخصم المنضم إليها مـجـد عـثـان سـرى مـنـاصـفة بينهما مؤسسة قضاءها
على ما ثبت لها من انتفاء الصورية المدعاة وصحة العقد واستيفائه لشروطه
القانونية وقد رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم بعريضة قدمها إلى قلم كتاب
محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ٢٠١ سنة ٧ ق ووجه هذا الاستئناف
إلى المطعون ضدها الأولين (المشترية والبائع) دون المطعون ضده الثالث الذى
قبلت محكمة الدرجة الأولى تـدخـله مـنـضـما إـلى المـشـتـرية ولدى نظر الاستئناف طاب
هذا الأخير قبول تـدخـله ودفع ببطلان الاستئناف لعدم اختصاصه فيه —
وبتاريخ ٨ مـن دـيـسـمـبـر سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف ببطلان الاستئناف
وقالت فى أسباب حكمها عن طلب التدخل إنها وقد انتهت إلى أن الاستئناف
قد وقع باطلا لعدم توجيهه إلى المطعون ضده طالب التدخل فإنه لا يكون هناك
محل لتدخله فى استئناف ولد ميتا وبتاريخ ٦ مـن يـنـايـر سنة ١٩٦٠ طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـجـلـسة
٧ مـن أـبـرـيـل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على الرأى الذى انتهت إليه فى مذكرتها

والمتضمن رفض الطعن — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينداه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه بإعلان الاستئناف المرفوع منه على أن القانون يلزمه بأن يختصم في هذا الاستئناف المطعون ضدهم الثلاثة لأن موضوع النزاع غير قابل للتجزئة وأنه ما دام لم يختصم في استئنافه المطعون ضده الثالث ولم يعلنه بالاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما المحدد للإعلان في المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات فإن الاستئناف برمته يكون باطلا وأضاف الحكم أنه وقد ولد الاستئناف معدوما فلا يكون ثمة محل لطلب المطعون ضده الثالث — التدخل فيه — ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه غير صحيح ذلك أن القانون لا يوجب توجيه الاستئناف إلى كل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة إلا في الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ولما كانت الدعوى الحالية ليست من بين تلك الدعاوى فإن الطاعن لم يكن مازما باختصاص المطعون ضده الثالث في استئنافه لأن هذا المطعون ضده لم يكن خصما أصليا له أمام محكمة أول درجة إذ أن الخصومة كانت منعقدة بينه وبين البائع المطعون ضده الثاني والمشتري (المطعون ضدها الأولى) زوجة هذا المدين التي تصرف إليها في كل أملاكه بالعقد الذي كان مطلوبا الحكم بصحته ونفاذه تصرفا صوريا قصد به التهرب من الديون التي عليه للطاعن وقد كان تدخل المطعون ضده الثالث في الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلا انضماميا إلى المطعون ضدها الأولى باعتباره دائئا عاديا لها ليس له من الحقوق بفرض صحة دينه — أكثر مما لها وعلى ذلك فلم يكن الطاعن ملزما باختصاصه في الاستئناف بعد أن اختصم مدينته إذ أن اختصاصها يغني عن اختصاصه وقد قام الطاعن بإعلان استئنافه في الميعاد المحدد في المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات إلى تلك المدينة التي رفعت الدعوى الابتدائية والبائع لها باعتبارهما الخصمين الأصليين له أمام محكمة أول درجة وبذلك تم استئنافه صحيحا وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أن تلك المادة توجب إعلان جميع الخصوم الذين كانوا ممثلين أمام محكمة أول درجة في الميعاد

المبين فيها ذلك أنها إنما توجب إعلان الاستئناف الى جميع الخصوم الذين وجه إليهم دون سواهم ممن لم يوجه إليهم الاستئناف ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه حتى لو صح جدلا تفسير الحكم للسادة ٤٠٦ مكررا فإنه طالما أن الحكم الابتدائي صادر في موضوع غير قابل للتجزئة فإن الطاعن وقد رفع استئنافه في الميعاد على أحد المحكوم لهم يكون له طبقا للسادة ٢/٣٨٤ مرافعات اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم وقد أغناه المطعون ضده الثالث من ادخاله في الاستئناف بطلبه التدخل فيه من تلقاء نفسه فما كان يحق لمحكمة الاستئناف أن ترفض تدخله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن موضوع النزاع غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول جدية عقد وصورته قال "وحيث إن المستأنف لم يختمهم في طعنه عهد عثمان سري (المطعون ضده الثالث) وقد طلب الأخير تدخله في الاستئناف طالبا بطلانه - وحيث إن الاختصاص في هذا النوع من الاستئناف لا يكون طبقا للسادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ إلا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة شاملة لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانها إليهم في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم العريضة وفقا لنص المادة ٤٠٦ مكررا ولا يعفى من ذلك ما ورد بالمادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا كان الحكم المستأنف صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم - ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ مرافعات يقيد في الطعن بالاستئناف الذي يخضع لأحكام المادة ٤٠٥ مرافعات وما بعدها بما تفرضه هذه المادة من وجوب اشتغال ذات صحيفة الاستئناف التي تقدم لقلم الكتاب على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٠٦ مكررا من وجوب إعلان هؤلاء الخصوم جميعا في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا (المذكرة التفسيرية للقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ وحكى النقض في للطعن ١٤٩ ، ١٨١ سنة ٢٢ ق) وحيث إنه ترتيبا على ما سلف يكون هذا الاستئناف قد وقع باطلا بطلانا مطلقا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - أما ما يطلبه عهد عثمان سري من تدخل في هذا الاستئناف فلا محل له حيث ولد الاستئناف معدوما فلا محل للتدخل فيه" - وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه

قضاءه غير صحيح في خصوص الاستئناف المرفوع من الطاعن ذلك أنه لما كان المدين يعتبر ممثلاً لدائته العادية في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائته في حدود ما يتسأثر بالحكم بحق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه كما أن للدائن ولولم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالعمود التي رسمها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو بمن ينوب عنه في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه . كما يفيد الدائن من الطعن المرفوع من مدينه ويحتج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين — لما كان ذلك ، فإن الطاعن إذ وجه استئنافه إلى المطعون ضدهما الأولين — وأعلنهما به في الميعاد القانوني فإنه لم يكن بعد ملزماً بتوجيه الاستئناف أيضاً إلى المطعون ضده الثالث الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضماً إلى مدينته المطعون ضدهما الأولى إذ في اختصاص هذه المدينة ما يفنى من اختصاصه هو — ولا محل لاستناد الحكم المطعون فيه في هذا المقام إلى المادة ١/٤٠٦ مكرراً وماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ولا إلى قضاء النقض الذي استشهد به للقول بوجوب اختصاص جميع المحكوم لهم في الاستئناف وإعلانهم به في الميعاد مادام الموضوع الذي صدر فيه الحكم المستأنف غير قابل للتجزئة — ذلك أن المادة ١/٤٠٦ مكرراً لم توجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة وإنما كل ما أوجبه هو إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيه الاستئناف إليهم — أما ماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وفي قضاء النقض الذي استشهد به الحكم المطعون فيه — خاصة بأحوال عدم التجزئة فإنه مقصود به الأحوال التي تعدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب في الأحكام ، والتعدد بهذا المعنى لا يتحقق إذا كان المحكوم له هو المدين وكان دائته قد تدخل منضماً إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف إذ في هذه الحالة يعتبر المحكوم له واحداً وهو المدين أما الدائن فإنه إذا كان يفيد من الحكم فإن أفادته منه تكون بطريق التبعية باعتباره خلفاً للمدين المحكوم له وفي هذه الصورة تنتفي الحشية من تضارب الأحكام لأن الحكم الذي يصدر

في الاستئناف يكون حجة على الدائن ولو لم يختصم فيه بنفسه - وإذا كان اختصاص المطعون ضده الثالث (الدائن) في الاستئناف الذي رفعه الطاعن غير لازم فإن للمطعون ضده المذكور مع ذلك أن يتدخل في هذا الاستئناف طبقا لـه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات على اعتبار أنه ممن يجوز لهم الاعتراض على الحكم الذي يصدر في الاستئناف عملا بالمواد ٤٥٠ وما بعدها الخاصة باعتراض الخارج عن الخصومة كما أن لهذا الدائن إذا لم يتدخل في الاستئناف أن يعترض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينته المطعون ضدها الأولى باعتراض الخارج عن الخصومة إذا أثبت وقوع غش منها أو تواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرتها الاستئناف ولا يقدح في ذلك أنه كان مائلا في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ذلك أنه ما دام الحكم الاستئنافي هو الذي يعتبر حجة عليه في هذه الحالة دون الحكم الابتدائي ولم تتح له الفرصة لابتداء دفاعه لمحكمة الاستئنافية بسبب عدم ادخاله في الاستئناف فإنه يكون له أن يدفع الاحتجاج عليه بمحكما بطريق الاعتراض عليه - لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى ببطلان الاستئناف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عماد توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشدي ، والسيد عبد المنعم الصراف

(١٨٢)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣ القضائية :

(أ) حكم . "عيوب الدليل" . "قصور" . "مالا يعد كذلك" . اثبات .
"تقدير الدليل" . محكة الموضوع . نقض . "أسباب الطعن" .
"أسباب واقعية" .

اطمئنان المحكمة الى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . عدم التزامها
بالرد على الطعون الموجهة الى ذلك للتقرير . أخذها به مفاده أنها لم تجد في تلك
الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لانقصور ، ولا سلطان لمحكمة
النقض عليها في ذلك

(ب) حكم . "عيوب الدليل" . قصور . "مالا يعد كذلك" . اثبات
"تقدير الدليل" . محكة الموضوع .

حق المحكمة في رفض طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى وجدت في
تقرير الخبير السابق نفيه وفي أوراق الدعوى وهما صرعا الأخرى ما يكفي لتكوين
عقيدتها . لانقصور

١ - متى رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناءها
بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهتها
الطاعة إلى ذلك التقرير مادام أن المحكمة قد أخذت بما جاء في هذا التقرير
عمولاً على أسبابه ، لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون
ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير وهي في تقديرها لذلك لا سلطان
عليها لمحكمة النقض .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى ومناهرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق في أنه بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ كلى قنا ضد مورت الطاعنة المرحوم شوقى سدراك وقال في بيانها إنه اشترى من نسيم سدراك بموجب عقد مؤرخ في ٢٣/٤/١٩٤٧ مساحة مقدارها أربعة قراريط عبارة عن ٦٩٩,٩٠ مترا مربعا كائنة بزمام دشنا ومبيطة الحدود والموقع بصحيفة الدعوى وكان قد أقام الدعوى رقم ٣٩٠٢ سنة ١٩٤٧ مدنى جزئى دشنا بطلب صحة ونفاذ هذا العقد ، وسجل صحيفة دعواه هذه في ١٩٤٧/١١/٣ وحكم له بطلباته فيها وسجل الحكم في ١٩٤٨/٩/٨ ولكنه لما أراد أن يضع يده على العين نازعه في ذلك شوقى سدراك مورت الطاعنة بأن رفع عليه الدعوى رقم ١٢٦٢ مدنى جزئى دشنا بطلب منع تعرضه وقضى له بذلك ، الأمر الذى اضطر من أجله إلى إقامة الدعوى الحالية طالبا تثبيت ملكيته للمساحة السالفة الذكر وكف منازعة المدعى عليه فيها وتسليمها إليه . وقد توفى شوقى سدراك وحلت محله زوجته الطاعنة من نفسها وبصفتها وصيا على أولاده القصر وتحصل دفاعها في أن الاطيان موضوع النزاع تباع مساحتها ٣ قراريط و ٨ أسهم فقط ، إذ تنازل المطعون ضده الأول أمام الشهر العقارى عن تسعة أسهم من القدو المبيع له وسجل الحكم الصادر بصحة عقده بالنسبة لباقي القطعة البالغ مساحتها ٢ قراريط و ١٥ أسهما وإن هذه الاطيان مملوكة لمورثها شوقى سدراك إذ آلت إليه بطريق الشراء على قطعتين الأولى من رزه حسن إبراهيم وآخرين بمقدم مؤرخ

في ١٩٤١/٢/١٨ ومسجل في ١٩٤١/٤/٨ والثانية من والده المرحوم سسدارك عبد النور بعقد مؤرخ في ١٩٤٠/١٠/٢٤ . وبجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة قنا الابتدائية بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان مدى انطباقها على أطياف النزاع وعلى الاخص عقد مورث المدعى عليها الأولى (الطاعنة) المسجل في ١٩٤١/٤/٨ وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وقد باشر الخبير مهمته وقدم تقريره وخلاص فيه إلى أن عقد المطعون ضده الأول المؤرخ في ١٩٤٧/٤/٢٣ ينطبق على أرض النزاع أما عقد مورث الطاعنة المسجل في ١٩٤١/٤/٨ فينطبق على مساحة أخرى غيرها وأوضح الخبير ذلك في رسم أرفقه بتقريره — وقال إنه بالنسبة لوضع اليد فإن ورثة سسدارك عبد النور ومن بينهم نسيم سسدارك البائع للمطعون ضده الأول وشوقي سسدارك مورث الطاعنة كانوا يضعون اليد على أرض النزاع وفي سنة ١٩٤٧ حاول المطعون ضده الأول وضع يده بموجب عقد شرائه ولكنه لم يتمكن إذ أقام ضده مورث الطاعنة الدعوى رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى جزئى دشنا بمنع تعرضه وقضى له بذلك واستمر هذا الأخير في وضع يده — وحكمت المحكمة بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٧ بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول إلى الأربعة قراريط البالغة ٦٩٩,٩٠ متراً مربعا والكائنة بزمام دشنا والمحيطة بالحدود والموقع بصحيفة إفتتاح الدعوى مع كف المنازعة والتسليم — فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٢ لسنة ٢ ق أسبوط وتمسكت بدفاعها أمام محكمة أول درجة وقضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٠/١/١٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لثلاثة قراريط وخمسة عشر سهماً شائعة في الأربعة قراريط الموضحة بالحدود والمعالم بصحيفة إفتتاح الدعوى — فطعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض ورأت النيابة في مذكرتها رفض الطعن وبجلسة ١٩٦٣/١٠/٥ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره ألزمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب — حاصل السبب الأول منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده الأول استند في دعواه إلى عقد عرفى اشترى بموجبه من المرحوم نسيم سسدارك

بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٣ أربعة قرارات يط بمحوض المحطة نمرة ٤٥ ضمن القطعة ٩١ بحدود مبينة في ذلك العقد ، غير أن المطعون ضده الأول عند ما رفع دعواه بصحة التعاقد رقم ٢٩٠٢ سنة ١٩٤٧ جزئى دشنا ضد البائع له أثبت بصحيفة دعواه حدودا أخرى غيرت من موقع العين التي اشتراها إلى عين يملكها المرحوم شوقى سدرالك مورت الطاعنة وقد صدر الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد بالحدود الواردة بصحيفة الدعوى ، ولما تعذر على المطعون ضده الأول تنفيذ هذا الحكم بوضع يده على العين أقام دعواه الابتدائية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ كلى قنا مطالبا بتثبيت ملكيته للقدر مشتراه وحدد في صحيفتها الحدود الواردة بدعوى اثبات التعاقد لاحدود عقد شرائه وقضت محكمة أول درجة له بطلباته أخذا بالحدود الواردة بصحيفة الدعوى وأيدها في ذلك الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده الأول بأغلب هذا القدر شيوعا في القرارات الأربعة بحدودها الواردة بصحيفة الدعوى وأنه لما كان من المقرر أن العبرة في تحديد الأطيان المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها هي بما ورد من ذلك في العقد الذى بيعت بمقتضاه لا بما يكون قد ورد في صحيفة دعوى اثبات التعاقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده الأول بتثبيت ملكيته للقدر المحكوم به وفقا للحدود الواردة بعريضة دعواه والمطابقة للحدود الواردة بصحيفة دعوى الصحة والنفاذ وهي غير الحدود الواردة بالعقد المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢٣ فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النهى غير صحيح ذلك أن الثابت من الاطلاع على محاضر أعمال الخبير الذى ندبته محكمة الدرجة الأولى أنه قام بتطبيق الحدود الواردة بعقد المطعون ضده الأول المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢٣ على أرض النزاع فوجده ينطبق عليها وقد انتهى الخبير إلى ذلك في نتيجة تقريره وأخذ الحكم المطعون فيه بهذه النتيجة ومن ثم فلا وجه لتعيينه بعدم التعويل على الحدود الواردة بذلك العقد وبالتالي يكون النهى عليه بخالفة القانون استنادا إلى ما تشير الطاعنة بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه — قد شاب به فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها طعننت أمام محكمة الموضوع بدرجتها على تفسير الخبير أنه خالف الحقيقة

الظاهرة المستمدة من مستندات الدعوى إذ على الرغم من أن عقدها المسجل في ١٩٤١/٤/٨ يتفق في حدوده مع عقد المطعون ضده المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢٣ فإن الخبير قد قطع في تقريره بأن عقد المطعون ضده الأول ينطبق على أرض النزاع أما عقدها فلا ينطبق وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا التقرير مع ما فيه من تناقض مما يعتبر منه فسادا في الاستدلال كما طعنت بأن الخبير لم يقيم بمهمته على الوجه الصحيح إذ أغفل تطبيق العقد المؤرخ ١٩٤٠/١٠/٢٤ والصادر من سدراك عبد النور إلى ولده شوقي سدراك على أرض النزاع وطلبت نذب خبير آخر للقيام بهذه المهمة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب وأغفل الرد عليه مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الثابت من تقرير الخبير المتدب في الدعوى أنه بتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة تبين أن عقد المطعون ضده الأول المؤرخ في ١٩٤٧/٤/٢٣ ينطبق على أرض النزاع أما مستندات الطاعنة فتتطبق على مساحات أخرى غير أرض النزاع ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بهذا التقرير وتناول في أسبابه الرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الخصوص بقوله : " وحيث إن ما جاء بأسباب الاستئناف الثلاثة الأولى مردود بما ورد بالحكم المستأنف من أن الخبير انتقل للعين المتنازع عليها بحضور الطرفين وإرشادهم وطبق المستندات عليها واستبان أن عقد المستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - ينطبق عليها دون عقد المستأنفة (الطاعنة) لما كان ذلك، وكان ما قرره المحكمة على النحو المتقدم هو تقرير موضوعي مائع فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . والنعي مردود في شقه الثاني بأن محكمة الموضوع وقد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهتها الطاعنة إلى ذلك التقرير ما دام أن المحكمة قد أخذت بما جاء في هذا التقرير بحجلاً على أسبابه لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وهي في تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض - أما ما تقول به الطاعنة من أن المحكمة لم توجهها إلى طلب تعيين خبير آخر في الدعوى لتحقيق أوجه دفاعها فمردود

بأن المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصره الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها وإذن فمتى كان ما أورده الحكم من أسبابه على النحو السابق بيانه تضمن أنها لم تر حاجة لاتخاذ إجراء آخر في الدعوى فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الطاعنة قد طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدها هي ومورثها على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وعدم وضع يد البائع المطعون ضده الأول عليها إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب اكتفاء بالتحقيق الذي أبراه الخبير مع أن التحقيق هو من شأن القاضي لا من شأن الخبير عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه على التحقيق الذي أبراه الخبير بشأن وضع اليد قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت معروضة على محكمة الموضوع ومنها المذكرة المقدمة من الطاعنة إلى محكمة الاستئناف في ١٩٥٨/١٢/٧ أن الطاعنة حين أدعت تملكها الأرض موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية حددت مبدأ وضع يدها هي ومورثها من تاريخ العقدين الصادرين إلى مورثها الأول في ١٩٤٠/١٠/٢٤ من المرحوم سدراك عبد النور والثاني في ١٩٤١/٢/١٨ من ردة حسن إبراهيم ، وإذا كان لم يمض من أسبق هذين التاريخين حتى تاريخ رفع الدعوى الابتدائية في ١٩٥١/١٢/٨ المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن الحكم إذ انتهى إلى رفض دفاع الطاعنة في هذا الخصوص يكون صحيحاً في نتيجته ويكون غير مستجيب للنهي عليه بالخطأ في القانون لتمويله في هذا الرفض على أقوال الشهود الواردة في تقرير الخبير وحدها .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ القضائية :

إعلان . "إعلان أوراق المحضرين" . "الإعلان في مواجهة النيابة" . حكم .
"الطعن في الحكم" . "ميعاد الطعن" . بطلان .

إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن ، شرطه ، أن يكون إعلانا صحيحا ، بطلانه ، أثره ،
عدم افتتاح ميعاد الطعن ، إعلان الخصم بالأوراق القضائية في مواجهة النيابة ، شرطه ، القيام
بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه . لا يكفي رد الورقة بنفي إعلان
لسلك هذا الطريق الاستثنائي

يشترط في إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن أن يكون إعلانا صحيحا
مطابقا للقواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين وتسليمها . وإذا كان إعلان
الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المعلن اليه أو لمحل إقامته
انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن
بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه ، فلا يكفي أن
ترد الورقة دون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . فاذا كان المحضر
قد توجه بناء على طلب المطعون ضدها الى موطن الطاعة الذى أعلنت فيه
بالأوراق من قبل وأثبت في محضره أن المذكورة تركت هذا الموطن ولا يعرف
لها محل إقامة ، وعلى أثر ذلك وجهت المطعون ضدها إعلان الحكم الى الطاعة
الى النيابة العامة ، ولم تقدم المطعون ضدها ما يدل على أنها قبل أن تتخذ هذا
الإجراء قد بذلت أى جهد في سبيل الاهتداء والتقصي عن محل إقامة الطاعة
قبل إعلانها في مواجهة النيابة وأنها استغندت كل محاولة في هذا السبيل ، فإن

اعلان الحكم الابتدائي على هذا النحو يكون قد وقع باطلا عملا بالمواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات ولا يفتتح بهذا الإعلان ميعاد الاستئناف^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنة الدعوى رقم ٢٣٧٣ سنة ١٩٥٤ مدني كلى اسكندرية ابتغاء الحكم بإلزامها بقيمة ما يخصها في قلة وقف السيد محمد درويش حسام الدين عن المدة من أول سنة ١٩٤٣ إلى آخر ديسمبر ١٩٥٤ وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٧ أصدرت محكمة أول درجة حكمها بإلزام الطاعنة أن تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٩٠٦ ج و ٥٧ م والمصاريف — فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية بعريضة قدمتها لقم كتابها في ١٩٥٧/١٢/١٢ طلبت فيها إلغاء ورفض الدعوى . وقيد الاستئناف برقم ٣٤٤ سنة ١٣ ق اسكندرية ولدى نظره دفعت المطعون ضدها بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن الحكم المستأنف أعلن للاستأنفة (الطاعنة) في آخر محل إقامة معلوم لها بإشعار طيبة رقم ٢٢٩ بكيلوباتره اسكندرية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ولم يورد الإجابة بأنها تركت السكن ولا يعلم لها محل إقامة، أعيده إعلانها إلى النيابة في ١٩٥٦/٩/٢ ويكون إعلانها على هذا النحو قد تم صحيحا طبقا للقانون ويحتسب من تاريخه ميعاد الاستئناف وأنه لما كانت صحيفة الاستئناف لم تقدم لقم الكتاب إلا في يوم ١٩٥٧/١٢/١٢ . فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد — ووردت الطاعنة على هذا الدفع بأن الحكم الابتدائي لم يعلن إليها إعلانا صحيحا وأن إعلانه إليها في النيابة وقع باطلا — وبتاريخ ١٩٦٠/٢/١٣ أصدرت محكمة الاستئناف

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٣/١٤ طعن رقم ٤٤ س ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٣ ص ٣٠٩

حكماً بسقوط الحق في الاستئناف — قررت الطاعة بالظن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وعرض الظن على دائرة فحص الطعون بملحة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وتحديد لنظره أمامها جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أن هذا الحكم قضى بسقوط الحق في الاستئناف تأسيساً على أن إعلانيها بالحكم الابتدائي في النيابة بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ قد وقع صحيحاً واعتبره بداية لسريان ميعاد الاستئناف في حقها ، حالة أن هذا الإعلان قد وقع باطلاً لأنه لم تسبقه تحريات كافية للنقص من محل إقامتها بعد أن أثبت المحضر في محضره أن الطاعة تركت مسكنها .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعة في الاستئناف على ما أورده في قوله إنه " وبعد صدور الحكم الابتدائي رأت المستأنف عليها (المطعون ضدها) إعلان المستأنفة (الطاعة) به فانتقل المحضر المكلف بإعلان صورة الحكم إلى موطنها بشارع طيهه رقم ٢٢٩ بكيلوباترة بالاسكندرية في ١٨/٨/١٩٥٦ وأثبت أنها تركت السكن ولا يعرف محل إقامتها فأعلنها بصورة الحكم في مواجهة النيابة في ٢/٥/١٩٥٦ وأنه يؤخذ من إجراءات إعلانها أنها تمت صحيحة وموافقة لما رسمه قانون المرافعات . وأنه طبقاً لنص المادة ٣٧٩ مرافعات يبدأ ميعاد الطعن بالاستئناف من تاريخ إعلان الحكم المستأنف لها في ٢/٩/١٩٥٦ وأنه كان يتعين عليها أن ترفع استئنافها في ميعاد أربعين يوماً من تاريخ إعلانها عملاً بالمادة ٤٠٦ مرافعات . أما وقد فاتها الميعاد بأن لم ترفع الاستئناف إلا يوم ١٢/١٢/١٩٥٧ حيث تقدمت بعريضة لقلم كتاب المحكمة فقد سقط حقها فيه " — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه غير صحيح في القانون — ذلك أنه يشترط في إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن ، أن يكون إعلاناً صحيحاً مطابقاً للقواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين وتسليمها — ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً

من إعلانها لشخص المعان إليه أو لمحل إقامته ، إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعان بالتحريرات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه ، فلا يكفي أن ترد الورقة بدون إعلان ليسلك المعان هذا الطريق الاستثنائي — وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المحضر قد توجه بناء على طلب المطعون ضدها إلى موطن الطاعنة الذي أعلنت فيه بالأوراق من قبل واثبت في محضره أن المذكورة تركت هذا الموطن ولا يعرف لها محل إقامة . وعلى أثر ذلك وجهت المطعون ضدها إعلان الحكم للطاعنة — إلى النيابة العامة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ — وكانت المطعون ضدها لم تقدم ما يدل على أنها قبل أن تتخذ هذا الإجراء قد بذلت أى جهد في سبيل الاهتداء والتقصي عن محل إقامة الطاعنة قبل إعلانها في مواجهة النيابة على الوجه المتقدم وأنها استنفذت كل محاولة في هذا السبيل — لما كان ذلك ، فإن إعلان الحكم الابتدائي على هذا النحو يكون قد وقع باطلا عملا بالمواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولا يفتح بهذا الاعلان ميعاد الاستئناف — وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بسقوط الحلق في الاستئناف المقدم من الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة ليبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
لعافى على ، ومحمد مادي الرشيدى ، والسيد عبد المنعم العرف ، وهبى حلى عبد الحماد .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ القضائية :

إعلان . " بيانات أوراق المحضرين " . بطلان . دعوى . " إجراءات رفع
الدعوى " . " ورقة التكليف بالحضور " .

يجب على المحضر أن يبين في ورقة الاعلان صفة من تسلم الورقة وإقامته مع المراد إعلانه ، إغفال
ذلك مبطل للإعلان . وقوع البطلان في ورقة التكليف بالحضور وعدم حضور المطلوب لإعلانه . على
المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للسادة ١٢٠١١ من قانون المرافعات
أن تسلم الأوراق المراد إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد
المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق إلى وكيله أو خادمه
أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره ، فإذا أغفل المحضر إثبات صفة
من تسلم الأوراق أو أغفل إثبات أن من تسلمها من أقارب المطلوب إعلانه أو
أصهاره مقيم معه ، فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقا للسادة ٢٤٤ مرافعات .
ويكون على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بهذا البطلان إذا وقع في ورقة التكليف
بالحضور ولم يحضر المطلوب إعلانه وذلك عملا بما تقضى به المادة ٩٥
مرافعات (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١/٤ طعن ١٣٤ ش ٢٦ ق ٢٣٤/٥/١٩٦٢ ، طعن ٣١

ش ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٣ ص ٣٤ و ٦٥٨

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق .
تتحصل فى أن الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية بنفسها وصفتها أقاما الدعوى
رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٣ كلى سوماج ضد المطعون عليه الأول طالين الحكم بصحة
ونفاذ عقد البيع الصادر اليهما من المطعون عليه المذكور بتاريخ ١٩٥٣/٩/٥
والمتضمن بيعه لهما ٢ ف و ٥ ط بثن قدره ١٢٠٠ ج ، وقد طلب المطعون عليه
الثانى التدخل خصما ثالثا فى الدعوى تأسيسا على أنه اشترى من ذات البائع
١ ف و ٢١ ط و ١٥ س من ضمن الأطنان المباعة للمدعين وقد سجل عقده قبل
تسجيل صحيفة الدعوى وطعن المدعيان على عقد البيع الصادر الى الخصم المتدخل
بأنه صورى صورية مطلقة وطلبا احتياطيا فسخ عقد البيع الصادر لهما من المدعى عليه
والزامه برد الثمن مع التعويض ، وتمسك المدعى عليه والخصم الثالث ببطلان عقد
المدعين لصدوره من المدعى عليه وقت أن كان فاصرا وطعنا فى التاريخ المدون بذلك
العقد بالتزوير تأسيسا على أن المدعين لم يدونا أرقام التاريخ بالكامل وقت انعقاد
العقد ، ثم وضعا بعد ذلك أرقاما غير حقيقية فى بيانات التاريخ ليكون الظاهر أن العقد
صدر من المدعى عليه فى وقت لاحق لبلوغه سن الرشد الحاصل فى ١٩٥٣/٨/٢٣ ،
وبجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بنسب خبير لتحقيق التزوير المدعى به
وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٧ برد وبطلان
التاريخ المدون بعقد المدعين وببطلان ذلك العقد ورفض طلب صحته ونفاذه
واحادت القضية للمرافعة فى الطلب الاحتياطى الذى أبداه المدعيان ، واستأنف
هذان الأخيران ذلك الحكم الى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٤٨
سنة ٣٢ ق . ولوفاة مورث الطاعنة الأولى قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة

في الدعوى ، ولما عجل الاستئناف بعد ذلك قضت فيه المحكمة بجلسة ١٩٦٠/٣/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ وفيها تمسكت النيابة برأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وبالجلسة التي حددت لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بأسباب الطعن وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه ووقوع بطلان في الاجراءات أثر فيه ويقولان في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قضت في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة مورث الطاعنة الثانية ، وقد ظلت الدعوى موقوفة الى أن وجه المطعون عليه الأول الى الطاعنين اعلانا بتعجيلها بجلسة ١٩٦٠/٢/٣ ولكن ذلك الاعلان وقع باطلا لأن المحضر الذي اجراه دون في محضره أنه انتقل الى البلد الذي يقيم فيه الطاعنان دون أن يثبت أنه انتقل الى محل إقامة الطاعنين بذلك البلد كما ذكر بمحضر اعلان الطاعن الأول أنه قد أعلنه مخاطبا مع ابن عمه دون أن يثبت أنه مقيم معه ، وعلى الرغم من عدم صحة الاعلان وما ترتب على ذلك من عدم علم الطاعنين بالجلسة التي عجل اليها الاستئناف وعدم حضورهما فيها فان المحكمة قررت بتلك الجلسة ودون انتباه الى البطلان اللاحق بالاعلان حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة ١٩٦٠/٣/٩ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات في مدى أسبوعين واذا صدر الحكم المطعون فيه بهذه الجلسة الأخيرة رغم بطلان اعلان الطاعنين وعدم حضورهما بجلسة المرافعة وعدم تقديمهما مذكرة بدفاعهما في فترة حجز الدعوى للحكم ، فان ذلك الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الأصل في اعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المراد إعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقاءه فإذا أغفل المحضر اثبات صفة من تسلم الأوراق ،

أو أفضل إثبات أن من تسلمها من أقارب المطلوب إعلانه أو إصداره مقيم معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات ، ويكون على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بهذا البطلان إذا وقع في ورقة التكليف بالحضور ولم يحضر المطلوب إعلانه وذلك عملاً بما تقضى به المادة ٩٥ مرافعات ، ولما كان يبين من الصورة الرسمية لأصل ورقة الإعلان الذي وجهه المطعون عليه الأول إلى الطاعنين بتعجيل الاستئناف وتكليفهم بالحضور بالجلسة ١٩٦٠/٢/٣ (والمقدمة من الطاعنين بلف الطعن) . إن المحضر وإن دون بمحضر الإعلان أنه انتقل إلى بندر المنشأة حيث إقامة الطاعنين وأنه لم يجدهما فيه إلا أنه أمان الطاعن الأول مخاطباً مع ابن عمه عبد الرحمن مهران وسلمه صورة الإعلان دون أن يثبت أنه يقيم مع الطاعن المذكور ، كما أنه أعلن الطاعنة الثانية مخاطباً مع عبد الرحمن مهران المقيم معها وسلمه صورة إعلانها دون أن يثبت علاقته بها . ويترب على ذلك بطلان إعلان الطاعنين بالحضور للجلسة التي عجل إليها الاستئناف وكان يبين أيضاً من الصورة الرسمية لمحضر هذه الجلسة المؤرخ ١٩٦٠/٢/٣ (والمقدمة من الطاعنين كذلك) أن الطاعنين لم يحضروا بالجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة ١٩٦٠/٣/٩ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرة في مدى أسبوعين ، وبها أصدرت الحكم المطعون فيه . ولم يثبت أن الطاعنين قدما مذكرة بدفاعهما ، ولما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ لم تنبه إلى بطلان إعلان ورقة تكليف الطاعنين بالحضور بالجلسة التي عجل إليها الاستئناف وقررت رغم عدم حضورهما بتلك الجلسة حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة لاحقة وبها أصدرت الحكم المطعون فيه مع عدم ثبوت تقديم مذكرة من الطاعنين بدفاعهما في فترة المجزأان ذلك الحكم يكون مشوباً بالبطلان بما يستوجب نقضه لذلك السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد القاضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : لطفي مل ،
وحافظ محمد بدوي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وحباس حلي عبد الجواد .

(١٨٥)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق

(١) حكم . "إصداره" . "تقديم الأوراق والمذكرات" .

عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .
حكمت ، عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه .
مثال .

(ب) حكم . "بياناته" . بطلان .

الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ منافع بشأن البيانات الواجب تدرينها في الحكم
ليس ترتيبا حتميا يترتب على الاخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والجمع
القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .

(ج) إثبات . "تقدير الدليل" . حكم . "عبوت التدليل" . "قصور" .
"ما لا يعد كذلك" . محكمة الموضوع .

عدم تفيد المحكمة برأى الخبير المتدرب في الدعوى . حسبها أن تقيم قضاها على الأدلة
الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقولتها . لا يلزمها إيراد
أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير .

(د) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "التحقيق" . نقض . "أسباب
الظمن" . "أسباب واقعية" . محكمة الموضوع .

رض المحكمة طلب الاحالة إلى التحقيق لعدم الحاجة إليه . اكتفاؤهما بما هو بين
يديها من عناصر الدعوى . مسألة موضوعية تخرج من رقابة محكمة النقض .

١- ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه . فإذا كانت المذكرة التي قبلتها المحكمة في فترة حيز الدعوى للحكم والتي يدعى الطاعن أنه لم يطلع عليها لم تتضمن دفاعا جديدا بل إن ما ورد بها إنما هو ترديد للدفاع الذي تمسكت به المطعون ضدها في كافة مراحل النزاع والذي رد عليه الطاعن في مذكريه المقدمتين لمحكمة الاستئناف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير صحيح (١) .

٢ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به الإبطال فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والجمع القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .

٣ - لا تنقيد المحكمة برأى الخبير المنتدب في الدعوى لتقدير أمر ما بل لما أن تطرحه وتقضي بناء على الأدلة المقدمة فيها ، ذلك أن رأي الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها ، وحسب المحكمة حينئذ أن تقيم قضاءها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها وهي بعد ليست بحاجة إلى إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير إذ هي متى انتهت إلى الحقيقة الواقعية التي استخلصتها من ما يقيمها ليست ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لتلك الحجة (٢) .

٤ - إذا كانت المحكمة قد قضت بتزوير عقد مقيمة قضاءها على ما أوردته من قرائن كافية لجملة فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق

(١) راجع تقض ١٩٦٤/٤/٩ طين ٤٤٣ من ٢٩ ق الستة ١٥ ص ٥٤١

(٢) راجع تقض ١٩٦٢/١١/٢١ طين ٢٥ من ٢٠ ق أحوال شخصية لسنة ١٣

لما تبينته من عدم الحاجة اليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ،
ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقما على موجب حاصل فهمها في الدعوى
مما لا مراقبة عليه لمحكمة النقض (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن الطاعن رفع على مورث المطعون ضدها المرحوم فهمى صليب
جرجس الدعوى رقم ٨٧٦/٥٢٠ سنة ١٩٥٢ كلى أمام محكمة طنطا الابتدائية
طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٤/٣/١٩٥٠ والمتضمن
بيع مورث المطعون ضدها له ١٨ ف و ١٣ ط و ١٢ ص أرضا زراعية نظير
ثمان قدره ٩٤٦٦ ج و ٨٧٠ م دفع منه وقت تحرير العقد خمسة آلاف جنيه والباقي
تعهد الطاعن بسداده على أقساط معينة إلى مصلحة الأملاك الأميرية — وإذ
قدم الطاعن عقد البيع موضوع هذه الدعوى طعن عليه مورث المطعون ضدها
بالتزوير مقررا أن الامضاء المرقع به على العقد لم يصدر منه وأعلن شواهد التزوير
فقضت المحكمة في ٥/٣/١٩٥٤ بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة
الطب الشرعي لفحص التوقيع المنسوب إلى مورث المطعون ضدها على عقد البيع
وقد قدم القسم تقريره الذي انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى فهمى صليب
جرجس مورث المطعون ضدها والموقع به تحت لفظ البائع بنهاية عقد البيع
المؤرخ ٢٤/٣/١٩٥١ إنما هو توقيع مزور غير صادر من يد صاحبه فلما طعن
الطاعن على التقرير بأن قسم أبحاث التزييف والتزوير لم يقم بالمضاهاة على
الأوراق التي رأت المحكمة بحكمها السابق إجراء المضاهاة عليها أعادت المحكمة

(١) راجع تقض ١٩٦٢/٥/٢٤ طعن ٣٥٥ من ٢٩ ق السنة ١٣ ص ٦٧٦

المأمورية إلى القسم المذكور لإجراء المضاهاة على الأوراق التي أغفل القسم إجراء المضاهاة عليها وقد قدم القسم تقريره منتهيا فيه إلى النتيجة التي تضمنها التقرير السابق إلا أن الطاعن قدم تقريرا استشاريا من الخبير هو اويني انتهى فيه إلى أن توقيع فهمي صليب جرجس على عقد البيع إنما هو توقيع صحيح وإزاء التضارب بين هذا التقرير الأخير وتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير قضت المحكمة في ١٧/١٠/١٩٥٥ بنذب خبير آخر هو الخبير الخطاط عبد العزيز الدمرداش للاطلاع على العقد المطعون عليه بالتزوير لبيان : أولا - ما إذا كان التوقيع المنسوب إلى فهمي صليب هو توقيع صحيح أم مزور عليه . ثانيا - مطابقة التقارير المودعة بالقضية لبيان أيهما الصحيح مع بيان الأسانيد وقدم الخبير المذكور تقريره الذي انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى فهمي صليب جرجس على عقد البيع المذكور إنما هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه بعد ذلك قدم مورث المطعون ضدها تقريرا استشاريا من الخبير يوسف المرزوقي انتهى إلى أن فهمي صليب جرجس لم يكتب يقينا التوقيع المنسوب إليه على عقد البيع وأن التوقيع المنسوب إليه إنما هو توقيع مفتعل مزور وتاريخه ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض دعوى التزوير الفرعية وبصدقة ونفاذ عقد البيع الا ابتدائي المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ . رفع مورث المطعون ضدها استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١٧٢ سنة ٦ مدني ومحكمة استئناف طنطا قضت في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المذكور . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره صمدت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينمي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن محكمة الاستئناف على أثر نظرها القضية بجلاسة ١٩٦٠/٢/٨ حجزتها للحكم بجلاسة ١٩٦٠/٣/١٥ مع التصريح بتقديم مذكرات تكميلية في مدى أربعة أسابيع ثم قبلت المحكمة من المطعون ضدها مذكرة بدفائها استندت إليها في حكمها المطعون فيه دون أن يطلع الطاعن على تلك المذكرة أو يعلن بها هو أو أحد وكلائه وبذلك خالف الحكم المطعون فيه المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تلك المذكرة التي يقول الطاعن إنه لم يطلع عليها والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن لم تتضمن دفاعا جديدا بل إن ما ورد بها إنما هو الدفاع الذي تمسكت به المطعون ضدها ومورثها في كافة مراحل النزاع والذي رد عليه الطاعن في مذكرتيه المقدمتين لمحكمة الاستئناف وإذا كان ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى فإن النعي على الحكم المطعون عليه في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في النسبب ذلك أنه استند في قضائه بتزوير عقد البيع الصادر من مورث المطعون ضدها إلى القرائن التي ساقها دون أن يشير إلى القرائن العديدة التي تمسك بها الطاعن في مذكرتيه المقدمتين منه وبذلك قصر الحكم عن إيراد الأسباب الواقعية مما يشوبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد مهد لما ساقه من القرائن على تزوير العقد موضوع الدعوى بقوله "وحيث إنه يبين من مستندات الطرفين وأوراق الدعوى ومنها الشكوى الإدارية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٥١ مركز المحلة الكبرى وكذا مما أدلى به المستأنف ضده (الطاعن) لدى استجوابه بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٠ ما يلي" ثم ساق الحكم القرائن الآتية : أولا - إن الطاعن وشريكه كانا مدينين لمورث المطعون ضدها بدين الإيجار وقدره ٦٤٠ ج و ٥٠٠ م ومن أجل ذلك أوقع عليهما مورث المطعون ضدها الحجز التحفظي وفاء لتلك الأجرة وكان ذلك في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وهو تاريخ لاحق لتاريخ عقد البيع في ١٩٥٠/٣/٢٤ ومع ذلك لم يعترض الطاعن على الحجز وهو أمر غير مستصاغ . ثانيا - أن الطاعن لم يخبر كلاما من شريكه في الإيجار وكذلك الضامن لهما بشراء الأتيان مع أن مصالحتهما في عدم التزامهما بالأجرة قبل مورث المطعون ضدها ظاهرة . ثالثا - إنه من غير المعقول أن يعجل الطاعن خمسة آلاف جنيه من مقدم الثمن في ١٩٥١/٣/٢٤ بينما ظل عاجزا عن دفع نصف الإيجار المستحق عليه

حتى ١٩٥١/٨/٢٩ . رابعا — إن الطاعن لم يدفع في نوفمبر سنة ١٩٥١ إلا نصف الأموال الأميرية باعتباره مستأجرا لنصف الأطنان ولو كان قد اشترى الأطنان حقا لدفع الأموال الأميرية كلها . خامسا — إن مورث المطعون ضدها بادو في أول جلسة نظرت فيها الدعوى وطالب بضبط عقد البيع للطعن عليه بالتزوير لما كان ذلك ، وكانت تلك الأوراق والمستندات المنوه عنها بالتهديد مشتملة على أسانيد الطاعن وما ساقه من القرائن وكان الحكم المطعون فيه ملاوة على ذلك قد اشتمل على بيان المسألة التي انحصرت فيها الخلاف بين طرفي الخصومة وهي حقيقة العقد المتنازع عليه وهل هو عقد صحيح كما قال الطاعن أم أنه عقد مزور كما ذهب المطعون ضدها وكانت المحكمة قد انتهت إلى أنه عقد مزور مستندة إلى أسباب سائغة المثل فيها بوجوه دفاع الطاعن وردت عليها ولما كان الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي مكفت بالرد عليها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شاب به البطلان .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث من الحكم المطعون فيه الفصور في التسبيب ذلك أن هذا الحكم أغفل التحقيق بالمضاهاة الذي أمرت به محكمة الدرجة الأولى واعتمدت عليه في قضائها بصحة العقد دون أن يبين أسباب ذلك الإغفال ولا يصلح سببا لذلك استناد الحكم إلى المادتين ٢٤٦ و ٢٩٠ من قانون المرافعات إذ أن هذا الاستناد لا محل له بعد أن تمت إجراءات الطعن بالتزوير طبقا للمادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكمة لا تقيد برأي الخبير المنتدب في الدعوى لتقدير أمر ما بل لما أن أطرحه وتقضى بناء على الأدلة المقدمة فيها ذلك أن رأى الخبير لا يبدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها وحسب المحكمة حيث أن تقييم قضائها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين مقيدتها وهي بعد ليست بحاجة إلى إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير إذ هي متى انتهت إلى الحقيقة الواقعة التي استخلصتها

على ما يقيمهها ليست ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لتلك الحجة — وعدم تقييد المحكمة برأي الخبير أمر مقرر ولو كان قد طعن أمامها بالتزوير واستناد الحكم إلى المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات وإن كان خاطئاً إلا أنه جاء تزيده ولا أثر له فيما انتهى إليه ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع أقوال كاتب العقد المطعون عليه بالتزوير — وكذلك أقوال الخبير الخطاط هواويني عن واقعة طلب مورث المطعون ضدها منه الإطلاع على توقيعها على عقد البيع لبيان ما إذا كان صحيحاً أم لا ورد الخبير عليه بأنه توقيع صحيح — لكن الحكم المطعون فيه لم يجب هذا الطلب مع أن التحقيق المطلوب يتناول دفاعاً جوهرياً لو ثبت لتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الاستئناف إذ قضت بتزوير عقد البيع موضوع الدعوى مقبلة قضاءها على ما أوردته من قرائن كافية لحمل قضائها فانها بذلك تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى وحكمها الصادر بهذه المثابة يكون واقعاً على موجب حاصل فهمها في الدعوى مما لا مراقبة عليه لمحكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد الدكتور / عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وهباس حلى عبد الجواد .

(١٨٦)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ القضاائية :

(ا) دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . ضم دعوى لأخرى .

ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالهما متى كان موضوعهما مختلفا .

(ب) التماس إعادة النظر . " الحكم فيه " .

القضاء برفض التماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه .

١ — إذا ضمت المحكمة دعوى إلى أخرى لقيام الارتباط بينهما وفصلت
 فيهما بحكم واحد فإن ذلك ليس من شأنه أن يفقد كلا من الدعويين ذاتيتهما
 واستقلالهما عن الأخرى متى كان موضوعهما مختلفا^(١) .

٢ — قضاء الحكم برفض التماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم
 جوازه فلا جدوى لنقض الحكم لقضائه بالرفض في حالة كان يجب فيها القضاء
 بعدم الجواز .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٢٧ الطعين رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ ص ٢٨ ق السنة ١٤

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بعقد تاريخه ١٤/٤/١٩٣٧ تكونت بين الطاعن وأخيه مورث المطعون ضدهم شركة تضامن الغرض منها الاتجار فى الآلات الزراعية والميكانيكية ونص فى العقد على أن مدة الشركة ست سنوات تبدأ من أول يوليه سنة ١٩٣٦ وتنتهى فى أول يوليه سنة ١٩٤٢ وغير قابلة للتجديد وأن إدارة الشركة وحق التوقيع عنها للشريكين مجتمعين وأن صافى الأرباح التى تظهر فى الميزانية التى تعمل فى نهاية كل سنة يوزع على الشريكين بنسبة ٧٥ ٪ للطاعن ، ٢٥ ٪ لمورث المطعون ضدهم كما تضمن البند السادس عشر أنه فى نهاية مدة الست سنوات المحددة للشركة تنقضى الشركة بحكم القانون ومن تلقاء نفسها وتصبح جميع خصومها وأصولها واسمها التجارى وحق التوقيع عنها ملكا خالصا للطاعن وحده الذى يتحمل جميع الديون التى على الشركة و يلتزم بأن يدفع إلى شريكه مورث المطعون ضدهم نصيبه فى أصول الشركة فى يوم حلها بحسب ما تسفر عنه الميزانية التى تعمل بحضور الطرفين المتعاقدين — وقيل انتهاء مدة الشركة دب الخلاف بين الشريكين فأقام مورث المطعون ضدهم بتاريخ ٢٢ من يوليه سنة ١٩٤٢ الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية ضد الطاعن طالبا إلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات من أعمال الشركة فى السنوات الأربع الأخيرة أى من يوليه سنة ١٩٣٨ حتى آخر يوليه سنة ١٩٤٢ وتعيين خبير لفحص هذا الحساب والحكم على الطاعن بنتيجة هذا الفحص — وأسس دعواه هذه على أن الطاعن انفرد فى تلك السنوات بإدارة الشركة ولم يقدم له حسابا عن أعمالها — وبعد أن قدم الطاعن الدفاتر والمستندات قضت المحكمة بنسب خبير للإطلاع عليها وفحص حسابات الشركة فى سنوات النزاع وبيان ما يظهر

من فحص الحساب لأي من الطرفين قبل الآخر ، وأثناء سير هذه الدعوى أقام مورث المطعون ضدهم دعوى أخرى ضد الطاعن أمام محكمة الاسكندرية للأموال المستعجلة طلب فيها تعيين خبير لإثبات حالة الشركة وجرد البضائع الموجودة بها وتقدير قيمتها وقضت المحكمة المذكورة في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٢ بتعيين خبير لأداء هذه المأمورية وبعد أن قدم تقريره رفع مورث المطعون ضدهم على الطاعن الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٤٣ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ مائة ألف جنيه قيمة حصته في موجودات الشركة وبعد أن ثبتت تلك المحكمة الخبير السابق ندبه في دعوى إثبات الحالة لاستيفاء بعض أمور كلفته باستيفائها وقدم هذا الخبير تقريره عدل مورث المطعون ضدهم طلباته في دعواه هذه وقصرها على مبلغ ٢٤٦٥٩,٩٠٤ ج معتمداً في تقدير حصته في الموجودات بهذا المبلغ على تقرير هذا الخبير ثم أضاف طلب الحكم بالفوائد من تاريخ المطالبة الحاصلة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٣ حتى السداد . وفي ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة في تلك الدعوى بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى مورث المطعون ضدهم مبلغ ٢٤٦٣٢,٩٨٨ ج والفوائد بواقع ٦ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٣/٧/٢٩ لغاية الوفاء ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٠٨ سنة ٣ ق تجاري وفي ١٩٥١/٤/٢٤ حكمت المحكمة المذكورة بتعديل المبلغ المحكوم به ابتدائياً إلى ٢٣٨٩٩ ج و٤٢ م مع الفوائد المقضى بها وقد أخذ الحكمان الابتدائي والاستئنافي بما رآه الخبير من تقدير قيمة الموجودات بحسب سعرها في السوق وقت انقضاء الشركة . وقد طعن الطاعن في الحكم الاستئنافي المذكور بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق وبتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٤ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني من أسباب الطعن وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية للحكم فيها مجدداً وبني نقض الحكم على أنه إذا فسر البند السادس عشر من عقد الشركة بأنه يؤدي إلى استحقاق مورث المطعون ضدهم في نهاية مدة الشركة لنصيبه في الموجودات بحسب أسعارها المتداولة في السوق قد خالف المعنى الظاهر لهذا البند لأن مفاد عبارته أن تجرى تصفية نصيب المطعون عليه في الموجودات بحسب قيمتها الدفترية وليس بحسب سعرها في

السوق وقت انقضاء الشركة — وقالت محكمة النقض في حكمها هذا ردا على النعى الذى كان واردا على قضاء الحكم المطعون فيه في خصوص تحديد مبدأ سريان الفوائد عن المبلغ المحكوم به وسعرها أنه وإن كان هذا النعى أصبح بحته غير منتج بعد نقض ذلك الحكم إلا أنه لا يفوتها أن تنبه إلى أن بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها هو من تاريخ طلبها لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي وأن سعر الفائدة القانونية في المواد التجارية أصبح ٥ ٪ منذ العمل بالقانون المدنى الجديد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وإذ كان حكم النقض المشار إليه قد صدر قبل أن ينتهى الخبير المعين في دعوى الحساب رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ من مأموريته فقد بادر الطاعن بتقديم صورة ذلك الحكم إليه ليسير في بحته على هداه . وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٤ أودع هذا الخبير تقريره في تلك الدعوى ، وفي ١٥/٤/١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية فيها بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهم — الذين حلوا في الدعوى محل مورثهم بعد وفاته — مبلغ ٢٢٢٣ ج ٤١ م والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢/٦/١٩٤٢ حتى ١٤/١٠/١٩٤٩ وبواقع ٥ ٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى السداد فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٨٧ سنة ١٢ ق تجارى طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى كما رفع المطعون ضدهم استئنافا فرعيا عن ذات الحكم قيد برقم ٤١٠ سنة ١٢ ق طلبوا فيه تعديل الحكم المستأنف ورفع المبلغ المقضى لهم به إلى ٧٧٩٠ ج ١٠٥ م مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية ولما كان الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٢ ق تجارى الذى تقضى الحكم الصادر فيه قد عجله رافعه بعد الإحالة فقد ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة إلى بعضها وحكمت فيها بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ على الوجه الآتى : أولا — فى الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضدهم . ثانيا — فى الاستئناف رقم ٢٨٧ سنة ١٢ ق (المرفوع من الطاعن) برفضه وإلزام رافعه بمصروفاته . ثالثا — فى الاستئناف رقم ٤١٠ سنة ١٢ ق (المرفوع من المطعون ضدهم) بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضده (الطاعن) بأن يؤدى للمستأنفين مبلغ ٤٢٩١ ج ٩٠٣ م وفوائده بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية

الحاصلة في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤١ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٥٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصروفات المناسبة لمبلغ ٧٧٩٠ ج ١٠٥ م وكذا المصروفات المناسبة للفوائد المقررة بها وذلك عن الدرجتين مع المناصفة في أتعاب المحاماة في جميع الاستئنافات . وبتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن بطريق الالتماس في هذا الحكم بالنسبة لقضائه في الاستئنافين رقمي ٢٨٧ و ٤١٠ سنة ١٢ ق وبني التماسه على أن الحكم قضى للتمس ضدهم (المطعون ضدهم) بأكثر مما طلبوه - وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية التي رفع إليها الالتماس بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وألزمت الملتمس بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش أتعابا للمحاماة للتمس ضدهم وبالغرامة القانونية وقدرها أربعة جنيهات - وبتاريخ ١١ من يونيه سنة ١٩٦٠ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يتسول الطاعن إن المحكمة الابتدائية خلعت في قضائها في دعوى الحساب رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية إلى أن كامل ما يستحقه مورث المطعون ضدهم في أرباح الشركة هو مبلغ ٦٩١٤ ج و ٢٧٤ م اقتطعت منه مبلغ ٤٦٩١ ج و ٢٣٣ م الذي قبضه مورثهم من الطاعن بعد رفع الدعوى وحكمت لهم بالباقي وقدره ٢٢٢٣ ج و ٤١ م ولما استأنف المطعون ضدهم والطاعن هذا الحكم رأت محكمة الاستئناف عند فصلها في الاستئنافين رقمي ٢٨٧ و ٤١٠ سنة ١٢ ق أن تضيف إلى ما قضت به محكمة الدرجة الأولى مبلغ ٢٠٦٨ ج و ٨٦٢ م وكانت نتيجة هذه الاضافة أن قضت بتعديل الحكم الابتدائي وبإلزام الطاعن بمبلغ ٤٢٩١ ج و ٩٠٣ م وذلك بخلاف بمبلغ ٤٦٩١ ج و ٢٣٣ م الذي قبضه مورث المطعون ضدهم من الطاعن وعلى هذا يكون رصيد الحساب المستحق للمطعون ضدهم حسب وجهة نظر محكمة الاستئناف

هو مبلغ ٨٩٨٣ ج ١٣٦ م ولما كان المطعون ضدهم قد اقتصرُوا في طلباتهم الختامية المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى وإلى محكمة الاستئناف على مبلغ ١٠٥ و ٧٧٩٠ ج فإن الحكم الاستئنافي يكون قد قضى لهم بأكثر مما طلبوه وبالتالي يكون الطعن فيه بالالتماس مقبولا عملا بالفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الالتماس تأسيسا على ما قاله من أنه ما دام الحكم الملتمس فيه قد فصل في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ الخاصة بالحساب والقضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٣ الخاصة بالموجودات معا وأصبح الحساب فيهما على هذه الصورة وحدة واحدة فانه لمعرفة ما إذا كان المحكوم به بالحكم الملتمس فيه يزيد على طلبات الملتمس ضدهم أولا يزيد يتعين أن ينظر إلى مجموع الطلبات في القضيتين معا وإلى ما هو محكوم به فيهما سويا وإنه إذ كانت الملتمس ضدهم (المطعون ضدهم) قد حددوا طلباتهم الختامية في دعوى الحساب بمبلغ ٧٧٩٠ ج و ١٠٥ م وفي دعوى الموجودات بمبلغ ١٦٩ ج ٣٥٨ م فتكون بذلك جملة الطلبات ٧٩٣,٧٩٣,٤٢٩ ج وكان مجموع ما قضى به استئنافيا فيهما هو مبلغ ٤٢٩١ ج و ٩٠٧ م وهذا بخلاف المبلغ المقبوض أثناء سير الخصومة وقدره ١٠٥٣٦ ج و ٧٠٠ م فإن محكمة الاستئناف تكون قد اعتبرت الرصيد المستحق في القضيتين هو مبلغ ٤٨٢٨ ج و ٦٠٣ م وهو ما يقل بكثير عن الطلبات المبداه من الملتمس ضدهم وبذلك فلا تكون قد قضت بشيء يزيد على ما طالبه المدعون ويرى الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال بادماجه اقلام ومفردات الحساب في إحدى الدعويين في اقلام ومفردات حساب الدعوى الأخرى ذلك أن محكمة الاستئناف وإن أصدرت في الدعويين حكما واحدا إلا أن هذا الحكم قضى في كل منهما قضاء مستقلا عن قضائه في الأخرى ولم يكن ضم الدعويين إلى بعضهما بسبب أن موضوعهما واحدا حتى كان يسوغ اجراء مثل هذا الادماج وإنما كان الضم نتيجة قياس ارتباط بينهما — ثم أن النتيجة التي وصل إليها الحكم المطعون فيه من هذا الادماج تؤدي في الواقع إلى المساس بقوة الشيء المحكوم فيه الثابتة للحكم الرقم ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ في خصوص قضائه في الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٣ الذي لم يتناوله الطعن بالنقض ولا الطعن بالالتماس ذلك أن الحكم المطعون فيه الصادر في الالتماس بتقريره أن ما قضى به زيادة من الطلبات في دعوى الحساب رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ يمكن

نقله إلى دعوى الموجودات رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٣ التي كانت الطلبات فيها تنصع لمثل تلك الزيادة وأكثر منها فإن ذلك الحكم يكون قد أهدر الحكم النهائي الصادر في الدعوى الأخيرة والذي اقتصر على القضاء باستحقاق المطعون ضدهم المبلغ معين قبضه مورثهم بعد رفع الدعوى وهذا المبلغ لا يجوز أن يضاف إليه شيء كان مطلوباً في دعوى أخرى وإلا وقع المساس بقوة الشيء المقضى .

وحيث إنه وإن كان صحيحاً أن المحكمة إذا ضمنّت دعوى إلى أخرى لقيام الارتباط بينهما وفصلت فيما يحكم واحد فإن ذلك ليس من شأنه أن يفقد كل من الدعويين ذاتيتها واستقلالهما عن الأخرى متى كان موضوعهما مختلفاً ومن ثم فلم يكن الحكم المطعون فيه محققاً فيما ذهب إليه في أسبابه من اعتبار الطلبات المقدمة في دعوى الحساب رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ ودعوى الموجودات رقم ٦٧ سنة ١٩٤٣ وحدة واحدة وضمهما إلى بعضهما في مقام معرفة ما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى قد جاوز طلبات المدعين فيها أو لم يجاوزها — إلا أنه لما كان يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت مطروحة أمام المحكمة التي نظرت الالتماس وأصدرت الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد حددوا طلباتهم الختامية في دعواهم رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ كلى الاسكندرية بمبلغ ٧٧٩٠ جنيهاً و ١٠٥ م وقرنوا هذا التحديد بقولهم في مذكرتهم الختامية إلى المحكمة الابتدائية بأن هذا المبلغ هو المتبقى لهم في ذمة الظاعن واذ كان تقديم هذه المذكرة لاحقاً لدفع المبلغ الذي قبضه مورثهم من الظاعن بعد رفع الدعوى فإن هذا الذي صرح به المطعون ضدهم في مذكرتهم لا يدع محالاً للشك في أنهم طلبوا هذا المبلغ باعتباره الباقي لهم في ذمة الظاعن بعد كل ما وفاه لمورثهم ، يؤكد ذلك أنه بعد أن صدر الحكم الابتدائي قاضياً لهم بمبلغ ٢٢٢٣ ج و ٤١ م باعتباره المبلغ الباقي لهم في ذمة الظاعن بعد خصم ما قبضه مورثهم منه رفعوا استئنافاً عن هذا الحكم وطلبوا فيه زيادة المبلغ المقضى لهم به إلى ٧٧٩٠ ج و ١٠٥ م الذي كانوا قد طلبوه أمام المحكمة

الابتدائية - لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت في قضائها في ذلك الاستئناف إلى الحكم لم يبلغ ٢٠٣ ر ٢٩١ ٤ وهو ما يقل عما طالبوه فان التماس الطاعن اعادة النظر في هذا الحكم بحجة أنه قضى للطعون ضدهم في دعوى الحساب بأكثر مما طلبوه يكون غير جائز القبول وإذا انتهى الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى رفض الالتماس موضوعا وهو ما يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه فانه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبالتالي يكون النعي على ما اشتمت عليه أسبابه من تقاريرات قانونية خاطئة غير منتج ويتعين لذلك رفض الطعن .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

ومن الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

للسنة الخامسة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد المدنية والتجارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أولا . تنازع أحوال شخصية زواج :
		تحرير عقد الزواج لدى جهة مالية معينة لا يمنح هذه الجهة اختصاصا قضائيا بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية الناشئة عن هذا الزواج. مناط الاختصاص كون طرفي الخصومة من أبناء الأمة الواحدة التابعة للجلس الملى.
٩٧٤	٢٤ ٥	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٣ ق تنازع - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٩)
		اختصاص
		اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض :
		١ - مناط اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالفصل في النزاع السلبي أو الإيجابي على الاختصاص قيام النزاع في شأنه بين محكمة مدنية وأخرى شرعية . النزاع بين دائرتين من دوائر المحكمة لا يدخل في اختصاص الهيئة العامة .
٤٤٠	٢٤ ٢	(الطلب رقم ٦ لسنة ٣١ ق تنازع - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التنازع بين محكمة استئنافية قضت في موضوع دعوى مطالبة بأجرة و بين محكمة جزئية رفع إليها ذات النزاع وأصرت على نظره مرة أخرى ليس من صور التنازع الذي تختص بنظره الهيئة العامة للواد المدنية طبقاً للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية .
٩٧١	٣٤ ٤	(الطلب رقم ١ لسنة ٢٢ ق تنازع - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٩)
		٣ - تعارض حكم المجلس الملى الانجلى باعتبار عقد زواج قبطيين اوثوذكسيين قائماً ، مع حكم المجلس الملى للاقباط الارثوذكس القاضى بالفصل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج . اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بالفصل فى هذا التنازع . عدم الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس الملى الانجلى لصدوره من جهة لا ولاية لها فى اصداره .
٩٧٤	٣٤ ٥	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق تنازع - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٩)
		اختصاص المجالس المالية (الملغاة) :
		تحرير عقد الزواج لدى جهة مالية معينة لا يمنح هذه الجهة اختصاصاً قضائياً بالفصل فى منازعات الأحوال الشخصية الناشئة عن هذا الزواج . مناط الاختصاص كون طرفي الخصومة من أبناء الملة الواحدة التابعة للمجلس الملى .
٩٧٤	٣٤ ٥	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق تنازع - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

حكم

ججية الأحكام :

الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة
إلا على من كان ممثلاً فيها . طلب الترجيح بين حكيم بدعوى
التناقض ممن ليس طرفاً من أطراف الخصومة في تنفيذها
غير مقبول .

(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق تنازع — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) ... ١ ... ٢٤ ٤٣٧

وقف

تفسير شرط الواقف :

الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة
إلا على من كان ممثلاً فيها . طلب الترجيح بين حكيم بدعوى
التناقض ممن ليس طرفاً من أطراف الخصومة في تنفيذها
غير مقبول .

(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق تنازع — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) ... ١ ... ٢٤ ٤٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ثانيا : عدول عن مبدأ سابق</p> <p>ضرائب</p> <p>الضريبة العامة على الإيراد :</p> <p>« وهاء الضريبة » :</p> <p>عدم سرمان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأول مرة في يناير سنة ١٩٥٠ إلا على إيرادات سنة ١٩٤٩ . سرمان القانون على الماضي في هذه الحدود فحسب . لا محل للتوسع في هذا الاستثناء بالنسبة للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ . لا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك في سنة ١٩٤٨ .</p> <p>(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠) ٣ ع ٢٤ ٤٤٢</p>
		<p>قانون</p> <p>رجعية القانون :</p> <p>عدم سرمان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأول مرة في يناير سنة ١٩٥٠ إلا على إيرادات سنة ١٩٤٩ . سرمان القانون على الماضي في هذه الحدود فحسب . لا محل للتوسع في هذا الاستثناء بالنسبة للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ . لا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك عن سنة ١٩٤٨ .</p> <p>(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠) ٣ ع ٢٤ ٤٤٢</p>

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

أولا - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(١)
		إجراءات . إحالة . إختصاص . أقدمية
		إجراءات
		إجراءات الطلب :
		”ميعاد رفع الطلب“ :
		١ - وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني به يقوم مقام النشر والاعلان . عدم قبول الطعن بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ هذا العلم . (الطلب رقم ٢ لسنة ٣٢ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) ... ١ ع ٣١
		٢ - ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به . يقوم مقامهما العلم اليقيني . مثال . (الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق ”رجال القضاء“ - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ... ٧٣ ع ٢٤ ٤٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إحالة
		إلغاء محكمة القضاء الإداري حكم المحكمة الإدارية الذي كان مطعوناً فيه أمامها . مؤدى ذلك أنها فصلت في الطعن برمته . أحالته إلى محكمة النقض للاختصاص غير ذات موضوع . اعتبار الطعن منتهياً .
٦١٤	٢	(الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
		٢ — اقتصار سلطة الإحالة وفقاً للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . رفع القاضي السابق طلبه إلى محكمة القضاء الإداري . وجوب قضائها بعدم الاختصاص ولائياً دون الإحالة إلى محكمة النقض . بطلان الإحالة في هذه الصورة . اعتبار الطلب مقدماً إلى محكمة النقض بغير الأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية .
٤٦٣	٢٤	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		إختصاص
		اختصاص ولائي :
		١ — الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعي كان معقوداً لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — لم تسلب منه هذه الولاية إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية . (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
٦١٤	٢	

رقم الصفحة	رقم الإقادة والعدد	
		<p>٢ - اقتصار سلطة الاحالة وفقا للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحل أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة. لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية الا بنص خاص. رفع القاضي السابق طلبه إلى محكمة القضاء الإداري. وجوب قضائها بعدم الاختصاص ولائيا دون الاحالة إلى محكمة النقض. بطلان الاحالة في هذه الصورة. اعتبار الطلب مقبولا إلى محكمة النقض بغير الأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية.</p>
٤٦٣	٧٤ ع ٢	<p>(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ...</p> <p>اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض :</p> <p>اختصاص محكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية بأي شأن من شئونهم. يستثنى من ذلك ما يتعلق بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية.</p> <p>م ٩٠ من قانون السلطة القضائية .</p>
٩٨٣	١٤٦ ع ٣	<p>حظر الطعن في قرار التعيين الصادر بالقرار الجمهوري الخاص بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ وفقا للمادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية باصدار قانون السلطة القضائية. امتداد هذا الحظر إلى مشتملات قرار التعيين التي بينها المادة المذكورة وهي : تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية وعمل الإقامة .</p> <p>(الطلب رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩/١١/١٩٦٤) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض :
		١ - اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق . (الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٧٢ ع ٢ ٤٥٣
		٢ - طلبات التعويض التى تختص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هى الطلبات المتعلقة بما أجاز الطعن فيه أمامها . (الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٧٢ ع ٢ ٤٥٣
		٣ - طلب رد ما اقتطع كاحتياطى معاش . عدم اعتباره منازعة فى المعاش الاستثنائى المقرر للطالب . دخوله فى الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها فى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية . (الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ... ٧٣ ع ٢ ٤٥٩
		أقدمية
		١ - أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقا للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالدرجة المحددة للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق فى الفروق المالية المترتبة على ذلك من المدة السابقة . (الطلب رقم ٦٢ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ... ٧٥ ع ٢ ٤٦٨

رقم المقابلة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية بأى شأن من شئونهم . يستثنى من ذلك ما يتعلق بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية . حظر الطعن في قرار التعيين الصادر بالقرار الجمهورى الخاص بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ وفقا للمادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون السلطة القضائية . امتداد هذا الحظر الى مشتملات قرار التعيين التى بيئتها المادة المذكورة وهى تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية ومحل الإقامة .
٩٨٣	٣٤٦ ع ٣	(الطلب رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩/١١/١٩٦٤) ...
(ت)		
ترقية . تعويض . تعيين		
ترقية		
		اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق .
٤٥٣	٧٢ ع ٢	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		علاوة الترقية :
		إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية . (الطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ... ٧٧ ع ٢٤ ٤٨٢
		تعويض
		طلبات التعويض التي تختص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما أجاز الطعن فيه أمامها . (الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٧٢ ع ٢٤ ٤٥٣
		تعيين
		١ - اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شؤون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأي طريق . (الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٧٢ ع ٢٤ ٤٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ — اختصاص محكمة النقض بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية بأى شأن من شئونهم . يستثنى من ذلك ما يتعلق بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . م ٩٠ من قانون السلطة القضائية .</p> <p>حظر الطعن في قرار التعيين الصادر بالقرار الجمهوري الخاص بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ وفقا للمادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون السلطة القضائية . امتداد هذا الحظر إلى مشتملات قرار التعيين التي يبتها المادة المذكورة وهي : تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية ومحل الإقامة .</p> <p>(الطلب رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩/١١/١٩٦٤) ... ١٤٦ ع ٣ ٩٨٢</p>
		<p>تعيين الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية :</p> <p>ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقيد بترتيب التخرج ، ينهى عن صدور قرار بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقا للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . مفاد ذلك الترخيص هدم تقيد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص . سريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به</p> <p>(الطلب رقم ٥٣ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ٧/٧/١٩٦٤) ... ٧٦ ع ٢ ٤٧٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع)
		علاوات دورية
		إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية (الطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
٤٨٢	٧٧ ع ٢	
		(ق)
		قانون . قرار ادارى . قضاء ادارى
		قانون
		مريان القانون من حيث الزمان :
		"الأثر الفوري للقانون" .
		ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقييد بترتيب التخرج، يغنى عن صدور قرار بادراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقاً للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . مفاد ذلك الترخيص عدم تقييد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذى أجبرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز هذا الترخيص . مريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التى لم يتم شغلها قبل العمل به . (الطلب رقم ٥٣ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
٤٧٤	٧٦ ع ٢	

رقم
الصفحة

رقم القاعدة
والعدد

إلغاء التشريع :

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخا له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية .

(المطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ... ٧٧ ع ٢٤ ٤٨٢

قرار إداري

القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة :

" ميعاد الطعن فيها " .

ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . يقوم مقامهما العلم اليقين . مثال .

(المطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ... ٧٣ ع ٢٤ ٤٥٩

قضاء إداري

١ - إلغاء محكمة القضاء الإداري حكم المحكمة الإدارية الذي كان مطعونا فيه أمامها . يؤدي ذلك أنها فصلت في الطعن برمته - إحالته إلى محكمة النقض للاختصاص غير ذات موضوع - اعتبار الطعن مفتيا .

(المطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) ... ٢ ع ١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٤	٢	٢ - الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعى كان معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى . لم تسلب منه هذه الولاية إلا ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية . (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
		(م)
		مرتب . معاش . موظفون .
		مرتب
٤٥٣	٧٢ ع ٢	١ - بدل السفر جزء من المرتب . طلب بدل السفر من ندب القاضى . دخوله فى اختصاص الدائرة المدنية بحكمة التقضى . (الطلب رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ...
		٢ - طلب رد ما اقتطع كاحتياطى معاش . عدم اعتباره منازعة فى المعاش الاستثنائى المقرر للطلاب . دخوله فى الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها فى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .
٤٥٩	٧٣ ع ٢	(الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		معاش
		احتساب مدة المحاماة :
		مناط احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة فى المعاش المستحق للقاضى الشرعى وفقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أن يكون تعيينه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في وظيفته من المحاماة مباشرة والا يكون ذلك لاحقا لذلك القانون .
٤٥١	٧١ ع ٢	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		احتياطي المعاش :
		طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره متازمة في المعاش الاستثنائي المقرر للطلاب . دخوله في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .
٤٥٩	٧٣ ع ٢	(الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		موظفون
		سريان قواعد الانصاف :
		عدم سريان قواعد الانصاف على الموظفين ذوي المؤهلات الدراسية المعيّنين بعد ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
٤٦٨	٧٥ ع ٢	(الطلب رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ...
		أقدمية حملة المؤهلات الدراسية :
		أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقا للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالدرجة المحددة للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق في الفروق المسالية المترتبة على ذلك عن المدة السابقة .
٤٦٨	٧٥ ع ٢	(الطلب رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تعيين الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية :
		ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقييد بترتيب التخرج ، يغنى عن صدور قرار بإدماج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقا لـ مادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، مفاد ذلك الترخيص عدم تقييد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص ، سريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به .
٤٧٤	٧٦ ع ٢	(الطلب رقم ٥٣ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ..
		(ن)
		ندب . نقل . نيابة عامة
		<hr/>
		ندب
		١ — تقدير الضرورة التي تدعو للندب من حق وزير العدل وحده . لا يعقب عليه في ذلك .
٤٥٣	٧٢ ع ٢	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		٢ — طلب بدل السفر عن ندب القاضي مما يدخل في اختصاص الدائرة المسدنية بحكمة النقص ، البديل جزء من المرتب .
٤٥٣	٧٢ ع ٢	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شؤون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق .
٤٥٣	٧٢ ع ٢	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		نقل
		اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شؤون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق .
٤٥٣	٧٢ ع ٢	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		نيابة عامة
		فصل رجال النيابة :
		"المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة" .
		قرار النائب العام بوقف الطالب لا يمنعه قانونا من الجلوس في هيئة المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة .
١٠	١٤ ع ٣	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
		"فصل رجال النيابة بغير الطريق التأديبى .
		استخلاص المبرر لفصل الطالب من التحقيقات المعروضة على المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة . قرار الفصل لا يشوبه سوء استعمال السلطة أو مخالفة القانون .
١٠	١٤ ع ٣	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...

ثانياً - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . اجارة . إحالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . اختصاص . ارتباط . ارتفاق . استئناف . أشخاص اعتبارية . اصلاح زراعى . اعتراض الخارج عن الخصومة . اعتماد مصرفى . اعلان . افلاس . التزام . التماس اعادة النظر . أمر أداء . أهلية . أوراق التكليف بالحضور . أوراق تجارية . إیرادات مرتبة
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		١ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينه المحكمة من فحص الأوراق المطعون عليها وما استدل به من ظروف الدعوى وملايساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — اشتغال منطوق حكم التحقيق على نذب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق . محله إذا رأت المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود . التحقيق بالمضاهاة لا يقتضى ذلك .
١٦٦	٣٠ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		٣ — تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة . اعتباره من إجراءات الإثبات . جواز العدول عنه بشرط بيان أسباب العدول .
٢٤٤	٤٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٤ — عدول المحكمة من استجواب الخصم استنادا إلى حصرها مقطع النزاع في الدعوى في أمر واحد رأت أن الفصل فيه يقتضى حل النزاع ويعنى المحكمة من اتخاذ أى إجراء آخر . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا لسبب العدول ، إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .
٧٣١	١١٦ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٥ — حق المحكمة في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . أمر جوازى متروك لتقديرها .
١١٤٦	١٦٧ ع ٣٤	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦)
		٦ — رفض المحكمة طلب الإحالة إلى التحقيق لعدم الحاجة إليه . اكتفاؤها بما هو بين يديها من عناصر الدعوى . مسألة موضوعية تخرج عن رقابة محكمة النقض .
١٢٨٨	١/٥ ع ٣٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عبء الإثبات :	
١ - التزام الناقل ببذل الهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل الهمة الكافية على حائقي الناقل . يدرأ مسئوليته عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك الهمة .	
(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠) ... ٢٨ ع ١٤ ١٥٤	
٢ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التعايل على أحكام الارث . حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن مورثه - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في إثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .	
(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ع ٢ ٥٢٥	
٣ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إقضاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن . تقلها عبء الإثبات على حائقي المتصرف إليه .	
(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ١٠٧ ع ٢ ٦٧٣	

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد	
		٤ - القرينة القانونية، الواردة بالمادة ٩١٧ مدني ، مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المباعة مدى حياته كان بمجرد قرينة قضائية .
٩٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		” أوراق رسمية “
		اعتماد الحكم في قضائه على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين حرر كلا منهما موظف مختص بتحريرها . إعتبارهما مطابقتين لأصليهما وحجة بما دون فيهما من إقرارات صادرة من الأشخاص الذين أثبت الموظف المختص بتحرير الأصل صدورها منهم .
٢٤٤	٤٣	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤)
		” أوراق رسمية “
		١ - الورقة تستمد قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أم بخط غيره .
١٦٦	٣٠	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٦٣	٤٦ ع ١	٢ - ثبوت الإقرار غير القضائي بورقة هرفية موقع عليها من المقر . حجية الورقة على من صدرت منه . لا يجوز له أن يتنصل مما هو وارد فيها بحض إرادته إلا بمبرر قانوني . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٨٦	١٧ خ ١	٣ - قيام الحكم على عدم جواز إثبات ما يخالف ما ورد به عقد البيع إلا بالكتابة وهل أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . يحثه لها من قبيل التريد . خطؤه في ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الإثبات . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
(ب) الإقرار :		
		١ - الإقرار غير القضائي .
٢٦٣	٤٦ ع ١	ثبوت الإقرار غير القضائي بورقة هرفية موقع عليها من المقر . حجية الورقة على من صدرت منه . لا يجوز له أن يتنصل مما هو وارد فيها بحض إرادته إلا بمبرر قانوني . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٢ - إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) البيئنة :
		١ — اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الارث . له الطعن عليها وإثبات طعنه بكافة الطرق .
٤٣	١٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرجها عما يؤدي إليه مداولها .
٤٣	١٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٣ — صدور تصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية وإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن .
٢٩٧	٥٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		(د) القرائن :
		”القرائن القانونية“ :
		١ — المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن . نقلها عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	١٠٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - بيع وفاء . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . قرينة قانونية قاطعة في الدلالة على أن العقد يستردها . اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها . كفايته لحمل قضاة بطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهنها . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ... ١٦١ ع ٣ ١٠٩١
		حجية الأمر المقضي :
		٣ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحى نافذة في حق المدين . النهي على الحكم بخافة القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ... ٢٣ ع ١ ١٢٣
		٤ - قاعدة نسبية أثر الأحكام . منعها إفادة أحد أضرره بحكم لم يكن طرفا فيه . حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . القضاء في مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضي في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ... ٥٧ ع ١ ٣٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم. التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لو ارثة أخرى في استئناف سابق. ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالميراث. ترديد الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصصة كل منهم في الحق المالي المشار اليه. عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى. قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يغني عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه.
١٩٩	٢٥ ع ١٤	(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٦ - قوة الأمر المقضي، أثرها، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. مثال
٧١٦	١١٣ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٧ - قوة الأمر المقضي التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام.
٧١٦	١١٣ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٨ - استخلاص النزول من حجية الأمر المقضي مسألة موضوعية.
٩٠٩	١٤٠ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩- المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه ، وحدة المسألة في الدعويين . لتوفر هذه الوحدة يلزم أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق متفرعة عنها . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٩) ... ١٤٨ ع ٣ ٩٩٦
		١٠- ما قوة الأمر المقضى . ورودها على منطوق الحكم وعلى ما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصلا احتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها . بجواز الطعن في الحكم للخطأ الوارد في هذه الأسباب . الأسباب عديدة الأثر في الحكم والزائدة عن حاجة الدعوى لا تحوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ... ١٦١ ع ٣ ١٠٩١
		١١ - قرار هيئة التدعيم بأنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى مساكنها على الوجه الملائم . لا يخرج مخرج الإلزام ولا تنحسم به الخصومة . قرار معيب . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦) ... ١٦٧ ع ٣ ١١٤٦
		١٢ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مسامحة المستحقين مستحقين لم يمتثلوا بأشخاصهم في الخصومة . لاجية للحكم عليهم . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧) ... ١٦٩ ع ٣ ١١٦١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١١٦١	٣٤١٦٩	١٣ — ما كانت تصدره المحاكم الشرعية من تفسير شروط الواقفين . اعتباره أحكاما لها حجة على من كان ممثلا فيها . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
١١٦١	٣٤١٦٩	١٤ — الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية . مثال . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
١١٦١	٣٤١٦٩	١٥ — لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق من كون سبب الدعوى سببا حقيقيا تتحقق به المغايرة في سبب الدعوى أم أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضى . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
١١٦١	٣٤١٦٩	١٦ — حجية الحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة . اعتبار الدين قائما ولم يسقط الى وقت صدور هذا الحكم . عدم منعها من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١)
١٢٤٨	٣٤١٨٠	قرائن قضائية :
		١ — ملكية العلامة التجارية . استنادها الى استعمالها لا الى مجرد التسجيل . التسجيل لا يثبت بذاته حقا في الملكية وإنما يقوم قرينة عليه . لمسن يدعى أسبقية استعمال العلامة دحض هذه القرينة . (الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
٥٣٥	٢٤٨٦	

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٢ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت أقوال المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		تقدير الدليل :
		١ — استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/١/١٩٦٤)
		٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/١/١٩٦٤)
		٣ — تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٦٣	٤٦١٤	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٤)
		٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .
٢٨٩	٤٩١٤	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٥/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٢٨٩	٤٩ ع ١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٦ - لمحكمة الموضوع الأخذ بدقاتر الممول أو إطراحها كلها أو بعضها .
٣١٩	٥٤ ع ١	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		٧ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمورية للغير متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين هقيدها .
٢٥٧	٦٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٩)
		٨ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه . لمحكمة النقض التدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عن مدلولها .
٣٩٥	٦٦ ع ١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)
		٩ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب ماثلة وتؤدي إلى النتيجة التي اتمى إليها الحكم . النعي هل الحكم بالقصور لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٧٤٢	١١٧ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - الاطمئنان إلى شهادة الشهود أو عدم الاطمئنان إليها أمر موضوعي .
٧٨٧	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ في "أحوال شخصية" - جلسة ١٠/٦/١٩٦٤) ...
		١١ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتضيه . خروج ذلك عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
٩٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٤) ...
		١٢ - إقامة محكمة الموضوع قضاءها على ما استنبطته من أدلة إطمأنت إليها . كون هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة . تقدير كفايتها أو عدم كفايتها في الاقتناع مسألة موضوعية لا تدخل لمحكمة النقض فيها .
١٠٤٥	٣٤١٥٥	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٤) ...
		١٣ - دلالة الورقة الصادرة من المدين في إقراره بالدين وأثر ذلك في قطع التقادم . مسألة موضوعية .
١٠٥٠	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٩/١٩٦٤) ...
		١٤ - الاطمئنان إلى أقوال الشهود أو عدم الاطمئنان إليها أمر موضوعي .
١٢٣٠	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٣٠/١٩٦٤) ...
		١٥ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إلى ذلك التقرير . أخذها به مفاده أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لا قصور ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٧٤	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٤	٣٤١٨٢	١٦ - حق المحكمة في رفض طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى ومناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لاقتصور . (المطن رقم ٩٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
١٢٨٨	٣٤١٨٥	١٧ - عدم تقيد المحكمة برأى الخبير المتدب في الدعوى . حسبما أن تقيم قضائها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا يلزمها إيراد أسهاب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير . (المطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		إثراء بلا سبب
٨٦٨	٢٤١٣٥	إلتزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من إلتزامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . اتحاد الإلتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه . اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب . (المطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		اجارة
		آثار عقد الايجار :
		” إلتزامات المؤجر “ :
		الالتزام بتسليم العين المؤجرة .
		حكم المادة ٥٦٤ مدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام ، وإنما من قبيل الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين . جواز الاتفاق على مخالفته بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لأعداد العين للغرض الذي أجزت من أجله . مثال .
	٢٤١٢٦	(المطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إلتزامات المستأجر :
		ما يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان .
		١ - استخلاص الحكم بما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى هدم إهمال ما تضمنه عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصا سائغا ومستمدا من وقائع تؤدي إليه . لا معقب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٢ - خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من مبان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٣ - بناء المستأجر في الأرض المؤجرة بتصريح من المؤجر . نزوله منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية . خضوعه لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ مدني قديم . تقنين هذا النظر في المادة ٥٩٢ مدني قائم بشأن البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة يعلم المؤجر ودون معارضته .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم المادة	رقم والعدد	رقم المادة
٨١٩	٢٤١٢٩	٤ — إلزام المؤجرة بقيمة المواد وأجرة العمالة . كون هذه القيمة تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء . لا مخالفة للقانون .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ٥ — مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . قضاء الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ . مخالف للقانون .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤) إيجار الأماكن : « القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ » . المنازعات الإيجارية : ١ — المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤) ٦٦٣/٢٤١٠٦

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٦٣	٢٤١٠٦	٢ — الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية من المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		طلب تخفيض الأجرة :
٦٦٣	٢٤١٠٦	٣ — الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه ، تملق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم . لا يصبح إقرار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		الاصلاحات والتحسينات الجديدة :
٦٦٣	٢٤١٠٦	٤ — الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين قبل التأجير ، تقويمها وإضافة ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة المحددة وفقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الاتفاق على ذلك في عقد الإيجار أو في اتفاق لاحق ، والعمل بهذا الاتفاق ما لم يثبت المستأجر أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون . إعتبار كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر في حكم تلك التحسينات . من ذلك الترخيص للمستأجر في حق التأجير من الباطن بعد أن كان محروما منه . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
		<p>هـ - القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١٩٤٤/١/١ لا يخرجها من القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لسالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للطعن .</p>
٦٦٣	٢٤١٠٦	<p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p> <p>التأجير عن طريق المزاد :</p> <p>” انعقاد العقد “ :</p> <p>١ - افتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً . الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا بإرساء المزاد .</p> <p>” شروط المزايدة “</p> <p>٢ - تكفل اللوائح وشروط قائمة المزاد ببيان كيفية تمام القبول وإرساء المزاد . وجوب الرجوع إليها دون غيرها من أحكام القانون المدني التي تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .</p> <p>” اعتماد إرساء المزاد “ .</p> <p>٣ - اعتماد السعر الذي تبدأ به المزايدة لا ينفي عن اعتماد إرساء المزاد .</p>
٦٨	١٣١٤	<p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		« سلطة الجهة عارضة المزايدة في رفض العطاء » :
		٤ - دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة . قبوله لا يمنع الوزارة من استعمال حقها في رفض العطاء المقدم من رافعه . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩) ... ١٣ ع ١٨
		إحالة
		١ - قوة الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ جنينا . قضاؤها تبعا لذلك بعدم اختصاصها والاحالة إلى المحكمة الابتدائية . ضرورة الحكم انتهايا بعدم استئنافه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم إلى ما ورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تقييد المحكمة المحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بني على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهائي . جواز استئنافه . (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٢ ع ٣١١
		٢ - إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه من نطاق المادة ١٣٩ مرافعات . لا عمل لإخطار الخصوم الغائبين . (الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢) ... ١٦٠ ع ١٠٨٧

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	محتوى
		<h2 style="text-align: center;">أحكام عرفية</h2> <p>تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم . تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا الحظر .</p> <p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٥)</p>
		<h2 style="text-align: center;">أحوال شخصية</h2> <h3 style="text-align: center;">دعوى الأحوال الشخصية :</h3> <p>وجوب اشتغال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . اغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأنيده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لأجل للنهي بالبطالان .</p> <p>أ (الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)</p> <h3 style="text-align: center;">تدخل النيابة في الدعوى :</h3> <p>١ — رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٤/٤/١٥)</p>
٣٩٠	١٤ ٦٥	
٣٤٠	١٤ ٥٨	
٥٥٠	٢٤ ٨٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - أحوال شخصية . عدم تعقيب النيابة العامة على دفاع أحد المصوم . حمله على أنها لم تجد فيه ما يدعوها إلى إبداء رأى جديد . لا بطلان إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١٠١٣	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/١١/١٩٦٤)
		٣ - وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . تتعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمصلحة التقض القضاء به من تلقاء نفسها .
١١٢٧	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٦٤)
		"عدم سماع الدعوى" .
		النص في المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى في عدم إقامتها . مناط العذر الشرعى كونه مشروعا ومانعا للمدعى من رفع الدعوى . ترك أمر تقدير قوته وكونه مانعا أو غير مانع لفطنة القاضى . مثال .
١١٥٧	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤)
		الطعن في الحكم :
		استئناف :
		الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للأنهج الشرعى . مؤداه إلغاء الحكم المستأنف .
٥٧٣	٢٤٩٢	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		اعتراض الخارج عن الخصومة :
		١ - الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجية الحكم عند الاحتجاج به أو تنفيذه عليه . طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٥٥٠	٢٤ ٨٩ ...	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤)
		٢ - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقا للمادة ٤٥٠ من أفعات . امتناعه على الأحكام الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . الطعن على الحكم بالغش والنواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة .
٧٧١	٢٤ ١٢٢ ...	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ٣/٦/١٩٦٤)
		المسائل الخاصة بالمصريين :
		ثبوت النسب :
		الفراش الصحيح . زواج صحيح أو فاسد أو وطاء بشبهة . ثبوت النسب . الزنا لا يثبت به نسب .
٧٨٧	٢٤ ١٢٥ ...	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٠/٦/١٩٦٤)
		الارث :
		سريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث . المادة ٨٧٥ مدني .
٤٨٦	٢٤ ٧٨ ...	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		” إثمهاد الوفاة والوراثة “ :
		حجية إثمهاد الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم على خلافه . لقدوى الشأن طلب بطلان الإثمهاد بدعوى مبتدأة أو فى صورة دفع .
٣٤٠	١٤ ٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١١/٢/١٩٦٤)
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الطلاق :
		إقرار الزوج بوقوع الطلاق . معاملته به . وجوب اختلاف الزوجين طائفة وملة قبل رفع الدعوى .
٨٣	١٤ ١٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٥/١/١٩٦٤)
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		النظام المالى بين الزوجين :
		١ — الأصل فى القانون المدنى الفرنسى خضوع أموال الزوجين لنظام الاشتراك . جواز خروج الزوجين على قواعد هذا النظام بمشارطة يعقدانها أمام الموثق وقبل الزواج يبينان ففى النظام الذى اختاراه . منع تعديل قواعد نظام الاشتراك باتفاقات خاصة يعقدها الزوجان بعد الزواج .
٢٧٢	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
٣٧٢	١٤ ٦٢	<p>٢ - من مقتضى نظام الاشتراك اعتبار المنقولات التي يملكها أى الزوجين وقت الزواج وتلك التي يكتسبها أثناء قيام الزوجية ولو من إراد خاص حصل عليه من عمله الشخصى مالا مشتركا بين الزوجين . يحق لدائى أيهما التنفيذ على جميع الأموال المشتركة لاستيفاء ديونهم منها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)</p> <p>”الإرث“ :</p> <p>تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب فى مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة فى الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام فى حق المسلمين فى مصر . كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)</p>
٧٢٧	٢٤ ١١٥	<p>اختصاص</p> <p>اختصاص ولائى :</p> <p>١ - المنازعة فى مدى استحقاق العامل لفرق إمانة غلاء المعيشة بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه فى إخطار رب العمل به . نزاع فردى لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٥)</p>
٨٠	١٤ ١٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المعارضة في تسجيل العلامة التجارية . اختصاص إدارة التسجيل بنظرها . مداه . قصره على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جديدة أم لا . التزاع على ملكية العلامة . اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة . (الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٦ ٢٤ ٥٣٥
		٣ - دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من التحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجبة للمحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون . (الطعن رقم ٦ لسنة ٣٢ ق - أحواز شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ... ١١٤ ٢٤ ٢٧١
		٤ - خلال فترة الانتقال من ١٥ / ١٠ / ١٩٣٧ إلى ١٤ / ١٠ / ١٩٤٩ . اعتبار المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للأجانب التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهلي . اعتبار اختصاص القضاء الأهلي في هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة . انحسار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهلي . لا تأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ ش ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ... ١٣٢ ٢٤ ٨٣٦

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٥ - تقرير المحكمة المختلطة - ق المطعون عليها في التنفيذ على المقار . صدور هذا القضاء خارج حدود ولاية تلك المحكمة . انعدام بجيته . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء واعتباره أنه قرر حقا للمطعون عليها في التنفيذ على المقار يتمتع 'معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالمجوز التي أوقعتها الطاعة . مخالفة القانون .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطنان رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ٥١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		٦ - القول بدخول محكمة داية القدس في الأراضي التي ضممتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطنان رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤) ...
		٧ - الأصل اختصاص المحاكم المصرية بالدهاوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو سكن في مصر . اختصاصها كذلك بالدهاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطنان رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤) ...
		٨ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . انعقاده في نفس الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطنان رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - لم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص المميزة لها . على المحاكم اعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلًا إلى تحديد اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها وفي الاجراء الوقتي المطلوب اتخاذه .
٩٥٦	٢٤٤٤	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ١٠ - دعوى الممول بالغاء قرار بلنسة الطعن بشأن تحديد أرباحه الخاضعة لضريبة القيمة المنقولة بزعم عدم خضوع الأثاوة التي يدفعها للبلدية للضريبة . عدم توجيه مصلحة الضرائب أى طلب للبلدية فى الطعن الضريبي موضوع الدعوى الأصلية . إدخال الممول للبلدية فى دعوى الضمان الفرعية . الدفع بعدم اختصاص القضاء العادى . رفضه . لا مخالفة للقانون . لا يجدى البلدية ما تدرعت به بشأن ولاية النذب والاستعجاب التي ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة إذ هى لا تتصل بالنزاع المعروض والدائر فى جوهره بين مصلحة الضرائب والممول وبين هذا الأخير للبلدية .
١١٩٦	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) اختصاص نوعى : ١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الاجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذى يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية فى معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .
٦٦٣	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — الدعوى بطلب استرداد مادفع زائدا على الأجرة القانونية، من المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية .
٦٦٣	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٣ — القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١٩٤٤/١/١ لا يخرجها من القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لئلا إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للطعن .
٦٦٣	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٤ — المحكمة الابتدائية ذات اختصاص عام . امتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .
١٢١١	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٤)
ارتباط		
		المحكمة الابتدائية ذات اختصاص عام . امتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . مثال .
١٢١١	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		إرتفاق
		التنازل عن حقوق الارتفاق :
		١ - التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا . استخلاص التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٥٨	٢٤١١٩	(الحكم رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٢ - التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . أثره . إلزامه المتنازل بما يتمتع من توجيه طلبات إلى المتنازل اليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .
٧٥٨	٢٤١١٩	(الحكم رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		استئناف
		رفع الاستئناف :
		(١) طريقة رفع الاستئناف :
		١ - رفع الاستئناف المقابل إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع الاستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه .
٣١٥	٥٣١٤	(الحكم رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٦	٦٩ ع ١	٢ - وجوب رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية بتكليف بالحضور . لا فرق في ذلك بين السندات الإذنية المدنية والتجارية . (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)
٨٣٣	١٣١ ع ٢	٣ - مناط نظر الدعوى على وجه السرعة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاضعة له على وجه السرعة . استلزام الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون . (الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		(ب) صحيفة الاستئناف :
٦٩١	١٠٩ ع ٢	١ - البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الاستئناف ورقم قيده يُجدول المحكمة ليس من البيانات الواجب ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف . إغفال هذا البيان والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف . (الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		٢ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من مراسلات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . انصرافه إلى إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلله ولما كانا . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع . مثال . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد
---------------	-----------------------

الخصوم في الاستئناف :

١ - إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه . شرطه ، صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . المادة ٣٨٤ مرافعات ، طلب المدعى الحكم بالتضامن ، عدم إجابته إلى طلبه وصدر الحكم بغير تضامن بين المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكم تلك المادة .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ٨٣ ٢٤ ٥١٦

٢ - اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاله عند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة باعتبارها دعوى استحقاق فرعية اختص فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليهم أفعال وقف إجراءات البيع . لزوم اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى . إغفال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ٩٥ ٢٤ ٦٠٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تمثيل المدين لدائته العادى فى الخصومة . افادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائته فى حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه . للدائن ولولم يكن طرفا فى الخصومة بنفسه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف الى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف الى دائته الذى تدخل فى الدعوى أمام محكمة أول درجة منضما الى مدينه إذ فى اختصاص المدين ما يغنى عن اختصاص الدائن .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(لطن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		٤ - لا يلزم شمول الاستئناف كل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة . وإنما يجب إعلانه الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيهه اليهم .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(لطن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		٥ - لا يلزم اختصاص الدائن مع مدينه فى الاستئناف . ولكن للدائن أن يتدخل فى الاستئناف . وله فى حالة عدم تدخله فى الاستئناف الاعتراض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشىء على مدينه باعتراض الخارج عن الخصومة إذا اثبت وقوع فحش منه أو تواطؤ أو إهمال جسيم فى مباشرته الاستئناف .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(لطن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ميعاد الاستئناف :
		<p>هدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرى ميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . هدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .</p>
٢٩	١٤ ٧	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		إعلان الاستئناف :
		<p>١ — وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفال ذلك يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام .</p>
٢٦٣	١٤ ٤٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة في المادة ١٤ مراقعات إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف إلى ممثل الشركة وتسليم صورة الإعلان في مركز الشركة إلى أحد موظفيها بوصفه نائباً عنه . صحة الإعلان .
١٠٤٢	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٤)
		٣ - لا يلزم شمول الاستئناف كل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة . وإنما يجب إعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم دون غيرهم ممن لم ير المستأنف توجيهه إليهم .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤)
		التدخل في الاستئناف :
		لا يلزم اختصاص الدائن مع مدينه في الاستئناف . ولكن للدائن أن يتدخل في الاستئناف . وله في حالة عدم تدخله في الاستئناف الاعتراض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينه باعتراض الخارج عن الخصومة إذا أثبت وقوع غش منه أو نواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٦٤)
		نطاق الاستئناف :
		١ - رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية .
٦٠٧	٢٤٩٥	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٣٠/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢- استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . اتهاء محكمة الاستئناف إلى بطلان الحكم . عدم امتداد هذا البطلان لصحيفة افتتاح الدعوى . يتعين ألا تقف عند حد تقرير البطلان بل يجب عليها المضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . انحصار منازعة الطاعن في أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء . مضي محكمة الاستئناف في نظر الدعوى بعد تقريرها ببطلان الأمر . لا مخالفة فيه للقانون . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٥) ... ١٤١ ع ٣ ١٠٠٣

الأثر الناقل للاستئناف :

”الطلب الجديد“ .

١ - عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . المادة ١١٤
مرافعات - اتصاله بالنظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء
نفسها . طلب المدين من محكمة أول درجة تحديد الدين المنفذ به
بمبلغ معين . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتحديد هذا الدين
بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلي بقدر
ما يطلب انقاصه من هذا المبلغ . اعتبار ذلك طلبا جديدا يخالف
الطلب الأصلي في موضوعه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٤٨ ع ١ ٢٨٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - تقرير الحكم الابتدائي أحقية المطعون ضدها في تسلم العين المبيعة على أن ترد ما قبضته من معجل الثمن . كون ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً لأثر الفسخ ، وليس قضاء منه بالإلزامها برد الثمن إلى الطاعن . عدم مطالبة الطاعن برد ما دفعه لها إلا أثناء نظر الاستئناف . اعتبار ذلك طلباً جديداً . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٤٧	٢٤٣ ع ٢	(الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		الاستئناف المقابل :
		لا يجوز رفع استئناف مقابل من حكم غير الحكم موضوع الاستئناف الأصلي .
١٢٤٨	٣١٨٠ ع ٣	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		الاستئناف الوصفي :
		١ - قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلاً . فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضاؤه بجواز الاستئناف وقبوله شكلاً . أثره . حسم النزاع نهائياً في خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يمتنع عليها إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .
٩٨	١٩ ع ١	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدفوع	
		٢ — القول بوقفية حكم الاستئناف الوصفي وأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي ولا تنقيده به المحكمة عند نظر الاستئناف . انصرافه إلى ما تضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها . قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا . قضاء قطعي لامتلاك المحكمة المدول عنه .
٩٨	١٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		الحكم في الاستئناف :
		الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للنهج الشرعي . مؤداه إلغاء الحكم المستأنف .
٥٧٣	٩٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٩)
		أشخاص اعتبارية
		١ — لانتبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .
٦٨٥	١٠٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٢ - عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجممع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يستند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام فى معنى المادة المذكورة . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٥ ع ٢ ٨٦٨
		إصلاح زراعى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ : (١) تطبيقه : تحریم امتلاك أكثر من مائتى فدان . من النظام العام . سريانه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أكثر من هذا القدر . حظر تجاوز الملكية هذا الحد فى المستقبل . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٩٣ ع ٢ ٥٧٧
		(ب) تصرفات المالك : ١ - البطلان الوارد فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . مجاله ، التصرفات المبرمة بعد ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل به دون تلك السابقة عليه . عدم المساس بالتصرفات السابقة متى كانت ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٩٣ ع ٢ ٥٧٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المناط في الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . عدم الاعتداد بما لم يكن ثابت التاريخ قبله ، بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . تصرفات المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه الثابتة للتاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ الاعتداد بها متى وقعت صحيحة طبقاً لأحكام القانون المدني . بقاؤها ملزمة لعاقديها وسرياتها قبل جهة الإصلاح الزراعي . جواز شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها جعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من مائتي فدان . خضوع الزيادة لأحكام الاستيلاء . جريان الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه .
٥٧٧	٩٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٣ - المالك الذي يعنيه المشرع في البندين أ وب من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، هو المالك الذي تجاوز ملكيته مائتي فدان . لا شأن للقانون بمن عداه ولا تأثير له على تصرفاته .
٥٧٧	٩٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ج) الاستيلاء على الأطنان المبيعة :
		تقصير المشتري في تقديم اقرار إلى اللجنة العليا عن الأرض المبيعة لا يمنع من خضوعها لأحكام الاستيلاء متى كان يملك قبل الشراء الحد الأقصى لللكية .
٥٧٧	٩٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) " تطبيق نظرية الحوادث الطارئة " :
		١ - يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مثار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
٤٠٩	١٤٦٧	
		٢ - الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مثار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٨٩٥	٢٤١٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ :
		(١) مجال تطبيقه :
		١ - نص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من العموم بحيث يشمل التصرفات الصادرة من الشركات . استثناء الشركات التي تقوم باستصلاح الأراضي من حكم تحديد الملكية لا شأن له بقواعد صحة و بطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم التفرقة بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها المشرع في شأن الاحتداد بتلك التصرفات . (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٤٩٤ ع ٢ ٥٩٣
		٢ - اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأعيان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظيم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة . (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٩٤ ع ٢٤ ٥٩٣
		(ب) شروط تطبيقه :
		تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت تاريخ عقد البيع قبل ٢٣ يولييه ١٩٥٢ والاتفاق على حلول الأجل المعين للفاء بالثمن كله أو بعضه بعد هذا التاريخ . يستوى في ذلك تحديد الأجل في عقد البيع أو بمقتضى اتفاق لاحق له ثم قبل ٢٣ يولييه ١٩٥٢ . (الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... ١٠٥ ع ٢٤ ٦٥٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) سند المشتري المستولى لديه :
		المقصود بسند المشتري المستولى لديه في حكم القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣، أن يكون عقد البيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . عدم اشتراط تسجيله .
٥٧٧	٩٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(د) قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري :
		قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شروط تطبيقها ، كون سند المشتري عقد بيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ ، وكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه محل أصلا بعد هذا التاريخ ، ووقوع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري . لا أثر لرفع الدعوى من البائع أو المشتري قبل صدور هذا القانون ما دام لم يصدر فيها حكم نهائي .
٥٩٣	٩٤ ع ٢	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		اعتراض الخارج عن الخصومة
		١ — الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للسادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجية الحكم عند الاحتجاج به أو تنقيذه عليه . طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٥٥٠	٨٩ ع ٢	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	رقم
		٢ - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقا للسادة ٤٥٠ مراقعات . امتناعه على الأحكام الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق احوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ١٢٢ ع ٢٧١
		٣ - لا يلزم اختصام الدائن مع مدينه في الاستئناف . ولكن للدائن أن يتدخل في الاستئناف . وله في حالة عدم تدخله في الاستئناف الاعتراض على الحكم الصادر فيه إذا قضى بشيء على مدينه باعتراض الخارج من الخصومة إذا أثبت وقوع غش منه أو تواطؤ أو إهمال جسيم في مباشرته الاستئناف . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٨١ ع ١٢٦٦

اعتماد مصرفي

خطابات الضمان :

إلتزام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل المستفيد
لا بوصفه نائبا عن عميله . قيام البنك بصرف مبلغ الضمان
للمستفيد ، ليس للعميل أن يتعدى بوجوب اعذاره قبل صرف
مبلغ التحويل المبين في خطاب الضمان .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ١٠٩ ع ٦٩١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
		بالنسبة للشركات :
		١ - اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الإعلان إليها في مركز إدارتها وتسليم صورتها لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الإعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لممثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى .
١٣	١٤	(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		٢ - جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة في المادة ١٤ مرافعات إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف إلى ممثل الشركة وتسليم صورة الإعلان في مركز الشركة إلى أحد موظفيها بوصفه نائباً عنه . صحة الإعلان .
١٠٤٢	١٥٤	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		الإعلان في الموطن المختار :
		تعيين المحكوم له بورقة إعلان الحكم محلاً له غير محله الأصلي . اعتبار ذلك إيذاناً باتخاذ محلاً مختاراً يقوم مقام المحل الأصلي . جواز إعلان الطعن إليه في هذا المحل . توجيه الإعلان إلى البنك . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم ممثله .
١١٢٧	١٦٤	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الاعلان في مواجهة النيابة :
		١ - تقدير كفاية التحريات التي قام بها طالب الاعلان للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه . مسألة موضوعية . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ١١٠٦ ع ١٦٢
		٢ - اعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن . شرطه ، أن يكون اعلانا صحيحا . بطلانه . أثره ، عدم انفتاح ميعاد الطعن ، اعلان الخصم بالأوراق القضائية في مواجهة النيابة . شرطه ، القيام بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه . لا يكفي ردا لورقة بغير اعلان لسلوك هذا الطريق الاستثنائي . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ١٢٨٠ ع ١٨٣
		اعلان أوراق المحضرين :
		« في البلاد الأجنبية » .
		وجوب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الاعلان . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ٩٠٩ ع ١٤٠

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		بيانات أوراق المحضرين :
		١ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. انصرافه إلى اغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحل علمها كافيا . كل بيان من شأنه أن يفى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع . مثال . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
١١٨٩	٣٤١٧١	٢ - يجب على المحضر أن يبين في ورقة الاعلان صفة من تسلم الورقة واقامته مع المراد اعلانه . اغفال ذلك يبطل الاعلان . وقوع البطلان في ورقة التكليف بالحضور وعدم حضور المطلوب اعلانه . على المحكمة أن تقضى به من تلقاه نفسها . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
١٢٨٤	٣٤١٨٤	اعلان الطعن :
		١ - اعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمى يترتب على اغفاله البطلان . بلوغ إحدى المطعون عليهم من الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب اعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة اعلان الطعن هنا . عدم قيام الطاعن باعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لما . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٥)
٢٩٧	٥٠١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصي عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل اعلان الطعن وتنبهه قلم الكتاب إلى اعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتماثل اعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .
٣٠٣	١٤ ٥١	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٣ - لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلنه من تقرير الطعن أو أصابها . يكفي توقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب (الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
٢٣٥	١٤ ٥٧	
		٤ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء اعلان الطعن عن كاهل الطاعن والقائه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الاقلال من مواطن البطلان . بجواز تصحيح ما يقع في اعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورته ميعاداً تنظيمياً لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١٠٩١	٣٤ ١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٥ - وصف المطعون عليها في تقرير الطعن بأنها قاصرو توجيه الطعن إليها في شخص الوصي عليها بعد زوال صفته في تمثيلها لبلوغها سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل اعلان الطعن وتنبهه قلم الكتاب إلى اعلانها في شخصها بوصفها بالغاً وتماثل اعلانها على هذا الوجه . لا بطلان .
١١٢٠	٣٤ ١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٦ - وصف بعض المطعون ضدهم في تقرير الطعن بأنهم قصر . بلوفهم من الرشد بعد التقرير بالطعن . توجيه الطعن اليهم في شخص الوصى . قيام قلم الكتاب بعد ذلك باعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغاً . صحة الطعن . لا يؤثر على صحة الاعلان تمام اعلان بعضهم بعد الميعاد المحدد للاعلان . صيرورة هذا الميعاد بعد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً تنظيمياً . تجاوزه لا يرتب البطلان .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٧ - وصف المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر وتوجيه الطعن اليه في شخص الوصى عليه بعد زوال صفته في تمثيله لبلوفه من الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تمام اعلان المطعون عليه بعد ذلك في شخصه بوصفه بالغاً . لا بطلان . لا ينال من صحة الاعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .
١١٤٠	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
افلاس		
التوقف عن الدفع :		
الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه ، خلوه من النزاع . هل محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس فحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها .		
٥٣١	٢٤٨٥	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم المقطة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>غل يد المفلس :</p> <p>غل يد المفلس عن أن يوفى ديونه بنفسه . شرطه ، صدور حكم نهائي بالافلاس . للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف عن الدفع الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٥٤ ... ٢٠٣١</p>
		<p>التزام</p> <p>أركان الالتزام :</p> <p>محل الالتزام :</p> <p>عدم صريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل تزع ملكيته لانقضاء العامة . يكون محل النزاع معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٦٤ ... ٢٤٨٨</p>
		<p>آثار الالتزام :</p> <p>الاعذار :</p> <p>١ - التزام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل المستفيد لا بوصفه نائباً عن عميله . قيام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد . ليس للعميل أن يتحدى بوجوب إعداده قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ١٠٩٤ ... ٢٤٩١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأصل في الإعذار أن يكون بإذار المدين على يد معرض الوفاء بالتزامه . يقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعوق فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . لا يلزم فوق ذلك تهديده بالفسخ - الفسخ والتعويض كلاهما جزاء يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بإلزام أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما . البروتستو يعتبر إعذارا .
١٠٢٨	٣٤١٥٣	(الطمان رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ...
		الشرط الجزائي :
		خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الملغى لمطلق تقدير القاضي .
٧٠٦	٢٤١١٢	(الطمان رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ...
		الفوائد التأخيرية :
		١ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير إثبات الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير . الضرر مفترض قانونا وغير قابل لإثبات العكس .
٨٢٨	٢٤١٣٠	(الطمان رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		٢ - تراخي الدائن في التنفيذ لا أثر له في المدة السابقة على الحكم الابتدائي ، ولا يمنع من استحقاق فوائد التأخير . مثال .
٨٢٨	٢٤١٣٠	(الطمان رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٢٨	٢٤١٣٠	٣ - الحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء امتناع المحجوز لديه عن استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
٣٨	١٤٩	٤ - استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . كون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . مثال . مقابل الاجازة ، بدل الانذار ، مكافأة نهاية مدة الخدمة . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٨) التنفيذ العيني :
٢١٣	١٤٢٧	١ - للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال المتعاقد معها بالالتزامه . فإنها أن تحمل نفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب المتعاقد المتخلف . اقتضاؤها المصاريف التي تكبدتها في سبيل ذلك لا يحول دون توقيع العرامة متى قام موجبها . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - الجزاءات المنصوص عليها في العقود الإدارية عن تقصير المتعاقد مع الإدارة أو تأخيره في الوفاء بالتزامه ، وجوب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في العقد . من هذه الجزاءات حق الإدارة في شراء المواد التي يمتنع المتعاقد معها عن توريدها أو استئجارها على حسابه وتحت مسؤوليته . تحمل المتعاقد كافة النتائج المالية المترتبة على ذلك . تحديد المصروفات التي تتكبدتها الإدارة في عملية الشراء أو الاستئجار في العقد . حق الإدارة في اقتضاؤها كاملة دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا . حسبها أن تثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٥٤	١٤٤٥	

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		غرامات التأخير :
		١ - اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية عن الشرط الجزائي . المقصود بها ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على انتظام المرفق العام . للإدارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور حكم ، ولها استنزائها من المبالغ المستحقة في ذمتها للمتعاقد المتخلف .
٢١٢	٣٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه .
٢١٣	٣٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٣ - إعفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير . شرطه . رجوع إخلاله بالتزامه إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه ، أو تقديرها ظروفه وتقديرها إعفائه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه .
٢١٣	٣٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		نظرية الحوادث الطارئة :
		١ - تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحله المعقول بالنسبة للمقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة .
		هدم أعمال هذا الجزء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث من دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراخي المدين في تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .
٤٠٩	٦٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٩٣	٢٤ ٩٤	٢ — اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة . (الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
٨٩٥	٢٤ ١٣٩	٣ — الارهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . هدم الاعتداد بالخسارة المأوفاة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مشار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما عليه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		أوصاف الالتزام :
		التضامن :
		تضامن المسئولين في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه أن تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . مثال . (الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
١٠٢٢	٣٤ ١٥٢	

رقم الصفحة	رقم المقاصة والعدد	
		انقضاء الالتزام :
		التنازل :
		التنازل الذي يتضمن ابراء الدائن مدينه من الالتزام ، من وسائل انقضاء الالتزام . لا يرد عليه التقادم المسقط ، صدور التنازل نهائيا . أثره ، انشاء مركز قانوني ثابت ولا يتقادم أبدا ويحق للتنازل إليه أن يطلب في أى وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل . من ذلك ابطال ما اتخذته المتنازل من إجراءات بالمخالفة لتنازله .
٧٣١	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		الوفاء :
		بمجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا لذمة صاحبه . عدم انقضاء التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك المستفيد .
١٠٢٨	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		المقاصة :
		حق المدين في المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن . مناطه ، كون كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الأداء صالحا للطالبة به قضاء . مثال .
١١٣٤	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التجديد :
		<p>عقد اتفاق بين المشتري والبائع بشأن تجديد التزامه بالوفاء بباقي الثمن واستبدال التزام جديد به يكون مصدره عقد قرض . تعلّق هذا الاتفاق على شرط واقف هو قيام الأول برهن بعض أطيانه لصالح البائع ضمانا لوفائه بدين القرض . تخلف هذا للشرط بقيام المشتري برهن هذه الأطيان إلى أحد البنوك . زوال الالتزام الجديد وبقاء الالتزام القديم وهو التزام المشتري بدفع الثمن على أصله دون أن ينقضي . اعتبار التجديد كأن لم يكن .</p>
١٠٢٨	٣٤١٥٣	(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ...
		التقادم المسقط :
		<p>١ — انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق هبني بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يبديه بعض الورثة لينتفيد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقادم . استفادة الورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق .</p>
١٠٥٠	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ...
		<p>٢ — للدائن استعمال حق مدينه في التمسك بالتقادم عن طريق الدعوى غير المباشرة . شرط ذلك أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل .</p>
١٢٤٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ...

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٣ - حجية الحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة. اعتبار الدين قائما ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم . عدم منعها من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق . (الطن رقم ٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١) ١٢٤٨ ٣٤١٨٠
		إنقطاع التقادم :
		١ - إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين . (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ١٠٥٠ ٣٤١٥٦
		٢ - دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وأثر ذلك في قطع التقادم - مسألة موضوعية . (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ١٠٥٠ ٣٤١٥٦
		٣ - الإقرار القاطع للتقادم . شرطه ، أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين . مثال . (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ١٠٥٠ ٣٤١٥٦
		٤ - قطع التقادم بتدخل الدائن في الدعوى . شرطه ، تمسكه فيها بحقه في مواجهة المدين . (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ١٠٥٠ ٣٤١٥٦
		٥ - المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذي . لا أثر لها في انقطاع سير التقادم . (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ١٠٥٠ ٣٤١٥٦
		٦ - إعلان السند التنفيذي ، قطعه للتقادم . شرطه ، تضمينه التنبيه على المدين بالوفاء . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢) ١١٠٦ ٣٤١٦٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها بحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع. المحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام صديقه .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٨ - إجراءات نزاع الملكية في ظل قانون المرافعات المختلط. قطعها للتقادم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة بحقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه إلى تلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها . عدم امتداد الانقطاع إلا للوقت الذي تكون فيه إجراءات نزاع الملكية قائمة .
١٢٤٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		٩ - لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم ببطلان المرافعة في ظل قانون المرافعات المختلط . منع سريان مدة التقادم المسقط سريان مدة التقادم من تاريخ الإجراء الذي انقطع به .
١٢٤٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		١٠ - التلييه الذي يقطع التقادم . وجوب اشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين . إنذار المدين الدائن بوقوع المقاصة بين دينيهما كل منهما قبل الآخر. عدم اعتباره تنبيها قاطعا للتقادم . الاخطار بانقضاء الدين لا يحمل معنى التكليف بأدائه .
١٢٤٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم المنظمة	رقم القاعدة والعدد	
		وقف التقادم :
		وقف التقادم . عدم احتساب المدة التي وقف سير التقادم خلالها ضمن مدة التقادم . إضافة المدة السابقة إلى المدة اللاحقة (الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٤) ١٥٦ع ٣ ١٠٥٠
		تقادم الحقوق الدورية المتجددة :
		إدماج الفوائد في رأس المال وتجميعها باتفاق الطرفين . صيرورتها هي ورأس المال كالأغير متقسم . فقدانها صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم التجميعي . تقادمها بخمس عشرة سنة . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٦٤) ١٦٢ع ٣ ١١٠٦
		التقادم المصرفي :
		١ — التقادم المصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ تجاري . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفي هذه القرينة . تقرير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . مسألة موضوعية . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٦٤) ١٥٩ع ٣ ١٠٨٢
		٢ — إبداء المدين استعدادة لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ تجاري . عدم طلب الدائن توجيه اليمين . قضاء المحكمة بسقوط الدين بالتقادم . لا وجه لتعيب الحكم . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٦٤) ١٥٩ع ٣ ١٠٨٢

رقم المصفاة	رقم القاعدة والعدد	
		إلتماس إعادة النظر
		القضاء برفض الإلتماس موضوعا يساوى في نتيجته الحكم بعدم جوازه .
١٢٩٥	٣١٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١)
		أمر أداء
		طبيعته :
		أُنزل المشرع أوامر الاداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام . خضوع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي . المعارضة في أمر الأداء من شأنها إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضى في موضوعه مالم تكن اجراءات الطلب باطلة . طلب الأمر بديل لصحيفة الدعوى . مثال .
٦٩٣	٢١٤٥ ع ٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . انتهاء محكمة الاستئناف إلى بطلان الحكم ، هدم امتداد هذا البطلان لصحيفة افتتاح الدعوى . يتعين إلا تقف عند حد تقرير البطلان بل يجب عليها المضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . انحصار منازعة الطاعن في أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء . مضي محكمة الاستئناف في نظر الدعوى بعد تقريرها ببطلان الأمر . لا مخالفة فيه للقانون .
١٠٠٣	٣١٤٩ ع ٣	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أهلية

عوارض الأهلية :

سلطة المحكمة في تحقيق طلب الحجر :

ما يعنى المحكمة الحسبية وهى تحقق طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب الحجر . انحصار مهمتها في حالة مرض المطلوب الحجر عليه في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتعداها إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته . استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بخلو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه . استدلال فاسد .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ع ٦٦ ٣٩٥

السفه والغفلة "تصرفات ذى الغفلة والسفيه" :

الاستغلال هو اختتام الغير فرصة سفه شخص أو غفلة فيستفيد منه تصرفات يستغله فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عند ما يتوقع السفيه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تهويت آثار الحجر المرتقب . تصرف ذى الغفلة أو السفيه قبل صدور الحجر لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ علم المتصرف إليه بسفه المتصرف أو غفاته لا يكفي للإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الاستغلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستغلال مجرد قصده بل يلزم ثبوت استغلال المستغل لذى الغفلة أو السفيه فعلا وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ع ١١٢ ٧٠٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تدخل النيابة في الدعاوى الخاصة بالقصر :
		تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالإعلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التعدي بعدم إخبار النيابة . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٠ لسنة ٢٩ جلسة - ١٦٩٤/٦/١٧) ... ١٣٢ ع ٢ ٨٣٦

الولاية على أموال ناقص الأهلية :

		إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بعد تمسكه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوغه سن الرشد إن كان قاصرا أو رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ... ٢٤ ع ١ ١٣١
--	--	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

أوراق التكليف بالحضور

		المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . نرجوه من هذا النطاق . (الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩) ... ٢٥ ع ١ ١٣٦
--	--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		أوراق تجارية
		الشيك :
		مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء ميراثا لذمة صاحبه . عدم انقضاء التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .
١٠٢٨	١٥٣ ع ٣	(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		إيرادات مرتبة
		تقادمها :
		المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدتها صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف بمجرد الغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصيد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الإيرادات المرتبة . تقادمها بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات .
٧٤٢	١١٧ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٢٠ (١٤) ٠٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ب)

بطلان . بنوك . بورصة . بيع

بطلان

إجراءات نظر الدعوى :

(١) تدخل النيابة العامة :

١ - رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم اعادة القضية الى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) .. ٨٩ ع ٢٤ ٥٥٠

٢ - وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف والا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ٥١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ٨٣٦ ع ٢٤ ١٣٢

٣ - تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التحدى بعدم أخبار النيابة .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ٥١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ٨٣٦ ع ٢٤ ١٣٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية والا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية. تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
١١٢٧	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		(ب) تقرير التلخيص :
		مرور الدعوى بمرحلة التحضير . انتهاء الحكم إلى أنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . لا يعيبه عدم وضع تقرير بالتلخيص أو إغفال تلاوته قبل بدء المرافعة .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطنان رقم ٢٠٩ لسنة ٢٨ ق ، ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		(ج) ترك الخصومة :
		التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة . عدم قبوله إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على خلاف ما تقتضيه هذه الأحكام .
٦٠٧	٢٤٩٥	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) قاضى التحضير :
		تقديم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضى التحضير. مخالفة ذلك لا ترتب البطلان . تقديم دعوى من هذا القبيل إلى قاضى التحضير . ليس للنصم سوى طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة . لا يقبل منه بعد تحضيرها وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		(هـ) الخصوم في الدعوى :
		رفع المدعى الدعوى بوصفه ناظر وقف . انصافه أثناء سير الدعوى بصفته الشخصية إلى جانب تلك الصفة . اعتبار ذلك من قبيل التدخل . وجوب إعلانه للنصم الغائب ، ليس لغير الغائب من الخصوم التمسك بالبطلان لإخفال هذا الإعلان .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		إيداع مستندات الطعن :
		الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم آاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . بطلان الطعن .
١١٩٣	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ضم الأوراق :
		الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمور بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة . اغفال المحكمة اثبات ذلك . لا بطلان .
٥٣	١٤١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		تعجيل النطق بالحكم :
		تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المسامح بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعجيل تأيلاً لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرف الخصومة لدفاعهما شفويًا وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان .
٨٦	١٤١٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		بيانات الحكم :
		١ — وجوب اشتغال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . اغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستثنائي عليه ، وتأنيده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنعي بالبطلان .
٣٤٠	٢٤٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		٢ — تخلف القاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب اثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على اغفاله البطلان .
٦٤٢	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات الواجب تدوينها في الحكم ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والمجملات القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .
١٢٨٨	١٨٥ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		أوراق التكليف بالحضور :
		١ - المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . خروجه عن هذا النطاق .
١٣٦	١٤٢ ع ١	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٢ - يجب على المحضر أن يبين في ورقة الإعلان صفة من تسلم الورقة وإقامته مع المراد إعلانه . إغفال ذلك يبطل للإعلان . وقوع البطلان في ورقة التكليف بالحضور وعدم حضور المطلوب إعلانه . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٢٨٤	١٨٤ ع ٣	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		بيانات صحيفة الاستئناف :
		١ - البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الاستئناف ورقم قيدته بجدول المحكمة ليس من البيانات الواجب ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف . إغفال هذا البيان والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف .
٦٩١	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٢ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٥٠٠ مرافعات قبل تعميدها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . انصرافه إلى إغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف دون البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها علما كافيا . كل بيان من شأنه أن يقى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع . مثال .
١١٨٩	٣٤١٧١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
		إعلان :
		وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليهم وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنقض بطلان الإعلان .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن . شرطه ، أن يكون إعلانا صحيحا . بطلانه . أثره ، عدم انفتاح ميعاد الطعن . إعلان الخصم بالأوراق القضائية في مواجهة النيابة . شرطه ، القيام بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه . لا يكفي رد الورقة بغير إعلان لسلوك هذا الطريق الاستثنائي . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٨٣ ع ٣ ... ١٢٨٠
		إعلان الطعن :
		١ - وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفال ذلك يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ٤٦ ع ١ ... ٢٦٣
		٢ - إعلان الطعن في الميعاد اجراء حتى يترتب على إخفائه البطلان . بلوغ احدى المطعون عليهم من الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب اعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة إعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن بإعلانها بالطعن في خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٠ ع ١ ... ٢٩٧
		٣ - يكفي لاعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٠ ع ١ ... ٢٩٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - مثل المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لاثاثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا ومثلة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم اعلانه إليها يستوجب البطلان .</p>
٢٩٧	٥٠ ع ١	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		<p>٥ - وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصي عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتبنيه قلم الكتاب إلى إعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغا وتسام إعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .</p>
٣٠٣	٥١ ع ١	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		<p>٦ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن من كامل الطاعن والقائه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . بجواز تصحيح ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورته ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .</p>
١٠٩١	١٦١ ع ٣	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
١١٢٠	٣٤١٦٣	<p>٧ - وصف المطعون عليها في تقرير الطعن بأنها قاصر وتوجيه الطعن إليها في شخص الوصي عليها بعد زوال صفته في تمثيلها لبلوغها سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه. تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتبنيه قلم الكتاب إلى إعلانها في شخصها بوصفها بالغاً وتمايم إعلانها على هذا الوجه . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)</p>
١١٢٠	٣٤١٦٣	<p>٨ - وصف بعض المطعون ضدهم في تقرير الطعن بأنهم قصر . بلوغهم سن الرشد بعد التقرير بالطعن . توجيه الطعن إليهم في شخص الوصي . قيام قلم الكتاب بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغاً . صحة الطعن . لا يؤثر على صحة الإعلان تمام إعلان بعضهم بعد الميعاد المحدد للإعلان . صيرورة هذا الميعاد بعد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعاداً تنظيمياً . تجاوزه لا يرتب البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)</p>
١١٦١	٣٤١٦٩	<p>٩ - وصف المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر وتوجيه الطعن إليه في شخص الوصي عليه بعد زوال صفته في تمثيله لبلوغه سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تمام إعلان المطعون عليه بعد ذلك في شخصه بوصفه بالغاً . لا بطلان . لا ينال من صحة الإعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التحجيل على أحكام الإرث :
		١ - أحكام الإرث وتعيين أتعبة الورثة في التركة من النظام العام . التحجيل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مدني . إطلاق البطلان لا يتنافى مع إمكان إجازة الورثة للتصرف . الإجازة إنما تلحق بالتصرف بوصفه وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة لأحكام الوصية .
٤٣	١٤١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - انتهاء الحكم إلى عدم تجيز التصرف وإخفائه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .
٤٣	١٤١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		قسمة أموال ناقص الأهلية :
		إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بمتامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوفه من الرشد إن كان قاصرا أو رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه . التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .
١٣١	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أخذ رأى مجلس الدولة فى العقود الادارية :
		استفتاء مجلس الدولة فى العقود والمشارطات التى تجريها الجهة الإدارية . عدم الترام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان .
٨٥٧	٢٤١٣٣	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		إصلاح زراعى — تصرفات المالك :
		الإعلان الوارد فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . مجاله ، التصرفات المبرمة بعد ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل به دون تلك السابقة عليه . عدم المساس بالتصرفات السابقة متى كانت ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣
٥٧٧	٢٤٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		إيجار الأماكن :
		الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه ، تعلق هذا الإعلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الايجارية مادام لم يسقط الحق فى رفعها بالتقادم . لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .
٦٦٣	٢٤١٠٦	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :	
<p>التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وايداع صورة رسمية منه الشهر العقاري .</p> <p>حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطاب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تفني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .</p>	
٣٦٥	١٤٦١
(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)	
حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع عليها :	
<p>حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان .</p>	
٣٨١	١٤٦٣
(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)	
بيع الوفاء :	
<p>القضاء ببطلان عقد البيع على أساس أنه عقد بيع وفائي يستمر رهنا . بطلانه بطلانا مطلقا لا منقلب صحيفا مهما طال الزمن ولم يكن للتقادم أثر فيه في ظل القانون المدني الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة من وقت العقد . حكم مستحدث . صريانه من ١٥/١٠/١٩٤٩ على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقادم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ إبرامها .</p>	
١٠٩١	١٤٦١
(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٤)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بطلان عقد البيع :
		بطلان عقد البيع يقتضى اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد . لا يمنع ذلك من أن يكسب المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		إغفال الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع :
		إغفال إخبار أحد ممن أوجبت المادة ٦٣٢ مرافعات إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . الجزاء هو عدم جواز الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		إبطال الحكم أو أمر الأداء :
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . انتهاء محكمة الاستئناف إلى بطلان الحكم . عدم امتداد هذا البطلان لصحيفة افتتاح الدعوى . يتعين ألا تقف عند حد تقرير البطلان بل يجب عليها المضي في الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع . انحصار منازعة الطاعن في أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء . مضي محكمة الاستئناف في نظر الدعوى بعد تقريرها ببطلان الأمر . لا مخالفة فيه للقانون .
١٠٠٣	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	بنوك
		الحساب الجارى :
		”الفوائد من الحساب الجارى“ .
		١ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية من دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجارى . المادتان ٢٣٣، ٢٣٢ مدنى .
٤٩٩	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٢ - إقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك .
٤٩٩	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٣ - إقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك .
١١٢٠	٣٤ ١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٤ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية من دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجارى .
١١٢٠	٣٤ ١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعتماد مصرفي : " خطاب الضمان " .
		التزام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل الاستفادة لا بوصفه نائبا عن عمله . قيام البنك بمصرف مبلغ الضمان للاستفيد ؛ ليس للعميل أن يتحدى بوجوب إعداره قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤) ٢٤١٠٩ ع ٢٩١
		بورصة
		عقود بيع القطن تحت سعر القطع : (١) خيار المشتري في التغطية :
		خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية . تم التغطية بإجراء عملية عكسية بحريها المشتري في وقت القطع وبسعره ومن مقدار معادل لذلك الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤) ٤٧ ع ١٢ ٢٧١
		(ب) القطع على سعر العقود :
		القطع على سعر العقود مقيد - هل ما جرى به العرف - بأن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤) ٤٧ ع ١٢ ٢٧١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع
		أركان العقد :
		الرضا : " التعاقد بطريق التسخير :
		١ - من يعير اسمه ليس إلا وكيلا عن أعاره . حكمه حكم كل وكيل . لا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة . مقتضى ذلك أن الصفقة تتم لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ من التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئا . مثال في بيع عقار .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)
		٢ - بيع عقار بطريق التسخير . اعتباره عقدا جديا . ضرورة تسجيله لانتقل الملكية من البائع إلى المسخر وبالتالي إلى الموكل . القضاء بحو التسجيل من شأنه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل . تفويته غرض القانون من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الوكيل وليس للبياع .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الوعد بالبيع :
		”انعقاده“ :
		انعقاد الوعد بالبيع . شرطه . اتفاق الواعد والموعد على جميع المسائل الجوهرية للبيع فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعد إظهار رغبته في الشراء . المقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى الماقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها . اتفاق الحكومة والمطعون عليه على أن تبيعه ٥٠٠ فدان . عدم تعيينهما لبعض الشروط الجوهرية وتركها أمر وضعها لوزارة المالية عند إبرام بيع الصفقة . اظهار المطعون عليه رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته إلى انعقاد البيع . يلزم لذلك تعيين تلك الشروط وقبول المطعون عليه لها .
١١٥	١٤٢٢	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		آثار عقد البيع :
		”ثمار المبيع“ .
		حرية المتعاقدين بعقد ابتدائي في الاتفاق على مال ثمار المبيع . اتفاقهما على أن تكون للشترى من تاريخ سابق على تسليمه المبيع أو على البيع نفسه . لا مخالفة فيه للقانون .
٨٩٥	١٣٩٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
التزامات المشتري :	
<p>”الوفاء بالثمن“ . ”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“ .</p> <p>١ — يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مشار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ١٤٦٧ ع ٤٠٩</p>	
<p>٢ — منح الحكومة بعض التسهيلات لمشتري أراضيها لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد في رد التزامه المهرق إلى الحد المعقول .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ١٤٦٧ ع ٤٠٩</p>	
<p>٣ — تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للمقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة . عدم إعمال هذا الجزاء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث عن دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراخي المدين في تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ١٤٦٧ ع ٤٠٩</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٩٣	٩٤ ع ٢	<p>٤ - قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شروط تطبيقها ، كون سند المشتري عقد بيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ ، وكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ ، ووقوع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري . لا أثر لرفع الدعوى من البائع أو المشتري قبل صدور هذا القانون ما دام لم يصدر فيها حكم نهائي .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٥٩٣	٩٤ ع ٢	<p>٥ - اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٦٥٧	١٠٥ ع ٢	<p>٦ - تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه .</p> <p>ثبوت تاريخ عقد البيع قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ والاتفاق على حلول الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه بعد هذا التاريخ .</p> <p>يستوى في ذلك تحديد الأجل في عقد البيع ، أو بعبارة أخرى اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>٧ — الارهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارىء ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المساوغة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الارهاق المترتب على الحادث الطارىء إلى ذات الصفقة موضوع العقد مشار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضى الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من ارهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعى يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من ارهاق للمدين .</p> <p>(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢) ... ١٣٩ ع ٢ ٨٩٥</p>
		<p>٨ — عقد اتفاق بين المشتري والبائع بشأن تجديد التزامه بإرفاء بياق الثمن واستبدال التزام جديد به يكون مصدره عقد قرض . تعليق هذا الاتفاق على شرط واقف هو قيام الأول برهن بعض أطيانه لصالح البائع ضمانا لوفائه بدين القرض . تخلف هذا الشرط بقيام المشتري برهن هذه الأطيان إلى أحد البنوك . زوال الالتزام الجديد وبقاء الالتزام القديم وهو التزام المشتري بدفع الثمن على أصله دون أن ينقضى . اعتبار التجديد كأن لم يكن .</p> <p>(الطنان رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٢ ع ٣ ١٠٢٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التزامات البائع :
		«ضمان الاستحقاق» :
		١ — حق المشتري حسن النية في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للمبيع . المادة ٦٨ مدني . مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية لمجرد علم المشتري بأن سند البائع له عقد بيع غير مسجل .
٨١٤	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٢ — التزام البائع القانوني بالضمان . قابليته للتعديل سواء بتوسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه . اشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تعديلا لأحكام هذا الالتزام . علم المشتري والبائع وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق .
		نصهما على شرط الضمان في العقد . دلالة على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده ، وذلك بالتزام البائع بالتضمينات الواردة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع .
٩٢٠	٢٤١٤١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٧/٧/١٩٦٤)
		بيع الحقوق المتنازع عليها :
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بنحو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٣٨١	١٤٦٣	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

هقد بيع القطن تحت سعر القطع :

١ - خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية .
التزام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية . تتم
التغطية بإجراء عملية عكسية يجريها المشتري في وقت القطع
وبسعره ومن مقدار معادل لذلك الذي تم قطعه كي يامن تقلبات
الأسعار .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ١٤٤٧ ٢٧١

٢ - القطع على سعر العقود مقيد - على ما جرى به العرف -
بأن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . إقرار
المشرع لهذا العرف وتقنيته بما أورده في المادة الأولى من
القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١
لسنة ١٩٣٩ .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ١٤٤٧ ٢٧١

البيع في مرض الموت :

حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما
يغلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضا
مرض وت وقت صدور التصرف المطعون فيه بعوده
عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاته
بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض
الذي انتابه وتحقيق ظلية الموت فيه وقت صدور التصرف .
قصور .

(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٢٤٩٨ ٢٢٦

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	تصرفات المورث :
		١ - البيع الذي يستتر أبرما صحيح في التقنينين القديم والقائم متى كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول باخفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على اخفاء العقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام مناوئة بين المورث وبين الوارث الطاعن على العقد ومن تحوير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصود .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٢ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحقة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت اقراوات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٣ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ، نقلها عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع العين الشائعة :
		المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . تملكه حقا مقرزا من أحد الشركاء ؛ عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مقرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المقرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٣	٢٤٨١	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		بيع العين المؤجرة :
		خلافه المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من مبان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط للسلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .
٨١٩	٢٤٨١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع الوفاء :
		١ - لا يشترط لاعتبار عقد البيع وفائيا أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع . جواز وروده في ورقة مستقلة .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٢ - بيع وفاء . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . قرينة قانونية قاطعة في الدلالة على أن العقد يسترهنا . اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها . كفايته لحمل قضائه ببطالان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهنا .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٣ - القضاء ببطالان عقد البيع على أساس أنه عقد بيع وفائي يسترهنا . بطلانه بطلانا مطلقا ، لا ينتقل صحبها مهما طال الزمن ولم يكن للتقادم أثر فيه في ظل القانون المدني الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى ١٥ سنة من وقت العقد . حكم مستحدث . صريانه من ١٥/١٠/١٩٤٩ على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقادم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ إبرامها .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		إبطال عقد البيع :
		بطلان عقد البيع يقتضي اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع إلى المشتري بسبب العقد . لا يمنع ذلك من أن يكسب المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد
---------------	-----------------------

(ت)

تأمين . تأمينات عينية . تجزئة . تحكيم .
 تركة . تزوير . تسجيل . تضامن . تعليم .
 تعويض . تقادم . تقسيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .

تأمين

تأمين بحرى :

دعوى المسؤولية التى يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف
 البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج فى ظرف ٤٨ ساعة
 من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى فى خلال
 ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين
 توقف ميعاد رفع الدعوى .

(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦) ... ٦٨ ع ١٤ ٤١٨

تأمينات عينية

حقوق الامتياز :

”تقويرها“ :

الإمتياز لا يقرر إلا بنص فى القانون . اشتراطه فى العقد .
 عدم الاعتداد به .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ١١٢ ع ٢ ٧٠٦

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد
---------------	----------------------

الرهن الرسمي :

بقاء الرهن الصادر من المالك في حالة إبطال أو فسخ سند ملكيته قائما لمصلحة الدائن المرتهن . شرطه ، حسن نية الدائن . انتفاء حسن النية متى كان الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب — استخلاص مسوئ النية مسألة موضوعية ، لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقة ذلك للتعريف القانوني لسوء النية . تضمن عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن وجود متأخر من الثمن . استخلاص الحكم من ذلك أن المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ واعتباره المرتهن سيء النية . سلامته .

(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٢٨

تجزئة

أحوال عدم التجزئة :

١ — عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجريا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استعالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلان الحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢) ... ١٤٧ ع ١ ٢٩

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - صدور حكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن . رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد . وجوب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، م ٣٨٤ مرافعات . شرط ذلك ، أن يكون هناك تضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة .
١٩٩	١٤٣٥	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٣ - يكفي لاعتبار الطعن برمنة باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٩٧	١٤٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٤ - حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ما لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها . لا يغير من ذلك كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .
٣٨١	١٤٦٣	(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		٥ - إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه . شرطه ، صدور الحكم في موضوع قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . المادة ٣٨٤ مرافعات . طلب المدعى الحكم بالتضامن . عدم إجابته إلى طلبه وصدر الحكم بغير تضامن بين المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكم تلك المادة .
٥١٦	٢٤٨٣	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		٦ - انفصال التركة شرها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة الى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يبيديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقادم . استفادة الورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق .
١٠٥٠	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
		٧ - أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هي الأحوال التي يتمدد فيها المحكوم لهم بحيث ينحش وقوع تضارب في الأحكام . انتفاء التعدد بهذا المعنى متى كان المحكوم له هو المدين وكان دائنه قد تدخل منضمما اليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		أحوال التجزئة :
		رفع الدعوى ابتداء من المورث بطلب التعويض عن فصله من العمل دون مبرر . وفاته أثناء سير الدعوى وحلول ورثته محله فيها ورفض الدعوى . رفعهم استئنافاتهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية . قابلية الدعوى للتجزئة . عدم سر يان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات .
١٩٩	٣٥١٤	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
تحكيم		
٨٥٧	٢٤١٣٣	...
استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . عدم إلزام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)		
تركة		
تمثيل الوارث لباقي الورثة :		
انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها إلى الورثة دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقدم . استفادة الورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)		
١٠٥٠	٣٤١٥٦	...
تزوير		
١ — الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة . إغفال المحكمة إثبات ذلك . لا بطلان . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)		
٣٥	١٤١١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تقرير مدعى التزوير أن التوقيع الموقع به على المحور المنسوب إليه ليس بخطه . كفاية ذلك للإبانة عن موضع التزوير المدعى به .
٩٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢)
		٣ - بيان إجراءات التحقيق في مذكرة شواهد التزوير . إغفال ذلك لا يربط البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازي للحكمة .
٩٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢)
		٤ - شرط قبول الادعاء بالتزوير ويبحث شواهد ، كونه متجبا في النزاع .
١١٧٩	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)

تسجيل

أثر التسجيل :

١ - انتهاء الحكم الى عدم تنجيز التصرف واخفائه لوصية .
لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩) ١٠ ع ٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . تلقيه حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين و يترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفروز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٢	٢٤ ٨١	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٣ - التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . أثره ، إلزامه المتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .
٧٥٨	٢٤ ١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٤ - حق المشتري حسن النية في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع . المادة ٤٦٨ مدني . مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية بمجرد علم المشتري بأن سند البائع له عقد بيع غير مصجل .
٨١٤	٢٤ ١٢٨	(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
		<p>٥ - مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفروزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .</p>
٥٠٣	٢٤٨١ ع	<p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p>
		<p>٦ - بيع عقار بطريق التسخير . اعتباره عقدا جديا . ضرورة تسجيله لانتقال الملكية من البائع إلى المسخر وبالتالى إلى الموكل . القضاء بنحو التسجيل من شأنه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل . نفويته غرض القانون من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الوكيل وليس للبائع .</p>
١٠٧٣	٣٤١٥٨ ع	<p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق - ١٩٦٤/١١/٢٦)</p>
		<p>تضامن</p>
		<p>تضامن المسئولين في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه أن تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . مثال .</p>
١٠٢٢	٣٤١٥٢ ع	<p>(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)</p>
		<p>تعليم</p>
		<p>قانون التعليم الحر :</p>
		<p>” الامانة ” :</p>
		<p>١ - العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وبين المدارس الحرة في خصوص الامانة علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في شأنها . وجوب الرجوع إلى هذه القوانين واللوائح في الأنزعة التي تثور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس .</p>
٨٠٤	٢٤١٢٧ ع	<p>(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - امانة الكفاية إنما تقر للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل شيء منها في ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها وأن دور أيهما لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة وبين المدرسين . ليس للوزارة مطالبة صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعته من الاعانة متى ثبت قيامه بتسليمه لأصحابه من المدرسين المعانين .
٨٠٤	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٣ - تقرير الوزارة للاعانة لا يتم إلا بعد التحقق من قيام موجبها . ليس لها في حالة اخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالالتزامات المفروضة عليه الحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الاعانة . اقتصر حقها على منع الاعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .
٨٠٤	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
تعويض		
عناصر التعويض :		
		الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادي والأدبي . حتى أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبي لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت شروطه .
٦٣١	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم القامدة والعدد	رقم الصفحة	وتم
		تقدير التعويض :
١ - مراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه .	٦٣١	٢
(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)	٦٣١	٢
٢ - اشتغال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض .	٨٦٣	٢
(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)	٨٦٣	٢
		التعويض عن إبطال البيع :
حق المشتري حسن النية في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع . المادة ٤٦٨ مدني . منسأط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية لمجرد علم المشتري بأن سند البائع له عقد بيع غير مسجل .	٨١٤	٢
(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)	٨١٤	٢
		التعويض عن إصابات العمل :
التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من التزامه بالتعويض من الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . اتحاد الالتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مكانياً له ولا يجوز أن يزيد عليه . اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب .	٨٦٨	٢
(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)	٨٦٨	٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>التعويض عن إنهاء الايجار :</p> <p>مقتضى الحكم باخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر الا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . قضاء الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ . مخالف للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ١٢٩ ع ٢ ٨١٩</p>
		<p>التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة :</p> <p>هدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للنفعة العامة . يكون محل الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤) ١٣٦ ع ٢ ٨٧٨</p>
		<p>الشرط الجزائي .</p> <p>خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الماعى لمطابق تقدير القاضي .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٤) ١١٢ ع ٢ ٧٠٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التنفيذ بطريق التعويض :
		الاعذار :
		الأصل في الاعذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه . يقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدهو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . لا يلزم فوق ذلك تهديده بالفسخ — الفسخ والتعويض كلاهما جزاء يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بلازم أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما . البروتستو يعتبر اعذارا . (الطعن رقم ٥٢٣ ، ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٢٨
		تضامن المسئولين :
		تضامن المسئولين في الإلتزام بتعويض الضرر ، مناطه أن تكون مسئوليتهم من عمل غير مشروع . مثال . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٢ ع ٣ ١٠٢٢
		تقادم دعوى التعويض :
		أحكام العمل غير المشروع . انطباقها على أنواع المسئولية الثلاث . النص في المادة ١٧٢ مدني على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بثلاث سنوات . مفاده ، تقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخص وعمل الغير ومن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر بالشخص المسئول عنه قانونا . (الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥) ... ١٥٠ ع ٣ ١٠٠٧

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	تقادم
		التقادم المسقط :
		١ - الريع المستحق في ذمة الخائز من النية والريع الواجب على ناظر الوقف أداؤه للمستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة .
١٨ ع ٩٢	٩٢	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤)
		٢ - المستحق في الوقف . هو كل من شرط له الواقف نصيباً في الغلة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً . الحكم بمعاش في صورة مرتب شهري لمدة الحياة . قيام الحكم على أن المحكوم له يستحق المعاش عملاً بصريح شرط الواقف . اعتباره استحقاقاً في الوقف . يلزم لتقادم الحق فيه انقضاء خمس عشرة سنة .
١٨ ع ٩٢	٩٢	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤)
		٣ - توقف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به . عدم بدء مريان مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد مضي شهرين من انتهاء السنة المالية للمول . عدم الاعتداد بتاريخ التوقف ما دامت المصلحة لم تخطر به . علم المصلحة بوفاء المول لا يغني عن الإخطار .
٧٩ ع ٢٤٩٢	٤٩٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بطلانه ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم . لا يصبح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعتد به .</p>
٦٦٣	٢٤١٠٦	<p>(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p> <p>• - التنازل الذى يتضمن إبراء الدائن مدينه من الالتزام ، من وسائل انقضاء الالتزام . لا يرد عليه التقادم المسقط ، صدور التنازل نهائيا . أثره ، إنشاء مركز قانونى ثابت ولا يتقادم أبدا ويحق للتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت اعمال الآثار القانونية لهذا التنازل . من ذلك إبطال ما اتخذته المتنازل من إجراءات بالمخالفة لتنازله .</p>
٧٣١	٢٤١١٦	<p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)</p> <p>٦ - أحكام العمل غير المشروع . إنطباقها على أنواع المسؤولية الثلاث . النص فى المادة ١٧٢ مدنى على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بثلاث سنوات . مفاده ، تقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصى وعمل الغير ومن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر بالشخص المسئول عنه قانونا .</p>
١٠٠٧	٣٤١٥٠	<p>(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٥/١١/١٩٦٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق مبنى بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يديه بعض الورثة لاستيفاد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقادم استفادة الورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق .
١٠٥٠	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
		٨ - القضاء ببطلان عقد البيع على أساس أنه عقد بيع وفائي يسترهنا . بطلانه بطلانا مطلقا لا ينقلب صحيحا مهما طال الزمن ولم يكن للتقادم أثر فيه في ظل القانون المدني الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة وقت العقد . حكم مستحدث . سريانه من ١٥/١٠/١٩٤٩ على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقادم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ إبرامها .
١٠٩١	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٩ - حجية الحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة . اعتبار الدين قائما ولم يسقط الى وقت صدور هذا الحكم . عدم منعها من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق .
١٢٤٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٤٨	٣٤١٨٠	١٠ - للدائن استعمال حق مديته في التمسك بالتقادم عن طريق الدعوى غير المباشرة . شرط ذلك أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		تقادم الحقوق الدورية المتجددة : ”الفوائد“ : ادماج الفوائد في رأس المال وتجيدها باتفاق الطرفين . صيرورتها هي ورأس المال كلا غير منقسم . فقدانها صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الخمسي . تقادمها بخمس عشرة سنة . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
١١٠٦	٣٤١٦٢	الإيرادات المرتبة . المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدانها صفتها باعتبارها استعفاقا في الوقف بمجرد إلغاء تلك الأوقاف . تمويل الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصيد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الإيرادات المرتبة . تقادمها بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٤٢	٢٤١١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التقادم المصرفي :
		١ — التقادم المصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ تجاري . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينقضي هذه القرينة . تقديرها إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . مسألة موضوعية .
١٠٨٢	٣٤١٥٩	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)
		٢ — ابداء المدين استعداده لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ تجاري . عدم طلب الدائن توجيه اليمين . قضاء المحكمة يسقط الدين بالتقادم . لا وجه لتعيب الحكم .
١٠٨٢	٣٤١٥٩	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — ١٩٦٤/١١/٢٦)
		وقف التقادم :
		١ — دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى .
٤١٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		٢ — وقف التقادم . عدم احتساب المدة التي وقف سير التقادم خلالها ضمن إمدة التقادم . إضافة المدة السابقة إلى المدة اللاحقة .
١٠٥٠	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قطع التقادم :
		١ - قطع تنبيه نزع الملكية لتقادم الفوائد من تاريخ إعلانه . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٢٨٠	٤٨ ع ١	٢ - اقرار الوارث حجة قاصرة على المقر . لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	٣ - دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وأثر ذلك في قطع التقادم . مسألة موضوعية . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	٤ - الإقرار القاطع للتقادم ، شرطه ، أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين . مثال . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	٥ - قطع التقادم بتدخل الدائن في الدعوى . شرطه ، تمسكه فيها بحقه في مواجهة المدين . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	٦ - المطالبة أمام القضاء المستعجل بتسليم صورة تنفيذية من السند التنفيذي . لا أثر لها في انقطاع سير التقادم . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
١٠٥٠	١٥٦ ع ٣	٧ - إعلان السند التنفيذي ، قطعه للتقادم ، شرطه ، تضمنه التنبيه على المدين بالوفاء . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
١١٠٦	١٦٢ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها بحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .
١١٠٦	١٦٢ ع ٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٩ - إجراءات نزاع الملكية في ظل قانون المرافعات المختلط . قطعها للتقادم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه إلى تلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها . عدم امتداد الانقطاع إلا للوقت الذي تكون فيه إجراءات نزاع الملكية قائمة .
١٢٤٨	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		١٠ - لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم بطلان المرافعة في ظل قانون المرافعات المختلط منع سريان مدة التقادم المسقط . سريان مدة التقادم من تاريخ الإجراء الذي انقطع به .
١٢٤٨	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		١١ - التنبيه الذي يقطع التقادم . وجوب اشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين . انذار المدين الدائن بوقوع المقاصة بين دينيهما كل منهما قبل الآخر . عدم اعتباره تنبيها قاطعا للتقادم . الاخطار بانقضاء الدين لا يحمل معنى التكليف بأدائه .
١٢٤٨	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التقادم المكسب :
		١ - للمبتكر إقامة ما يشاء من المباني وله حق القرار بنائه حتى ينتهي حق الحكر . تملكه لما يحدده من بناء وله التصرف فيه استقلالاً أو مع حق الحكر - انتقال هذا الحق منه بالميراث . حيازته للأرض المحنكة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوقتية .
٢٤٤	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٢ - التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سبباً للتملك . للمشتري الاستدلال بعقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتداداً لحيازة سلفه البائع له .
٨٩٠	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		”التقادم الخمسى“ :
		٣ - سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهد به بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلاً الى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك . قصور .
٩١٤	٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)

رقم المقنة	رقم القاعدة والعدد	
		تقسيم
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وايداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في أحداث آثاره، ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .
٣٦٥	١٤ ٦١	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		تنفيذ
		النفاذ المعجل :
		”النظام من وصف النفاذ“ :
		١ - قبول النظام مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضي النظام في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضائه يجوز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يمنع عليها إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .
٩٨	١٤ ١٩	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - القول بوقفية حكم الاستئناف الوصفى وأنه لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا تنقيده المحكمة عند نظر الاستئناف . انصرافه إلى ما تضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها . قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا . قضاء قطعى لا تملك المحكمة العدول عنه .
٩٨	١٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٦)
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
		١ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	٢٤ ع ١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٢ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . وجوب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه .
٩٠٩	٢٤ ع ١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٣ - الأصل اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى التى ترفع على الأجنبي الذى له موطن أو سكن فى مصر . اختصاصها كذلك بالدعوى التى ترفع على الأجنبي الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر فى أحوال معينة .
٩٠٩	٢٤ ع ١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٠٩	٢٤١٤٠	<p>٤ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . انعقاده في نفس الوقت للحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المعاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p>
٩٠٩	٢٤١٤٠	<p>٥ - وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليهم وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الإعلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p>
تنفيذ عقارى		
تنبيه نزع الملكية :		
"أثره" :		
قطع تنبيه نزع الملكية لتقادم الفوائد من تاريخ إعلانه .		
٢٨٠	٤٨١٤٠	<p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)</p>
الاخبار بايداع قائمة شروط البيع :		
١ - إغفال أحد ممن أوجبت المادة ٦٣٢ مرافعات		
اخبارهم بايداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . الجزء هو		
عدم الاحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره .		
١١٠٦	١٦٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — جواز مد ميعاد الاخبار بايداع قائمة شروط البيع بناء على أمر قاضى البيوع .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٣ — مد ميعاد الإخبار بقائمة شروط البيع . تقدير مبرر المد مسألة موضوعية .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		الاعتراض على قائمة شروط البيع :
		أوجه البطلان في الاجراءات . وجوب ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها . يستوى في ذلك تعلق البطلان بالشكل أم بالموضوع منال .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		طلب وقف البيع أو الاستمرار فيه :
		سلطة قاضى البيوع في الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه في أحوال الوقف الجوازى . انحصارها في تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف .
٧٣١	٤١١٦	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم المنحة	رقم القاعدة والمدد	
		دعوى الاستحقاق الفرعية :
		(١) الخصوم فيها :
		اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاله عند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة باعتبارها دعوى استحقاق فرعية اختصاص فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع . لزوم اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى . إغفال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته .
٦٠٧	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ب) " طبيعتها " :
		رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية .
٦٠٧	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج)
		جمعيات . جنسية
		جمعيات
		الشخصية الاعتبارية للجمعية :
		لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . علم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .
٦٨٥	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		جنسية
		المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ :
		”اكتساب الجنسية المصرية“ :
		١ - مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . لا يلزم توافرها كلها في الشخص نفسه . تسلسلها من الآباء إلى الأبناء . ضم مدة توطن الابن إلى مدة توطن أبيه .
٤٨٦	٢٤٧٨	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ثبوت الجنسية المصرية بالنسبة للتوطين في مصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . عدم استلزام الإقامة بمصر إلى ١٠/٣/١٩٢٩ تاريخ نشر القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
٤٨٦	٢٤٧٨	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		٣ — النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تظل رغم إلغائها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هي السند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها . إلغاؤها للمراكز المستقبلية .
٤٨٦	٢٤٧٨	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)

(ح)

حجز . حراسة . حق . حكر
حكم . حوادث طارئة . حوالة . حيازة

حجز

حجز ما للمدين لدى الغير :

الحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . امتناع
المحجوز لديه عن استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه .
لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال .

(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ٨٢٨/٢٤١٣٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حراسة
		التزامات الحارس :
		التزام الحارس مأجورا كان أم غير مأجور ببذل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها . المادة ١/٧٣٤ مدني . حكم مستحدث لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم . عدم مساءلة الحارس غير المأجور في ظل القانون المدني القديم إلا عن تقصيره الجسيم . (الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... ١٠٣ ع ٢٤٧
		حق
		سقوطه :
		من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوئه ، وهو لا يسقط الا بالإمقاط العريج أو اذا وجدت ظروف ملائمة تدل عليه . (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢) ... ٢١ ع ١٠٩
		حقوق الامتياز :
		” تقريرها “ :
		الامتياز لا يقرر الى بنص في القانون . اشتراطه في العقد . عدم الاعتداد به . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ١١٢ ع ٧٠٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حقوق الارتفاق :
		”التنازل عنها“ :
		١ - التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا . استخلاص التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٥٨	٢٤١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٢ - التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . أثره، إلزامه المتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .
٧٥٨	٢٤١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		حق المؤلف :
		(١) إعادة طبع المصنفات القديمة :
		المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها . إعادة طبعها ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تميز الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود ذهني يتسم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة وتمتعه بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لإضفاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثا في نوعه ومتميزا بطابع ففصى خاص بما يضمنى عليه وصنف الابتكار . مثال .
٩٢٠	٢٤١٤١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) حق الاستغلال المالى :
		”مدة حمايته“
		حق الاستغلال المالى المقرر للأولف . استقرار الرأى قبل القانون ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للأولف طيلة حياته على الأقل .
٩٢٠	٢٤١٤١	(”الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		”الاعتداء عليه“ :
		١ — حق استغلال المصنف ماليا . ثبوته للأولف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، حرية المؤلف فى أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوته فى المرة الأولى مانعا من مباشرة حقه فى دفع الاعتداء فى المرة الثانية .
٩٢٠	٢٤١٤١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٢ — تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع فى السوق . منافسته كتاب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لا ينفى قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيها مادام كتابه مازال مطروحا فى السوق .
٩٣٧	٢٤١٤٢	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكر
		حق المحتكر :
		للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني وله حق القرار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر . تملكه لما يحدته من بناء وله التصرف فيه استقلالاً أو مع حق الحكر — انتقال هذا الحق عنه بالميراث . حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوقتية . (الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٤٤	١٤٤٣	
		الدعوى بتصقيع الحكر :
		”تقديرها“ :
		الدعوى بزيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة ، المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات ، المقصود بها ، الدعوى بتصقيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين . تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب . يخرج عن ذلك بدل الحكر . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)
٢٣	١٤٦	
		أجرة الحكر — تعديلها :
		اشتراط المادة ١٠٠٤ مدني لقبول طلب تعديل أجرة الحكر مضي ثمان سنوات على آخر تقدير . حكم مستحدث . أما في ظل القانوني المدني الملغى كان المحتكر تلزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . وكان تقديرها إذا كان التغيير الذي طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذي يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع . (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٦)
٥٥٦	٢٤٩٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تصقيع الحكر :
		١ - المدول عليه في تقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه ، اعتبار الأرض المحكرة حرة خالية من البناء . لا يلاحظ في ذلك سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها . صرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحكر . لا تأثير لحق البقاء والقرار الذي للمحكر في التقدير . نبذ نظرية النسبة .
٥٥٦	٢٤٩٠	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)
		٢ - على المحكر إثبات الحالة القديمة للأرض المحكرة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضا فضاء . عدم ادعائه بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
٥٥٦	٢٤٩٠	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)
		حكم
		إصدار الحكم :
		(١) تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم :
		١ - تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه ، تصريح المحكمة بذلك أو إطلاع الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حجز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاء على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطامن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون وإخلاله بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورته أو أن يكون مشارا فيها إلى خوى المستند ما دام أنه لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته .
٥٤١	٢٤٨٧	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . حكته ، عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لابتداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه . مثال .
١٢٨٨	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١)
		(ب) النطق به .
		١ - تخلف القاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حاول غيره محله وقت النطق به . وجوب اثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على اغفاله البطلان .
٦٤٢	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)
		٢ - تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به . مجئ قرار التعجيل تأليا لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفوياً وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع .
٨٦	١٤١٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		(ج) تغير الهيئة :
		تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لنفى ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك .
٦٤٢	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	بيانات الحكم :
		الخطأ في بيانات الحكم :
		مثول المظنون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا المصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانه إليها يستوجب البطلان .
٢٩٧	١٤٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		اشتمال الحكم على رأى النيابة العامة :
		١ - وجوب اشتمال الحكم على بيان أهم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . إغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتمال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأييده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محمل للنعي بالبطلان .
٣٤٠	١٤٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٢/١١) ...
		٢ - رأى النيابة العامة . اقتصراره على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .
٥٥٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) ..
		٣ - أحوال شخصية . عدم تعقيب النيابة العامة على دفاع أحد المصوم . حمله على أنها لم تجدد فيه ما يدعوها إلى إبداء رأى جديد . لا بطلان إلا إذا طالت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١٠١٣	١٥١٣	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/١١/١١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ترتيب بيانات الحكم :
		<p>الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات الواجب تدوينها في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به الإبطال . جواز إيراد الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٢٨٨ ٣٤١٨٥</p>
		<p>تسبيب الحكم :</p> <p>”تسبيب كاف“ :</p> <p>١ — قيام الحكم على عدم اعتباره المنزل الذي وجه فيه إعلان الرضبة موطا للمطعون عليها . عدم تمكينه الطاعنتين من إثبات صحة هذا الإعلان . تدليله مع ذلك على بطلان الإعلان الحاصل فيه . تصريحه بأن ذلك من قبيل الفرض الجدلي — اعتبار ذلك استطرادا زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه .</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢) ... ١٨ ١٤٥</p>
		<p>٢ — فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى وبمرتبة أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل . اعتباره إجراء قصده مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردي . استخلاص موضوعي مائع .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩) ... ١٤٥ ١٤٢٧</p>
		<p>٣ — بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية عجز المدعى من إثبات دعواه . لا حاجة بالمحكمة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه . خطأ الحكم فيما استطرده إليه تزييدا في شأن التدليل على ملكية المدعى عليه . ألغى بذلك غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ٦١٥ ٢٤١٠٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — إقامة الحكم قضاء بالصورية على دعامين مستقلين هما شهادة الشهود والقرائن . استقامة الدعامة الأولى وكفايتها وحدها لحمل الحكم . لا محل للنفي على الدعامة الثانية . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٥٠	٢٤١١٨	
		٥ — اعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، اعتباره غير موجود في الحقيقة . لا مجال للفاضلة بينه وبين عقد آخر المفاضلة لا تكون الا بين عقود حقيقية . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٥٠	٢٤١١٨	
		٦ — بقاء الرهن الصادر من المسالك في حالة إبطال أو فسخ سند ملكيته قائما لمصلحة الدائن المرتهن . شرطه ، حسن نية الدائن . انتفاء حسن النية متى كان الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهتدة بالزوال لأي سبب — استخلاص سوء النية مسألة موضوعية ، لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقة ذلك لتعريف القانوني لسوء النية . تضمنين عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن وجود متأخر من الثمن . استخلاص الحكم من ذلك أن المرتهن كان في مكتبته أن يعلم بأن العقد مهتد بالزوال عن طريق الفسخ واعتباره المرتهن سيء النية . سلامته . (الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
١٠٢٨	٣٤١٥٣	
		٧ — إقامة المحكمة الحقيقية الواقعية التي استخلصتها على ما يقيمها . لا يلزمها تتبع كل حجة للتصميم والرد عليها استقلالاً . (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
١٠٤٥	٣٤١٥٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - بيع وفاء . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . قرينة قانونية فاطمة في الدلالة على أن العقد يسترهنا . اعتماد الحكم المطعون فيه على هذه القرينة وحدها . كفايته لحمل قضائه ببطلان عقد البيع على أساس أنه يخفى رهنا . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ١٦١ ع ٣ ١٠٩١
		عيوب التدليل : القصور . " ما يعد كذلك " : ١ - خلو الحكم مما يفيد إلتفات المحكمة لدفاع الطاعنين وتمحيصها له وإطلاعها على الدليل الذي استندوا إليه . قصور . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ١٨ ع ١٤ ٩٢
		٢ - النص في عقد انتهاء الالتزام على أيلولة جميع موجودات الشركة إلى الحكومة والتزامها بخصوم الشركة في حدود قيمة هذه الموجودات . مفاده تقييد التزام الحكومة بهذه الخصوم بدخولها في قيمة موجودات الشركة . إلزام الحكومة بالتعويض عن وفاة مورث المطعون ضدهم أثناء عمله لدى الشركة . عدم استظهار الحكم دخول المبلغ الذي ألزمها به في حدود ما أتت به بمقتضى عقد لإنهاء الالتزام . قصور . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠) ٢٩ ع ١٤ ٩٦١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٣ - قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم .</p> <p>التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لو ارثته أخرى في استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالميراث . ترديد الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصته كل منهم في الحق المالي المشار اليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يفنى عن ايراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦) ... ٣٥ ع ١٩٩</p>
		<p>٤ - شرط تحقق مسئولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدني ، وجوب تدخل الشيء تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر ، دفع الحارس هذه المسئولية بأن تدخل الشيء ، كان سلبيا ووقوع الضرر بخطا المتوفى . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . تهيبه بالنص .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ٤٢ ع ٢٤٠</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		<p>٥ - يحظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطامن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطامن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .</p>
٣٨١	١٤٦٣	(الطنن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		<p>٦ - تخطئة الطامن رأى محكمة أول درجة في ردها على ما دفع به من عدم وجود تشابه بين العلامتين التجاريتين . الترام محكمة ثاني درجة اجراء المضاهاة بنفسها . اغفال ذلك والاكتفاء بتريد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي وعدم اعمال رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة الدرجة الأولى . قصور .</p>
٥٣٥	٢٤٨٦	(الطنن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		<p>٧ - سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف اليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك . قصور .</p>
٦١٤	٢٤٩٦	(الطنن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٨ - حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضاً مرض موت وقت صدور التصرف المظهر فيه بعوده من مناوله أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض الذي انتابه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف . قصور . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ٢٤٩٨ ٦٢٦
		٩ - انحراف الحكم عن المعنى الظاهر لمداول عبارات العقد دون بيان أسباب العدول عنه إلى غيره . قصور . (الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ٢٤١٠٤ ٦٥١
		١٠ - البيع الذي يستر تبرعاً صحيح في التقدين القديم والقائم متى كان التصرف منجزاً غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء المقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيها ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقياس منازعة بين المورث وبين الوارث الطامع في العقد ومن تحرير المقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ٢٤١٠٧ ٦٧٣
		١١ - التقدير الجزافي لا يصح أساساً لتقييم العملة . اعتماد الحكم في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على هذا التقدير الجزافي وحده . قصور . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) ٢٤١١٧ ٧٤٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ - عدم مواجهة الحكم أحد طلبات الطاعن استقبالا . عدم صلاحية الأسباب التي استند إليها في رفض طلبات الطاعن جملة لرفض ذلك الطلب . تعيب الحكم بالقصور .
٨٠٤	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		١٣ - كون ما ساقه الحكم في أسبابه لا يواجه دفعا جوهريا للطاعن مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور . مثال .
٩٩٦	٣٤١٤٨	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٤)
		١٤ - استخلاص علم المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضي الموضوع به . لمحكمة النقض بسط رقابتها متى كانت أسباب الاستخلاص ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . اقران الحكم المطعون فيه علم الطاعنات بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر . انتفاء التلازم الحتمي بينهما . تعييبه بالقصور .
١٠٠٧	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٥/١١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٥ - تمسك رب العمل في دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تضمين أجور عماله عند تعيينهم اهانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها. رد للقرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل في تقريره من أن تغييرات قد أدخلت على الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال بتحويلها من أجراء جمالي إلى أجراء مقسم أصلاً إلى أساس وغلاء معيشة بأعلى فئاتها لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغيير الحالة الاجتماعية للعامل. قصوره عن مواجهة هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى النزاع .
١٢٢٦	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠)
		القصور :
		”مالا يعد كذلك“ :
		١ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينته المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلّت به من ظروف الدعوى وملابساتها ولما لها من سلطة فى تقدير الدليل . رفضها تدبّ خبير وإحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١٤١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - قيام الحكم على عدم جواز إثبات ما ينخالف ما ورد بعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . بحثه لهما من قبيل التزيد . خطؤه فى ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الإثبات .
٨٦	٢٤١٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - حق المحكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمرية للخبير متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
٣٥٧	١٥٦٠ ع	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٩)
		٤ - قصور الحكم في أسبابه القانونية غير مبطل له ، وللمحكمة النقض أن تستوفي ما قصر الحكم فيه من هذه الأسباب .
١٠٢٨	١٥٣٣ ع	(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		٥ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . - عدم إلزامها بالرد على الطعون الموجهة إلى ذلك التقرير . أخذها به مفاده أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لا قصور ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٧٤	١٨٢٣ ع	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		٦ - حق المحكمة في رفض طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وهناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
١٢٧٤	١٨٢٣ ع	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		٧ - عدم تقيد المحكمة برأي الخبير المشتدب في الدعوى . حسبها أن تقيم قضاؤها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا يلزمها إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير .
١٢٨٨	١٨٥٣ ع	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القائه والعدد	
		<p>الفساد في الاستدلال :</p> <p>” ما يعد كذلك “ :</p> <p>١ - اكتفاء الحكم في التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الناقل والدالة على سلامة تسييف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أنه بذل المهمة الكافية لسلامة الشحن . ثبوت بذل الناقل المهمة الكافية لسلامة الشحن لا يدل بحال على بذله المهمة لحمل السفينة صالحة للسفر لاختلاف الأمرين . فساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠) ٢٨ ع ١٥٤</p> <p>٢ - ما يعنى المحكمة الحسبية وهى تحقق طالب الحجر - و التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب الحجر . إحصاء مهمتها في حالة مرض المطلوب الحجر عليه في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتمدها الى التثبت من نوع المرض ومباغ خطورته . استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بنخلو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية مما يشير الى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه استدلال فاسد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ٦٦ ع ٣٩٥</p> <p>٣ - عدم جواز القضاء في المسائل الفنية بعلم المحكمة . وجوب الرجوع الى أهل الخبرة . عدم إقصاء الحكم عن المصدر الذى استقى منه أن الورم الذى وجد بقدمى المورث لا علاقة له بسرطان الكلى وأنه لا بد زلال أو تعب في القلب . صدور ذلك من علم شخص بالشئون الطبية . فساد الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ٦٦ ع ٣٩٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — النص في عقد الشركة على أن الديون التي يتحملها أحد الشركاء في نهاية مدة الشركة هي الديون التي على الشركة .</p> <p>عدم انصرافه إلى الديون التي للشركة في ذمة الغير . تقرير المحكم المطعون فيه بأنه من الجائز أن يكون المتعاقدان قصداً أن يتحمل هذا الشريك الديون بنوعها . تقرير محمول على مجرد احتمال لا يصح إقامة تفسير عليه ، فضلاً عن أن هذا الاحتمال تنفيه عبارة النص الواضحة المعنى والصريحة في الدلالة على قصد المتعاقدين منها . فساد الاستدلال .</p>
١٢٣٧	٣٤١٧٩	<p>(الملحق رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)</p>
		<p>٥ — اعتبار الدين معدوماً من عدمه مسألة موضوعية .</p> <p>لمحكمة النقض التدخل في حالة مخالفة الأسباب التي اعتمد عليها القاض ، للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . يكون الدين معدوماً إذا فقد الأمل في تحصيله .</p> <p>من الأسباب التي تجعل الدين محقق الانعدام وفاة المدين دون تركته أو إفلاسه مع عدم وجود مال أو انقضاء الدين بالتفادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين . تقرير المحكم تعذر التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة لاحتمال أن تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر . تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه فضلاً عن أن هذا الاحتمال متناف في الأحوال المذكورة .</p>
١٢٣٧	٣٤١٧٩	<p>(الملحق رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التناقض :
		التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يقع في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . القضاء في الدعوى على أساس أن العقد موضوع النزاع تم بطريق التعاقد بالتسخير . كون الصورية التي منها الحكم إنما هي الصورية في شخص المشتري لا صورية التعاقد ذاته . لا تناقض .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)
		الإحالة على أسباب حكم آخر :
		الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها ، إيداع الحكم ملف الدعوى .
١٨٦	٣٢١٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		الطعن في الحكم :
		(١) موانع الطعن :
		منع المحكوم له من الطعن فيما قضى له به الحكم من طابعه . قضاء الحكم للطاعن بما طالبه من ترك غاصته لأحد الخصوم . عدم جواز طعنه على قضاء الحكم في هذا الخصوص .
٦٠٧	٩٥٢٤	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) الأحكام الغير جائز الطعن فيها :	
١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . هدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .	
(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)	٢٤١٠٦ ٦٦٣
٢ - القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤ لا يخرجها عن القيد والوارد في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لئلا يكسب إضافة زيادة في مقابل تكاليفها على أجرة شهرة أبريل ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . هدم قابلية حكمها للطعن .	
(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)	٢٤١٠٦ ٦٦٣
٣ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، مفاطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . كون الحكم القاضي بنسب خير قد بت في أساس الخصومة ، اختياره حكما في صميم موضوع النزاع وأنه بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة يتمتع معه على المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه استقلالا .	
(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٦٤)	٣٤١٦٤ ١١٢٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

مواعيد الطعن :

١ - عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرياً لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحصل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن اليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢) ... ٧ ... ١٤ ... ٢٩

٢ - إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن . شرطه ، أن يكون إعلاناً صحيحاً . بطلانه . أثره ، عدم انقضاء ميعاد الطعن . إعلان الختم بالأوراق القضائية في مواجهة النيابة . شرطه ، القياس بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصى عن محل إقامة المراد إعلانه . لا يكفي رد الورقة بنسب إعلان لسلوك هذا الطريق الاستثنائي .

(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١) ... ١٨٣ ... ٣ ... ١٢٨٠

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الخصوم في الطعن :
		١ - رفع الدعوى ابتداء من المورث بطلب التعويض عن فصله من العمل دون مبرر . وفاته أثناء سير الدعوى وحلول ورثته محله فيها ورفض الدعوى . رفعهم استئنافاتهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية . قابلية موضوع الدعوى للتجزئة . عدم مريان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات .
١٩٩	٣٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - صدور حكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن . رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد . وجوب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، م ٣٨٤ مرافعات . شرط ذلك ، أن يكون هناك تضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة .
٢٦٣	٤٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٣ - تمثيل المدين لدائنه العادى في الخصومة . افادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف الى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف الى دائنه الذى تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضما الى مدينه إذ في اختصاص المدين ما يغنى عن اختصاص الدائن .
١٢٦٦	١٨١ ع ٣	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٤ - أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هي الأحوال التي يتمدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب في الأحكام . انتفاء النعدي بهذا المعنى متى كان المحكوم له هو المدين وكان دائنه قد تدخل منضمًا إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف .
١٢٦٦	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		(ج) إعتراض الخارج عن الخصومة :
		١ - الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقًا للمادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق إختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بانكار حجية الحكم عند الاحتجاج به أو تنفيذه عليه . طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٥٥٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٤/١٥)
		٢ - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقًا للمادة ٤٥٠ مرافعات . امتناعه على الأحكام الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . الطعن على الحكم بالغش والنواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة .
٧٧١	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٦/٣)
		حجية الحكم :
		(١) الحكم الصادر خارج حدود ولاية المحكمة :
		تقرير المحكمة المختلطة حق المطعون عليها في التنفيذ على العقار . صدور هذا القضاء خارج حدود ولاية تلك المحكمة . انعدام حجيته . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء واعتباره أنه قرر حقًا للمطعون عليها في التنفيذ على العقار يمتنع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالجوز التي أوقعتها الطاعنة . مخالفة القانون .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) " حجية الأمر المقضي " .
		١ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحى نافذة في حق المدين . النعي على الحكم بخالفة القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن .
١٢٣	٢٣ ع ١	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
		٢ - قاعدة نسبية أثر الأحكام . منعها إفادة أحد أو ضرره بمحكم لم يكن طرفا فيه . حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . القضاء في مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضي في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم .
٣٣٥	٥٧ ع ١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		٣ - استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضي مسألة موضوعية .
٩٠٩	١٤٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٤ - ما كانت تصدره المحاكم الشرعية من تفسير مشروط الواقفين . اعتباره أحكاما لها حجية على من كان ممثلا فيها .
١١٦١	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
		٥ - حجية الحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة . اعتبار الدين قائما ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم . عدم منعها من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتملت مدة التقادم بعد صدور الحكم السابق .
١٢٤٨	١٨٠ ع ٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ج) قوة الأمر المقضى :	
١ - قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .	
(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)	٧١٦ ع ١١٣
٢ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تملو على اعتبارات النظام العام .	
(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)	٧١٦ ع ١١٣
٣ - قوة الأمر المقضى . ورودها على منطوق الحكم وهل ما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة الا بها . جواز الطعن في الحكم للخطأ الوارد في هذه الأسباب . الأسباب عديدة الأثر في الحكم والزائدة عن حاجة الدعوى لا تحوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها .	
(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)	١٠٩١ ع ١٦١
٤ - الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية . مثال .	
(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)	١١٦١ ع ١٦٩

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		تنفيذ الحكم :
		« تنفيذ الحكم الأجنبي » :
		١ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضممتها اليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٢ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . وجوب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٣ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . انعقاده في نفس الوقت للحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٤ - وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليهم وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الإعلان .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

حوادث طارئة

تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :

١ - يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مشار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٧ ع ١ ٤٠٩

٢ - منع الحكومة بعض التسهيلات لمشتري أراضيها لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد في رد التزامه الموهق إلى الحد المعقول .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٧ ع ١ ٤٠٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>أثر نظرية الحوادث الطارئة :</p> <p>تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح صريحا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة .</p> <p>عدم إعمال هذا الجزاء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث عن دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراضي المدين في تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .</p> <p>(المظن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ١٤٦٧ ٤٠٩</p>
		<p>قوانين الإصلاح الزراعي :</p> <p>١ — اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتعدد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصنف المبيعة فتتظم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .</p> <p>(المظن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ٢٤٩٤ ٥٩٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
٨٩٥	١٣٩ ع ٢	٢
<p>٢ — الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفة موضوع العقد مثار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .</p> <p>(الملحق رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p>		

حوالة

حوالة الحق :

” نفاذها “ :

١ — اشتراط القانون لنفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها وإعلانه بها . المقصد منه تحقيق مصالح افترض وجودها . تمسك المدين بعدم نفاذ الحوالة في حقه لهذا السبب ، وجوب القضاء له به دون مطالئته بإثبات مصلحته في ذلك .

(الملحق رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ١٢٣ ١٤٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلاً في موضوع الخصومة وإنما من التقاضى بشأن الحق موضوع مقد الحوالة إذا ما أضحى نافذة في حق المدين . الذي على الحكم بخالفة القانون في هذه الحالة لا تتمتع به سوى مصاحبة نظرية بمحكمة لا تصلح أساساً للطعن . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ... ١٤٢٣ ... ١٢٣
		حيازة
		تملك الحائز للثمار :
		١ - الربيع المستحق في ذمة الحائز من النية والربيع الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ... ١٤١٨ ... ٩٢
		٢ - يعتبر الحائز من النية من وقت علمه بميوب سنده حيازته . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه باستحقاق العقار إذا الحكم الصادر فيها يستند إلى تاريخ رفعها . (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٩) ... ١٤٣٦ ... ٢٠٩
		٣ - نقض الحكم القاضي بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له . ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقود وعمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار . (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٢٤٨٣ ... ٥١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحيازة الوقتية :
		للحكر إقامة ما يشاء من المباني وله حق التمسار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر . تملكه لما يحدته من بناء وله التصرف فيه استقلالاً أو مع حق الحكر — انتقال هذا الحق عنه بالميراث . حيازته للأرض المحكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوقتية .
٢٤٤	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		التقادم الخمسي :
		سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسي . مناطه ، ثبوت ولم التصرف إليه وقت تاقى الحق بعدم ملكية التصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلاً إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم ثبوت النية على ذلك . قصور .
٦١٤	٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		التقادم الطويل المدة :
		التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سبباً للتملك . المشتري الاستدلال بعهده شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتداداً لحيازة سلفه البائع له .
٨٩٠	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى الحيازة :
		” دعوى استرداد الحيازة “ :
		١ - قيام دعوى استرداد الحيازة على رد الاعتداء غير المشروع . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع النصب . لا لزوم لتوافرية التملك ولا وضع اليد مدة سنة سابقة على التعرض . جواز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة .
٦٢	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - يكفي لقبول دعوى استرداد الحيازة سلب الحيازة فحوا . لا يشترط أن يصبغ ذلك إيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره .
٦٢	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		(خ)
		خلف
		اندماج جمعية في أخرى :
		لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية الا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها الا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفاً للجمعية الاولى .
٦٨٥	١٠٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق - حاسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

خلافة المشتري للبائع :

١ - خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من موان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ... ١٢٩ ع ٢ ٨١٩

٢ - التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا للتملك . للمشتري الاستدلال بعقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتدادا لحيازة صاحبه البائع له .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٢٨ ع ٢ ٨٩٠

مسئولية رب العمل الجحيد :

بيع رب العمل مؤسسته إلى رب عمل آخر . النص في عقد البيع هل قيام البائع بتعويض مستخدميه واعتبارهم مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد للمشتري ابتداء من تاريخ البيع . تخالف العامل عن حقوقه قبل رب العمل الأول . تقرير الحكم أن تجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته للقانون فإنه يترتب عليه انقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة . عدم اعتداده بالمخالصة . اعتباره المشتري مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة . تقارير سائغة من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار مدة عمل العامل متصلة . صحة ما انتهى إليه الحكم من أن المشتري وقد حل محل البائع يكون مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٠) ... ١٧٨ ع ٣ ١٢٣٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقود التزام المرافق العامة :
		<p>هقوق التزام المرافق العامة . القاعدة فيها إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . الملتزم لا يعتبر وكيلًا من جهة الإدارة ، ولا تعده خلفًا خاصًا أو عامًا له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إنهاؤها الالتزام وعودة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن هذه الديون إلا إذا نص في عقد الالتزام على ذلك .</p>
١٦١	١٤٢٩	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		أثر العقد .
		<p>لا ينصرف أثر العقد إلى غير عاقديه وخلفائهم ، ولا يمكن أن يربط التزاما في ذمة الغير وأو كان تابعا لأحد المتعاقدين .</p>
١٠٢٢	١٥٢٣	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		خلافة الدائن للمدين :
		<p>١ - للدائن استعمال حق مدينه في التملك بالتقادم عن طريق الدعوى غير المباشرة . شرط ذلك أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل .</p>
١٢٤٨	١٨٠٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		<p>٢ - تمثيل المدين لدائنه العادي في الخصومة . افادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يظعن في الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف إلى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف إلى دائنه الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمًا إلى مدينه إذ في اختصاص المدين ما يغني عن اختصاص الدائن .</p>
١٢٦٦	١٨١٣	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>خلافة الوارث لمورثه :</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليهم في نصيب أحد المستحقين في الوقف ما كان ما يستحقه والدهم لو كان حيا . مناقضته حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات والحائز لقوة الشيء المقضي . جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لهيئته على خلاف ذلك الحكم . لا ينال من ذلك عدم اختصاص بعض المطعون ضدهم بأنفسهم في الدعوى الأولى وإنما اختصم فيها والدهم ، ذلك أن المورث توفي بعد انتهاء الوقف لأهل وصيروته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف . الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا عاما له .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧) ... ١٩٩٠ ع ٣ ١١٦١</p>
		<p>(د)</p> <p>دائن . دعوى . دفاع . دين</p> <hr/> <p>دائن</p> <p>١ — للدائن استعمال حق مدينه في التمسك بالتقادم عن طريق الدعوى غير المباشرة . شرط ذلك أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل .</p> <p>(الطن رقم ٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٨٠٠ ع ٣ ١٢٤٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تمثيل المدين لدائته العادي في الخصومة . المادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائته في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه . للدائن ولولم يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف إلى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف إلى دائته الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمما إلى مدينه إذ في اختصاص المدين ما يغني عن اختصاص الدائن . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
١٢٦٦	٣٤١٨١	٣ - أحوال عدم التجزئة المقصودة بالمادة ٣٨٤ مرافعات هي الأحوال التي يتعدد فيها المحكوم لهم بحيث يخشى وقوع تضارب في الأحكام . انتفاء التعدد بهذا المعنى متى كان المحكوم له هو المدين وكان دائته قد تدخل منضمما إليه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
١٢٦٦	٣٤١٨١	
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة في الدعوى :
		١ - قاعدة تنصيب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها . مجالها . أن يكون الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . (الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
١٩٩	٣٥	١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - مثول المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصى السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانه إليها يستوجب البطلان .
٢٩٧	٥٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى “ :
		قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	١١٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		(ب) عدم سماع الدعوى :
		” في تدابير الأحكام العرفية “ :
		تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم .
		تحریم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا الحظر .
٣٩٠	٦٥ ع ١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	في مواد الأحوال الشخصية :
		النص في المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى في عدم إقامتها . مناط العذر الشرعى كونه مشروما وما نعا للدعى من رفع الدعوى . ترك أمر تقدير قوته وكونه مانعا أو غير مانع لفطنة القاضى . مثال .
١١٥٧	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤)
		طريقة رفع الدعوى :
		١ - الطعون الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها .
١٠٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٢ - الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات رفعها بطريق التكليف بالحضور .
١٣٦	٢٥٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٣ - المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعوى . خروجه عن هذا النطاق .
١٣٦	٢٥٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات رفع الدعوى .
		يجب على المحضر أن يبين في ورقة الإعلان حصة من تسلم الورقة وإقامته مع المراد إعلانه . إغفال ذلك يبطل للإعلان . وقوع البطلان في ورقة التكليف بالحضور وعدم حضور المطلوب إعلانه . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ١٢٨٤ ع ٣
		ميعاد رفع الدعوى :
		دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ٤١٨ ع ١
		تقدير قيمة الدعوى :
		(١) سبب الدعوى :
		١ — السبب القانوني في المادة ٤١ مرافعات . المقصود به الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون . يخرج عن ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة في الدعوى . النعي بخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي وإن كان يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض ولا أن تثيره المحكمة من تلقاء نفسها مادام أنه يستند إلى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩) ٥٣ ع ١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق من كون سبب الدعوى سببا حقيقيا يتحقق به المغايرة في سبب الدعوى أم أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضي .
١١٦١	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
		(ب) الدعوى بتصقيع الحكر :
		الدعوى بزيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات، المقصود بها ، الدعوى بتصقيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين . تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب . يخرج عن ذلك بدل الحكر .
٢٣	١ ع ٦	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		(ج) دعوى التصفية :
		الشيء المتنازع حوله في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسبي عليها في حدود ما قرره القانون ١٩٤٤/٩٠ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .
٢٢٢	٣٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(د) أثر تقدير قيمة الدعوى :

قوة الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ ج . قضائها تبعاً لذلك بعدم اختصاصها بالإحالة إلى المحكمة الابتدائية . صيرورة الحكم انتهائياً بعدم استئنائه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم إلى ماورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تفيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادراً في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهاى . جواز استئنائه .

(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٢ ع ٣١١

تكييف الدعوى :

١ — المنازعة في مدى استحقاق العامل لفرق إعانة فلاء المعيشة بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه في إخطار رب العمل به . نزاع فردى لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره .

(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٥) ... ١٥ ع ٨٠

٢ — على المحكمة أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانونى المنطبق على واقعة الدعوى . خطأها في ذلك وتطبيقها أحكاماً غير الواجبة التطبيق . جواز الطعن في الحكم بطريق التماس لمخالفة القانون ولو لم يكن الطاعن قد نبه محكمة الموضوع إلى ذلك .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ٤٥ ع ٢٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٠٧	٩٥ ع ٢٤	٣ - رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية . (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
٦٦٣	١٠٦ ع ٢٤	٤ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات التجارية التي يستترم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات التجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
٦٦٣	١٠٦ ع ٢٤	٥ - الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية ، من المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها جواز رفعها بعد انقضاء الملاقة التأجيرية . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
٧٢١	١١٤ ع ٢٤	٦ - دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من أنحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها لا حجية للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون . (الطعن رقم ٦ لسنة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الحكم النهائي القاضى بالشفعة . اعتباره سندا للملكية المحكوم له للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المحدد فيه . الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة . اعتبارها بمثابة طلب فسخ سند التملك . للمحكوم له بالشفعة توقي الفسخ بدفع الثمن الى وقت صدور الحكم النهائي فى الدعوى .
١١٣٤	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		”تحديد أيام انعقاد الجلسات“ :
		تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم . اجراء تنظيمى . مخالفته . لا بطلان .
٨٦	١٧٤	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		ضم الأوراق والاطلاع عليها :
		الأوراق المطعون فيها بالتزوير هى من أوراق القضية . الإصر بضمها والاطلاع عليها ليس من اجراءات الدعوى التى يلزم اثباتها فى محضر الجلسة . اغفال المحكمة اثبات ذلك . لا بطلان .
٥٣	١١٤	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		ضم دعوى لأخرى :
		ضم الدعويين لا يفقد كل منهما استقلالهما متى كان موضوعهما مختلفا .
١٢٩٥	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		احالة القضية من دائرة الى أخرى من دوائر المحكمة :
		احالة القضية من دائرة الى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه عن نطاق المادة ١٣٩ مرافعات . لا محل لاختار الخصوم الغائبين .
١٠٨٧	٣٤١٦٠ ع	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)
		”وصف السرقة“ :
		مناط نظر الدعوى على وجه السرقة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاضعة له على وجه [السرقة . امتياز الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف منها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون .
٨٣٣	٢٤١٣١ ع	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		”تقرير التلخيص“ :
		١ — مرور الدعوى بمرحلة التحضير . انتهاء الحكم الى أنها من الدعوى التي تنظر على وجه السرقة . لا يبيح عدم وضع تقرير بالتلخيص أو إغفال تلاوته قبل بدء المرافعة .
٨٣٦	٢٤١٣٢ ع	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		٢ — جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات من هذا البيان .
٩٤٧	٢٤١٤٣ ع	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٣ — جواز الاستدلال من الحكم وحده على تلاوة تقرير التلخيص .
١٠٥٠	٣٤١٥٦ ع	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تدخل النيابة العامة“ :
٥٥٠	٢٤ ٨٩	١ — رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعي . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية الى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٢١ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٥/٤/١٩٦٤)
		٢ — تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصاحبة فيه . ليس لغير القصر التحدي بعدم اخبار النيابة . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
٨٣٦	٢٤ ١٣٢	٣ — وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
٨٣٦	٢٤ ١٣٢	وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
١١٢٧	٣٤ ١٦٤	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		التدخل :
		١ - الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، اعتباره محكوما عليه في طلب التدخل . له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . عدم استئنافه هذا الحكم يمنعه من التدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية . (الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ... ٨١ ع ٢٤ ٥٠٣
		٢ - وقع المدعى الدعوى بوصفه ناظرو وقف . اتصفه أثناء سير الدعوى بصفته الشخصية إلى جانب تلك الصفة . اعتبار ذلك من قبيل التدخل . وجوب إعلانه للخصم الغائب ، ليس لغير الغائب من الخصوم التمسك بالبطلان لإغفال هذا الإعلان . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ... ١٣٢ ع ٢٤ ٨٣٦
		الخصوم في الدعوى :
		« حضور الخصوم وتمثيلهم في الدعوى » :
		١ - زوال صفة الطاعن بعد تهية الدعوى للحكم في موضوعها . حضور من قام مقامه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومباشرة السير فيها . انعدام أثر تغير الصفة على سير الطعن . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ٤٧ ع ١٤ ٢٧١
		٢ - يكفي لإعتبار الطعن بزمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٠ ع ١٤ ٢٩٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨١	٦٣ ع ١	٣ - حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ما لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها . لا يغير من ذلك كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
٦٠٧	٩٥ ع ٢	٤ - اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي يترتب على عدم اختصاص أحدهم . بجأله عند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة باعتبارها دعوى استحقاق قرعية اختصاص فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع . لزوم اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع من الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى . إفعال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته . (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
١١٧٩	١٧٠ ع ٣	٥ - تمثيل محامى أقلام القضايا لمصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يعينها وزير العدل . إعفاؤهم من شرط القيد في جدول المحامين . قبولهم للرافعة أمام كافة المحاكم بما فيها محكمة النقض . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)
١٢٦٦	١٨١ ع ٣	٦ - تمثيل المدين لدائنه العادى في الخصومة . إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين واعتبار الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حتى الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه . للدائن وأولم يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها . توجيه الاستئناف إلى المدين لا يلزم معه توجيه الاستئناف إلى دائنه الذي تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة منضما إلى مدينه إذ في اختصاص المدين ما يفتى عن اختصاص الدائن . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		” التوكيل بالخصومة “ :
		٧ - التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات الايجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا . (دعوى التنصل رقم ٣٣ ، ٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٧٠ ع ١٤٣٠
		قاضي التحضير :
		تقديم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضي التحضير . مخالفة ذلك لا ترتب البطلان . تقديم دعوى من هذا القبيل إلى قاضي التحضير . ليس للخصم سوى طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة . لا يقبل منه بعد تحضيرها وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات . (الطعان رقا ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ... ١٣٢ ع ٢٨٣٦
		الارتباط بين دعويين :
		تقدير قيام الارتباط بين دعويين مسألة موضوعية . (الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ... ١٤٣ ع ٢٨٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) ترك الخصومة :
		١ - منع المحكوم له من الطعن فيما قضى له به الحكم من طلباته . قضاء الحكم للطاعن بما طلبه من ترك مخاصمته لأحد الخصوم . عدم جواز طعنه على قضاء الحكم في هذا الخصوص .
٦٠٧	٩٥ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة . عدم قبوله إلا لمن شرع هذا البطلان لمصاحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام .
٦٠٧	٩٥ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ب) سقوط الخصومة :
		١ - اختصام الشركة في شخص مديرها وتوجيه الاعلان إليها في مركز إدارتها وتسليم صورتها لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الاعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لممثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجاوزي .
١٣	٤ ع ١	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		٢ - سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على انجاء صحيح . اتصاله بمصاحبة الخصم . جواز التنازل منه صراحة أو ضمناً .
٧٦٤	١٢٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤٧	٢٤٣	٣ - الحكم يسقط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها . مثال . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		تقديم الدعوى :
١٠٠٧	٢٤١	١ - أحكام العمل غير المشروع . انطباقها على أنواع المسؤولية الثلاث . النص في المادة ١٧٢ مدني على تقديم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بثلاث سنوات . مفاده ، تقديم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي وعمل الغير وعن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانونا . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٥)
١٠٩١	٢٤١	٢ - القضاء بطلان عقد البيع على أساس أنه عقد بيع وفائي يستمرهنا . بطلانه بطلانا مطلقا لا ينقلب صحيحا مهما طال الزمن ولم يكن للتقديم أثر فيه في ظل القانون المدني الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة من وقت العقد . حكم مستحدث . مريانه من ١٥/١٠/١٩٤٩ على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقديم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ ابرامها . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		رسوم الدعوى :
٣٨٦	٦٤	١ - انتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه اذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي . استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - وجوب تحصيل رسم واحد على طلب ابطال البيع وثبوت الملكية هو ارجح الرسمين . ترك المدعين لطالب ثبوت الملكية . القضاء لهم بابطال العقد . الزام المدعى عليهم بمصروفات الدعوى . عدم تقديم المحكوم عليهم ما يدل على أن الرسم المستحق على طلب ثبوت الملكية يزيد على الرسم المستحق على طلب ابطال العقد . لا محل للقول بالزام المحكوم لهم بالفرق بين الرسمين .
١٠٩١	١٦١ ع ٣	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)
		بعض أنواع الدعاوى :
		دعوى الضمان الفرعية :
		عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار اعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرىا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا محل واحد بعينه . اعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن اليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . اعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ اعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .
٢٩	١٦ ع ٧	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دفاع
		الاخلال بحق الدفاع :
		ما يعد كذلك :
		تقديم مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم . شرطه ، تصريح المحكمة بذلك أو اطلاق الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حيز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحاً بتقديم مستندات ودون أن يثبت اطلاق الطامن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون واخلاله بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشاراً فيها إلى خوى المستند ما دام أنه لم يثبت اطلاق الخصم على المستند ذاته .
٥٤١	٢٤ ٨٧	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		مالا يعد كذلك :
		١ — إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينه المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملايساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . وفضها ندب خير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١٤ ١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٦	١٧ ع ١٧	٢ - تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعجيل تأيلاً لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفويًا وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤)
دين		
الديون المعدومة :		
١٢٣٧	١٧٩ ع ٣	١ - الديون المعدومة . اعتبارها بمثابة خسارة على المنشأة . وجوب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها . وجوب تمثيل الميزانية للركز الحقيقي للمنشأة . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٦٤)
١٢٣٧	١٧٩ ع ٣	٢ - اعتبار الدين معدوماً من عدمه مسألة موضوعية . لمحكمة النقض التدخل في حالة مخالفة الأسباب التي اعتمد عليها القاض للقاء أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . يكون الدين معدوماً إذا فقد الأمل في تحصيله . من الأسباب التي تجعل الدين محقق الانعدام وفاة المدين دون تركة أو إفلاسه مع عدم وجود مال أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين . تقرير الحكم تعذر التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة لاحتمال أن تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر . تقرير محول على مجرد افتراض احتمال لا يجوز بناء حكم عليه فضلاً عن أن هذا الاحتمال متف في الأحوال المذكورة . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ر)
		رسوم . رهن رسمي . ريع
		رسوم
		رسم الدمغة .
		رسم الدمغة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة . تقديره على القيمة الاسمية المدونة عليها . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٦) ٢٣٩ ٢٤١٠١
		رسوم قضائية :
		١ — الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسبي عليها في حدود ما قرره القانون ١٩٤٤/٩٠ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها . (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦) ٢٢٣ ١٤ ٣٨
		٢ — انتهاء الدعوى صلاحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تهديدي استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٩) ٣٨٦ ١٤ ٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - وجوب تحصيل رسم واحد على طلب ابطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح الرسمين . ترك المدين لطلب ثبوت الملكية . القضاء لهم بابطال العقد . إلزام المدعى عليهم بمصروفات الدعوى . عدم تقديم المحكوم عليهم ما يدل على أن الرسم المستحق على طلب ثبوت الملكية يزيد على الرسم المستحق على طلب ابطال العقد . لا محل للقول بإلزام المحكوم لهم بالفرق بين الرسمين . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ... ١٦١ ع ٣ ١٠٩١
		رهن رسمي
		بقاء الرهن الصادر من المالك في حالة ابطال أو فسخ سند ملكيته قائما لمصلحة الدائن المرتهن . شرطه ، حسن نية الدائن . انتفاء حسن النية متى كان الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب - استخلاص سوء النية مسألة موضوعية ، لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقة ذلك للتعريف القانوني لسوء النية . تضمين عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن وجود متأخر من الثمن . استخلاص الحكم من ذلك أن المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ واعتباره المرتهن سيء النية . سلامته . (الطعان رقم ٥٢٣ ٥٢٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ربيع
٥١٦	٨٣ ع ٢	١- عدم صيرورة العين المشفوعة الى ملك الشفيع في غير حالة التراضي الا بالحكم النهائي القاضى له بها . هدم أحقية الشفيع لربيع هذه العين الا ابتداء من تاريخ هذا الحكم . (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
٩٢	١٨ ع ١	٢- الربيع المستحق في ذمة الخائز متى ألتية والربيع الواجب على نظر الوقف أدائه للمستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		(س)
		سند إذنى
٤٢٦	٦٩ ع ١	اعتبار السند اذنى متى استوفى الأوضاع التى حددتها المادة ١٩٠ تجارى . وجوب رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فى دعاوى السندات الإذنية بتكليف بالحضور . لافرق فى ذلك بين السندات الإذنية المدنية والتجارية . (الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ش)

شركة . شفعة . شهر عقارى . شيك

شركة

إعلان الشركة :

١ - اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الإعلان اليها في مركز ادارتها وتسليم صورتها لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الإعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لممثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى .

(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢) ... ٤ ع ١٣

٢ - جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة في المادة ١٤ مرافعات إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف إلى ممثل الشركة وتسليم صورة الإعلان في مركز الشركة إلى أحد موظفيها بوصفه نائباً عنه . صحة الإعلان .

(الطن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٤ ع ٣ ١٠٤٢

ميزانية الشركة :

وجوب تمثيل الميزانية للمركز الحقيقي للشاة . الديون المعدومة . اعتبارها بمثابة خسارة على المنشأة . وجوب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٧٩ ع ٣ ١٢٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى التصفية :
		الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسبي عليها في حدود ما قرره القانون ١٩٤٤/٩٠ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .
٢٢٣	٣٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		شفعة
		الحكم بالشفعة :
		« أثره » :
		١ — عدم حيوية العين المشفوعة إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي له بها . عدم أحقية الشفيع لبيع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .
٥١٦	٨٣ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		٢ — الحكم النهائي القاضي بالشفعة . اعتباره سنداً للملكية المحكوم له لأمين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المحدد فيه . الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة . اعتبارها بمثابة طلب فسخ سند التملك . للمحكوم له بالشفعة توقي الفسخ بدفع الثمن الى وقت صدور الحكم النهائي في الدعوى .
١١٣٤	١٦٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p>نقض الحكم القاضى بالشفعة .</p> <p>«أثره» ١</p> <p>نقض الحكم القاضى بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التى ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال واجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له . ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٣ ع ٢٤ ٥١٦</p>
	<p>شهر عقارى</p> <p>تسجيل القسمة العقارية :</p> <p>١ - مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفروزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ... ٨١ ع ٢٤ ٥٠٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - المقصود بالتعير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . تلقى حقا مفروزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفروزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفروز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .</p> <p>(الملحق رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ٨١ ع ٢ ٥٠٣</p>
		<p style="text-align: center;">شيك</p> <p>مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا لذمة صاحبه . عدم انقضاء التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .</p> <p>(الملحق رقم ٥٢٤٥٠٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٢٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ص)
		صلح . صورية
		صلح
		الرسوم القضائية المستحقة :
		اقتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصلح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى ، استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك .
٢٨٦	١٤٦٤	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
		الصلح التي تجريه الجهة الادارية :
		» أخذ رأى مجلس الدولة « :
		استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية ، وهم التزام الإدارة باتباعه . اخفاله . لا بطلان .
٨٥٧	١٣٣٢٤	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		صورية
		اثبات الصورية :
		١ - قيام الحكم على عدم جواز اثبات ما يخالف ما ورد يعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . بحثه لما من قبيل التزيد . خطؤه في ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الاثبات . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ... ١٧ ع ١٦ ٨٦
		٢ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الارث . حق خاص مصدره القانون وليس حقا يتلقاه من مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث الى وارث اخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث ، طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الاثبات . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ع ٢٤ ٥٢٥
		٣ - تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) ... ١١٨ ع ٢٤ ٧٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٥٠	٢٤١١٨	٤ — إقامة الحكم قضاء بالصورية على دعامتين مستقلتين هما شهادة الشهود والقرائن . استقامة الدعامة الأولى وكفايتها وحدها لحمل الحكم . لا محل للنهي على الدعامة الثانية . (الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		أثر الصورية :
٧٥٠	٢٤١١٨	اعتبار المقدوريا صوريا صورية مطلقة . أثره ، اعتباره غير موجود في الحقيقة . لأجل المفاضلة بينه وبين عقد آخر . المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية . (الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		(ض)
		ضرائب
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		”وعاء الضريبة“ :
٣٢٥	١٤٥٥	١ — تقدير قيمة الاستهلاكات الواجب خصمها من الأرباح بالقيمة الحقيقية للأصول المستملكة . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		٢ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . صريحتها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . (الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٨)
٥١٢	٢٤٨٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - احتساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية . تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها . يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على صافي الربح .
٦٣٥	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٦)
		٤ - وعاء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد، تحديده، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .
٦٣٥	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٦)
		٥ - الديون المدومة . اعتبارها بمثابة خسارة على المنشأة . وجوب خصمها من حساب الأرباح والخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها . وجوب تمثيل الميزانية للوكر الحقيقي للمنشأة .
١٢٣٧	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		تقدير وعاء الضريبة :
		” سنوية الضريبة “ :
		١ - الأصل أن تكون السنة المالية متمشية مع السنة التقويمية . نظام السنوات المتداخلة . تحديد الضريبة في الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة . أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها سنة الأساس في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
١٨٩	٣٣	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠٠	٢٤١١٠	<p>٢ — الأصل في السنة المالية للنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية . السنوات المتداخلة . تحديد الضريبة في الحالتين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة . أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها سنة الأساس .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠)</p> <p>التقدير الحكمي :</p> <p>١ — قاعدة تقدير وعاء الضريبة الواردة بالمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وجوب العمل بها في كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . يكفي لاعتباره كذلك الطعن فيه من أي من الطرفين .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٥)</p> <p>٢ — الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها على أساس المماثلة استثناء . القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أجازت هذا الاستثناء . وجوب الرجوع إلى الأصل . لا يحول دون ذلك سبق قبول الممول للتقدير الحاصل بطريق المماثلة .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)</p> <p>٣ — اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ — وبما كانت أو خسارة — أساسا لهذا الربط .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اشتمال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١ .
٢٣٢	٤٠ ع ١	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٤)
		٤ — المرسوم بمرسوم رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح في السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .
٢٣٦	٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٦٤)
		٥ — اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .
٣١٩	٥٤ ع ١	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
		٦ — الربط الحكيم . النشاط المستحدث . المقصود به . كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقبل . مثال .
٥٤٥	٨٨ ع ٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٤)
		٧ — المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وحدة الممول في سنة القياس وفي السنوات المقيسة . تحويل شركة التضامن إلى شركة توصية . أثره . تغيير المركز القانوني للشركاء الموصين دون الشركاء المتضامنين من الناحية الضريبية . إعمال أحكام المرسوم بقانون المذكور على الشركاء الموصين . مخالفة للقانون .
١٠٦٧	١٥٧ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . تقدير الحكم أن دفاتر المنشأة غير شاملة لجميع أوجه نشاطها ، وأن القيسود الواردة فيها إجمالية وبعضها غير مؤيد بالمستندات ولا تخرج عن كونها مسودات لتسوية الحساب بين الشركاء . إجراء مأمورية الضرائب تعديلات جوهرية تمس أمانتها . اعتبار دفاتر المنشأة وحساباتها غير منتظمة . اعتبار المطعون عليهما من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم سالف الذكر . (الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٥) ... ١٥٧ ع ٣ ١٠٦٧
		” وسائل تقدير وعاء الضريبة “ :
		١ — لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو أطرافها كلها أو بعضها . (الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ... ٥٤ ع ١٤ ٣١٩
		٢ — عدم التزام الممول بامساك دفاتر قيد أرباحه قبل صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . لا يشترط في هذه الدفاتر توافق ما نص عليه قانون التجارة . يكفي أن تكون مما جرى العرف بامساكها . (الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ... ٥٤ ع ١٤ ٣١٩
		” وحدة النشاط “ :
		اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية لا يتنافى مع وحدة النشاط . (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٢) ... ٣٩ ع ١٤ ٢٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تصفية المنشأة“ :
		تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . اعتبار فترة التصفية فترة عمل وعمليات التصفية استمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة .
٢٢٨	٣٩ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٢)
		”تغيير من شكل المنشأة“ :
		”الإخطار به“ :
		ممول . مساهمته بأصول منشأته الفردية في تكوين شركة تضامن . أثره . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتها منذ بدء تكوين الشركة . وجوب إخطار مصلحة الضرائب وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . إغفاله . إلزامه بالضريبة عن سنة كاملة .
١٤١	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		إقليمية الضريبة :
		اعتبار المنشأة الأجنبية مشغلة في مصر متى كان لها فيها ممثلون خاضعون لأوامرها أو كان لها فرع مستقر فيها .
٣٢٥	٥٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		إجراءات ربط الضريبة :
		١ — النص في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها . استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تعديه إلى أنواع الضرائب الأخرى . مثال .
١٠٤	٢٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير . سريانه في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها . الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة وبطلان إجراءات التنفيذ المترتبة عليه . لا محل لمراعاة هذا الميعاد .
٤٩٢	٢٤ ٧٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		٣ - الطعن في النموذج رقم ١٨ ضرائب . عدم جوازه .
١٠٨٧	٣٤ ١٦٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)
		تقادم الضريبة :
		توقف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به . عدم بدء سريان مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد مضي شهرين من انتهاء السنة المالية للمول . عدم الاعتداد بتاريخ التوقف ما دامت المصلحة لم تخطر به . علم المصلحة بوفاة المول لا يغني عن الإخطار .
٤٩٢	٢٤ ٧٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		” إجراءات ربط الضريبة “ :
		الضريبة على الأرباح الاستثنائية . إجراءات ربطها . من تاريخ انتهاء ميعاد اختيار رقم المقارنة وتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر .
٤٩٢	٢٤ ١٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

الضريبة على القيم المنقولة :

١ - ماتتقاضيها الهيئات العامة من نصيب في أرباح شركات الامتياز مقابل منحها التزام استغلال أحد المرافق العامة .
خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . مثال .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) ١١٩٦ ٣ع١٧٣

٢ - دعوى الممول بإلغاء قرار لجنة الطعن بشأن تحديد أرباحه الخاضعة لضريبة القيم المنقولة بزعم عدم خضوع الأتاوة التي يدفعها للبلدية للضريبة . عدم توجيه مصلحة الضرائب أي طلب للبلدية في الطعن الضريبي موضوع الدعوى الأصلية . إدخال الممول للبلدية في دعوى الضمان الفرعية . الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي . رفضه . لا مخالفة للقانون . لا يجدي البلدية ما تذرمت به بشأن ولاية النذب والاستعجاب التي ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشاري لمجلس الدولة إذ هي لا تتصل بالتزاع المعروض والدائر في جوهره بين مصلحة الضرائب والممول وبين هذا الأخير والبلدية .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) ١١٩٦ ٣ع١٧٣

الضريبة على المهن غير التجارية :

«وعاء الضريبة» :

الضريبة على المولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات . نظام الضريبة الثابتة . جواز اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه ، تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب . سجل مصحوب بعلم الوصول . لا ينفي من ذلك تقديم الممول لإقرارات بأرباحه الفعلية .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ٧٦٧ ٢ع١٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” مهنة المخرج السينمائي “ :</p> <p>سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح المهن الواردة في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى أرباح كل مهنة غير تجارية يعينها وزير المالية . رخصة القياس على المهن المشار إليها في تلك المادة . قصرها على وزير المالية الذي له وحده إضافة مهن أخرى إلى هذه المهن . عدم النص على مهنة المخرج السينمائي ضمن المهن المنصوص عليها في المادة ٧٢ قبل تعديلها وعدم صدور قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن . أثره . عدم سريان التعديل الذي استحدثه القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على الضرائب المستحقة قبل العمل به . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٨) ٨٢ ٢٤ ٥١٢</p>
		<p>الطعن في الربط :</p> <p>النص في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها . استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تعديده إلى أنواع الضرائب الأخرى . مثال ، الضريبة على المهن غير التجارية . (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢) ٢٠ ١٤ ١٠٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الضريبة على كسب العمل :
		” ولاء الضريبة “ :
		الضريبة على كسب العمل . نطاق الإعفاء منها . قصره على المساهمات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ومزايا تقديرة أو عينية قد يستولى عليها من هذا موظفي الحكومة ومستخدميها ممن لهم الحق في المعاش .
٥٦٨	٢٤ ٩١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٩)
		الضريبة العامة على الإيراد :
		” ولاء الضريبة “ :
		١ — ولاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، دخوله في ولاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديده، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .
٦٣٥	٢٤ ١٠٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٦)
		٢ — عدم مريان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ إلا عن إيرادات سنة ١٩٤٩ . مريان القانون على الماضي في هذه الحدود فحسب . لا محل للتوسع في هذا الاستثناء بالنسبة للسنة المالية ٤٨ — ١٩٤٩ لا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلية في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك في سنة ١٩٤٨ .
٤٤٢	٢٤ ٤٣	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)
		هيئة عامة

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
رسم الأيلولة على التركات :		
"الطعن في الربط" :		
الطعن في قرارات اللجان . طريقة رفعه .		
١٠٤	٢٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
١٣٦	٢٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
"الدعوى الخاصة به" :		
مناطق تظهر الدعوى على وجه السرعة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاصة له على وجه السرعة . استلزام الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون .		
٨٣٣	٢٣١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
رسم الدفعة :		
"رسم الدفعة على الأوراق والقراطيس المساية" :		
رسم الدفعة على الأهمم والسندات غير المقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة . تقديره على القيمة الاسمية المدونة عليها .		
٦٣٩	١٠١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ع)

عادات تجارية . عقد . علامات تجارية . عمل

عادات تجارية

١ - العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ... ٨٠ ٢٤ ٤٩٩

٢ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجاري . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ مدني .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ... ٨٠ ٢٤ ٤٩٩

٣ - العادات التجارية من مسائل الواقع التي يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . وكذلك العرف . خروجها من رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضي عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . مقتضى ذلك التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف أو عادة تجارية تقضى بتجريد الفوائد بعد اقفال الحساب الجاري . عدم جواز التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢) ... ١٦٣ ٣٤ ١١٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	عقد
		أركان العقد :
		« الرضا » :
		١ - افتتاح المزايدة واو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً . الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا برساء المزايد .
٦٨	١٣ ع ١٤	(الملن رقم ١١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - الاستغلال هو اختتام الغير فرصة سفة شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغله فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عند ما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب . تصرف ذو الغفلة أو السفية قبل صدور الحجر لا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . فلم المتصرف إليه بسفة المتصرف أو غفلة لا يكفي لإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الاستغلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستغلال مجرد قصد بل يلزم ثبوت استغلال المستغل لذى الغفلة أو السفية فعلاً وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .
٧٠٦	١١٢ ع ٢	(الملن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		٣ - صدور الإيجاب لغائب دون تصريح لميعاد للقبول ، لقاضي الموضوع امتخا لاص الميعاد الذي التزم الموجب البقاء فيه على إيجابه من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بين الأسباب المبررة لذلك . وله تحرى هذا القصد من أفعال صدرت عن الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا . وله في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين من صفقة واحدة الاستدلال على قصدهم المتحد بأمور صدرت عن أحدهم كاشفة لهذا القصد .
٨٩٥	٢٤١٣٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		”التعاقد بطريق التسخير“ :
		٤ - من يعبر اسمه ليس الا ويكلا عن أعاره . يحكم حكم كل وكيل لا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء الا من ناحية أن وكالته مستترة . مقتضى ذلك أن الصفقة تتم لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ من التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئا . مثال في بيع عقار .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)
		٥ - بيع عقار بطريق التسخير . اعتباره عقدا جديا . ضرورة تسجيله لتنتقل الملكية من البائع الى المصخر وبالتالى الى الموكل . القضاء بحو التسجيل من شأنه بقاء الملكية على ذمة البائع واستمالة انتقالها الى الموكل . تفويته غرض القانون من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الوكيل وليس للبائع .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عيوب الرضا :
		« التدليس » :
		تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٦٣	١ ع ٤٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		تكييف العقد :
		العقود الإدارية :
		١ — إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة لتوريد مادة لازمة لتسيير مصرف عام واحتوائه على شروط غدير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا .
٢١٣	١ ع ٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
٢٥٤	١ ع ٤٥	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٢ — لم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين اختصاص الميزة لها . على المحاكم إعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلا إلى تحديد اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوقتي المطلوب اتخاذها .
٩٥٦	٢ ع ١٤٤	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٣ — العقود التي تبرمها الإدارة مع الافراد . اعتبارها عقودا إدارية . شرطه ، تعلقها بتسيير مصرف عام ، وإظهار الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بتضمينها شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحميل فيها على اللوائح الخاصة بها .
٩٥٦	٢ ع ١٤٤	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التزامات المتعاقد مع الإدارة :
		« طبيعتها » :
		التزامات المتعاقد مع الإدارة شخصية . وجوب تنفيذها شخصيا وبنفسه . مسئوليته وحده أمام الإدارة ولها دائما حق الرجوع عليه في حالة وقوع تقصير في التزامه أيا كان شخص المضر . ليس له التحلل من المسؤولية متذعرا بأن الفعل الموجب للمسئولية وقع من مندوبه دون علمه أو رضاه .
٦١٩	٩٧ خ ٢	(الملن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه :
		« التنفيذ المعنى » :
		١ — للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال المتعاقد معها بالتزامه . فلها أن تحمل نفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب المتعاقد المخالف . اقتضاؤها المصاريف التي تكبدتها في سبيل ذلك لا يحول دون توقيع العرامة متى قام موجبا .
٢١٣	٣٧ ع ١	(الملن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		الجزاءات التي توقعها الإدارة على المتعاقد :
		١ — الجزاءات التي توقعها الإدارة على المتعاقد جزاء إخلاله بالتزاماته . المقصود بها تأمين سير المرافق العامة وإطراد عملها . لا يتوقف توقيعها على ثبوت وقوع ضرر للإدارة . من هذه الجزاءات مصادرة التأمين . مصادرة لا تمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي حلت بها بسبب تقصير المتعاقد معها في تنفيذ التزامه . لا يعد ذلك جمعا بين تفويضين عن فعل واحد .
٦١٩	٩٧ خ ٢	(الملن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الجزاءات المنصوص عليها في العقود الإدارية من تقصير المتعاقد مع الإدارة أو تأخيرها في الوفاء بالتزامه ، وجوب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في العقد . من هذه الجزاءات حق الإدارة في شراء المواد التي يمتنع المتعاقد معها عن توريدها أو استئجارها على حسابه وتحت مسؤوليته . تحمل المتعاقد كافة النتائج المالية المترتبة على ذلك . تحديد المصروفات التي تتكبدها الإدارة في عملية الشراء أو الاستئجار في العقد . حق الإدارة في اقتضاها كاملة دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا . حسبها أن تثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد .
٢٥٤	١٤	٤٥ ... (الملحق رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

غرامة التأخير :

		١ - اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية عن الشرط الجزائي . المقصود بها ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على انتظام المرفق العام . للإدارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور حكم ، ولها استنزالها من المبالغ المستحقة في ذمتها للمتعاقد المتخلف .
٢١٣	١٤	٣٧ ... (الملحق رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه .
٢١٣	١٤	٣٧ ... (الملحق رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٣ - إعفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير . شرطه . رجوع إخلاله بالتزامه إلى قوة القاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه ، أو تقسديرها ظروفه وتقريرها إعفائه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦) ٣٧ ع ١٤ ٢١٣
		أخذ رأى مجلس الدولة في العقود الادارية : استفتاء بمجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . هدم التزام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤) ٢٤ ع ٢٨ ٨٥٧
		تفسير العقد : ١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفق بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتمل المعنى الذي حصلته منها . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ٦٨ ع ١٤ ٤١٨
		٢ - انحراف الحكم عن المعنى الظاهر للدلول عبارات العقد دون بيان أسباب العدول عنه إلى غيره . قصور . (الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ١٠٤ ع ٢٤ ٦٥١
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها . ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتمل المعنى الذي حصلته . (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ٣٩ ع ٢٤ ٨٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد بما تحمله وليس فيه خروج من مداولها الظاهر . خروج عن رقابة محكمة النقض .
٩٤٧	٢٤٣ع	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		أثار العقد :
		لا ينصرف أثر العقد إلى غير عاقيه وخلفائهم ، ولا يمكن أن يرتب التزاما في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين .
١٠٢٢	٣٥٢ع	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
		فسخ العقد :
		"الإعذار" :
		١ - الإعذار شرع لمصلحة المدين . عدم تمسكه بأن الدائن لم يعذره بفسخ العقد أمام محكمة الاستئناف . لا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٦٩١	٢٥٩ع	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		٢ - الأصل في الإعذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه . يقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدعوقها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . لا يلزم فوق ذلك تهديده بالفسخ - الفسخ والتعويض كلاهما جزاء برتبة القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بلازم أن ينبه المدين إليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما . البروتستو يعتبر أعذارا .
١٠٢٨	٣٥٣ع	(الطعن رقم ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المفاضلة بين عقدين :
		إعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، إعتباره غير موجود في الحقيقة . لا مجال للمفاضلة بينه وبين عقد آخر . المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية .
٧٥٠	١١٨ ع ٢	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		عقود باطلة :
		القضاء ببطلان عقد البيع هل أساس أنه مقسود بيع وفائي يستروها . بطلانه بطلا مطلقا لا ينقلب محييا مهما طال الزمن ، ولم يكن يلحقه التقادم في ظل القانون المدني الملغى . النص في المادة ١٤١ مدني قائم هل سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة من وقت العقد . حكم مستحدث . سريانه من ١٩٤٩/١٠/١٥ هل العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى . بدء مدة التقادم بالنسبة لدعوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ إبرامها .
١٠٩١	١٦١ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		علامات تجارية
		تسجيل العلامة التجارية :
		” المعارضة فيه “ :
		المعارضة في تسجيل العلامة . اختصاص إدارة التسجيل بنظرها . مداه . قصره على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا . النزاع على ملكية العلامة . اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة .
٥٣٥	٨٦ ع ٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		ملكية العلامة :
		”ثبوتها“ :
		ملكية العلامة . استنادها إلى استعمالها لا إلى مجرد التسجيل . التسجيل لا يثبت بذاته حقا في الملكية وإنما يقوم قرينة عليه . لمن يدعى أسبقية استعمال العلامة وحض هذه القرينة . (الطن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ٨٦ ع ٢٤ ٥٣٥
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		”علاقة التبعية والأجر“ :
		١ — عقد العمل . تحققه بتوافر التبعية والأجر . (الطن رقم ١١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١١) ٥٦ ع ١٤ ٣٣٠
		٢ — جمع عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مدير فني لها . يجوز له . (الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) ١٧٦ ع ٣ ١٢١٨
		الأجر :
		”المنح“ :
		١ — الأصل في المنح أنها تبرع . اعتبارها من الأجر . شرطه . النص في لائحة الشركة على عدم دخولها ضمن الأجر . مفاده . (الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٨) ٩ ع ١٤ ٣٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠٣	٢٤١١١	٢ — اعتبار المنحة والعلاوة الاجتماعية جزءا من الأجر لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده مادام نظام العمل في المنشأة قد جرى على ذلك . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠)
		إعانة غلاء المعيشة :
١٢٠٣	٣٤١٧٤	١ — شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل . إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية . (الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣)
١٢٠٣	٣٤١٧٤	٢ — الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . مراعاة حالة الغلاء في تحديد أجور العمال الذين همينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ أو عدم مراعاتها وقت التعيين . اتخاذ معيارا لاستحقاقهم نصف إعانة الغلاء أو استحقاقها كاملة . مقارنة أجر العامل الذي همين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما لا مقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد . (الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣)
١٢١٨	٣٤١٧٦	٣ — الأوامر المصادرة بشأن إعانة غلاء المعيشة . زيادة إعانة الغلاء من النصاب الوارد فيها لمصلحة العامل . (الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - تمسك رب العمل في دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تضمين أجور هماله عند تعيينهم إمانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها . رد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل في تقريره من أن تغييرات قد أدخلت على الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال بتحويلها من أجر إجمالي إلى أجر مقسم أصلا إلى أساس وغلاء معيشة بأعلى فئاتها لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغير الحالة الاجتماعية للعامل . قصوره عن مواجهة هذا الدفاع بالجوهرى الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى النزاع .
١٢٢٦	١٧٧ ع ٣	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٠)
		آثار عقد العمل
		سلطة رب العمل فى تنظيم مشأته :
		١ - فصل المطعون عليه وإمادة تعيينه فى وظيفة أدنى وبمرتبة أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل . اعتباره إجراء قصد به مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى . استخلاص موضوعى سائق .
١٤٥	٢٧ ع ١	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٢ - تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل أو الجهات الإدارية المختصة على حسب الأحوال . طلب التقابة تصنيف الوظائف بالشركة . عدم انطوائه على نزاع خاص بالعمل . خروجه عن اختصاص هيئة التحكيم .
١١٤٦	١٦٧ ع ٣	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
١١٤٦	٣١٦٧ ع	٣ - سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله . (الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤)
		إصابات العمل :
		”واجب الإخطار“ :
		وجوب إخطار رب العمل بالحادث فور حصوله . جواز التراخي إلى وقت ظهور أثر الحادث . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/١/١٩٦٤)
٣٥	٨ ع	”إثبات المعجز“ :
		المعجز عن العمل . إثباته ، تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل ، اختلافهما . عرض الأمر على الطبيب الشرعي . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . إغفالها . لا يحرم المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق دليل المعجز وتقديره . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٤)
١٧٣	٣١ ع	”التعويض عنها“ :
		١ - التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من إلتزامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه النحيم . اتحاد الالترامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)
٨٦٨	٢٣٥ ع	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٤٦	٣٤١٦٧	٢ — خروج عمال الزراعة عن نطاق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة منهم . (الطنن رقم ٦٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤)
		انتهاء عقد العمل :
١٢١١	٣٤١٧٥	١ — عدم ترك العامل العمل فور تقديم استقالته أو قبولها . استمراره في العمل بأمر رب العمل . ترتيب الحكم على ذلك عدم انتهاء العقد . لا مخالفة للقانون . (الطنن رقم ٨٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٤)
		٢ — انتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلا قبل تكليفها بإدارة المرفق . استمرار علاقتها بعمالها ومستخدميها . تجديد عقد المطعون عليه . تجددته لمدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام .
١٤٥	٢٧١٤	(الطنن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٦٤) الأسباب الخاصة بفسخ العقد .
		حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا للفقرة ٨ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم إيقاف التعامل لاتهامه في جناية مرفقة لا يسقط حقه في فصله بعدم الحكم نهائيا فيها . (الطنن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٦٤)
١٠٩	٢١١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مكافأة نهاية الخدمة :
		١ — تعديل لا تُحتمل الشركة والنص على اعتبار مدفوعاتها في صندوق التوفير جزءا من المكافأة التي يستحقها العامل . إجراء التعديل قبل العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . منع المادة ٣٩ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ الجمع بين المكافأة وحصيلة صندوق الادخار من مدفوعات رب العمل . القضاء بعدم استحقاق الطاعن لمدفوعات الشركة في الصندوق بالإضافة الى مبلغ المكافأة . لا مخالفة فيه للقانون .
١٧٣	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ — بيع رب العمل مؤسسته الى رب عمل آخر . النص في عقد البيع على قيام البائع بتعويض مستخدميه واعتبارهم مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد للمشتري ابتداء من تاريخ البيع . تخالص العامل عن حقوقه قبل رب العمل الأول . تقرير الحكم أن تجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته للقانون فإنه يترتب عليه إنقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة . عدم اعتداده بالمخالصة . اعتباره المشتري مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة . تقارير سائغة من شأنها أن تؤدي الى اعتبار مدة عمل العامل متصلة . صحة ما انتهى إليه الحكم من أن المشتري وقد حل محل البائع يكون مسئولا بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة من عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة .
١٢٣٠	٣١٧٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تقدير قيام مبرر الفصل :
١٧٣	٣١ ع ١٤	١ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
٣٣٠	٥٦ ع ١٤	٢ - مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة في نفيه إلى أسباب سائفة . اعراضها عن طلب الإحالة على التحقيق . (الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
٨٦٣	١٣٤ ع ٢	٣ - ضرر . عدم امتثال توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المسوبة إلى العامل . تقرير أنها ليست مبررا كافيا للفصل . تقدير موضوعي . (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		التعويض عن الفصل التعسفي :
		١ - تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العاميين ومندوبيهم . تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها من دائرة هذا الحظر . قضاء الحكم بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن فصل الشركة للطامن بلا مبرر . مخالفته لل قانون . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٥)
٢٩٠	٦٥ ع ١٤	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — اشتغال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض . (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)	١٣٤ ع ٢ ٨٦٣
التحكيم في منازعات العمل : " ما يخرج عن ذلك " :	
المنازعة في مدى استحقاق المساءل لفرق إمانة غلاء المعيشة بسبب تغير حالاته الاجتماعية وتراخيه في إخطار رب العمل به . نزاع فردي لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٥)	١٥ ع ١٥ ٨٠
قرارات هيئة التحكيم : " حجبتها " :	
قرار هيئة التحكيم بأنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى مساكنها هل الوجه الملازم . لا يخرج مخرج الإلزام ولا تتحسم به الخصومة . قرار معيب . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦)	١٦٧ ع ٣ ١١٤٦
" الطعن فيها " :	
الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقررها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣)	١٧٢ ع ٣ ١١٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(غ)
		غير
		١ - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . له الطعن عليها وإثبات طعنه بكافة الطرق .
٤٣١	ع ١٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الإرث . حق خاص مصدره القانون وليس حقا يتلقاه عن مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفي وصية اضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .
٥٢٥	ع ٨٤	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		٣ - لا ينصرف أثر العقد إلى غير عاقيه وخلفائهم ، ولا يمكن أن يرتب التزاما في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتعاقدين .
١٠٢٢	ع ١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ف)
		فوائد
		الفوائد التأخيرية :
		استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . كون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . مثال . مقابل الاجازة ، بدل الإنذار ، مكافأة نهاية مدة الخدمة .
٣٨	١٤ ٩	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٨)
		٢ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير إثبات الدائن إن ضررا لحقه من هذا التأخير . الضرر مفترض قانونا وغير قابل لإثبات العكس .
٨٢٨	٢٤ ١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٣ - المحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . امتناع المحجوز لديه من استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول المحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال .
٨٢٨	٢٤ ١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٤ - تراخي الدائن في التنفيذ لا أثر له في المدة السابقة على الحكم الابتدائي ، ولا يمنع من استحقاق فوائد التأخير . مثال .
٨٢٨	٢٤ ١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للنفعة العامة . يكون على الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٦ ع ٢ ٨٧٨
		٦ - خلوا الحكم مما يدل على تقديم طالب نزع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالإيداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ . عدم تقديمه إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لا عمل لتسكه بما رتبته القانون المذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص سريان الفوائد . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٦ ع ٢ ٨٧٨
		٧ - إبانة الحكم بالإجراءات التي قام بها الدائن بقصد إطالة أمد النزاع وتدليله على سوء نيته بأسباب صائفة تكفي لجملة . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق المادة ٢٢٩ مدني من قبيل الجدل الموضوعي ولا تصح إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢) ... ١٤٧ ع ٣ ٩٨٧
		الفوائد القانونية :
		١ - بدء سريان الفوائد القانونية الجائز الحكم بها من تاريخ طلبها هي لا من تاريخ رفع الدعوى بالمبلغ الأصلي . (الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠) ... ١٧٩ ع ٣ ١٢٣٧

رقم الصفحة	رقم للقاعدة والعدد	
		٢ - الحكم على الوكيل بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضى ثبوت كون هذه المبالغ في يده وأنه استخدمها لصالح نفسه والوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت بدها لسريان الفوائد .
١٢٣٧	٣٤١٧٩	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		ادماج الفوائد في رأس المال :
		إدماج الفوائد في رأس المال وتجميدها باتفاق الطرفين . صيرورتها هي ورأس المال كلا غير منقسم . فقدانها صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الخمسي . تقادمها بخمس عشرة سنة .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		الفوائد المركبة :
		١ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقتضى به القواعد والعادات التجارية من دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجاري . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ مدني .
٤٩٩	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٢ - العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .
٤٩٩	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٣ - إيقاف الحساب الجاري ، أثره ، زوال صفة الحساب الجاري ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً . عدم جواز تقاضي فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقتضى بذلك .
٤٩٩	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تمضي به القواعد والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجارى .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٥ - إقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٦ - العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع . وكذلك العرف . خروجها من رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضى عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . مقتضى ذلك التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف أو عادة تجارية تقضى بتجريد الفوائد بعد إقفال الحساب الجارى . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		تجاوز الفوائد لرأس المال :
		منع تجاوز الفوائد لرأس المال - المادة ٢٣٢ مدنى - اتصاله بالنظام العام . ليس للدائن من ١٥/١٠/١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الحالى حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق فى ظل القانون القديم .
٢٨٠	٤٨١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقديم الفوائد :
		قطع تنبيه نزع الملكية لتقديم الفوائد من تاريخ إعلانه .
٢٨٠	٤٨ ع ١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		(ق)
		قاضي البيوع . قانون . قرار إداري .
		قسمة . قوة الأمر المقضي
		قاضي البيوع
		طاب وقف البيع أو الاستمرار فيه :
		” سلطة قاضي البيوع فيه “ :
		سلطة قاضي البيوع في الحكم بوقف البيع أو الاستمرار فيه
		في أحوال الوقف الجوازي . انحصارها في تقدير مدى جدية
		طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذي من أجله
		يطلب الوقف .
٧٣١	١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		قانون
		القانون الواجب التطبيق :
		سريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها
		على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث .
		المادة ٨٧٥ مدني .
٤٨٦	٧٨ ع ٢	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		مريان القانون من حيث الزمان :
		النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تظل رغم إلغائها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هي السند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها . إلغاؤها للمراكز المستقبلية .
٤٨٦	٧٨ ع ٢	، الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب في مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة فيه للقانون .
٧٢٧	١١٥ ع ٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)
		٢ — عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . يؤدي ذلك ، نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأمن الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجموع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يستند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥ ع ٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

رقم المنفعة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قرار إداري</p> <p>لم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص المميزة لها . على المحاكم إعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلا إلى تحديد اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها أوفى الإجراء الوقتي المطاوب اتخاذها .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ... ١٤٤٤ ع ٢٤ ٩٥٦</p> <p>قسمة</p> <p>القسمة بالتراضي :</p> <p>إجراء القسمة بالتراض ، جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بعد تمامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوغه سن الرشد إن كان قاصرا أو رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ... ٢٤ ع ١٤ ١٣١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تسجيل القسمة العقارية :
		١ - مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا مطلبت القسمة .
٥٠٣	٢٤ ٨١	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٢ - المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو من تلقى حقا عينا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . تلقية حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذى وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة الى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٣	٢٤ ٨١	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قوة الأمر المقضى</p> <p>١ - قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضى التظلم فى مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضاؤه يجواز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا فى خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها فى الفصل فيها . يتمتع عليها إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ... ١٩ ع ١٨</p> <p>٢ - قضاء الحكم المطعون فيه فى الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم . التزامه فى ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لو ارثه أخرى فى استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط فى حق مالى آيل لها بالميراث . ترديد الاستئنافات التى فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصة كل منهم فى الحق المالى المشار إليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر فى ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم فى الاستئناف السابق لا يفتى عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦) ... ٣٥ ع ١٩٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - قوة الأمر المقضى ، ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ ج . قضائها تبعا لذلك بعدم اختصاصها والإحالة الى المحكمة الابتدائية . صيرورة الحكم انتهايا بعدم استئنافه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم الى ما ورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تقيد المحكمة المحالة اليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهائي . جواز استئنافه .
٣١١	١٤٥٢	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٤ - استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى مسألة موضوعية .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٥ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .
٧١٦	٢٤١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٦ - قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	٢٤١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٧ — دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لا حجية للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون .	٧٢١
(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ...	١١٤ ع ٢
٨ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه ، وحدة المسألة في الدعويين . لتوفر هذه الوحدة يلزم أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق متفرعة عنها . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .	٩٩٦
(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٩)	١٤٨ ع ٣
٩ — قوة الأمر المقضى . ورودها على منطوق الحكم وعلى ما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها . جواز الطعن في الحكم للخطأ الوارد في هذه الأسباب . الأسباب عديمة الأثر في الحكم والزائدة عن حاجة الدعوى لا تحوز قوة الأمر المقضى ولا يصح الطعن في الحكم للخطأ فيها .	١٠٩١
(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)	١٦١ ع ٣

(م)

مؤلف . مجالس الدولة . محاماة . محكمة
الموضوع . مرافق عامة . مرض الموت .
مزاد . مسئولية . معارضة . معاهدات .
ملكية . منافسة . موظفون

مؤلف

حق المؤلف :

” إعادة طبع المصنفات القديمة “ :

المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها . إعادة طبعها ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تتميز الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأى مجهود ذهني يتسم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة وتمتعه بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لإضفاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثاً في نوعه ويتميزاً بطابع شخصي خاص بما يضافى عليه وصف الابتكار . مثال .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حق الاستغلال المالى :
		(أ) مدة حمايته :
		حق الاستغلال المالى المقرر للؤلف . استقرار الرأى قبل القانون ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للؤلف طيلة حياته على الأقل .
٩٢٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		(ب) الاعتداء عليه :
		١ — حق استغلال المصنف ماليا . ثبوته للؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، حرية المؤلف فى أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوته فى المرة الأولى مانعا من مباشرة حقه فى دفع الاعتداء فى المرة الثانية .
٩٢٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٢ — تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع فى السوق . منافسته كتاب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لا يتنى قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيها ما دام كتابه ما زال مطروحا فى السوق .
٩٣٧	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجلس الدولة
		أخذ رأى مجلس الدولة فى العقود الادارية :
		استفتاء مجلس الدولة فى العقود والمشارطات التى تجريها الجهة الإدارية . عدم التزام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤) ١٣٣ ع ٢ ٨٥٧
		ولاية الجمعية العمومية للقسم الاستشارى :
		دعوى الممول بإلغاء قرار لجنة الطعن بشأن تحديد أرباحه الخاصة لضريبة القيم المنقولة بزعم عدم خضوع الإتاوة التى يدفعها للبلدية للضريبة . عدم توجيه مصلحة الضرائب أى طلب للبلدية فى الطعن الضريبي موضوع الدعوى الأصلية . إدخال الممول للبلدية فى دعوى الضمان الفرعية . الدفع بعدم اختصاص القضاء العادى . رفضه . لا مخالفة للقانون . لا يحدى البلدية ما تذرعت به بشأن ولاية التدب والاستجباب التى ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة إذ هى لا تتصل بالتزاع المعروض والداثر فى جوهره بين مصلحة الضرائب والممول وبين هذا الأخير والبلدية . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) ١٧٣ ع ٣ ١١٩٦

رقم
الصفحة

رقم القاعدة
والعدد

محاماة

تمثيل المحامين للخصوم في الدعوى :

تمثيل محامى أقلام القضايا لمصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التى يعينها وزير العدل . إعفاؤهم من شرط القيد فى جدول المحامين . قبولهم للرافعة أمام كافة المحاكم بما فيها محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤) ... ١٧٠ ع ٣ ١١٧٩

حظر تعامل المحامين مع موكلهم فى الحقوق المتنازع عليها :

حظر تعامل المحامين مع موكلهم فى الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى فى ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا إسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤) ... ٦٣ ع ١ ٣٨١

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

التنصل :

التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات. لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل بمنا وأو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض آمن الأعمال والتصرفات الإيجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .

(دمرى التنصل رقم ٣٣ و ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٧٠ ع ١٤ ٤٣٠

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

في تفسير العقد :

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين. لا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته منها .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٨ ع ١٤ ٤١٨

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلته .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ... ١٣٩ ع ٢ ٨٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤٧	٢٤٣	٣ - تفسير محكمة الموضوع لعبارات العقد بما تحمله وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر. خروج عن رقابة محكمة النقض. (الطن رقم ٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		في استظهار أركان العقد :
		صدور الإيجاب لغائب دون تصريح لميعاد للقبول ، لقاضي الموضوع استخلاص الميعاد الذي التزم الموجب البقاء فيه على إيجابه من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بين الأسباب المبررة لذلك . وله تحرى هذا القصد من أفعال صدرت عن الموجب بعد قارئ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا . وله في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة الاستدلال على قصدهم المتحد بأمور صدرت عن أحدهم كاشفة لهذا القصد .
٨٩٥	٢٤٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		في إجازة العقد :
		استخلاص الإجازة الضمنية وهدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٤٣	١٠٤	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		في تقدير عيوب الرضا :
		تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٦٣	٤٦	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	في تكييف العقد :
١٠٩١	٣٤١٦١	استظهار محكمة الموضوع قصد المتعاقدين من تحرير الورقة المختلف على تكييفها ورده إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلا . تكييفها هذه الورقة تكييفاً صحيحاً ينطبق على المعنى الظاهر لعبارتها ويتفق مع قصد المتعاقدين . النعى على الحكم بخطئه في هذا التكييف يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		في إجراءات الإثبات :
		١ — العجز عن العمل . اثباته ، تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل ، اختلافهما . عرض الأمر على الطبيب الشرعي . المادة ٥٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . اغفالها . لا يحرم المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
١٧٣	٣١٤١٦	٢ — تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة . اعتباره من إجراءات الإثبات . جواز العدول عنه بشرط بيان أسباب العدول . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)
٢٤٤	٤٣١٤١	٣ — إقامة الحكم قضائه برفض الادعاء بالتزوير على ماتبيته المحكمة من فحص الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدهوى وملايساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدلائل . رفضها ندب خبير أو إحالة الدهوى إلى التحقيق . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٥٣	١١٤١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٧	١٤٦٠	٤ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمورية للخبير متى رأت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
٧٣١	١١٦٢	٥ - مدول المحكمة عن استجواب الخصم استنادا إلى حصرها مقطع النزاع في الدعوى في أمر واحد رأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع ويغني المحكمة عن اتخاذ أي إجراء آخر . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا لسبب المدول ، إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه . (الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)
١٢٣٠	١٧٨٣	٦ - إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازي متروك لتقدير المحكمة . (الطن رقم ١٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٤)
١٢٧٤	١٨٢٣	٧ - حق المحكمة في رفض طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور . (الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤)
١٢٨٨	١٨٥٣	٨ - رفض المحكمة طلب الإحالة إلى التحقيق لعدم الحاجة إليه . اكتفاؤها بما هو بين يديها من عناصر الدعوى . مسألة موضوعية تخرج عن رقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في تقدير الدليل :
		١ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها مما يؤدي إليه مداؤها .
٤٣	١٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٢٨٩	٤٩ ع ١٠	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٢ - إقامة الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على ما تبينته المحكمة من فحص الأوراق المطعون عليها وما استندت به من ظروف الدعوى وملاحظاتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١١ ع ١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩) ...
		٣ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٢٨٩	٤٩ ع ١٠	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو إطراحها كلها أو بعضها .
٣١٩	٥٤ ع ١٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		٥ - حق محكمة الموضوع في رفض طالب إعادة المأمورية للتخير متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
٣٥٧	٦٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٩٥	١٤٦	٦ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه . لمحكمة النقض التدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عن مدلولها . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
٧٤٢	١١٧	٧ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . النعي على الحكم بالقصور لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٥٠	١١٨	٨ - تقدير أدلة العصرية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقا به عليه لمحكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٩٨٧	١٤٧	٩ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به . خروج ذلك عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . (الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢)
١٠٤٥	١٥٥	١٠ - إقامة محكمة الموضوع قضاءها على ما استنبطته من أدلة اطمأنت إليها . كون هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة . تقدير كفايتها أو عدم كفايتها في الإقناع مسألة موضوعية لا تدخل لمحكمة النقض فيها . (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٣٠	٣٤١٧٨	١١ - الاطعائن إلى أقوال الشهود أو عدم الاطعائن إليها - أمر موضوعي . (الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠)
١٢٧٤	٣٤١٨٢	١٢ - اطعائن المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إلى ذلك التقرير . أخذها به مفاده أنها لم تجسد في ذلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لا قصور ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك . (الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
١٢٨٨	٣٤١٨٥	١٣ - عدم تقييد المحكمة برأي الخبير المتدب في الدعوى . حسبها أن تقيم قضاءها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا يلزمها إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
		في تقدير قيام مبرر الفصل :
١٧٣	٣١٤	١ - تقدير قيام المبرر للفصل ونفى تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ - مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة في نفيه إلى أسباب صائغة . إعراضها عن طلب الإحالة على التحقيق . (الطن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
٣٣٠	٥٦١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ضرر . عدم استلزام توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المنسوبة إلى العامل . تقرير أنها ليست مبررا كافيا للفصل . تقدير موضوعي .
٨٦٣	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		في تقدير التعويض :
		١ - مراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه .
٦٣١	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الملغى لمطلق تقدير القاضي .
٧٠٦	٢٤١١٢	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٣ - استخلاص علم المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضي الموضوع به . لمحنة النقض بسط وقايتها متى كانت أسباب الاستخلاص ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . اقران الحكم . المطعون فيه علم الطاعنات بمحدث الضرر بالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر . انتفاء التلازم الحتمي بينهما . تعيينه بالقصور .
١٠٠٧	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٥)
		في استظهار العادات التجارية :
		١ - العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .
٤٩٩	٢٤٨٠	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - العادات التجارية من مسائل الواقع التي يترك النثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . وكذلك العرف . خروجها عن رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضي عن تطبيق حرف ثبت لديه وجوده . مقتضى ذلك التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقياس حرف أو مادة تجارية تقضى بتجميع الفوائد بعد إقفال الحساب الجارى . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) في تقدير قيام الارتباط بين دعويين :
		تقدير قيام الارتباط بين دعويين مسألة موضوعية .
٩٤٧	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) في استظهار للتنازل عن حقوق الارتفاق :
		التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا . استخلاص التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) في تقدير أجرة المحر :
		اشتراط المادة ١٠٠٤ مدنى لقبول طلب تعديل أجرة المحر . ضمن ثمان سنوات على آخر تقدير . حكم مستحدث . أما في ظل القانون المدنى الملغى كان المحر تلتزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . وكان تقدير ما إذا كان التغيير الذى طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذى يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع .
٥٥٦	٢٤٩٠	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القامطة والعدد	رقم الصفحة
<p>في تقدير شروط عقد الإيجار :</p> <p>استخلاص الحكم مما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم إهمال ما تضمنه عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصا سائفا ومستهدا من وقائع تؤدي إليه . لا معقب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ٢٤١٢٩ ٨١٩</p>		
<p>في استظهار الديون المعدومة :</p> <p>اعتبار الدين معدوما من عدمه مسألة موضوعية . لمحكمة النقض التدخل في حالة مخالفة الأسباب التي اعتمد عليها القاضي للقانون أولا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . يكون الدين معدوما إذا فقد الأمل في تحصيله . من الأسباب التي تجعل الدين محقق الانعدام وفاة المدين دون تركه أو إفلاسه مع عدم وجود مال أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين . تقرير الحكم تعذر التفرقة بين الديون المعدومة وغير المعدومة لاحتمال أن تطرأ ظروف مالية تنقل المدين من العسر إلى اليسر . تقرير محمول على مجرد افتراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه فضلا عن أن هذا الاحتمال متف في الأحوال المذكورة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٦٤) ١٧٩٣ ١٢٣٧</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في استظهار التقادم :
		١ - دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وأثر ذلك في قطع التقادم . مسألة موضوعية .
١٠٥٠	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
		٢ - التقادم المصرف المنصوص عليه في المادة ١٩٤ تجارى . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفي هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . مسألة موضوعية .
١٠٨٢	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦)
		في مد ميعاد الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع :
		مد ميعاد الاخبار بقائمة شروط البيع . تقدير مبرر المد مسألة موضوعية .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		في تقدير كفاية التحريات في الإعلان :
		تقدير كفاية التحريات التي قام بها طالب الإعلان للتقصي من محل إقامة المراد إعلانه - مسألة موضوعية .
١١٠٦	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مرافق عامة	
انتهاء الالتزام :	
" أثره " :	
١ - انتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلا قبل تكليفها بإدارة المرفق . استمرار علاقتها بعمالها ومستخدميها . تجديد عقد المطعون عليه . تجدد له مدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام .	
١٤٥	١٤٢٧ ... (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
٢ - عقود التزام المرافق العامة . القاعدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . الملتزم لا يعتبر وكلا عن جهة الإدارة ، ولا تعد خلفا خاصا أو عاما له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لأشأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . لإنهاؤها الإلتزام وعودة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن الديون إلا إذا نص في عقد الإلتزام على ذلك .	
١٦١	١٤٢٩ ... (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
٣ - النص في عقد إنهاء الإلتزام على أيولة جميع موجودات الشركة الى الحكومة والإلتزامها بخصوم الشركة في حدود قيمة هذه الموجودات . مفاده تقييد التزام الحكومة بهذه الخصوم بدخولها في قيمة موجودات الشركة . إلزام الحكومة بالتعويض عن وفاة مورث المطعون ضدهم أثناء عمله لدى الشركة . عدم استظهار الحكم دخول المبلغ الذي ألزمها به في حدود ما تلزم به بمقتضى عقد إنهاء الإلتزام . قصور .	
١٦١	١٤٢٩ ... (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم المادة	رقم القاعده والعدد	مرض الموت
		تحديده :
		١ - لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفي أن يلزمه وقت اشتداد العلّة به ، كما لا يشترط فيه أن يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف .
٣٩٥	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		٢ - حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود إلا بعد وفاة المورث . عدم اعتبار المرض مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه ، وجود المنصرف على قيد الحياة يمنع وارثه من المنازعة في العقود الصادرة منه على أساس صدورهما في مرض الموت أو أنها تخفى وصايا .
٣٩٥	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		٣ - حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضا مرض موت وقت صدور المنصرف المطعون فيه بقعوده عن مزاوله أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لتوغل المرض الذي انتابه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور المنصرف . قصور .
٦٢٦	٢٤٩٨	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مزاد
		الايجاب والقبول :
		افتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً . الايجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا بإرساء المزايدة .
٦٨	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		شروط المزايدة :
		تكفل اللوائح وشروط قائمة المزايدة ببيان كيفية تمام القبول وإرساء المزايدة . وجوب الرجوع إليها دون غيرها من أحكام القانون المدني التي تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .
٦٨	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		إرساء المزايدة : اعتماده :
		اعتماد السعر الذي تبدأ به المزايدة لا يغني عن اعتماد إرساء المزايدة .
٦٨	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		سلطة الجهة عارضة المزايدة في رفض العطاء :
		دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة . قبوله لا يمنع الوزارة من استعمال حقها في رفض العطاء المقدم من وافعه .
٦٨	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية
		مسئولية تقصيرية :
		عناصر المسؤولية " ركن الضرر " :
		١ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادى والأدبى . حق أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبى لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى ان توافرت شروطه .
٦٣١	٩٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضى الموضوع به . لمحكمة النقض بسط رقابتها متى كانت أسباب الاستخلاص ليس من شأنها أن تؤدي مقلا إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم . اقران الحكم المطعون فيه علم الطاعنات بحدوث الضرر وبالشخص المسئول منه بتاريخ وقوع الضرر . انتفاء التلازم الحتمى بينهما . تعييده بالقصور .
١٠٠٧	١٥٠ ع ٣	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٥)
		تقدير التعويض :
		مراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه .
٦٣١	٩٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		التضامن في المسؤولية :
		تضامن المسؤولية في الالتزام بتعويض الضرر . مناطه أن تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . مثال . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ١٥٢ ع ٣ ١٠٢٢
		تقادم دعوى المسؤولية :
		أحكام العمل غير المشروع . انطباقها على أنواع المسؤولية الثلاث . النص في المادة ١٧٢ مدني على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بثلاث سنوات . مفاده ، تقادم دعوى المسؤولية من العمل الشخصي وعمل الغير ومن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانونا . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥) ١٥٠ ع ٣ ١٠٠٧
		أنواع المسؤولية :
		مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :
		مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . قوامها تحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفترض . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ١٥٢ ع ٣ ١٠٢٢
		”مسئولية حارس الشيء :
		شرط تحقق مسؤولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدني . وجوب تدخل الشيء تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر ، دفع الحارس هذه المسؤولية بأن تدخل الشيء كان سلبيا ووقوع الضرر بخطأ المتوفى . إغفال الحكم بمقتضى هذا الدفاعة . تعييبه بالقصور . (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ١٤٢ ع ١ ٢٤٠

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مسئولية الأشخاص الاعتبارية :	
<p>عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .</p>	
(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)	٢٤١٣٥
٨٦٨	
مسئولية عقدية :	
دعوى المؤمن له على المؤمن :	
<p>دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى .</p>	
(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٦)	١٤٦٨
٤١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		معارضة
		المعارضة في أوامر الأداء
		أنزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام . نخضوع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي . المعارضة في أمر الأداء من شأنها إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضي في موضوعه ما لم تكن إجراءات الطلب باطلة . طلب الأمر بديل لصحيفة الدعوى . مثال .
٩٦٣	٢٤١٤٥	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		معاهدات
		معاهدة بروكسل لسندات الشحن :
		التزام الناقل ببذل الحمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل الحمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسئوليته عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك الحمة .
١٥٤	١٤٢٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

ملكية

أسباب كسب الملكية .

بطلان عقد البيع يقتضى اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البائع الى المشتري بسبب العقد . لا يمنع ذلك من أن يكسب المشتري أو الغير تلك الملكية بسبب آخر من أسباب كسب الملكية .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ... ١٦١ ع ١٠٩١

التقادم الخمسى .

سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت تاقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعمده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له خير مالك . تأسيس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك . قصور .

(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... ٩٦ ع ٦١٤

التقادم المكسب الطويل المدة :

التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا للتملك . للمشتري الاستدلال بعقد ثمائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتدادا لحيازة سلفه البائع له .

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٨ ع ٨٩٠

الشفعة :

١ — عدم صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائى القاضى له بها . عدم أحقية الشفيع لربيع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .

(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٣ ع ٥١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الحكم النهائي القاضي بالشفعة . اعتباره مندا للملكية المحكوم له لأمين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المحدد فيه . الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة . اعتبارها بمثابة طلب فسخ سند التمليك . للمحكوم له بالشفعة توقي الفسخ بدفع الثمن إلى وقت صدور الحكم النهائي في الدعوى . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣) ١١٣٤ ٣٤١٦٥
		دعوى الملكية :
		بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية عجز المدعى عن إثبات دعواه . لا حاجة بالمحكمة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه . خطأ الحكم فيما استورد إليه تزيذا في شأن التسديد على ملكية المدعى عليه . النعى بذلك غير منتج . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ٦٨٥ ٢٤١٠٨
		الملكية الشائعة :
		تسجيل القسمة العقارية :
		١ - مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري ، اختيار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفوزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفوزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة . (الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ٥٠٣ ٢٤٨١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل منسـد القسمـة . تلقيه حقا مفروضا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمـة . القسمـة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفروضا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المقرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمـة . عدم وقوع الجزء المقرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٣	٢٤	٨١ ... (الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		منافسة
		منافسة غير مشروعة:
		تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعتـه وطرحها للبيع في السوق . منافسته كتاب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر ونسفية أعماله فيهما مادام كتابه مازال مطروحا في السوق .
٩٣٧	٢٤	١٤٢ ... (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>موظفون</p> <p>انتهاء خدمة الموظف — اعادته إلى الخدمة :</p> <p>اتهاء خدمة الموظف حتما ببلوغه سن الستين مالم يصدر قرار من مجلس الوزراء بمدها . الموظف الذي يعاد إلى الخدمة ويرتب على اعادته وقف صرف معاشه . المقصود به ، الموظف الذي لا يكون قد بلغ سن الستين وقت الاعادة . مقتضى حظر بقاء الموظف في الخدمة بعد بلوغه سن الستين امتناع اعادته بعد بلوغه هذه السن . عدم استحقاق الموظف معاشا عن مدة عمله بعد سن الستين مالم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه هذه السن .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٦٤/٦/٤) ... ١٢٤ع ٢ ٧٨١</p> <p>(ن)</p> <p>نزاع الملكية للنفعة العامة . نظام عام .</p> <p>نقد . نقض . نقل بحرى . نيابة .</p> <p>نيابة عامة</p> <hr/> <p>نزاع الملكية للنفعة العامة</p> <p>القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ :</p> <p>لجنة المعارضات :</p> <p>” طبيعتها “ :</p> <p>لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم من نزاع الملكية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٩ في — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٧ع ٢ ٨٨٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قرار لجنة المعارضات :</p> <p>”الطعن فيه“ :</p> <p>١ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصاحبة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وليس بدهوى مبتدأة . لا تملك المحكمة تقدير التعويض ابتداء . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة . طلب الطاعن أمام المحكمة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٧ ع ٢ ٨٨٣</p> <p>٢ - انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٧ ع ٢ ٨٨٣</p> <p>إيداع الثمن الذي قدره الخبير :</p> <p>”سريان الفوائد“ :</p> <p>١ - خلاو الحكم مما يدل على تقديم طالب نزاع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالإيداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ . عدم تقديمه إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لا محل لتسكده بمسارته القانون المذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص سريان الفوائد .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٦ ع ٢ ٨٧٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ — مدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المسالك مقابل نزع ملكيته للنفقة العامة . يكون محل الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .
٨٧٨	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		نظام عام
		أحكام الإرث :
		١ — أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة في التركة من النظام العام . التحيل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مدني . اطلاق البطلان لا يتنافى مع امكان اجازة الورثة للتصرف . الاجازة إنما تلحق بالتصرف بوصفة وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة لأحكام الوصية .
٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ — أحكام الإرث من النظام العام ، وكل تحايل عليها لا يقره القانون . التحايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا . مثال ذلك : اعتبار شخص وارثا حالة أنه في وراث أو العكس ، التعامل في التركات المستقبلية ، الزيادة أو النقص في الحصص الشريعية للورثة . خروج التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته من دائرة التحيل واو قصد بها المورث حرمان بعض ورثته .
٥٢٥	٢٤٨٤	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تجاوز الفوائد لرأس المال :
		منع تجاوز الفوائد لرأس المال — المادة ٢٣٢ مدني — اتصاله بالنظام العام . ليس للدائن من ١٥/١٠/١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق في ظل القانون القديم . (الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٤٨ ع ١٤ ٢٨٠
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ، ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩) ... ٦١ ع ١٤ ٣٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطلبات الجديدة في الاستئناف :
		عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . المادة ٤١١ مرافعات - اتصاله بالنظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . طلب المدين من محكمة أول درجة تحديد الدين المتفقد به بمبلغ معين . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلي بقدر ما يطلب انقاصه من هذا المبلغ . اعتبار ذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصلي في موضوعه .
٢٨٠	١٤٤٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		أسباب الطعن بالنقض المتعلقة بالنظام العام :
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه .
٢٨٩	١٤٤٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - ١٩٦٤/٣/٥)
		إيجاز
		حكم المادة ٥٦٤ مدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام ، وإنما من قبيل الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين . جواز الاتفاق على مخالفته بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله . مثال .
٧٩٤	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إيجار الأماكن :
		الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم . لا يصح اعتبار مكوث المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .
٦٦٣	٢٤١٠٦	(الطنن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		مسألة الأشخاص الاعتبارية :
		عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأصول الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجنم . مسألة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	٢٤١٣٥	(الطنن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)
		إصلاح زراعى :
		تحریم امتلاك أكثر من مائتى فدان . من النظام العام . مريانه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أكثر من هذا القدر . حظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل .
٥٧٧	٢٤٩٣	(الطنن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قوة الأمر المقضى :</p> <p>قوة الأمر المقضى التى اكتسبها الحكم تملو على اعتبارات النظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ٧١٦ ٢٤١١٣</p> <p>ولاية القضاء بالنسبة للأجنبي :</p> <p>خلال فترة الانتقال من ١٩٣٧/١٠/١٥ الى ١٩٤٩/١٠/١٤ اعتبار المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للأجانب التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهل . اعتبار اختصاص القضاء الأهل فى هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة . انحصار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل لا تأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق و ٥١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ٨٣٦ ٢٤١٣٢</p> <p>تطبيق القانون الأجنبي .</p> <p>تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب فى مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة فى الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام فى حق المسلمين فى مصر . كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لإختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ٧٢٧ ٢٤١١٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تنفيذ الأحكام الأجنبية .
		وجوب التحقق من اعلان المصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الاعلان .
٩٠٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		تدخل النيابة في الدعوى .
		١ — تدخل النيابة في الدعاوى المتعلقة بالوقف .
		وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٨٣٦	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ و ٥١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		٢ — تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :
		وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا — يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
١١٢٧	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	نقد
		تقييم العملة :
		التقدير الجزافي لا يصلح أساسا لتقييم العملة . اعتماد الحكم في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدوتها به وزارة المالية على هذا التقدير الجزافي وحده . قصور . (الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٤٢	٢٤١١٧	
		نقض
		إجراءات الطعن :
		” تقرير الطعن “ :
		لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلقة من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير . (الطن رقم ٤ لسنة ٣١ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
٣٣٥	١٤ ٥٧	
		المصلحة في الطعن :
		١ - ليام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحى نافذة في حق المدين . النعمى على الحكم بخالفة القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
١٢٣	١٤ ٢٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إقامة محكمة النقض النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه . النهي بوجود قصور أو تناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها ، غير مستج .
٨٠٤	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٣ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك .
٩٥٦	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)
		إعلان الطعن :
		١ - إعلان الطعن في الميعاد إجراء محتمل يترتب على إغفاله البطلان . بلوغ إحدى المطعون عليهم سن الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب إعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة إعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن بإعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها .
٢٩٧	١٤٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٢ - مشول المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا ومثلة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانها إليها يستوجب البطلان .
٢٩٧	١٤٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٣ - وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصى عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتنبه به قلم الكتاب إلى إعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتعمم إعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .
٣٠٣	١٤ ٥١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٤ - لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلقة من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب .
٣٣٥	١٤ ٥٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		٥ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ رفعه عبء إعلان الطعن من كامل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورته ميعاداً تنظيمياً لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١٠٩١	١٦١ ٣٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٦ - وصف المطعون عليها في تقرير الطعن بأنها قاصر وتوجيه الطعن إليها في شخص الوصى عليها بعد زوال صفته في تمثيلها لبلوغها سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتنبه به قلم الكتاب إلى إعلانها في شخصها بوصفها بالغاً وتعمم إعلانها على هذا الوجه . لا بطلان .
١١٢٠	١٦٣ ٣٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - وصف بعض المطعون ضدهم في تقرير الطعن بأنهم قصر . بلوفهم من الرشد بعد التقرير بالطعن . توجيه الطعن إليهم في شخص الوصى . قيام قلم الكتاب بعد ذلك بإعلان كل منهم بالطعن بوصفه بالغا . صحة الطعن . لا يؤثر على صحة الإعلان تمام إعلان بعضهم بعد الميعاد المحدد للإعلان . صيرورة هذا الميعاد بعد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ميعادا تنظيميا . تجاوزه لا يربط الإعلان .
١١٢٠	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٨ - تعيين المحكوم له بورقة إعلان الحكم محلا له غير عمله الأصل . اعتبار ذلك إيذانا باتخاذ محلا مختارا يقوم مقام المحل الأصل . جواز إعلان الطعن إليه في هذا المحل . توجيه الإعلان إلى البنك . لا يعنيه ما وقع فيه من خطأ في اسم ممثله .
١١٢٧	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		٩ - وصف المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر وتوجيه الطعن إليه في شخص الوصى عليه بعد زوال صفته في تمثيله بلوفه من الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تمام إعلان المطعون عليه بعد ذلك في شخصه بوصفه بالغا . لا يئال من صحة الإعلان حصوله بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد بعد صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه بطلان .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إيداع المستندات :
		١ - عدم الالتفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة الطعن من دائرة الفحص . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ٦٦ ع ١٤ ٣٩٥
		٢ - الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣) ١٧٢ ع ٣ ١١٩٣
		ضم الأوراق :
		سلطة رئيس محكمة النقض في ضم الأوراق مقصورة على ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه . عدم جواز التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولو صدر أمر بضمه . (الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٦) ٩٠ ع ٢ ٥٥٦
		الخصوم في الطعن :
		١ - الحكم ابتدائيا بانحراج خصم من الدعوى بلا مصرفات . اختصاصه في الاستئناف دون توجيه أية طلبات إليه وعدم الحكم له بشيء ما . اختصاصه في الطعن لا يكون له محل . ولا يلزم إعلانه به . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ٢٤ ع ١ ١٣١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - زوال صفة الطاعن بعد تهيئة الدعوى للحكم في موضوعها . حضور من قام مقامه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومباشرة السير فيها . انعدام أثر تغير الصفة على سير الطعن .
٢٧١	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٣ - يكفي لإعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٩٧	٥٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
حالات الطعن :		
الخطأ في القانون .		
		١ - قصر جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، دون حالتى البطلان في الحكم أو في الإجراءات .
٦٢	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - على المحكمة أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانونى المنطبق على واقعة الدعوى . خطأها في ذلك وتطبيقها أحكاما غير الواجبة التطبيق . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفة القانون ولو لم يكن الطاعن قد نبه محكمة الموضوع إلى ذلك .
٢٥٤	٤٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مخالفة قواعد الاختصاص :
		الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص . قصره على مخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم دون تلك المتعلقة بالاختصاص النوعي .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
		مخالفة حكم سابق :
		١ — قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليهم في نصيب أحد المستحقين في الوقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا . مناقضته حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات والحائز لقوة الشيء المقضي . جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمحيته على خلاف ذلك الحكم . لا ينال من ذلك عدم اختصاص بعض المطعون ضدهم بأنفسهم في الدعوى الأولى وإنما اختصم فيها والدهم ، ذلك أن المورث توفي بعد انتهاء الوقف لأهل وصيرورته ملكا للمستحقين فتلق ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف . الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا عاما له .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
		٢ — صدور قرار القسمة من هيئة التصرفات في حدود سلطانها الولائية . عدم فصلها في أية خصومة بين الطرفين . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الفاضل بالاستحقاق بدعوى صدره على خلاف حكم سابق حائز قوة الامر المقضي .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . كون الحكم القاضي بنسب خير قد بت في أساس الخصومة ، اختياره حكما في صميم موضوع النزاع وأنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة يتمتع معه على المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه استقلالا .
١١٢٧	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		أسباب الطعن :
		”أسباب واقعية“ :
		١ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٨٩	٤٩١٤	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٢ — على المحاكم إثبات الحالة القديمة للأرض المحكرة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضا فضاء . عدم ادعائه بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناظره من واقع .
٥٥٦	٩٠٢٤	(الطن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	
		٣ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . النعي على الحكم بالقصور لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٧٤٢	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٤ - تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكمة النقض .
٧٥٠	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٥ - استخلاص الحكم مما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم إعمال ما تضمنه عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من بيان . كونه استخلاصا سائغا ومستندا من وقائع تؤدي إليه . لا معقب هل المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٦ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به . خروج ذلك عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
٩٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢)
		٧ - إبانة الحكم بالإجراءات التي قام بها الدائن بقصد إطالة أمد النزاع وتدليله على سوء نيته بأسباب سائغة تكفي لجملة ، النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق المادة ٢٢٩ مدني من قبيل الجدل الموضوعي ولا تصح إثارتها أمام محكمة النقض .
٩٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٤٥	١٥٥ ع ٣	٨ - اقامة محكمة الموضوع قضاءها على ما استنبطته من أدلة اطمأنت إليها . كون هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استأخصتها منها المحكمة . تقدير كفايتها أو عدم كفايتها في الاقناع مسألة موضوعية لا تدخل لمحكمة النقض فيها . (الطن رقم ٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢)
١٠٨٧	١٦٠ ع ٣	٩ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان النموذج رقم ١٩ ضرائب . دفاع موضوعي . امتناع اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)
١١٢٠	١٦٣ ع ٣	١٠ - العادات التجارية من مسائل الواقع التي يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع . وكذلك العرف . خروجها عن رقابة محكمة النقض إلا أن يحيد القاضي عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده . مقتضى ذلك التمسك بها أمام محكمة الموضوع هدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام عرف أو عادة تجارية تقضى بتجميد الفوائد بعد اقفال الحساب الجاري . عدم جواز التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
١٢٧٤	١٨٢ ع ٣	١١ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إلى ذلك التقرير . أخذها به مفاده أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لا قصور ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك . (الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٨٨	١٨٥ ع ٣	١٢ - رفض المحكمة طلب الاحالة إلى التحقيق لعدم الحاجة إليه . اكتفاؤها بما هو بين يديها من عناصر الدعوى . مسألة موضوعية تخرج عن رقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١)
الأسباب المتعلقة بالنظام العام :		
٢٨٩	٤٩ ع ١	١ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٨٣٦	١٣٢ ع ٢	٢ - وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٤ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
١١٢٧	١٦٤ ع ٣	٣ - وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		أسباب قانونية :
		لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها للتحقق من كون سبب الدعوى سببا حقيقيا تتحقق به المغايرة في سبب الدعوى أم أنه مجرد سبب ظاهري أريد به الحيلولة دون الدفع بحجية الأمر المقضى .
١١٦١	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
		السبب الجديد :
		١ — إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أن ليس للطعون عليها سوى موطن واحد خلاف المنزل الذي وجه إليها فيه إعلان الرغبة . وأن المنزل المذكور لا يعتبر موطنها لعدم إقامتها فيه عادة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بما ورد بعقد البيع خاصا باتخاذها ذلك المنزل موطنها لها . لا يصح إبداء هذا الدفاع المستند إلى ذلك العقد لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨	٥ ع ١	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٤)
		٢ — السبب القانوني في معنى المادة ١٤ مرافعات . المقصود به . الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إزاء بلا سبب أم نصا في القانون . يخرج من ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة في الدعوى . النعي بخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي وإن كان يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض ولا أن تشبه المحكمة من تلقاء نفسها ما دام أنه يستند إلى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .
٥٣	١١ ع ١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٩/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
١٦٦	٣٠ ع ١٤	<p>٣ - ورود الطعن في الإجراءات على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعمل الخبير . عدم تمسك الطاعن بذلك لدى محكمة الموضوع . اعتبار ذلك سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)</p>
٦٨٥	٢٠٨ ع ٢٤	<p>٤ - اختصاص الجمعية بوصفها شخصا اعتباريا ، استئنافا الحكم الصادر ضدها بوصفها هذا ، وصدر الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس . النعي بعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للنقاضي واكتساب الحقوق . قيامه على عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو الثابت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقا لأحكام القانون أو لم تسجل . عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)</p>
٨٧٨	١٣٦ ع ٢٤	<p>٥ - خلو الحكم مما يدل على تقديم طالب نزع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالإيداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ . عدم تقديمه إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لا محل لتمسكه بما رتبته القانون المذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص سريان الفوائد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ما لا يقبل من الأسباب :
١٠١٣	٣٤١٥١	انطأ في أسماء المصوم لا يصلح سببا للطعن به طريق النقض . (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/١١/١٩٦٤)
		التجهيل بأسماء الطعن :
		النهي على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على الاعتراضات التي ذكرها الطاعن في استئنافه وأوردها في مذكراته دون بيان لها في تقرير الطعن مع وجوبه تحديدا للطعن وتعريفاً بوجوهه مفذ ابتداء المصومة . غير مقبول .
١١٤٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٤)
		الحكم في الطعن :
		«أثره» :
		١ - نقض الحكم يستتبع إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على سبق صدور حكم في استئناف رفع عن ذات الحكم . نقض الحكم الصادر في الاستئناف السابق . اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .
٢٥١	٤٤١٤	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤)
		٢ - نقض الحكم فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً يستتبع نقض الحكم المؤسس عليه والصادر في الموضوع . المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥١٦	٨٣٢٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/٤/١٩٦٤)

رقم الصلحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - نقض الحكم القاضي بالشفعة . أثره ، اختياره كان لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار .
١٦٦	٨٣ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

نقل بحري

التزامات الناقل :

		١ - التزام الناقل ببذل الهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل الهمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسؤوليته عن الهلاك أو التلف لإثباته أنه قام ببذل تلك الهمة .
١٥٤	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		٢ - اكتفاء الحكم في التذليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الناقل والدالة على سلامة تسييف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أنه بذل الهمة الكافية لسلامة الشحن . ثبوت بذل الناقل الهمة الكافية لسلامة الشحن لا يدل بحال على بذله الهمة لجعل السفينة صالحة للسفر لاختلاف الأمرين . فساد في الاستدلال .
١٥٤	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نيابة
		النيابة في الحيازة :
		قيام دهنوى استرداد الحيازة على رد الاعتداء غير المشروع . يكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب . لا لزوم لتوافر نية التملك ولا وضع اليد مدة سنة سابقة على التعرض . جواز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩) ... ١٢ ع ١٢ ٦٢
		نيابة عامة
		تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :
		١ — وجوب اشتغال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستثنائي عليه ، وتأييده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنهي بالإعلان . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٢/١١) ... ٥٨ ع ١٢ ٣٤٠
		٢ — رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بإعلان . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) ... ٨٩ ع ٢ ٥٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — أحوال شخصية . هدم تعقيب النيابة العامة على دفاع أحد الخصوم . حمله على أنها لم تجد فيه ما يدعوها إلى إبداء رأى جديد . لا بطلان إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١٠١٣	٣١٥١ ع ٣	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/١١/١٩) ...
		٤ — وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك كون الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
١١٣٧	٣١٦٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣)
		في دعاوى الخاصة بالقصر :
		تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التحدى بعدم إخبار النيابة .
٨٣٦	٢١٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ...
		في دعاوى المتعلقة بالوقف :
		وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
٨٣٦	٢١٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و)
		وارث . وصية . وضع يد . وقف . وكالة
		وارث
		إشهاد الوفاة والوراثة :
		” حجته “ :
		حجية إشهاد الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم على خلافه .
		لذوى الشأن طلب بطلان الإشهاد بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع .
٣٤٠	١٤٥٨	(الملحق رقم ٤٥ لسنة ٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١١/٣/١٩٦٤) ...
		القانون واجب التطبيق :
		١ — سريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث .
		المادة ٨٧٥ مدني .
٤٨٦	٢٤٧٨	(الملحق رقم ٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٤)
		٢ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب في مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اختيارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة والمحصول الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة فيه للقانون .
٧٢٧	٢٤١١٥	(الملحق رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تمثيل الوارث لباقي الورثة :
١٩٩	٣٥ ع ١	١ - قاعدة تنصيب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . مجالها . أن يكون الوارث قد خاصم أو خصم طالبا للحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . (الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
١٠٥٠	٣٥٦ ع ٣	٢ - انفصال التركة شرما عن أشخاص الورثة وأهوالهم الخاصة . للدائنين عليها حق يعني أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يبيده بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . تمسك بعضهم بالتقدم . استفادة الورثة الآخرين الذين لم يشتركوا في الدعوى من الحكم بسقوط الحق . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٩)
		التحويل على أحكام الارث :
٤٣	١٠ ع ١	١ - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحويل على مخالفة أحكام الإرث . له الطعن عليها وإثبات طعنه بكافة الطرق . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٤٣	١٠ ع ١	٢ - انتهاء الحكم إلى عدم تجيز التصرف وإخفائه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
٣ — أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة في التركة من النظام العام . التحيل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مدني . اطلاق البطلان لا يتنافى مع امكان اجازة الورثة للتصرف . الاجازة إنما تلحق بالتصرف بوصفه وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة لأحكام الوصية .	
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)	١٤١٠ ٤٣
٤ — صدور التصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية واثبات ذلك بكافة طرق الاثبات ومن بينها القرائن .	
(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)	١٤٥١ ٣٠٣
٥ — حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود إلا بعد وفاة المورث . عدم اعتبار المرض مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه . وجود المتصرف على قيد الحياة يمنع وارثه من المنازعة في العقود الصادرة منه على أساس صدورها في مرض الموت أو أنها تخفى وصايا .	
(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)	١٤٦٦ ٣٩٥
٦ — أحكام الإرث من النظام العام . وكل تحايل عليها لا يقره القانون . التحايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا . مثال ذلك : اعتبار شخص وارثا حالة أنه غير وارث أو العكس ، التعامل في التركات المستقبلية ، الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية للورثة . خروج التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته عن دائرة التحيل ولو قصد بها المورث حرمان بعض ورثته .	
(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)	٢٤٨٤ ٥٢٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن في تصرفات المورث :
		١ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الإرث . حق خاص مصدره القانون وليس حتما يتلقاه عن مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر ، شرطه . أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية اضرازا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في إثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ع ٢٥٥
		٢ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن . نقلها عبء الإثبات على هاتق المتصرف إليه . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ١٠٧ ع ٦٧٣
		٣ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين المألوف ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين المألوف كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المباعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ١٠٧ ع ٦٧٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - البيع الذي يستر تبرعا صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد الوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين الوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاهن على العقد ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		تصرفات المورث :
		”إجازتها“ :
		استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/١/١٩٦٤)
		وصية
		التصرف المضاف إلى ما بعد الموت :
		١ - صدور تصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية وإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن .
٤٣	٥١١٤	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إشارات هذا الطعن . نقاها عبء الاثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٣ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين المألوف ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين المألوف كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الاثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المباعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٤ - البيع الذي يستر تبرعا صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان المتصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد الوصية يلزم إشارات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع بإضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين الوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاعن على العقد ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور .
٦٧٣	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم القاعده والعدد	رقم الصفحة
القانون الواجب التطبيق :	
خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . سرمان القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكامه ولو كان تاريخ صدورها سابقا عليه .	
(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)	٢٤١٠٧ ٦٧٣
وضع يد	
قصر جواز الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية فى مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، دون حالتى البطلان فى الحكم أو فى الإجراءات .	
(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/١/١٩٦٤)	١٤١٢ ٦٢
وقف	
دعوى الوقف :	
” تدخل النيابة العامة “ :	
وجوب تدخل النيابة فى القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .	
(الطنان رقا ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)	٢٤١٣٢ ٨٣٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الاستحقاق في الوقف :
		١ - المستحق في الوقف . هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا . الحكم بماش في صورة مرتب شهري لمسدى الحياة . قيام الحكم على ان المحكوم له يستحق المعاش عملا بتصريح شرط الواقف . اعتباره استحقاقا في الوقف . يلزم لتقدم الحق فيه انقضاء خمس عشرة سنة .
٩٢	١٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		٢ - المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدما صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف بمجرد إلغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الإيرادات المرتبة . تقادما بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات .
٧٤٢	١١٧ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليهم في نصيب أحد المستحقين في الوقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا . مناقضته حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر بين الخصوم أنفسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات والحائز لقوة الشيء المقضي . جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمحبيته على خلاف ذلك الحكم . لا ينال من ذلك عدم اختصاص بعض المطعون ضدهم بأنفسهم في الدقوى الاولى وإنما اختصاصهم فيها والدهم ، ذلك أن المورث توفي بعد انتهاء الوقف لأهل وصيرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف . الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفاء عاما له .
١١٦١	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	رقم
١١٦١	١٦٩ ع ٣	٤
<p>٤ - الأصل في الوقف مرتب الطبقات على الذرية أنه يعتبر مرتب الطبقات ترتيبا فراديا . لا يكون الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جمليا إلا بنص صريح قاطع من الواقف . (الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)</p> <p>شرط الواقف :</p> <p>”تفسيره“ :</p> <p>١ - غرض الواقف يصاح تخصيصا لعموم كلامه ، يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد . إرادة الواقف أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافا متعددة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه وبإدارته والنظر عليه وأن يباعد بين كل فريق منهم وبين بعض أفراد الفريق الواحد لإختبارات رآها . انصراف عبارة ”أصل ريع الوقف“ و”من أهل هذا الوقف“ الواردة في شرط العقيم إلى الوقف الخاص بكل فريق لا إلى أهل الوقف العام . عودة نصيب العقيم من كل فريق إلى أصل فله ما هو موقوف على فريقه . (الطن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٤)</p> <p>٢ - إنشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيبا افراديا . لازم ذلك ومقتضاه . استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقا أصليا لا ينتزع منه ولا وجه معه انتقاص القسم . مثال . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ٢/٦/١٩٦٤)</p>		
٧٧٦	١٢٣ ع ٢	٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إنشاء الوقف . دلالة على أن الوقف جعل نصيب من يموت عقيا لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق . يستوى في ذلك من كان موجودا منهم عند الوفاة أو حدث بعدها . مثال .
١٠١٣	٣٤١٥١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١١/١١/١٩٦٤) ...
		٤ - ما كانت تصدره المحاكم الشرعية من تفسير شروط الواقفين . اعتباره أحكاما لها حجية على من كان ممثلا فيها .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
النظر على الوقف :		
« وكالة ناظر الوقف عن المستحقين » :		
		الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساسه باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة . لاجية للحكم عليهم .
٥٥٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) ...
		٢ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساسه باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة . لاجية للحكم عليهم .
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
الشراء لحساب الوقف :		
شراء أطيان لحساب الوقف ومن ماله يستلزم استئذان المحكمة الشرعية .		
٣٥٧	١٤٦٠	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الربيع الواجب على ناظر الوقف :</p> <p>”تقادمه“ :</p> <p>الربيع الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين — تقادمه بمخمس عشرة سنة .</p> <p>(الطنن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦) ... ١٨ ع ١٤ ٩٢</p> <p>الغاء الوقف على غير الخيرات :</p> <p>”دعوى الاستحقاق“ :</p> <p>١ — دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لا حجية للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون .</p> <p>(الطنن رقم ٦ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ... ١١٤ ع ٢ ٧٢١</p> <p>٢ — أيلولة الملكية في الوقف مرتب الطبقات إلى المستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة المستحقين الحاليين كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق . المادة ٣ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . انطباقه على الوقف المرتب الطبقات ترتيبا جمليا دون الوقف المرتب الطبقات ترتيبا إفراديا .</p> <p>(الطنن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧) ... ١٦٩ ع ٣ ١١٦١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قسمة أعيان الوقف :</p> <p>صدور قرار القسمة من هيئة التصرفات في حدود سلطتها الولاية . عدم فصلها في أية خصومة بين الطرفين . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه القاضي بالاستحقاق بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضي .</p>
١١٦١	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤)
		<p>وكالة</p> <p>إنعقادها :</p> <p>١ — الطلب المقدم من المستحق في الوقف إلى وزارة الأوقاف يطلب فيه منها شراء أطيان لحساب الوقف لا يعتبر توكيلا بالمعنى القانوني ولا يلزم الوزارة بالشراء .</p>
٣٥٧	١٤٦٠	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		آثار الوكالة :
		”التزامات الوكيل“ :
		١ - حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها ، يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب الإبطال . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه بإبطال عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩) ... ٦٣ ع ١٤ ٣٨١
		٢ - الحكم على الوكيل بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضى ثبوت كون هذه المبالغ في يده وأنه استخدمها لصالح نفسه والوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت بدءا لسريان الفوائد . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ١٧٩ ع ٣٤ ١٢٣٧
		وكالة ناظر الوقف عن المستحقين :
		الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساهمة باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة . لا حجية للحكم عليهم . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) ... ٨٩ ع ٢٤ ٥٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التوكيل بالخصوصية :
		”التنصل“ :
		التوكيل بالخصوصية ينحول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات الإيجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .
٤٣٠	١٥٧	(دعوى التنصل رقم ٢٣ و ٢٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ...
		التعاقد بطريق التسخير :
		١ — بيع عقار بطريق التسخير . اختياره مقدما جديا . ضرورة تسجيله لتنتقل الملكية من البائع إلى المسخر وبالتالى إلى الموكل . القضاء بحو التسجيل من شأنه بقاء الملكية على ذمة البائع واستحالة انتقالها إلى الموكل . تفويته غرض القانون من أن تكون الملكية للأخير فيما بينه وبين الوكيل وليس للبائع .
١٠٧٣	١٥٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - من يعبر اسمه ليس إلا وكيلا عن أماره . حكم كل وكيل . لا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة . مقتضى ذلك أن الصفقة تتم لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ من التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئا . مثال في بيع عقار .
١٠٧٣	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٤)
		التزام المرافق العامة :
		عقود التزام المرافق العامة . القاعدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . الملتزم لا يعتبر وكيلا عن جهة الإدارة ، ولا تعد خلفا خاصا أو عاما له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن بجهة الإدارة ما نحه الالتزام بها . إنهاؤها الالتزام وعودة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن هذه الديون إلا إذا نص في عقد الالتزام على ذلك .
١٦١	٢٩١٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٣٠/١٩٦٤)

فهرس المواد

١ — الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
٢١	اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في التنازع	٥٤١٢
	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالضريبة العامة على الإراد	
٦	تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة	٣
٢٥	مريان الضريبة لأول مرة من أول يناير سنة ١٩٥٠	٣

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١٤١	مقووط دعوى البطلان المطابق ١٦١	١٤١
١٤٢	أثر ابطال العقد ١٦١	١٤٢
١٤٥	عدم انصراف أثر العقد إلى غير عاقيه وخلفائهم ١٥٢	١٤٥
١٤٧	تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ٦٦٧	١٤٧
	١٣٩	
١٥٠	تفسير العقد ٦١٠٤	١٥٠
	٦١٣٩	
	١٤٣	
١٥٧	فسخ العقد — الإعذار ١٠٩	١٥٧
١٦٩	تضامن المسئولين عن العمل غير المشروع ١٥٢	١٦٩
١٧٢	تقديم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ١٥٠	١٧٢
١٧٤	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ١٥٢	١٧٤
١٧٨	مسئولية حارس الأشياء ٤٢	١٧٨
١٧٩	الإثراء بلا سبب ١٣٥	١٧٩
٢١٩	التنفيذ بطريق التعويض — الإعذار ١٥٣	٢١٩
٢٢٢	التعويض عن الضرر الأدبي ٩٩	٢٢٢
٢٢٦	استحقاق الفوائد التأخيرية ١٣٦٩	٢٢٦
	١٧٩	
٢٢٨	» » » ١٣٠	٢٢٨

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
١٤٧	تخفيض الفائدة الاتفاقية...	٢٢٩
٨٠٠٤٨ ١٦٣٤	تحریم الفوائد المركبة...	٢٣٢
٦٨٠ ١٦٣	» » »	٢٣٣
١٨١	استعمال الدائن لحقوق مدينه...	٢٣٥
٢٣	نفاذ الحوالة...	٣٠٥
١٥٣	تجديد الالتزام...	٣٥٢
١٦٥	المقاصة...	٣٦٢
٦١١٦ ١١٩	إنقضاء الالتزام بالتنازل...	٣٧١
٦١٨ ١٦٢	تقادم الحقوق الدورية المتجددة...	٣٧٥
١٥٦	وقف التقادم...	٣٨٢
٦١٥٦ ٦١٦٢ ١٨٠	قطع التقادم...	٣٨٣
١٥٦	» »	٣٨٤
١٨٠	استعمال الدائن على مدينه في التمسك بالتقادم...	٣٨٧
٤٣	حجية الأوراق الرسمية...	٣٩٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
٣٩٤	حجية الأوراق العرفية	٣٠
٤٠٢	مبدأ الثبوت بالكتابة	٤٩
٤٠٥	قوة الشيء المحكوم فيه	٥٢، ٣٥
		٤٥٧ و
		٤١١٣
		٤١١٤
		٤١٤٠
		٤١٤٨
		٤١٦١
		٤١٦٩
		١٨٠
٤٠٨	حجية الإقرار	٤٦
٤٤٥	التزام البائع بضمان التعرض والاستحقاق	١٤١
٤٥٨	استحقاق المشتري لثمار المبيع	١٣٩
٤٦٨	حق المشتري في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع	١٢٨
٤٧٢	حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها	٦٣
٥٦٤	التزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة في حالة تصلح للغرض الذي أبرت من أجله	١٢٦
٥٩٢	ما يقبضه المستأجر من بناء في الأرض المؤجرة	١٢٩
٦٦٨	التزام المرافق العامة	٢٩
٦٧٤	عقد العمل — تحديده	٥٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٦٨٣	منع العمال	٩
٧٠٢	التوكيل بالشراء	٦٠
٧٠٦	التزام الوكيل بقوائد المبالغ التي استخدمها	١٧٩
٧٣٤	التزام الحارس بالمحافظة على أموال الحراسة وإدارتها	١٠٣
٨٢٦	التصرف في جزء مقرر من المال الشائع	٨١
٨٣٥	قسمة أموال ناقصة الأهلية بالتراضي	٢٤
٨٧٥	مريان أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المصريين في شأن الموارث	٧٨
٩١٦	تصرف المريض مرض الموت	٦٦٦ ٦٨٤ ٩٨
٩١٧	تصرف المورث إلى ورثته	٦٨٤ ١٠٧
٩٤٤	اختيار الحكم النهائي بالشفعة سنداً للملكية الشفيع	١٦٥
٩٥٨	دعوى استرداد الحيازة	١٢
٩٦٦	أثر إعلان صحيفة الدعوى في زوال حسن نية الحائز	٨٣
٩٦٨	كسب الملكية بالتقادم الطويل المكسب	١٣٨
٩٦٩	كسب الملكية بالتقادم النجوى	٩٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٩٧٨	تملك الحائز للثمار...	٣٦
١٠٠١	حق المحتكر - التصرف فيه وانتقاله عنه بالميراث...	٤٣
١٠٠٢	» - تملك البناء والغراس...	٤٣
١٠٠٤	تعديل أجرة الحكر...	٩٠
١٠٠٥	» » »...	٩٠
١٠٣٤	بقاء الرهن الصادر من المسالك لصالح الدائن المرتهن بحسن النية في حالة إبطال سند ملكية الراهن أو فسخه أو إلغائه أو زواله...	١٥٣
١١٣٠	تقرير حق الامتياز...	١١٢
<hr/>		
القانون المدني القديم		
٦٥	الباني في أرض الغير بحسن نية...	١٢٩
٩٨	خضوع الشرط الجزائي لمطلق تقدير القاضي...	١١٢
٢١١	تقديم الإيرادات المرتبة بخمس سنوات...	١١٧
٣٣٩	بيع الوفاء...	١٦١
٤٨٥	التزام الوديع بحفظ الوديعة...	١٠٣
٥٢١	التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة...	١٠٣
٥٢٦	التزام الوكيل بفوائد المبالغ التي استخدمها...	١٧٩

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
	القانون المدني الفرنسي	
٦٢	النظام المالي بين الزوجين	١٣٩٩
	<hr/>	
	القانون التجاري	
٤	سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة وأمين النقل	١٠٤
١٥٣	البروتستو	١٧٤
١٥٣	بيانات ورقة البروتستو	١٧٥
٦٩	السند الإذني	١٩٠
١٥٣	سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرماً لذمة صاحبه إلا بتمام صرفه ...	—
١٥٩	التقادم المصرفي	١٩٤
٨٥	شهر الإفلاس	١٩٥
	<hr/>	
	القانون التجاري البحري	
٦٨	دعوى المسئولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن	٢٧٤
٦٨	» » » » » » » »	٢٧٥
	<hr/>	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون المرافعات القائم	
٢	اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي ...	١٤٠
١١	في إعلان أوراق المحضرين ...	١٨٤
١٢	» » » » ...	١٨٤
١٤	» » » » ...	١٥٤٦٤ ٦١٦٢ ١٨٣
٢٤	في بطلان الإعلان ...	١٨٤
٣٤	تقدير قيمة دعوى تصفيع الحكم ...	٦
٤١	تقدير قيمة الدعوى متعددة الطلبات ...	١١
٥١	في اختصاص المحكمة الابتدائية ...	١٧٥
٩٥	في غياب المدعى عليه ...	١٨٤
٩٩	تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية ...	١٦٤
١٠٠	تدخل النيابة في قضايا القصر والأوقاف الخيرية ...	١٣٢
١٠٧	النيابة آثر من يتكلم في الدعوى ...	٨٩
١١٨	الدعاوى التي لا تعرض على قاضي التحضير ...	٦٦٩ ١٣٢
١٣٥	الإحالة من محكمة إلى أخرى ...	٧٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٣٩	الإخبار بقرار الإحالة	١٦٠
١٤٠	بطلان أوراق التكليف بالحضور	٤٦٤٢٥
١٤١	» » » »	٢٥
١٥٤	التدخل في الدعوى	١٣٢
١٦٥	مدول المحكمة عن إجراءات الإثبات	٦٠٤٤٣
		١١٦
١٩٠	حق المحكمة في الأمر بالتحقيق	٦١٦٧
		١٧٨
٢٢٥	حق المحكمة في نذب الخبراء	١٨٢
٢٦٢	حق المحكمة في القضاء بتزوير الورقة دون تحقيق	١٨٥
٢٦٤	اشتمال حكم التحقيق على نذب أحد القضاة للتحقيق	٣٠
٢٨١	بيان إجراءات تحقيق التزوير في مذكرة شواهد التزوير	١٤٧
٢٨٤	تحقيق الادعاء بالتزوير	٦١١
		١٧٠
٣٠١	سقوط الخصومة	١٢٠
٣٠٤	أثر الحكم بسقوط الخصومة	١٤٣
٣٠٨	ترك الخصومة	٩٥
		١٦٧٩
٣٣٩	إصدار الأحكام	١٠٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٤٠	حظر قبول أوراق أو مذكرات أثناء المداولة دون اطلاع	٤٨٧
	الخصم الآخر عليها...	١٨٥
٣٤٢	إصدار الأحكام...	٤١٠٢
		١٤٣
٣٤٣	تعجيل النطق بالحكم	١٧
٣٤٩	في بيانات الأحكام وتسييدها...	٤٥٨
		٤١٠٢
		٤١٤٣
		٤١٤٨
		٤١٥٠
		٤١٥١
		٤١٥٣
		٤١٥٥
		٤١٥٨
		٤١٦٤
		٤١٧٧
		٤١٧٩
		٤١٨٢
		١٨٥
٣٧٧	جواز الطعن في الأحكام...	٩٥
٣٧٨	الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع	١٦٤
٣٧٩	إعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن	١٨٣
٣٨٠	إعلان الطعن	١٦٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٨٤	نسبية الطعن...	٤٣٥
		٤٤٦
		٤٨٣
		١٨١
٤٠٥	رفع الاستئناف	٤٦٩
		٤١٠٩
		٤١٣١
		١٧١
٤٠٦	إعلان الاستئناف	٤٤٦
مكرر		١٨١
٤٠٧	إعداد تقرير تلخيص	١٥٦
مكرر ٢		
٤٠٨	تلاوة تقرير التلخيص	١٤٣
٤١١	الطلبات الجديدة في الاستئناف	٤٤٨
		١٤٣
٤١٣	الاستئناف المقابل	٤٥٣
		١٨٠
٤٢٣	الحكم برفض الالتماس	١٨٦
٤٢٥	الطعن بالنقض في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية	
	في مسائل وضع اليد	١٢
٤٥٠	اعتراض الخارج عن الخصومة	٤١٢٢
		١٨١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٦٠	التنبيه بالوفاء...	١٨٠
٤٧١	التظلم من وصف النفاذ...	١٩
٤٩٣	تنفيذ الأحكام الأجنبية...	١٤٠
٦١٥	مد ميعاد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع...	١٦٢
٦٣٢	الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع...	١٦٢
٦٤٢	الاعتراض على قائمة شروط البيع...	١٦٢
٦٤٨	سلطة قاضي البيع في الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه...	١١٦
٧٠٥	دعوى الاستحقاق الفرعية...	٩٥
٨١٠	التفصل...	٧٠
٨١١	»	٧٠
٨٥٣	إصدار الأمر بالأداء...	١٤٥
٨٥٥	المعارضة في الأمر بالأداء...	١٤٥
<hr/>		
قانون المرافعات الملغى		
٣٥٧	الاستئناف المقابل...	٥٣
٣٨٤	التنبيه بالوفاء القاطع للتقادم...	١٨٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون المرافعات المختلط	
٤٣٧	التنبيه بالوفاء القاطع للتقادم	١٨٠
	قوانين ومراسيم مختلفة	
	أحوال شخصية ووقف	
	المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١	
	بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية	
٣١٧	أثر الحكم في الاستئناف	٩٢
٣٤١	الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى إليه أثره	٨٩
٣٦١	حجية إشهاد الوفاة والوراثة	٥٨
٣٧٥	عدم سماع الدعوى بمضى ١٥ سنة	١٦٨
	القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥	
	ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف	
١	تدخل النيابة في قضايا الاوقاف	١٣٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف	
١٠	تفسير كلام الواقف	٤٥٩ ١٢٣ ١٥١
٣٢	الوقف مرتب الطبقات ترتيبا إفراديا	١٦٩
	القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات	
٣٠	إنهاء الوقف مرتب الطبقات	١٦٩
	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية	
—	مريان أحكامه على كل وصية صدرت من موصى توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه ...	١٠٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	ضرائب	
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
	بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة	
	وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
١	وعاء الضريبة على القيمة المنقولة	١٧٣
٣٢	سريان ضريبة الأرباح التجارية على كل مهنة أو مشاة لا تسرى	
	عليها ضريبة أخرى خاصة بها	٨٢
٣٣	أرباح المنشأة المشتغلة في مصر	٥٥
٣٨	تحديد وعاء الضريبة	٤٣٣
	٤١٠٠
	١١٠
٣٩	» » »	٤٣٩
	٤٥٥
	١٠٠
٥٤	الطعن في قرارات لجان التقدير	٤٢٠
	٤٧٩
	٤١٦٠
	١٧٣
٥٤ مكرر	قواعد واجراءات رفع الطعون واعلانها	٢٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
٥٥	التقدير الحكيم	٣٤
٥٨	تغيير شكل المنشأة	٢٦
٦٢	نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل	٩١
٧٢	سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية	٨٢
٧٥	الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة المهن غير التجارية ...	٢٠
٩٧	تقادم الضريبة	٧٩
<p style="text-align: center;">القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالضريبة العامة على الإيراد</p>		
٦	تحديد ولاء الضريبة	١٠٠
٢٠	قواعد وإجراءات رفع الطعون	٢٠
<p style="text-align: center;">المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢</p>		
١	التقدير الحكيم	٣٣٦٩٤
		٤٠٦٣٩
		٥٤٦٤١
		٦٨٨
		٦١١٠
		١٥٧

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤	
٨٨	النشاط المستحدث الذي استثناء المشرع من الربط الحكيم ...	٢
	القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥	
٨٨	النشاط المستحدث الذي استثناء المشرع من الربط الحكيم ...	٢
	القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠	
٧٩	وقف التصادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية ...	—
	القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤	
٣٤	إبطال التقدير المترتب على المادة ٥٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأكثر من سنة واحدة ...	—
	القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥	
	في شأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة	
١٢١	نظام الضريبة الثابتة للمولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال ...	٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلوية على التركات	
٣٨	الطعن في قرارات اللجان	٢٠
	القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة	
١/١	من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون — رسم الدمغة على الأوراق والقراطيس المالية	١٠١
	رسوم	
	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية	
٧	رسم طلب ابطال البيع وتثبيت الملكية	١٦١
٢٠	استحقاق الرسم النسبي	٦٤٤٣٨
	عمل	
	القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤	
٣٩	عدم الجمع بين المكافأة وحصولية صندوق الادخار	٣١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل	
١١	تبليغ رب العمل بوقوع الحادث	٨
	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩	
١٩	التأمين على إصابات العمل	١٦٧
	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي	
١٩	تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه	٢٧
٣٥	تجديد عقد العمل	٢٧
٤٠	فسخ العقد للحكم على العامل في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق	٢١
٤٤	استقالة العامل	١٧٥
٤٥	إثبات عجز العامل عن العمل	٣١
٥٠	بطلان الشروط المخالفة للقانون	٢٧

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل	
١٥	المنازعات الجماعية — ما يخرج عنها	١
	القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري	٣
١٧٢	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩	
١٧٤	مفهوم الأجر	٣
١٦٧	توفير وسائل الرعاية الصحية للعمال	٦٥
١٧٨	تضامن رب العمل الجديد في المسؤولية	٨٥
	الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن فلاء المعيشة	
١٧٤ ١٧٦	منح فلاء المعيشة للعمال	٣٦١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة	
١٧٦	منح غلاء المعيشة للعمال	١٧٧
	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ في شأن تحديد ساعات العمل الإضافية	
١٧٤	الأجر الذي تحتسب له أسامه ساعات العمل الإضافية	
	إصلاح زراعي	
	المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
٩٤٦٩٣	تحرير امتلاك أكثر من مائتي فدان	١/١
٩٤٦٩٣	بطلان التصرفات المبرمة بعد ١٧٥٢/٩/٩	٢/١
٩٤٦٩٣	تصرفات المالك	٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣	
١	قاعدة تقسيم المغاوم بين البائع والمشتري	٦٧
		٩٣
		٩٤
		١٠٥
	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠	
	بتقسيم الأراضي المعدة للبناء	
٩	ثبوت الموافقة على التقسيم — أثرها	٦١
١٠	حظر التصرف والبناء في الأراضي المخصصة	٦١
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦	
	بنظام الشهر العقاري	
١٠	المقصود بالغير في حكم هذه المادة	٨١
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩	
	في شأن العلامات التجارية	
٣	أساس ملكية العلامة التجارية	٨٦
١٢	اختصاص إدارة التسجيل بالمعارضة في تسجيل العلامة	٨٦
١٣	» » » » » » » »	٨٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
	القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة	
٧	ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية يشترط نظامها	١٠٨
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بترفع الملكية للنفقة العامة	
١٧	أثر إبداع التعويض في خصوص مريان الفوائد	١٢٦
	القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بترفع الملكية للنفقة العامة	
١٤	ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات بلجان المعارضات	١٣٧
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجار الأماكن	
١٥	المنازعات الإيجارية التي يحكمها القانون	١٠٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف	
٤	حماية حق المؤلف	١٤١ ١٤٢
	القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة	
٣٣	امتناء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية	١٣٣
	المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية	
١	اكتساب الجنسية المصرية بالتوطن	٧٨
	القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن الجنسية المصرية	
	إلغاء النصوص الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - أثره	٧٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجنسية المصرية	
٧٨	ضم مدة إقامة الآباء إلى مدة إقامة الأبناء	
	القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بالمعاشات الملكية	
١٤	إحالة الموظف إلى المعاش	١٢٤
٥١	إعادة صاحب المعاش إلى الخدمة	١٢٤
	القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمنظم موظفي الدولة	
١٧	الإعفاء من شرط الامتحان وعدم التقيد بترتيب التخرج في التعيين	٧٦
	القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص من إعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية	٧٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢٠١	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ في شأن احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش لمن يعين في وظيفة في القضاء الشرعي ٧١	
١	القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية أقدمية الحاصلين على إجازة التخصص في القضاء الشرعي ٧٥	
١١	القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ في شأن التعليم الحر علاقة وزارة التربية والتعليم بأصحاب المدارس الحرة في خصوص الإعانة ١٢٧	
٣	القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الأحكام العرفية تحریم الطعن في تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومنع سماع الدعوى به ٦٥	

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ تنظيم بيع الأقطان الآجلة في الداخل	
٤٧	مد أجل قطع السعر ببورصة العقود	١
	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ منح شركة ماركوني ترخيص تشغيل اللاسلكى الدولى فى القطر المصرى	٢٩
	القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف	
١٣	تأجير أطياف الأوقاف	٦
	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٩ بلائحة تنظيم المحاكم المختلطة	
١٣٢	التنازل عن اختصاص القضاء المختلط وقبول اختصاص القضاء الأهل	٢٩

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحماية أمام المحاكم	
١٧٠	تمثيل مصالح الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات أمام المحاكم	٢٦
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
١٤٦	التعيين في وظائف القضاء والنيابة العامة	٢٣
٧٢	سلطة وزير العدل في تدب القضاء	٦٨
٧٣، ٧٢ ١٤٦	اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بشئون القضاء	٩٠
٧٤	رفع الطلب إلى محكمة النقض	٩١
٧٣، ٦١	ميعاد رفع الطلب	٩٢
٣	تأديب أعضاء النيابة العامة	١٣٧
	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء	
٧٣	ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء	٢٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩	
	في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٢	الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية	
	بهيئة استئنافية	١٦٩
٧	في بيان أسباب الطعن وضم الأوراق	٩٠ ١٦٦ ١٦٩
١١	إعلان الطعن	٥١٦٥٠ ١٦١ ١٦٣
٢٦	أثر نقض الحكم	٨٣
<hr/>		
قرارات مختلفة		
<hr/>		
	قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢	
	حظر إجراء أية عملية من عمليات بيع القطن على استحقاق أشهر	
	معينة	٤٧
<hr/>		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	<p>قرارات مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ ، ١٢ و ١٩٤٤/٨/٢٩ في شأن قواعد الإنصاف</p>	
٧٥	<p>إنصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين</p> <hr/> <p>قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٨/١٧ لترخيص لوزارة العدل في شغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان</p> <hr/> <p>قراري وزارة التربية والتعليم رقمي ٥٧١٩، ٥٧١٨ الصادرين في ١٩٤٢/١١/٣ في شأن إعانة الكفاية</p>	
١٢٧	<p>تقرير الإعانة للمدرسين من أصحاب المؤهلات</p> <hr/>	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	معاهدات واتفاقات دولية	
	معاهدة بروكسل لسندات الشحن	
٣	بذل الهمّة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر ...	٢٨
٤	عبء إثبات بذل الهمّة الكافية	٢٨
	اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة	
	بين دول الجامعة العربية	
	في ١٤/١٢/١٩٥٢	
٢	تنفيذ الأحكام الأجنبية	١٤٠

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

ومن الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

للسنة الخامسة عشرة

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		إلتزام	٦٨
إثبات	٢٠	إلتزام إعادة النظر	٧٨
إثراء بلا سبب	٢٣	أمر أداء	٧٨
إجارة	٢٣	أهلية	٧٩
إحالة	٣٨ و ٨	أوراق التكليف بالحضور	٨٠
أحكام حرفية	٣٩	أوراق تجارية	٨١
أحوال شخصية	٣٩ و ٣	إبرادات مرتبة	٨١
إختصاص	٤٣ و ٨ و ٣	(ب)	
إرتباط	٤٧	بطلان	٨٢
إرتفاق	٤٨	بنوك	٩٥
إستئناف	٤٨	بورصة	٩٦
أشخاص اعتبارية	٥٦	بيع	٩٧
إصلاح زراعى	٥٧	(ت)	
اعراض الخارج من الخصومة	٦١	تأمين	١٠٧
اعتماد مصرفى	٦٢	تأمينات مينة	١٠٧
إعلان	٦٣	تجزئة	١٠٨
إفلاس	٦٧	تحكيم	١١١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(خ)	١١١	تركة
١٦٥	خلف	١١١	تقوير
	(د)	١١٢	تسجيل
١٦٨	دائن	١١٤	تضامن
١٦٩	دعوى	١١٤	تعليم
١٨٥	دفاع	١١٥ و ١٢	تعويض
١٨٦	دين	١١٩	تقادم
	(ر)	١٢٧	تقسيم
١٨٧	رسوم	١٢٧	تنفيذ
١٨٨	رهن رسمي	١٢٩	تنفيذ عقارى
١٨٩	ربيع		(ج)
	(س)	١٣٢	جمعيات
١٨٩	سند اذنى	١٣٢	جلسية
	(ش)		(ح)
١٩٠	شركة	١٣٣	حجز
١٩١	شفعة	١٣٤	حراسة
١٩٢	شهر عقارى	١٣٤	حق
١٩٣	شيك	١٣٧	حكر
	(ص)	١٣٨ و ٤	حكم
١٩٤	صالح	١٦٠	حوادث طارئة
١٩٥	صورية	١٦٢	حوالة
		١٦٣	حيازة

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٣٩	حماية		(ض)
٢٤٠	محكمة الموضوع	١٩٦ و ٥	ضرائب
٢٥١	مرافق عامة		(ع)
٢٥٢	مرض الموت		عادات تجارية
٢٥٣	مزايا	٢٠٧	عقد
٢٥٤	مستولية	٢٠٨	علامات تجارية
٢٥٧	معارضة	٢١٦	عمل
٢٥٧	معاذات	٢١٦	(غ)
٢٥٨	ملكية		خير
٢٦٠	منافسة	٢٢٤	(ف)
٢٦١ و ١٧	موظفون		قوائد
	(ن)	٢٢٥	(ق)
٢٦١	نزع الملكية للنفعة العامة		قاضى البيع
٢٦٣	نظام عام	٢٢٩	قانون
٢٦٩	نقد	٢٢٩ و ١٤ و ٥	قرار إدارى
٢٦٩	نقض	٢٣١ و ١٥	قسمة
٢٨٣	نقل بحرى	٢٣١	قضاء إدارى
٢٨٤	نيابة	١٥	قضاة
٢٨٤ و ١٩	نيابة عامة	١٩-٧	قوة الأمر المقتضى
	(و)	٢٣٣	(م)
٢٨٦	وارث		مؤلف
٢٩٠	وصية	٢٣٦	مجلس الدولة
٢٩٢	وضع يد	٢٣٨	
٢٩٢ و ٤	وقف		
٢٩٦	وكالة		

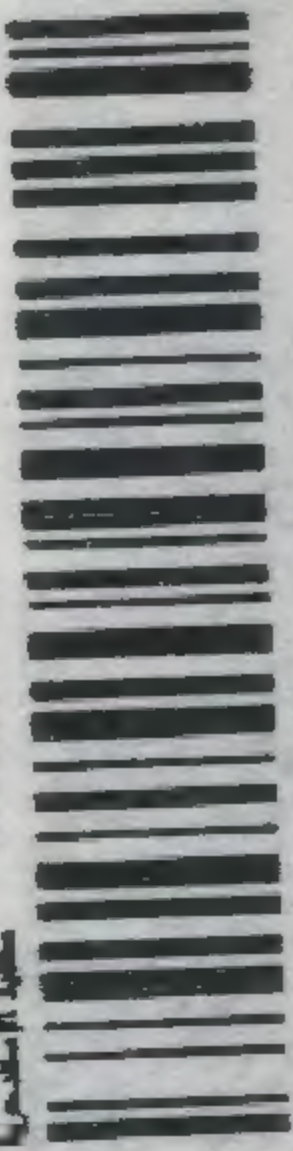
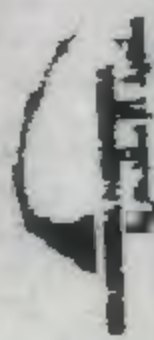
صواب

الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٠٩٢	١١	متصلا بهذا المنطوق	متصلا بهذا المنطوق من الأسباب
١٠٩٤	١٣	لا يجوز	لا يجوز
١١٢٣	١٨	بقيام حرف أو عادة تجارية بتجديد	بقيام حرف أو عادة تجارية تقضى بتجديد

تم طبع هذا العدد بمطبعة دار القضاء العالي القروية في يوم الاثنين ١٢ يولييه سنة ١٩٦٥
الموافق ١٣ ربيع أول سنة ١٣٨٥ .

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

Bibliotheca Alexandrina



0542390